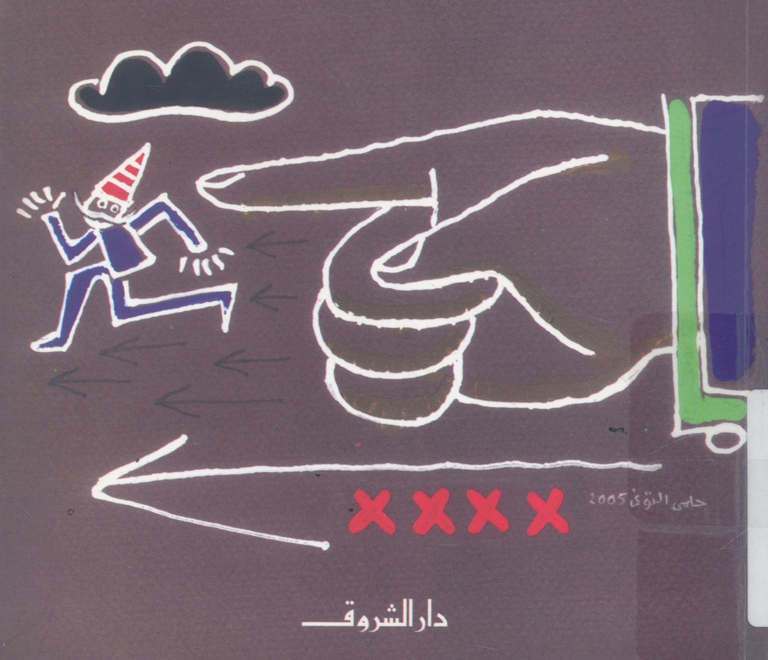
فهمى هويدى

عن الفساد وسنينه



دار الشروق

عن الفساد وسنينه

الطبعــة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

فهمي هويدي

عن الفساد وسنينه

دار الشروق

تقديم

سياسيا وجغرافيا، مصر بلد واحد لا ريب، لكنها ليست كذلك إذا نظرنا إليها من الزاويتين السياسية والاجتماعية، إذ أزعم أننا صرنا بصدد «مصرين» على الأقل، أولى: تظهر على شاشات التليفزيون، وتحتل الصفحات الأولى من الصحف، وثانية: لا تكاد ترى لها أثرا على التليفزيون، ومكان أخبارها على الصفحات الداخلية فى الصحف، خصوصا صفحة الحوادث، ولا يتسرب لها خبر إلى الصفحات الأولى إلا إذا كان مرتبطا بكارثة.

تاريخيا عرفت مصر الطبقتين العليا والدنيا، لكن كانت هناك أيضا الطبقة الوسطى، التى ظلت قابعة فى المنزلة بين المنزلتين، وقابضة على ناصية التوازن والاعتدال، بل وحافظة لحد الاستقامة والعافية فى المجتمع. غير أن سياسات وممارسات العقود الأخيرة أحدثت انقلابا فى خرائط المجتمع ومنظومة قيمة، كان من شأنه تآكل الطبقة الوسطى على نحو تدريجى، مما أفضى إلى اختفائها فى نهاية المطاف، وهو ما كانت له تداعياته ونتائجه الخطيرة، التى كان بينها توسيع وتعميق الفجوة بين مصر الأولى والثانية. وإذا اختل توازن المجتمع المصرى من جراء ذلك، مما أفرز حالة من الاصطفاف الجديد، مالت فى ظلها إلى حد كبير كفة مصر الأولى، وخرجت منها مصر الثانية مهزومة وخاسرة. وككل خاسر، فإن حظوظه فى الاهتمام السياسى والإعلامى تراجعت، حتى بدت وكأنها «فائض» لا لزوم له، ولا حاجة إليه. بل إن ثمة شواهد دالة على أن بعضا من أهل مصر الأولى أصبحوا يضيقون من الثانية ويتأففون من وجودها. وما جرى أثناء زيارة زوجة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش مع بعض الأكابر، لإحدى المدارس الابتدائية بالإسكندرية (فى صيف عام ٢٠٠٥م) إلا شاهد على ذلك، إذ كان حظ المدرسة

أنها تنتمى إلى مصر الثانية بتلاميذها وتلميذاتها وهيئة التدريس والإدارة فيها، وكان ذلك سببا لامتعاض الجهات المعنية بترتيب الزيارة، فما كان منها إلا أن استجلبت فى يوم الزيارة تلاميذ ومدرسين وإدارة من مصر الأولى، ووضعتهم مكان أبناء مصر الثانية، الذين طلب منهم ـ التلاميذ منهم والأساتذة ـ أن يحتجبوا فى بيوتهم يومذاك، ولا يذهبوا إلى المدرسة، حتى لا تؤذى مناظرهم أعين الضيوف الأجانب، ومرافقيهم من أكابر المصريين!

مثل هذه الممارسات سربت إلىّ شعورا بالمهانة طول الوقت، مستصحبا معه وخزا مستمرا. وفى مواجهة هذا الاستعلاء والاستكبار، ولضعف حيلتى حيث لا أملك سوى قلم متواضع، فقد ظل همى طول الوقت أن أقاوم رياح تهميش مصر الثانية، من خلال محاولة اختراق جدار الصمت الذى أحيطت به، ليس فقط من باب الانحياز إلى الضعفاء والمهمشين فى هذا البلد، وهو ما أعتز به، ولكن أيضا لاقتناعى بأن مصر الثانية ـ تلك التى لا ترى فى الصور ولا يكاد يسمع لها صوت ـ هى مصر الحقيقية، فى حين أن الأولى هى مصر المتكلفة والمزيفة، مقطوعة الصلة بنبض الشارع وأنفاس الناس.

أكرر أنه جهد متواضع سيظل قاصرا عن الإحاطة بأطراف وقسمات مصر الأخرى، لكنى أزعم أنه ربما حقق مراده إذا ما نجح فى كسر حاجز الصمت الذى يحيط بذلك المحيط الواسع من البشر، وإذا استطاع أن يحدث فى ذلك الحاجز ثغرة تسمح بالنفاذ إليه والإطلال عليه.

بين دفتى هذا الكتاب نصوص لمقالات نشرت لى على صفحات جريدتى «الأهرام» و«الوفد»، القاسم المشترك بينها أنها إما مرافعة دفاعا عن مصر الثانية أو الأخرى، أو ادعاء يكشف حقيقة مصر الأولى. وقد وجدت أن جمعها جنبا إلى جنب يسهم فى كشف أكبر مساحة ممكنة من الحقيقة ووضعها برمتها بين أيدى القارئ. أما ما الذى يمكن أن يحدث بعد ذلك، فعلمه عند ربى، ثم إننى لست مسئولا إلا عن البلاغ ـ اللهم فاشهد.

فهمى هويدى

الباب الأول

رائحة هذا الزمان

١ ـ يوم فى حياة المصريين

٢ ـ خرائطنا الغامضة والمجهولة

٣ ـ مصر الصابرة

٤ ـ إذا الفقراء هلكوا

٥ ـ أسبوع اهتزاز الثقة

٦ ـ نريد اعتذارا وتعويضا

٧ ـ نصف كوبنا الفارغ

٧ ـ حظوظ الأغنياء والفقراء

٨ ـ نظرة إلى مصر السفلى

٩ ـ أعراض الكارثة فى جامعاتنا

١٠ ـ دفاع عن بعض الكبرياء

١١ ـ حزام الأمان لمن؟

يوم فى حياة المصريين

منذ قرأت ذات يوم فى صحيفة «الجارديان» البريطانية تقريرا بعنوان «يوم فى حياة البريطانيين»، تلح عليّ فكرة الإطلال على يوم مماثل فى حياة المصريين، نطالع فيه صورتنا كما وردت فى صحف الصباح على الأقل. وهى الصورة التى تبدو أكثر صدقا فى الأخبار والحوادث غير السياسية، التى لا تخضع لعملية التجميل والتلوين، ولا مجال فيها لتسويق حكاية أزهى العصور، ولا لترديد هتاف «المصريين أهمه».

(١)

لا أعرف بالضبط كيف كان رد فعل القراء الإنجليز حينما طالعوا صورتهم كما نقلتها «الجارديان»، لكني لا أستبعد، بحكم ما نعرفه عن المزاج الإنجليزى، أن يكون القراء قد استلقوا على أقفيتهم من شدة الضحك، أو فغروا أفواههم من شدة الدهشة.

من ناحيتى، وجدت الوقائع كلها عادية، وهى أقرب إلى الطرائف منها إلى شيء آخر، ومن ثم فهى لا تستحق استغراقا فى الضحك، وقد تنتزع منك ابتسامة بالكاد. وحين أصدرت هذا الحكم، كانت فى ذهنى صورة الواقع الذى أعرفه فى مصر، حيث المفارقات فيه ـ ولا فخر! ـ من الوزن المعتبر والثقيل، ولا ينافسها على تلك المرتبة سوى القضايا والحوادث.

وإذا لم تصدقنى، فإليك طائفة من الوقائع التى سجلها تقرير «الجارديان»:

* بدأت شركة فى بلدة كوربى بمقاطعة نورثامبتون عرض أزهار ذابلة مغلفة بورق

أسود للبيع، للمحبين الذين تركهم أحباؤهم، لتقديمها إليهم كنوع من الانتقام!

* كسب رجل سرقت تفاصيل حسابه المصرفى ٤٣٨ جنيها إسترلينيا (٧٢٠ دولارا)، لأن اللص استخدم المعلومات للمقامرة وحالفه التوفيق فى مسعاه، فتم تحويل المبلغ لصالح الضحية وليس اللص.

* أرسل مستشفى فى مودبرى بمقاطعة ديتون رسالة اعتذار إلى جدَّة فى البلدة، بعدما تلقت من إدارة المستشفى إشعارا حدد لها موعدا لإجراء اختبار للحمل، وكان من المقرر أن يجرى لها المستشفى اختبارا للسمع!

* وضعت سيدة متقاعدة الكثير من الأقفال على بابها فى «ساسكس» بعدما تعرضت للسرقة، وقد أحكمت إغلاق الباب لدرجة أنها لم تستطع فتحه فى اليوم التالى، واحتاج رجال الإطفاء الذين استنجدت بهم لأكثر من ثلاث ساعات لإخراجها.

* نقل أربعة من العمال فى مكتب توزيع البريد فى بيترهيد، بمقاطعة أبردين، إلى المستشفى، بعدما استنشقوا غازا تسرب من زجاجة انكسرت، وتبين أنها تحتوى على مادة كيميائية تستخدم كمقو جنسى!

(٢)

بعدما وجدت التقرير «باردا» كما رأيت، وقعت على تقرير آخر أكثر سخونة وأشد طرافة، كتبه عن سلوك الشعب التركى أستاذ فى جامعة بورصه، اسمه إيهان إكتار، ونشرته صحيفة «ستار» التى تصدر فى إسطنبول. كان التقرير لاذعا فى نقده للأتراك وسخريته منهم، إلى الحد الذى دفع كاتبه إلى التساؤل فى ختامه: هل هذه الأمة جديرة حقا بأن تكتسب عضوية الاتحاد الأوربى؟!

مما ذكره الأستاذ إكتار أن فلاحا تركيا اسمه عبدالله كيركوت من بلدة كيليس فى جنوبي الأناضول تسلق شجرة كبيرة وعينه على غصن بذاته أراد أن يقطعه كى يستخدم خشبه فى التدفئة. فجلس فوق الغصن ثم أعمل منشاره حتى قطعه، فسقط على الأرض وكسر ظهره! وهناك تركى آخر فى مثل «يقظته»، اسمه عزيز

سيتنكايا، خرج إلى النهر فى رحلة لصيد السمك، واستخدم فى ذلك صعقات كهربائية متقطعة، وجهها داخل الماء بواسطة سلك موصول بالتيار الكهربائى. لكنه نسى للأسف أن يخرج السلك الكهربائي من الماء، قبل النزول إلى النهر لجمع سمكه، فصعق بدوره ومات على الفور!

وقد تسببت العجلة فى الانتقال فى إصابة بالغة لأحد أخوين تركيين وجدا يرتبان أمر انتقالهما إلى مسكن جديد على ساحل البحر الأسود. فقد اتفقا على أن يصعد أحدهما إلى مسكنهما القديم، ويلقى بقطع الأثاث الصغيرة من النافذة إلى أخيه الواقف فى الشارع، وسارت الأمور على ما يرام، واستطاع الشقيق الواقف فى الأسفل أن يتلقف قطع الأثاث واحدة تلو الأخرى، إلى أن فاجأته الثلاجة التى قذف بها أخوه نحوه فسقط تحتها مغشيا عليه! وفى سيارة الإسعاف التى نقلته، عاتب المصاب شقيقه قائلا: ألم أقل لك لا تقذف الأشياء بهذه السرعة؟!

مع ذلك، فقد تفوق الفلاح إسماعيل أيلديز على الجميع حينما حاول اقتلاع ألم أسنانه، بكل ما فى الكلمة من معنى، من الجذور. فحين لم ينفع الغسل المتكرر للضرس بواسطة الراكي (أقوى مشروب كحولى تركى) هداه الغضب والسكر إلى طريقة أنجع. فقد سحب مسدسه المحشو، وسدد الفوهة نحو الضرس الملعون ثم ضغط على الزناد، وتوفى إسماعيل لاحقا فى المستشفى متأثرا بجراحه.

ويبدو أن عواقب الحوادث الأخرى التى ألمت بالآخرين كانت محرجة أكثر منها مميتة. منها ما حدث للص رضا قوجا الذى اقتحم محلا للملابس فى أنطاليا. وكان من الثمالة بحيث استهوته دمية الملابس النسائية، فما كان منه إلا أن اغتصبها (ثلاث مرات حسب ادعاءاته). وعلى صعيد ذى صلة، شك العامل محمد شاليسكان فى زوجته لمجرد أنه حلم مرة بأنها على علاقة مع رجل آخر، وتولى استجواب زوجته بنفسه صبيحة اليوم الثانى، ثم ذبحها لأنها أنكرت وجود أى علاقة لها «برجل أحلامه» أو أى رجل آخر!

بعدما سرد أستاذ جامعة بورصه قصصا أخرى كثيرة من هذا القبيل، ألقى سؤاله حول ما إذا كان الأتراك جديرين بالانضمام إلى الاتحاد الأوربى أم لا، ثم ترك الإجابة لفطنة القارئ وحسن تقديره.

(٣)

شجعنى كلام الأستاذ التركى على المضى قدما فى استطلاع وقائع يوم فى حياة المصريين، من حيث إنه اتسم بالصراحة والحرارة فى الوقت ذاته، الأمر الذى جعل له مذاقا مختلفا عن تقرير «الجارديان». وأحسبه كان فى ذلك سائرا على درب الكاتب التركى الراحل عزيز نيسين، الذى كان أشد من سخر من الشعب التركى، وانتقد نقاط ضعفه، ومارس فى ذلك درجة عالية من شجاعة نقد الذات.

لم تخطر على بالى مسألة نقد الذات هذه، التى أحسب أنها تحتاج إلى حديث آخر فى وقت لاحق، لكنى معنى أكثر هذه المرة بمحاولة النظر فى المرآة صبيحة أى يوم. وقد اخترت لذلك يوم الأحد ١١ من فبراير عام ٢٠٠١. إذا سألتنى عن السبب فى اختيار ذلك اليوم، فإليك الحكاية!

حين أمسكت بصحيفة الصباح، وجدت على ا لصفحة الأولى عنوانا على ثلاثة أعمدة يقول ما يلى: المصريون ينفقون ٥ ,٧ مليار جنيه سنويا على «الفياجرا»، وما أدراك ما هى؟! (الرقم نفاه وزير الصحة بعد يومين، وقال إن المبلغ يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه فقط لا غير - بسيطة!).

وفى تفاصيل الخبر المنشور أن فريقا من الخبراء وأهل الاختصاص قاموا بمسح ميدانى شمل ٤٠ صيدلية فى أنحاء مصر، وتبين من نتيجة المسح أن أكثر من ثلاثة ملايين مصرى يستخدمون العقار الأزرق، وأن أغلب هؤلاء يتعاطون ما بين خمسة إلى سبعة أقراص شهريا، حيث وصل سعر القرص أخيراً - بعد انخفاض سعر الجنيه - إلى ما يتراوح بين ٤٥ و٥٠ جنيها. وقدرت الدراسة أن متوسط ما ينفقه رب الأسرة على الفياجرا يتراوح بين ١٨٠ و٣٠٠ جنيه، ومتوسط ما يتم تهريبه سنويا إلى مصر يقدر بحوالى ٢٤٠ مليون قرص.

بقية الخبر المنشور تقول إن الدراسة أوصت بتسجيل مستحضر الفياجرا محليا، حتى يمكن إنهاء المشكلة التى أصبحت تهدد الاقتصاد المصرى، وسد «حاجة السوق» من العقار، وتوفير مبلغ ١٨٦٥ مليون دولار، يتسرب سنويا إلى الخارج نتيجة للتهريب. ذلك أن مصر فى حالة تسجيل العقار لن تتحمل سوى ٧٥ مليون دولار، هى قيمة استيراد المواد الخام، الأمر الذى سيمكن الشركات من بيعه بسعر

أقل، فضلا عن إمكانية تصديره إلى الخارج، حيث هناك عدة عروض بهذا الصدد.

يطمئن المرء نسبيا حين يجد أن مستهلكى العقار ثلاثة ملايين شخص فقط، من بين ٦٣ مليون مصرى، لكن القلق لا يلبث أن يعاوده حين يجد أن المبلغ الذى يدفع ثمنا للفياجرا - إذا صح - يعادل تقريبا مقدار المعونة السنوية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر (٢,٣ مليار دولار)، والتى تستخدم دائما للضغط والابتزاز. ويزداد ذلك القلق حين يدرك المرء أن الأسرة المصرية تدفع ٦ مليارات جنيه سنويا مقابل الدروس الخصوصية، والعهدة فى ذلك على وزير التربية والتعليم، كما أنها تدفع أكثر من ثلاثة مليارات مقابل الثرثرة فى الهواتف المحمولة. وهى أرقام ترسم صورة عبثية للواقع المصرى، وتثير السؤال: ما الذى جرى للمصريين؟

(٤)

بعين الباحث عن إجابة للسؤال، قلبت صفحات الصحف الصادرة فى ذلك الصباح، ووجدت أن الصورة العبثية ظلت تنضاف إليها قسمات جديدة كلما مضيت فى تقليب الصفحات، وأنها كبرت معى فى النهاية، بحيث وجدتها فرصة لكى أحقق تلك الرغبة المختزنة فى تقديم وجبة ترسم معالم يوم فى حياة المصريين. وهو ليس يوما استثنائيا بأى معيار، وإنما هو يوم عادى للغاية؛ ولأنه كذلك، فقد غدا جديرا بالإطلال عليه وتأمل ما جرى فيه، لأنه يصور حياتنا العادية التى لا تسمح لنا دوامة الحياة اليومية بتجميد لحظاتها وإدراك دلالة وقائعها المتلاحقة.

لم أستغرب حين وجدت أن راكبة سورية ضبطت فى مطار القاهرة وهى تحاول تهريب ٨٠٠ قرص فياجرا، حيث غلب على ظنى أن العملية مجرد حلقة فى مسلسل التهريب الذى لابد أن يكون مستمرا طوال العام، لتلبية احتياجات «السوق».

فى مجلس الشورى، كانت هناك مناقشات تناولت موضوعات شتى، استلفت نظرى منها حديث وزير الصحة عن نجاح سياسة تنظيم الأسرة، وقوله إن مشكلة الزيادة السكانية ستحل فى مصر مع بداية عام ٢٠٠٥، وإن هناك ٤٥٠ عيادة متنقلة تعمل جاهدة كل يوم لتحقيق الأهداف الموضوعة لضبط النسل وتنظيم الأسرة، وإنه

خلال الـ١٥ سنة القادمة يمكن توفير مبلغ ٧٦ مليار جنيه من جراء نجاح برامج تنظيم الأسرة، ستوجه بطبيعة الحال لتعزيز الخدمات الأخرى.

دعك من التساؤل عما إذا كان الوزير سيبقى فى منصبه إلى ذلك الأجل، لكى نحاسبه على وعوده ونطمئن إلى تحقيقه لأهدافه، لأن السؤال الأهم فى نظرى هو: كيف يمكن الوثوق بإمكانية حل المشكلة فى سنة ٢٠٠٥، بينما سوق الفياجرا يروج فى البلد على النحو الذى رأيت، وبينما تتجه النية لتصنيع العقار فى الداخل، الأمر الذى سوف ييسر استخدامه للجميع؟!

فى مجلس الشورى، أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أن مصر ستصبح قريبا دولة مصدرة «للجمبرى»(!) بعدما استثمرت شركة من الإكوادور ٥٥ مليون دولار فى مزارع بمصر لإنتاجه وتوفيره للتصدير وليس للاستهلاك المحلى. غير أن رئيس لجنة الزراعة بالمجلس قال فى تقرير له إن مصر (الزراعية!) استوردت فى سنة ١٩٩٩ لحوما حمراء وبيضاء ولبنا، بقيمة ٢,٤ مليار جنيه، وإن ٧٠٪ من مساحة البحيرات المنتجة للسمك اختفت بسبب التوسع العمرانى الذى أدى إلى ردم البحيرات، وتحويلها إلى مساحات من أراضى البناء قدرت بحوالى ٣٠٠ ألف فدان، ومن جملة المفارقات التى أوردها أن مصر تفرض رسوما وضرائب على تصدير الأسماك تصل إلى ٣٠٪، بينما الأسماك التى تصدر من دول شمالى إفريقيا إلى الأسواق الأوربية لا تحمل بضرائب تتجاوز ٢٪، الأمر الذى يعنى أن تصل الأسماك المصرية إلى تلك الأسواق بسعر مرتفع بنسبة ٢٨٪ عن مثيلاتها المستوردة من شمالى إفريقيا. وهو ما يعنى فى النهاية إغلاق تلك الأسواق أمام الأسماك المصرية.

تخرج حائرا ومرتبكا من قراءة وقائع جلسة مجلس الشورى، فلا تعرف ما إذا كنا نتقدم أو نتأخر، ولا تعرف ما إذا كان عليك أن تتفاءل أو تتشاءم، أو «تتشاءل» كما يقال.

(٥)

تلاحقك الحيرة، ممزوجة بالدهشة أحيانا، حين تمر ببقية أخبار صحف الأحد:

* تقرأ مقالة على نصف صفحة عن الشركات متعددة الجنسيات فى مصر، ونقدا

للدعوة إلى مقاطعتها استخدم كلاما للمفتى قال فيه إن الإسلام جاء لتعاون الناس جميعا، ووظف الفتوى لصالح تشجيع تلك الشركات، التى ذكرت المقالة أنها أسهمت فى تغيير حياتنا، من السيارات إلى المطابخ والحمامات. وفى النهاية تكتشف أن المقالة ما هى إلا خدعة مما شاع في صحف هذا الزمان. إذ هى إعلان تم دسُّه بين المواد التحريرية، لإيهام القارئ ببراءة القصد فيه، وتتبين أن هدف الإعلان الحقيقى هو الدفاع عن الشركات الأمريكية العملاقة، التى تخشى على مصالحها فى مصر.

* تخرج من المطب فتقع فى حفرة أكبر. تقرأ أن السوق المصرية استقبلت شحنة رمال معالجة كيمياويا، تم استيرادها من إحدى الدول الآسيوية خصيصا لكى تقضى القطط المرفهة عليها حاجتها فى يسر، ودون أي آثار جانبية. وهذه الشحنة قدرت قيمتها بسبعين ألف جنيه، وقد استوردها أحد المصريين لتلبية طلبات بعض الأثرياء الذين - بعد أن أدوا واجبهم تجاه المجتمع - صرفوا جهدهم لرعاية قططهم بالرمال إياها، وباستيراد الأطعمة اللازمة لتغذية كلابهم!

* تلحظ إعلانين عن حصول اثنين من أصحاب المدارس الخاصة على الدكتوراه من «الأكاديمية الدولية للعلوم» التى أشير إلى أنها تابعة للأمم المتحدة، «تقديرا لجهودهما المتميزة فى المجال التربوى». ومع الإعلانين تهنئة من العاملين بالمدارس المذكورة «للدكتور» فلان «والدكتورة» فلانة على التقدير الكبير الذى حصلا عليه. ولا تكون المشكلة أن الأمم المتحدة لا تمنح شهادات تقدير لأصحاب المدارس الخاصة، ولا أن الدكتوراه الفخرية لا تسوغ لحاملها أن يحمل لقب دكتور، وإنما أن هناك مؤسسات خاصة تستخدم لافتات وعناوين كبيرة، أصبحت تبيع مثل هذه الشهادات فى صفقات يكسب منها الطرفان - المؤسسة و«الدكتور» - ويستغفل بها الجمهور. وهو ما يثير السؤال التالى: كم دكتوراه عندنا من هذا القبيل، مغشوشة و«مضروبة»؟

* تدهش لأن التزوير واللعب بالأصوات وصلا إلى النوادى الرياضية، بعدما ظننا أن الأمر مقصور على «النوادى» السياسية. ولكن ما حدث فى النادى الأوليمبى بالإسكندرية أضاف جديدا إلى معلوماتنا. إذ قال الخبر المنشور إنه حين دعيت

الجمعية العمومية للنادى للاجتماع، تم تسجيل حضور ٥١٢٤ عضوا، لتأكيد اكتمال النصاب القانونى، ولكن تبين أن الذين دخلوا إلى قاعة الاجتماع ٤٢٥ عضوا فقط، الأمر الذى دفع البعض إلى المطالبة باعتباره اجتماعا غير صحيح، بينما تمسك آخرون بصحته. ووسط الشد والجذب صعد رئيس النادى (التاجر الشهير) فوق المنصة وأعلن استقالته، ثم ذهب إلى قسم الشرطة المجاور وحرر محضرا ضد الجهة الادارية (مديرية الشباب والرياضة) - التى قررت عدم صحة الاجتماع!

* تتردد فى أكثر من صحيفة أصوات ضحايا الهواتف، وبخاصة المحمول منها. وتقرأ شكوى لواحد منهم يقول فيها: كان رصيدى خمسة قروش - نكتة! - فاشتريت بطاقة جديدة بقيمة مائة جنيه. وحين طلبت النداء الآلى قيل لى على الفور إن رصيدى ٨٠ جنيها وخمسة قروش، هكذا مرة واحدة. بعد ساعة طلبت الرقم بنفسه فقيل لى إن رصيدى أحد عشر جنيها وربعا. وبعد منتصف الليل جاءتنى رسالة تقول إن رصيدى أقل من عشرة جنيهات - هل هذا عبط أم استعباط أم نصب من نوع جديد؟

(٦)

فى اليوم نفسه كانت صفحات الحوادث والقضايا تسلط أضواء أخرى على الصورة، حيث لا تكف عن الدهشة حين تقرأ مسلسل الحوادث التى من أهمها:

* انقلاب سيارة نقل كانت تحمل جهازا حساسا لعلاج أورام المخ بدون جراحة، هو الأول من نوعه فى الشرق الأوسط. قيمته ١٨ مليون جنيه (تصور!) - وكان أحد المستثمرين العائدين إلى مصر، بعد إقامة عشرين سنة فى السويد، قد تعاقد على شراء الجهاز لاستخدامه فى مستشفى معهد ناصر. ولكن الشركة الناقلة تعاملت معه كما تتعامل مع أى شحنة بصل أو بطاطس.

* إصابة ٢٦ عاملا بجراح بعضها خطيرة، فى حادث انقلاب حافلة ركاب ببرج العرب، غربي الإسكندرية بعدما غلب النعاس سائقها، واستغرق فى النوم فى أثناء القيادة!

* التحقيق مع ١٠ مسئولين بالوحدة المحلية بقويسنا . ، لاتهامهم بالتلاعب فى توزيع ٤٠ وحدة سكنية أعلن عن تخصيصها للمحتاجين فى عام ١٩٩٤ ، ولكنها وزعت «بالكوسة» على غير المستحقين!

* إحالة ٩ متهمين فى بنك دولى بالإسكندرية ، بينهم مراقب الحسابات ، إلى محكمة الجنايات لاتهامهم بالاستيلاء على ١٨ مليون جنيه مرة واحدة من أموال العملاء بالتزوير .

* ضبط بعض الصيدليات فى القاهرة التى أصبحت تبيع الأدوية المخدرة للمدمنين ، وكان من بين المضبوطين أحد كبار الصيادلة الذى حررت ضده محاضر من هذا القبيل ١١ مرة!

* قررت محكمة جنح الوايلى حبس لواء شرطة سابق لمدة ٣ شهور مع الشغل وغرمته ألف جنيه ، بعد إدانته فى تهمة استخدام مقر شركة أسسها ، فى لعب القمار !

* تلقت شرطة مدينة ٦ أكتوبر بلاغا من شخص تزوج حديثا ، قال فيه إن شقيقه أبلغه بأنه استأجر له شقة مفروشة لمدة شهر لكى يقيم فيها مع عروسه ، هدية منه فى المناسبة . وعندما ذهب الرجل وزوجته إلى الشقة فوجئا بأن فى انتظارهما خمسة ذئاب بشرية ، اتفق معهم شقيق العريس على «حفلة» تكون عروس شقيقه هى الوليمة فيها . وقد افترس الذئاب العروس أمام زوجها!

* ذهب موكل إلى مكتب محام فى دمنهور تشترك معه فيه زوجته المحامية ، وقد رفض الرجل أن تدافع عنه سيدة ، وتمسك بأن يكون الرجل محاميه . أعتبرت الزوجة ذلك إهانة لها ، فطلبت من زوجها طرده من المكتب ، وحين رفض تقدمت إلى المحكمة طالبة «الخلع» من زوجها ، مع تنازلها عن حقوقها الشرعية واستعدادها لرد مقدم الصداق . ندبت المحكمة حكمين للصلح بينهما ، ونجحا فى مهمتهما ، فشطبت الدعوى .

حينما انتهيت من تقليب صحف ذلك اليوم . تذكرت ملاحظة أستاذ جامعة بورصه ، وحمدت الله تعالى على أن مصر لن تفكر يوما فى الانضمام إلى الاتحاد الأوربى!

خرائطنا الغامضة والمجهولة

نعرف الكثير عن خريطة الفقر فى مصر، لكننا لا نعرف شيئا عن خريطة الثراء. ولدينا دراسات عدة عن الذين يسكنون فى أكواخ الصفيح والمقابر، واعداد العاطلين والمشردين، لكن عالم الذين يسكنون فوق السحاب ـ كما يقال ـ غامض ومجهول، ومحاط بأسوار عالية، فضلا عن الشائعات والأقاويل بطبيعة الحال.

ومن مفارقات القدر أنه صار بوسعنا الآن أن نعرف ملامح وتضاريس خريطة الثراء فى الدول الصناعية الكبرى، بينما تظل تلك المساحة معتمة فى بلادنا. وتتضاعف المفارقة حين لا نطالع شيئا عن خرائطنا إلا حين تنشر أسماء وثروات بعض العرب ضمن التقارير التى تصدر فى العواصم الغربية عن أثرياء العالم. الأمر الذى يحتاج إلى تفسير وتثير تساؤلات عدة.

ثمة سؤال قبل التساؤلات ربما خطر للبعض، يتعلق بمناسبة ودوافع وجدوى طرح الموضوع من أساسه، وهل المسألة مجرد فضول وما مدى إسهام «القر» والحسد فيها. وردى على ذلك أن لدىّ أسبابا بعضها شخصى، دعتنى إلى محاولة الاقتراب من الموضوع، من الأسباب الشخصية أننى أحد الذين قدر لهم يقضوا عطلة الصيف فى منطقة «مارينا» بالساحل الشمالى لمصر. وهى المنطقة التى ذاع صيتها خلال السنوات الأخيرة، أغلب الظن لأنها أصبحت ملتقى لشرائح واسعة من «النخبة» المصرية أو «الطبقة الجديدة» إذا جاز التعبير. وأضع كلمة النخبة بين قوسين، لأنها أصبحت بحاجة إلى تعريف جديد، فى ظل المتغيرات الاجتماعية التى عرفتها البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الذى يعنينى فى أمر «مارينا» فى السياق الذى نحن بصدده أنها تضم صنفين من الناس، الذين كافحوا فى مصر أو الذين اغتربوا خارجها، وحققوا ما حققوه بجهدهم وعرقهم، وهؤلاء هم الأغلبية، وليسوا كلهم أثرياء، ولكن أغلبهم ممن استقرت أحوالهم نسبيا، وأصبحوا فى عداد «المساتير» كما يقول الجبرتى. أما الصنف الأخر منهم يضم الذين هبط عليهم الثراء فجأة أو فى آجال بسيطة، فلم يصعدوا السلم الاجتماعى حتى يصلوا إلى قمته، ولكنهم إما قفزوا درجات السلم قفزا أو هبطوا على القمة من علٍ، بالباراشوت إذا جاز التعبير.

بعض الأخيرين يعيشون ويتصرفون متقلبين بين السفه والجنون، من وجهة نظر أمثالى على الأقل، الأمر الذى كثيرا ما يدفعنى إلى التساؤل ـ حين تستبد بى الدهشة ـ إذا كان هذا الثراء مشروعا، فلماذا لا يسلط عليه الضوء، بحيث يعرف الناس من هؤلاء. وكيف ومن أين حققوا ثرواتهم؟ وإلى أى مدى أدوا حق المجتمع ـ الذى هو حق الله فى المفهوم الإسلامى ـ فى تلك الثروات؟

(١)

تلح على مثل هذه التساؤلات حين أتابع ما تنشره الصحافة الأجنبية من معلومات وتقارير عن ثروات الناس بين الحين والآخر، من ذلك مثلا أن ثروة الرئيس الفرنسى جاك شيراك لا تتجاوز ١,٦ مليون دولار، هى قيمة كل ما يملكه من عقارات ومقتنيات فنية ومدخرات. وثمة بيان تفصيلى منشور تضمن عناصر تلك الثروة وكافة التفاصيل المتعلقه بها. حتى صار كل فرنسى يعرف بالضبط ماذا يملك الرئيس وكيف ومتى امتلك العقار أو المال. فلديه شقة فى باريس مساحتها ١١٤ مترا مربعا تملكها فى عام ١٩٨٢م، وقدرت قيمتها بـ ٤٠٠ ألف دولار. وقصر فى ساران بوسط فرنسا اشتراه عام ٦٩، وقدر ثمنه بمبلغ ٢٤٠ ألف دولار. ومنزل ريفى فى «كوريز» ورثته زوجته عام ٧٣ ثمنه الآن نحو ٨٠ ألف دولار. ويملك الزوجان قطع أثاث وتحفا فنية قدرت شركات التأمين قيمتها بما يعادل ١٥٠ ألف دولار.

أما رصيد الرئيس شيراك فى البنك فهو ٦٩ ألف دولار، ولزوجته رصيدها

الخاص وقيمته ٣٧ ألف دولار . وآخر مبلغ دفعه الرئيس شيراك للضرائب عن تلك الثروة هو ٢٧٤١ دولار!

للعلم: نشرت مجلة «فوربس» الأمريكية أن ثروة الرئيس العراقى صدام حسين تقدر بسبعة مليارات دولارات، لا يعرف أحد لها مصدرا، ولا تسأل عما إذا كان قد دفع عنها ضرائب أم لا . وفى باكستان قيل لى أن رئيس الوزراء نواز شريف الذى تقدر ثروته بحوالى ٤٠٠ مليون دولار، دفع عنها لمصلحة الضرائب فى عام ٩٨ ما يعادل تسعة دولارات فقط!

مما نشرته الصحف أيضا، نقلت عن مجلة «فوربس» المتخصصة فى هذا الشأن، أن أعلى مرتب فى العالم يتقاضاه رئيس مجلس إدارة مجموعة «والت ديزنى» فى الولايات المتحدة، مايكل إيزنر، حيث وصل راتبه الثابت مع ما يتقاضاه من نسبة مئوية عن الأرباح فى عام ٩٩ إلى ٥٩٨ مليون دولار (بمعدل ٥٠ مليون دولار فى الشهر تقريبا، وأكثر من مليون ونصف مليون دولار فى اليوم!).

رصدت المجلة مائة إدارى فى العالم يحصلون على أعلى الرواتب فى الكرة الأرضية، ومن هؤلاء ٩٨ شخصا فى الولايات المتحدة وحدها. الثانى فى ترتيب القائمة بعد مايكل إيزنر جاء اليابانى إيشيرو ميازو. رئيس مجلس إدارة شركة «نيبون» فى طوكيو، وراتبه متواضع إذا قورن بالأول، حيث لا يزيد على عشرة ملايين دولار شهريا. أما الثالث فكان الكندى إدجار برونجمان رئيس مجلس إدارة شركة «سينجرام» فى مونتريال. وقد بلغ راتبه الشهرى أربعة ملايين و٥٠٠ ألف دولار.

لا يقف الأمر عند مجرد الأخبار والمقارنات، وإنما أصبح بمقدور الكافة أن يتعرفوا سنويا على خريطة الأثرياء فى العالم، وهو ما تقوم به جهات عدة، بعدما غدت حركة رءوس الأموال والأسهم والأرصدة ـ المشروعة على الأقل ـ مكشوفة ولم يعد فيها سر يخفى على المعنيين بالأمر. مجلة «فوربس» من تلك الجهات التى دأبت منذ عام ١٩٨٧ على إصدار تقارير سنويا بخريطة الأثرياء وحركة المال على الصعيد الكونى. حتى أصبحت مرجعا موثوقا فى معلوماته، التى لم يطعن فى صحتها أحد حتى الآن على الأقل.

(٢)

أول ما لفت نظرى فى قائمة الأثرياء لهذا العام مثلا أن أحد مصدر للثراء فى العالم الصناعى هو صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، التى يبدو أنها أصبحت بمثابة الدجاجة التى تبيض ذهبا لصاحبها. آية ذلك أن أغنى أربعة رجال فى العالم تبين أنهم من أهل هذه الصناعة فى الولايات المتحدة يتقدمهم بيل جيتس صاحب شركة مايكرو سوفت - ٦٠ مليار دولار - كما تبين أن خمسة من مليادير ات الهند هم أيضا من العاملين فى تكنولوجيا المعلومات. ومن الواضح أن الهند نجحت فى أن تثبت حضورا قويا فى هذا المجال، الأمر الذى يكاد يضعهما على قدم المساواة مع الولايات المتحدة. وذلك إنجاز كبير لا ريب، يقدم نموذجا للقدرة على التفوق والإنجاز برغم أية ظروف صعبة تمر بها الدولة (فى الهند ٣٤٠ مليون شخص يعيشون تحت حد الفقر).

لفت نظرى أيضا أن أقوى دولة فى العالم هى الأغنى فى الوقت ذاته. فمن بين ٤٧٠ مليارديرا تم حصرهم كان هناك خمسون أمريكيا يسيطرون على ٩٠٪ من ثروة ملياديرات العالم التى قدرت بتريليون (ألف ألف مليار) ومائة مليار دولار. أوروبا احتلت المرتبة الثانية من حيث الثراء. بعد الولايات المتحدة، حيث قدرت قيمة ثروة الملياديرات فيها بمقدار ٤٢٩,٨ مليار دولار. وقد كانت ألمانيا صاحب الحظ الأوفر فى عدد الملياديرات الأوروبيين، تلتها فرنسا ثم بريطانيا ثم إيطاليا.

جاءت القارتان الآسيوية والأسترالية فى المرتبة الثالثة عالميا، بمقدار ثروة بلغ ٢٨٩,٨ مليار دولار. ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية التى ضربت دول جنوب شرق آسيا قبل عامين قد تم تجاوزها، بحيث أصبح اقتصاد تلك الدول على درجة من العافية مكنتها من أن تثبت حضورها ولا تخرج من الحلبة.

إذ رغم الاخفاقات التى واجهت الاقتصاد اليابانى فى العام الأخير، فقد وصل عدد أصحاب البلايين هناك إلى أربعين شخصا منهم خمسة وافدين جدد. وقد تمكن مازايوشى صن رئيس مجلس إدارة «سوفتبنك»، الذى يعتبر أهم يابانى فى مجال الاستثمار فى شبكة «الإنترنت» من منافسه بيل جيتس فى شهر فبراير/ شباط الماضى، بثروته التى بلغت ٦٨,٥ بليون دولار، وإن تراجعت منذ ذلك الحين إلى ٢٠ بليونا.

ورغم أن الهند كانت حتى وقت قريب غير مدرجة فى التصنيف، فقد وصل عدد البليونيرات فيها إلى تسعة، بفضل ثرواتهم التى تراكمت فى قطاع البرامج المعلوماتية.

أمريكا اللاتينية ومعها كندا ظهرتا فى التصنيف باعتبارهما أقل ثراء من غيرهما. فثروة الملياديرات فيهما لم تتجاوز ١٠٧,٧ مليار دولار. إلا أن ثمة مؤشرات عديدة توحى بأنهما تسيران إلى الأمام وتستفيدان من الاقتصاديات القديمة والحديثة. فقد كون اثنان من أكبر أثرياء كندا ـ هما ديف وكليف ليدى ـ ثروة هائلة بلغت ٢,٥ مليار دولار من العمل فى مجال الاتصالات. كما برزت فى أمريكا اللاتينية والبرازيل أسرة مارينهو المالكة لإمبراطورية إعلامية ضخمة، وصل حجم رأسمالها إلى ٦,٤ مليار دولار.

لاحظت أيضا أن أفريقيا والشرق الأوسط جرى ضمهما فى قائمة واحدة. أغلب الظن لأن الثروات فى المنطقتين تقوم بشكل أساسى على النفط والخامات الطبيعية ونظام الثروات العائلية، أكثر من قياسها على نظام الشركات والمؤسسات الكبرى.

وكان واضحا أن بعض المليونيرات الجدد فى هاتين المنطقتين دخلوا إلى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات، مثل أنسى ساويريس ـ أول مصرى ينضم إلى نادى البلونيرات ـ وقد جاء فى المرتبة ١٩٤ عالميا، بثروة تبلغ ٢,١ مليار دولار، ورفيق الحريرى فى لبنان الذى جاء فى المركز ١٣٦، بثروة تبلغ ٣,٥٠ مليار دولار.

لاحظت أن فى القائمة عشرة من الملياديرات العرب، يتقدمهم الأمير الوليد بن طلال، الذى احتل المرتبة الخامسة فى القائمة بثروة قدرها ٢٠ مليار دولار، يليه رجل الأعمال السعودى سليمان عليان فى المرتبة الثلاثين، وقدرت ثروته بثمانية مليارات دولار، تلاه رجل الأعمال الكويتى ناصر الخرافى وعائلته فى المرتبة ٥٤ بثروة قدرت بـ ٥,٧ مليار دولار. ثم رجال الأعمال السعوديين صالح كامل (٤ مليارات) وصالح الراجحى (٦,٣ مليار) ومحمد جميل وعائلته (٥,٣ مليار) ورجل الأعمال الإماراتى عبد العزيز الغرير (٤,٢ مليار) والسعودى عبد الرحمن الجريسى (٢ مليار دولار)، ويكتمل رقم العشرة إذا أضفنا الحريرى وساويرس.

فى استعراض الأسماء تلاحظ أن جنسيات المليادير ات العرب كما يلى : ستة سعوديين، وواحد من كل من الكويت والإمارات ولبنان ومصر .

(٢)

وإذا صار رصد مستوى الثراء على مستوى العالم ميسورا، فأيسر منه أن يتم ذلك على المستوى الوطنى أو الإقليمى . فقد نشرت «الصنداى تايمز» البريطانية فى العام الماضى ملحقا خاصا عن الثراء فى أوروبا وفى بريطانيا بوجه أخص . عرفنا منه أسماء أغنى ٢٥ أوروبيا، عرفنا منه أن أغنى رجل فى القارة سويسرى يعمل فى تجارة العقاقير، والثانى سويسرى أيضا ويعمل فى تجارة التعبئة وأن هناك ١٢ ألمانيا و٣ فرنسيين بين أولئك الأثرياء الكبار .

فى الوقت ذاته نشرت الصحيفة قائمة بأسماء أغنى ٥٠٠ شخص فى بريطانيا، والثمانية الأوائل بينهم، الذين كان منهم ثلاثة من أصول عالمثالثية . اثنان عربيان هما محمد الفايد ووفيق السعيد، والثالث ـ أغناهم ـ اسمه لاكشمى ميتال الذى يعمل فى صناعة الفولاذ، وقدرت ثروته بمليار ونصف مليار إسترلينى .

عددت الصحيفة ٣٧ من أصول آسيوية بين أغنى البريطانيين ونشرت تصنيفا للأثرياء فى البلاد، مع قائمة بأسماء أغنى خمسة أشخاص فى كل مجال . سواء كانوا من الأثرياء الأرستقراطيين الذين ورثوا أموالهم عن ذويهم، أو من أثرياء قطاع المناجم أو القطاع العقارى أو الصناعى، أو أثرياء قطاع الإعلام وتجارة الأغذية، أو القطاع المالى والمصرفى .

كاد الملحق يتحول إلى «أطلس» يتضمن مختلف الخرائط والتضاريس . لأنه فضلا عما سبق أورد قائمة بأغنى تسع نساء فى بريطانيا، وبيان بالمدارس التى تعلم فيها أثرى الأثرياء، والجامعات التى تخرجوا منها (النصف من جامعة أوكسفورد والربع من جامعة كيمبريدج) . ليس ذلك فحسب، وإنما تضمن الملحق معلومات وفيرة حول الكيفية التى حقق بها الأغنياء ثرواتهم، والمدى الزمنى الذى استغرقه صعودهم إلى قمة الهرم الاقتصادى فى البلاد .

(٤)

حين يطالع المرء سيل المعلومات الذى يتدفق فى الإعلام الغربى خاصة حول عالم الثراء، فإن ذلك يحرك لديه أصداء واستجابات متعددة الجوانب. وأول ما يخطر على بال مثلى هو التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الثراء والتقدم. ذلك أن التقدم ارتبط فى المفهوم الرأسمالى السائد بالوفرة وارتفاع مستوى الدخل. وهذا صحيح إذا كنا نتحدث عن تقدم صناعى أو اقتصادى، ولكنه لا يعنى بالضرورة أنه علامة على التقدم بالمفهوم الإنسانى، الذى ينصب على مجموع القيم الإيجابية السائدة فى المجتمع. إذ من هذه الزاوية لا تخلو المجمعات الفقيرة من تقدم على الصعيد الاجتماعى على الأقل. حتى على الصعيد الاقتصادى فمن الخطأ البين اعتماد زيادة عدد الأثرياء معيارا للتقدم، لأننى أزعم أن التقدم الاقتصادى لا يقاس بمقدار ثراء قلة من الناس أيا كان مداه. وإنما القياس الأكثر موضوعية له هو مدى تراجع نسبة الفقراء فى المجمع. وإدراك هذه النقطة من الأهمية بمكان حتى لا نخطىء فى تلقى رسالة المعلومات الواردة فى هذا الصدد.

من ناحية ثانية، فإننا حين نستعرض مصادر ثروة المليارديرات فى العالم الصناعى نجد أن أكثرها جاء من ميادين الإنتاج بينما ثروات «أقرانهم» فى العالم العربى مصدرها التجارة والخدمات والمضاربات. إن شئت فقل إن كبار الأثرياء فى العالم العربى يعملون فى مجالات مفيدة حقا ولكنها غير منتجة. فى الغالب لأن الربح أسرع وأسهل فى التجارة والخدمات، بينما يحتاج إلى أجل أطول، وإلى إبداع أكثر فى مجالات الإنتاج. ولا مفر من الاعتراف بأن عالمنا العربى لم يدخل عصر الصناعة بعد. وكل ما فيه من صناعات ـ باستثناء صناعة النفط ـ هو تقليد أو تجميع لما يصنعه الآخرون، لا تجديد فيه، ولا تسأل عن الابتكار والإبداع.

غير أن أهم ما يستخلصه المرء من متابعة التقارير والمعلومات التى مررنا بها هو تلك العلاقة القوية بين الانتظام فى إعلانها وبين حالة الشفافية الموجودة فى المجتمعات الديمقراطية، إن شئت فقل إن الشفافية السياسية فتحت الأبواب للشفافيه الاقتصادية. حيث لا يفيد أى ثرى أن يعرف الآخرون حجم ومصدر ثروته، طالما أنه حققها من خلال وسائل مشروعة، وبجهده وعرقه الذى يبعث على

الاعتزاز ، لا على الخجل والاختباء . ثم لأن فى تلك المجمعات مؤسسات تراقب ، وجهات ضريبية تتابع وتلاحق فإنه لم يعد فى الأمر سر .

إن التثبت من معالم تلك المساحة المهمة من تضاريس المجتمع هو جزء لا يتجزأ من إدراك الواقع وتحديد مصادر القوة أو الضعف فيه . وهذا الإدراك مهم لكى يكون الجميع على بينة من الأرض التى يقفون عليها . وحين تعرف على أى أرض تقف فستعرف حتما إلى أين أنت ذاهب ، وإذا افتقدت هذه المعرفة فلا تعجب إذا أنت ضللت الطريق .

مصر الصابرة

مصر الصابرة ليست عنوانًا فى نشرات أخبارنا . ولأنها كذلك فهى لا تكاد ترى على شاشات التليفزيون ، وليس لها مكان على صفحات الصحف . الأمر الذى جعلنا نلتقى بها على سبيل المصادفة ، التى غالبًا ما تكون ممثلة فى أخبار المحاكم والحوادث . ولست أعرف على وجه الدقة من الذى تشغله أمورها ، لكننى أعرف بيقين أنها مصر الحقيقية .

(١)

وقعت على مصادفة من ذلك القبيل قبل أسبوعين حين نشر «الأهرام» على الصفحة الأولى (فى ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٤) خبراً مفاده أن المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة قررت حق موظفى الدولة فى مزاولة أعمال أخرى ، شريطة أن تكون فى غير أوقات العمل الرسمية ، وأن يكون العمل الذى يمارسه الموظف بعيداً عن مواطن الشبهات ، أو يمس النزاهة والأمانة . إلى هنا والخبر عادى بصورة نسبية ، رغم أنه قد يثير لأول وهلة سؤالاً حول الأسباب التى تدفع موظف الحكومة إلى البحث عن عمل آخر ، إلى جوار عمله الأصلى .

بدافع الفضول قلبت صفحات الجريدة بحثًا عن تفاصيل القضية فكانت المفاجأة . إذ تبين أن الحكم صدر بمناسبة خصم ٥ أيام من راتب موظف بدرجة مدير عام بوزارة الشئون الاجتماعية ، بسبب انقطاعه عن العمل وقيامه بأداء عمل آخر ، حيث يقف أمام عربة لبيع الفول المدمس لسكان أحد أحياء العاصمة !

قرأت الخبر مرة ثانية وثالثة حتى أصدق أن الموظف المذكور يعمل مديراً عامًا فى

إحدى وزارات الدولة، وأنه «ضبط» وهو يقف أمام عربة لبيع الفول المدمس. وبعدما استيقنت من صحة الخبر، فهمت لماذا تعين على الرجل أن يتغيب عن عمله أو يتأخر عنه، ذلك أن الأغلبية الساحقة من المصريين يستفتحون يومهم بالإفطار على صحن الفول المدمس، الذى يعتبره البعض وجبة أساسية تعينهم على الصمود طيلة النهار.

صدمنى الخبر وأصابنى بالدهشة، ولم يخفف عنى وقع الصدمة سوى الحكم السديد الذى صدر فى القضية، والحيثيات التى أوردتها هيئة المحكمة. ذلك أن المحكمة حاسبت الموظف الكبير على تغيبه عن عمله، فأوقعت عليه جزاء تأديبيًا تمثل فى خصم خمسة أيام من راتبه، لكنها لم تر فى وقوفه وراء عربة الفول ما يشينه. إذ اعتبرت ما قام به عملاً شريفًا لا ينطوى على مساس بكرامة الوظيفة أو الانحراف، أو مساسًا بالنزاهة والأمانة. خصوصًا أنه ثبت لدى المحكمة أن المدير لجأ لهذا العمل حتى يستطيع توفير نفقات المعيشة له ولأسرته، فى ظل ارتفاع الأسعار الذى تشهده البلاد. وذهبت المحكمة إلى أن هذا الموظف أولى وأجدر بالرعاية، بدلاً من أن يلجأ إلى وسائل أخرى غير شريفة لتوفير نفقات المعيشة. وأهابت المحكمة بجهة الإدارة أن تقوم بحماية الموظف الذى يجمع بين عمله وعمل شريف، لا أن تلاحقه بالعقوبة والجزاء، طالما أنه يؤدى عمله الآخر فى غير أوقات الدوام الرسمية.

(٢)

لو كنت مكان المحرر المسئول لوضعت على الصفحة الأولى خبر قيام المدير العام ببيع الفول المدمس فى الطريق العام، حيث القضية فى هذه الحالة أهم من الحكم. وإذ نحمد الله على أن القضية وقعت بين يدى قضاء منصف وبصير، إلا أن ذلك لا يقلل من خطورة الحالة التى تسلط ضوءاً قويًا على بعض أوجه معاناة مصر الصابرة.

ما الذى يدفع مديراً عامًا إلى الوقوف وراء عربة لبيع الفول فى الشارع؟

لا أخفى أننى حين قرأت خبر الصفحة الأولى خطر على بالى أن يكون المدير

«المتهم» الذى صدر الحكم بحقه قد وجد له وظيفة مسائية فى مكتب للمحاسبة أو المحاماة أو فى عمل بإحدى شركات القطاع الخاص. وما زلت غير قادر على تصور وقفته أمام عربة الفول، وحالته النفسية وهو يؤدى ذلك العمل، وصدى ما أقدم عليه فى محيطه الأسرى والاجتماعى. ولأننا نعلم أن باعة الفول ـ شأنهم شأن غيرهم من الباعة الجائلين ـ أغلبيتهم الساحقة من الطبقات المتدنية اجتماعيًا وثقافيًا، فمن اليسير أن يستنتج المرء أن ظروفًا قاهرة للغاية اضطرت المدير لكى ينخرط فى تلك المهنة. كما لا بد أن نشهد له بالشجاعة والنزاهة فى ذات الوقت، وأن نعتبره موظفًا شريفًا وعفيفًا، يتمتع بضمير حى وصارم فى نظافته، حيث قبل على نفسه أن يقف فى الطريق العام بائعًا للفول، وأبى أن يسلك طرقًا أخرى غير مشروعة، نعرفها جميعًا، يحتفظ فيها بوجاهته ومكانته الاجتماعية، ويحقق لنفسه ولأسرته كل ما يريد، لكنه يخسر من جرائها نفسه ويدوس فوق ضميره.

لا أعرف الرجل، لكنى أعرف أن المدير فى الوجدان العام من كبار موظفى الدولة، وهو بمقتضى القوانين واللوائح ضمن رجال الإدارة العليا. إذ هو الثالث فى الترتيب بعد الوزير (يسبقه الوكيل الأول والوكيل) ـ وجيلنا على الأقل يذكر فيلم «مرأتى مدير عام» الذى عالج بصورة كوميدية موقف مهندس (صلاح ذو الفقار) شاء حظه أن يكون زوجًا لسيدة تقلدت ذلك المنصب الرفيع (شادية) وأن يعمل تحت رئاستها. وقد رأينا ـ فى الفيلم ـ «العز» الذى كانت تعيش فيه الأسرة، وجوقة المنافقين الذين كانوا يتهيبون جناب المدير ويتقربون إليها. وما كان الواحد منا يتصور أن يعيش زمانًا يجد فيه أن قسوة الحياة وتدهور الأوضاع الوظيفية، جعلت طبقة المديرين من الفقراء الذين يستحقون الزكاة، ودفعت واحدًا منهم لأن يقف وراء عربة يد ليبيع الفول المدمس للسكان والمارة فى الطريق العام.

(٣)

لكى يصل الموظف إلى درجة مدير عام فإنه يتعين عليه أن يقضى فى خدمة الحكومة حوالى ٢٠ سنة تقريبًا. فهو يعين بعد تخرجه من الجامعة على الدرجة الثالثة، وبعد مضى ثمانى سنوات يرقى إلى الثانية، التى يتعين عليه أن يقضى فيها

ست سنوات قبل أن يصعد إلى الدرجة الأولى. ويفترض أن يظل على هذه الدرجة أربع سنوات على الأقل قبل أن يصبح مديراً عامًا. وطريقه إلى هذا الموقع المتقدم ليس سالكًا دائمًا، خصوصًا إذا لاحظنا أننا نتحدث عن جيش عرمرم من الموظفين (خمسة ملايين ونصف مليون موظف تقريبًا منهم مليون على الدرجة الأولى) ـ والترقيات لا تتم بصورة تلقائية دائمًا، لأن الأمر مرهون بتوفر الميزانيات والدرجات، والوسائط أحيانًا.

إزاء ذلك فيفترض فى المدير العام أن يكون فى منتصف الأربعينيات من العمر تقريبًا، وأن يكون قد تزوج بالفعل وأنجب أبناء وبنات، صاروا يتعلمون فى المدارس وأصبحت لهم بعض المتطلبات الحياتية. ولأن الأصل فى راتبه الشهرى أنه فى حدود ألف جنيه (١٥٠ دولارًا)، فقد تعين عليه أن ينهض بمسئولياته العائلية المختلفة ويغطى نفقات حياته هو وأسرته من غذاء وكساء ودواء وتعليم ومواصلات، وأن يدفع إيجار مسكنه وفاتورة الكهرباء معتمدا على هذا المبلغ.

عرضت الأمر على مسئول كبير فى وزارة التنمية الإدارية، وسألته عما إذا كان بمقدور المدير العام أن يعيش هو وأسرته بهذا المبلغ، فكان رده أنه إذا كان شريفًا فإما أن يصوم هو وأسرته طول الشهر أو أن يتسول فى الشوارع أو ينتحر! ـ وفهمت منه أن فى الحكومة المصرية حوالى ١٨ ألف مدير عام، منهم عشرة آلاف فقط يتقاضون الراتب ويمارسون صلاحيات الوظيفة، والباقون حصلوا على الدرجات المالية دون الصلاحيات، لأن الدور حل عليهم فى الترقية.

(٤)

ما أن يقترب المرء من المشهد حتى تنفجر فى وعيه عدة أسئلة شائكة، من بينها مثلاً: إذا كان صاحبنا الذى جرّنا إلى الموضوع قد حل مشكلته عن طريق وقوفه وراء عربة لبيع الفول المدمس، فما الذى يفعله يا ترى بقية المديرين الـ١٨ ألفا؟ وكيف تؤثر محنتهم على حالتهم النفسية وعلى إنتاجهم وعلى علاقتهم بمرءوسيهم وبالجمهور؟ ـ وما الذى يفعله جيش الموظفين الآخرين الذين هم فى الدرجات الأدنى، والذين يتجاوز عددهم خمسة ملايين شخص؟ ـ ثم، كيف يعيش

الموظفون الذين أحيلوا إلى التقاعد بعد الستين. وهؤلاء يمثلون جيشًا آخر تعداده حوالى ستة ملايين شخص، لم يعد بمقدور أغلبهم القيام بعمل آخر، حتى أبواب الاختلاس والارتشاء صارت مغلقة فى وجوههم، حيث ليس تحت أيديهم ما يمكن اختلاسه، وبعد خروجهم من الخدمة فلن يفكر أحد فى رشوتهم، لأن أحدًا لم يعد بحاجة إليهم.

تروعك الإجابات، وتصيبك بالاكتئاب. ولست فى ذلك مبالغًا، لأنها تقودك تدريجيًا إلى عالم آخر غير الذى تشاهده على شاشة التليفزيون أو تطالعه فى الصحف، هو الذى وصفته ـ تأدبًا واحتشامًا ـ بعصر الصابرة. ولا أجد كلمات أصف بها ما سمعت حين حاولت أن أتحرى أجوبة تلك الأسئلة، حيث أدركت أن أية كلمات سوف تعجز عن تصوير الحقيقة، علمًا بأننى لا أستطيع أن أزعم أننى أحطت بكل أوجه الحقيقة، وإنما وقعت فقط على بعض خيوطها. وأعترف بأن ذلك البعض على محدوديته نقل إلىّ شعور الاكتئاب والخوف. الاكتئاب مما عرفته، والخوف على المستقبل من تداعيات المشهد المروع.

الذين تعتصرهم المشكلة والمعذبون حقًا هم الشرفاء الذين يعجزون عن الاستمرار فى الحياة فى ظل مواردهم الحالية، وفى الوقت ذاته يرفضون الانحراف. فهؤلاء يعانون من مذلة الفقر وهوان الانكسار، خصوصًا أمام الأبناء والبنات ذوى المتطلبات المستمرة والمتزايدة. من وجد منهم عملاً آخر مهما كان هيِّنًا التحق به، ومن تمكن من حرفة يدوية مارسها بغير تردد، ومن عجز عن هذا أو ذاك، دفع بزوجته للعمل فى خدمة البيوت. وأغلبهم يعيش على شراء الثياب القديمة والمهترئة التى انتعشت سوقها، وقد اعتاد على أن يأكل وجبة واحدة فى اليوم، فى حين لم يعد يرى اللحم والدجاج إلا فى الصور، ولا يتاح له أن يتذوق اللحم إلا مرة واحدة فى العام، حيث يمن عليه أحد الجيران بنصيب منها فى عيد الأضحى.

أما المحالون إلى التقاعد، أو من نطلق عليهم «أصحاب المعاشات»، فإن أغلبيتهم الساحقة تعيش بلا أمل. وما زلت احتفظ بخطاب تلقيته فى العام الماضى من أحدهم ـ كان وكيلاً لإحدى الوزارات يومًا ما ـ ابتلاه الله بالضغط والسكر وبانسداد فى أحد شرايين القلب، قال فيه إنه بعدما انفق مكافأة نهاية الخدمة فى

أتعاب طبيب القلب الذى يعالجه، فإنه أصبح يتمنى الموت كل ليلة، ويزعجه كثيرًا أن يجد نفسه حيًا فى الصباح، ولولا الحرمة وخشية الله لأقدم على الانتحار، حتى يتخلص من مذلة الحياة والشعور بالعجز أمامها.

هذا المشهد البائس يرتب عدة نتائج جسيمة فى مقدمتها أربعًا هى:

* فتح الباب واسعًا للانحراف الاقتصادى والتحلل الاجتماعى.
* تدهور أداء الأجهزة الحكومية حيث لا يتوقع أى إنتاج من الموظف المختنق أو المأزوم.
* انتشار الجريمة التى اعتبرت «الضائقة المالية» أحد أهم أسبابها.
* تآكل الطبقة الوسطى وانهيارها، بعد تحول المجتمع إلى أغنياء وفقراء فقط.

وهذه النتيجة الأخيرة هى الأشد خطورة من بين بقية تداعيات الأزمة، لأن الطبقة الوسطى هى العمود الفقرى للمجتمع وصمام الأمان فيه، إذا صلحت صلح المجتمع واستقام أمره، وإذا اختفت أو انهارت فعلى المجتمع السلام.

(٥)

الموضوع توقف عنده تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية الذى صدر فى العام الماضى عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. فقد خصص قسمًا تحت عنوان: الرواتب والأجور فى مصر: حوافز للإنتاج أم أساس للفساد؟ ـ وحين انتهيت من قراءته أدركت أن السؤال لم يكن استفهاميًا، وإنما كان تقريريًا واستنكاريًا. بمعنى أن رئيس تحرير التقرير، الزميل أحمد السيد النجار، والفريق العامل معه لم يكونوا يستفهمون حين ألقوا السؤال، وإنما كانوا يعرفون الإجابة، ولكنهم أرادوا تحفيز القارئ على الاحتجاج والاستنكار. وتحذير من يهمه الأمر من تداعيات الوضع الراهن. ليس ذلك فحسب، وإنما هم ضاعفوا من إشعارنا بالإحباط والوجع حين استعرضوا خبرات الدول الأخرى، وكيف اعتبروا الأجور محركًا للعمل والإنتاج، فى حين أنها فى مصر بمثابة «إعانة بطالة» للموظفين، الذين انخفضت ساعات إنتاجيتهم، بحيث لم تعد تتجاوز تلك الإنتاجية ٢٧ دقيقة

يوميًا فى المتوسط. حسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. إذ أشار التقرير إلى أن دولة مثل اليابان تمنح العاملين بالحكومة ميزات مالية أفضل من القطاع الخاص. لأنها تريد أن يكون موظف الحكومة بعيدًا عن أية متاعب أو مؤثرات مالية، تجعله متقاعسًا عن اتخاذ قراره أو متحيزًا فيه، أو مستعدًا لقبول الرشوة. كما تلجأ فرنسا إلى وضع شرائح للدخول تتناسب مع مؤهلات كل شخص وخبراته، بغض النظر عن عمله بالحكومة أو القطاع الخاص. أما ألمانيا فإنها تقوم بتعويض العامل الذى يخسر وظيفته ويلتحق بعمل أقل دخلاً، بدفع الفرق بين الدخلين بما يتناسب مع عمره ومؤهلاته. وقد يمتد العون لعدة سنوات حتى لا يهبط دخل الموظف بصورة مفاجئة، بما يستصحبه ذلك من مشاكل اجتماعية عديدة. كذلك هناك ضمانات اجتماعية موازية فى إنجلترا والولايات المتحدة، معقل الرأسمالية والسوق الحرة، وذلك بهدف الحيلولة دون انهيار السلم الاجتماعى ومكافحة الفساد، والحفاظ على مكانة الدولة وهيكلها الإدارى.

ثمة ثلاث مفاجآت تصادف الباحث، وهو يقلب ملف مصر الصابرة هى:

* أن بؤس موظفى الحكومة ليس مطلقًا، ولكنه ينطبق على ٩٩٪ (فقط) من الموظفين. ذلك أن هناك وزارات غنية تتوفر لها موارد مالية يحسدها عليها كثيرون، فتغدق على موظفيها بما يخرجهم من حالة الكفاف، بل وبما يضع بعضهم على عتبات الثراء. هذه الوزارات هى: الكهرباء والمالية والتجارة الخارجية والبترول. إضافة إلى ذلك فقد نجحت العبقرية البيروقراطية المصرية فى تأمين كبار الموظفين وغيرهم من الواصلين، عن طريق اختراع بنود للمكافآت وصلت إلى ١٥ بندًا، غير ٤٣ نوعًا من البدلات، (فى نموذج بوزارة الكهرباء سكرتير لواحد من الأكابر مكافآت بلغت عشرة آلاف جنيه فى ٩ أشهر، بينما راتبه الشهرى لا يتجاوز ٦٣ جنيهًا). وإزاء ذلك فلم يكن مستغربًا أن تصل دخول أولئك الأكابر من المكافآت والبدلات إلى عشرات الألوف من الجنيهات. وسجل التقرير الاقتصادى الإستراتيجى أن دخول بعض أولئك الموظفين تجاوزت ما يحصله الوزراء الذين يرأسونهم، بل تجاوزت دخل رئيس الجمهورية نفسه. وقد نشر بريد الأهرام فى ٢٩/ ٣ / ٢٠٠٤ رسالة لأحد أساتذة كلية الطب ـ د. طارق الغزالى حرب ـ أبدى فيها دهشته من هذه الظاهرة، قال فيها: «لو أن

شياطين الإنسن والجن اجتمعت وقررت أن تضع نظامًا للأجور والبدلات والحوافز والمكافآت، وطرقًا ملتوية لرفع رواتب القيادات العليا، بحيث يكون ذلك النظام مصدر فساد فى الأرض وإفساد للخلق، ما استطاعوا أن يضعوا نظامًا كذلك الذى ابتدعته البيروقراطية المصرية».

* أن الخلل المذهل فى الدخول ليس مقصوراً على الجهاز الحكومى فحسب، ولكنه قائم أيضًا فيما بين الحكومة والقطاع العام، كأنما لا يوجد هناك سقف ولا منطق للأجور، وإنما الباب مفتوح على مصراعيه لموازين الشطارة وقوة النفوذ. ومن المفارقات فى هذا الصدد أن وزير الكهرباء الأسبق حين خرج فى التعديل الوزارى، ثم عين عضواً منتدبًا لشركة «ميدور» للبترول، فإن راتبه ارتفع من ٧ آلاف جنيه شهريًا إلى ٣٠ ألف جنيه! ـ وحين خرج أحد رؤساء الوزارات السابقين من منصبه، بعد أن قضى ٤٠ عاما فى خدمة الحكومة، فإنه حصل على ١٤ ألف جنيه مكافأة نهاية الخدمة، فى حين أحيل أحد رؤساء البنوك للتقاعد مؤخرا فتقاضى مكافأة ٢,٥ مليون جنيه. وقال لمن حوله إنها مكافأة «عادية»، لأن زميلا آخر له حصل على مكافأة قدرها أربعة ملايين جنيه. مرة أخرى: أربعة ملايين جنيه!

* أن أحدًا لا يستطيع أن يحتج بقلة الموارد المالية وشحها، لكن المشكلة تكمن دائمًا فى سوء توزيع تلك الموارد، والخلل الحاصل فى أولويات إنفاقها. وقد سجل تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى قدم إلى مجلس الشعب فى ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤ أن ثمة زيادة ملحوظة فى النفقات الحكومية غير الضرورية، وانتقد عدم ترشيد الإنفاق الحكومى، وعدم ضبط النفقات مع وجود زيادة واضحة فى الإنفاق الترفى وغير الإنتاجى. كما سجل تقرير البنك المركزى الذى صدر ١٤٧ مليار جنيه، فى حين أنه زاد خلال السنوات الأربع الأخيرة فقط ١٢٠ مليار جنيه. ومن غرائب ما يذكر فى هذا الصدد أنه فى الوقت الذى يئن فيه المواطن المصرى تحت وطأة أعباء الحياة وتكاليفها المتصاعدة، فإن أجهزة الدولة يمكن أن ترصد عشرات الملايين من الجنيهات لصالح استضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم، وما تستصحبه من احتفالات ومهرجانات ومظاهر، ناهيك عن أن البلد ليست فيه أصلاً كرة قدم!

(٦)

إن السؤال المخيف الذى يلح على المرء وهو يخرج من المشهد هو: إذا كانت تلك حال موظفى الدولة من أهل «الميرى»، الذين كانت مأثوراتنا الشعبية تحثنا على أن نتمرغ فى ترابه إذا ما فاتنا فرصة اللحاق به، فكيف يكون إذن حال الملايين الأخرى من الفلاحين والعمال، وإضرابهم من فقراء المصريين وبسطائهم؟

إن مصر الصابرة اعتادت أن تبتلع المر وتختزن الحزن وترضى بالمقسوم، ولكن كثيرين ينسون أن كل صبر له حدود، ولا يلاحظون فيما يبدو أننا نقترب حثيثًا من تلك الحدود. وأخشى ما أخشاه أن ينتبه الجميع إلى ذلك بعد فوات الأوان.

إذا الفقراء هلكوا

حيث تحل بأى بلد كارثة من تلك التى صعقتنا فجر ذلك اليوم، وأدت إلى مقتل ٣٧٣ مواطنا فى ظروف مأساوية وبشعة، فإن شيئا ما ينبغى أن يهتز بقوة فى المجتمع، وعند الحد الأدنى فإشهار الحزن واجب، وإعلان الحداد أوجب. لكننا خفنا على الضحايا وأسرهم المكلومة بذلك. أغلب الظن لأنهم فقراء من ركاب الدرجة الثالثة فى القطار، ولأنهم ينتمون إلى ذلك البلد البعيد عن العين والقلب المسمى مصر الأخرى!

(١)

أدرى أن بيانات رسمية صدرت معبرة عن مشاطرة أهل الضحايا أحزانهم، وأن تعليمات صدرت لصرف تعويضات لأسر المتوفين والمصابين، وأن مختلف الأجهزة المعنية بذلت جهدها للقيام بواجبها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأن كبار المسئولين فى الدولة استنفروا وانتقلوا إلى مكان الحادث. لكن أزعم أن الرسالة وصلت إلى أسر الضحايا وليس إلى المجتمع، أعنى أن الأداء الحكومى تعامل مع الفاجعة بحسبانها مأساة لبعض الأسر فى صعيد مصر، لا باعتبارها كارثة قومية مست مشاعر المصريين جميعا. لقد تعامل الوزراء المعنيون مع الأسر المعنية وانتهى الأمر. وكأن تلك الأسر ليست جزءا من نسيج مجتمع حى، إذا تداعى عنه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، كما يقول الحديث النبوى عن العلاقة الواجبة بين المؤمنين.

حين فاز النادى الأهلى فى بطولة إفريقيا للدورى. خرجت أهم الصحف القومية بعنوان على الصفحة الأولى يقول: مبروك لمصر. لم توجه التهنئة إلى

النادى وجمهوره، ولا إلى عشاق كرة القدم. وإنما خاطبت مصر كلها. وطنطنت الإذاعة والتليفزيون بالإنجاز الذى حققه أحفاد «الفراعنة»، لكن بشاعة كارثة القطار التى هزت الوجدان المصرى، وجللت عيدنا بالسواد وأغرقت الوطن فى بحر من دموع الثكالى والمفجوعين، هذه الكارثة لم يتم التعامل معها على المستوى السياسى والإعلامى باعتبارها هما مصريا، وإنما أدرنا لها ظهورنا وغلسنا أيدينا من أصداء أحزاننا.

هذا الموقف البيروقراطى البائس تجلى أكثر ما تجلى فى معالجة التليفزيون للكارثة. التى اقتصرت على التغطية الإخبارية، التى انحصرت فى نشرات الأخبار وشملت صورا للقطار المنكوب وزيارة كبار المسئولين لموقع الحادث، مع بث لقوائم المصابين والمستشفيات التى وزعوا عليها. وبهذه الطريقة فإن التليفزيون نفض يده من الموضوع، ومضى فى برامجه العادية، وكأن شيئا لم يكن. فعرضت قنواته المختلفة فى المساء البرامج العادية التى تراوحت بين الحوار حول أوضاعنا المعرفية ومشكلات العنف عند الشباب، وبين مسلسل «لن تسرق عمرى» وشريط «جواز على ورق سوليفان»، مرورا بمباراة البرازيل والدنمارك.. الخ.

(٢)

لم يعتبر التليفزيون أن ثمة شيئا غير عادى حدث فى مصر. فلم تهتز له شعرة أو جفن، وتصرف بقلب كالصخر. ليس فيه رنة حزن ولا نبرة أسى. لم يشم القاعدون فى أبراجه رائحة الأجسام المتفحمة، ولا سمعوا أنات الضحايا وهم يلفظون أنفاسهم الأخيرة، وأغمضوا أعينهم عن صور الرءوس التى انحشرت فى النوافذ وأدركتها النيران فصهرتها مع الحديد، ولا النائمين الذين احترقوا وهم يغطون ولا الأشلاء والهياكل العظمية التى تناثرت فى ممرات عربات القطار.

ذلك كله لم يكن له صدى، ولا وجد أهل التليفزيون أنه يستحق تبديلا أو تغييرا فى خريطة البشر وبرامج المساء، وإنما كان حرصهم أكبر على ألا يفوت المشاهدين شريط «جواز على ورق سوليفان»، وألا يحرموا من متابعة مباراة البرازيل والدنمارك!

لا يقولن أحد أن التعديل لم يكن ممكنا بسبب وقوع الحادث فى نفس اليوم، لأن أجهزة الدولة أحيطت علما بالكارثة فى الساعة الواحدة والنصف من صباح الأربعاء، وأن إحدى الصحف نشرت خبرها فى طبعة رابعة كانت فى متناول الجميع بالقاهرة مع طلوع الشمس. وهو ما يعنى أن الفرصة كانت متاحة طوال النهار للتغيير والتبديل، والتعبير عن احترام التليفزيون لمشاعر المصريين الذين أذهلهم ما جرى، وأفقد عيدهم بهجته، وجلله بالحزن والسواد. بعدما ارتسمت صور مئات الجثث المتفحمة على جدار الوطن.

والأمر كذلك، فلعلى لا أبالغ إذا قلت أنه ليس صحيحا أن التليفزيون المصرى لم يتسطع أن يفعل شيئا، ولكن الأدق والأصوب أنه لم يرد ذلك.

ليست عندى معلومات تفسر ذلك الإحجام، لكنى أقطع بأنه لو كان ضحية الحادث شخصية مهمة لاختلف الأمر تماما. ثم إننى فى خبرات سابقة أستطيع أن أستنتج ما جرى خلال النهار. إذ أتصور أن مشاورات جرت حول الموضوع، وانتهت إلى قرار بتطويق المشهد وعدم تسليط الأضواء على تفاصيله ووقائعه، حتى لا تتعكر أمزجة المسئولين فى البلد، الذين أرهقتهم همومه، ولم يعودوا بحاجة لأن يستقبلوا منها المزيد، وربما أضاف أحد الناصحين أن للعيد بهجة ينبغى عدم إفسادها باستدعاء صفحة النكد وتقليب المواجع وإطفاء الفوانيس المعلقة. ومن ثم فقد تقرر الاكتفاء بمجرد التسجيل الإخبارى المحدود، ومساعدة الناس على نسيان ما جرى، حيث الحى أبقى من الميت، ثم إن البلد تعانى من تكدس السكان، وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم!

(٣)

من المبكر أن نصدر أحكاما حول ملابسات الحادث، إذ الأمر حسبما فهمنا لا يزال بين يدى النيابة والطب الشرعى، غير أننى لاحظت أن رئيس الوزراء ـ الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء (وقتذاك) ـ سارع إلى تبرئة هيئة السكة الحديد، فقال إن القطار خرج من المخزن فى طريقه من القاهرة إلى أسوان، ولا توجد به أى عيوب فنية، ولا توجد أدلة على أى نوع من التقصير فى إجراءات السلامة أو المكونات الفنية.

هذا الكلام قد يكون صحيحا، أو نتمنى أن يكون كذلك، لكن من حق أى قارئ أن يتساءل: كيف تسنى لرئيس الوزراء أن يتأكد من عدم وجود أى تقصير فى إجراءات السلامة، بمجرد انتقاله إلى مكان الحادث بعد ساعات قليلة من وقوعه، وقبل أى فحص أو دراسة؟

الطريف فى الأمر أن الأهرام بعد أن نشرت تصريحات رئيس الوزراء، ذكرت فى نفس العدد أن النائب العام شكل فريقا من هيئة السكة الحديد وكليات الهندسة لفحص القطار وتحديد أسباب الحادث!

أيضا حدث تضارب فى تحديد سبب الحريق، فقد ذكر الدكتور عاطف عبيد أن سببه يرجع إلى استخدام أسطوانات البوتاجاز داخل القطار، حيث انفجرت إحداها مما أدى إلى اشتعال النيران. وتحدث آخرون عن بعض الركاب كانوا يحملون معهم مواقد للغاز أثناء السفر، وأن أحد تلك المواقد هو الذى تسبب فى الحريق. ولكن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد التزم جانب الحذر، وقال أنه لا يمكن الجزم بتحديد سبب بذاته، إلا بعد انتهاء تحقيقات النيابة ومعانيات خبراء الطب الشرعى والمعمل الجنائى.

(٤)

وإذ نرجو ألا يطول انتظارنا لنتائج التحقيقات، التى أتمنى أن تباشر عملها دون تأثر بتصريحات رئيس الوزراء، فإن ذلك الانتظار لا يحول دون تسجيل عدة ملاحظات، أحسبها واضحة، ولعلها لا تكون موضع خلاف. هذه الملاحظات هى:

أن القطار فى حالة بائسة للغاية، شأنه فى ذلك شأن كل القطارات التى يركبها عامة الناس وجمهور الفقراء، الذين لا يتعاملون إلا مع عربات الدرجة الثالثة، فضلا عن أسطح القطارات بطبيعة الحال. وكلمة بائسة تعنى أنها متهالكة ولا تصلح للاستهلاك الآدمى، كما أنها ـ وهذا هو الأهم ـ خالية من أى ضمانات للسلامة. فلا تتوفر بها طفايات للحريق (سائق القطار فى الحالة التى نحن بصددها كان معه ٤

طفايات فى عربة القيادة، عجزت عن أن تفعل أى شىء، لأن القطار به ١٤ عربة أو مقطورة)، ولا وسائل للإنذار، ولا فرامل للطوارئ.

واكتفى فى وصف قطارات وعربات الدرجة الثالثة بما نشرته الأهرام لاحقا للزميل سيد علي. فى تعليق لافت للنظر قال فيه إن عربات الدرجة الثالثة لا يوجد بها أى نوع من أنواع الخدمة. حتى على الخطوط الطويلة الممتدة من القاهرة إلى السد العالى، حيث يظل الراكب حبيس القطار لمدة ١٨ ساعة تقريبا. ولذلك فإن البائعين يسدون النقص عن طريق افتتاح محلات داخل العربات، تستخدم أسطوانات الغاز أو مواقد الكهرباء، الممنوع وجودها قانونا على أى قطار (فى القطارات «المحترمة» التى تتوفر لها مقاه أو مطاعم تستخدم الكهرباء فى التسخين). الأخطر من ذلك والأتعس أن عربات الدرجة الثالثة، هى عربات انتهى عمرها الافتراضى منذ زمن وكانت تعمل فى السابق فى الدرجة الأولى، وعندما تهالكت تحولت للدرجة الثانية وعندما باتت لا تصلح تحولت للدرجة الثالثة، وهى تدخل الصيانة كل ٣ سنوات تسمى عمرة عربة، وغالبا ما تخرج كما دخلت بزيادة كتابة تاريخ إعادة العمرة على العربة من الخارج، ثم إن هذه العربات ماركات عالمية وليست صناعة محلية.

لهذا السبب الأخير فإن تلك العربات لا توجد لها قطع غيار، باعتبار أنها انقرضت من العالم بعد انتهاء عمرها الافتراضى. لذلك يتم الاستعانة بقطع غيار تصنع فى ورش الهيئة بطريقة بدائية، ويقال عنها منتج محلى، بمواصفات عالمية، وهكذا فإن عربات الدرجة الثالثة أصبحت من الناحية العملية بلا عمر افتراضى، وفى كل دول العالم يتم تكهين هذه العربات أو تحويلها لقطارات نقل البضائع أو المناجم وليس للاستخدام الآدمى، غير أن العكس يحدث فى مصر، حيث يستمر استخدام تلك العربات لنقل فقراء البشر، بينما يتم شراء عربات جديدة لنقل البضائع!!

إن العربات التى تنقل السياح إلى الأقصر وأسوان، وتلك السريعة التى يركبها وجهاء القوم، وكذلك أغلب قطارات الوجه البحرى، ناهيك عن مترو الأنفاق فى القاهرة، ذلك كله له مواصفات مغايرة تماما. وركاب هذه القطارات المكيفة

والمزودة بمختلف الخدمات ووسائل الأمان والسلامة ومكافحة الحريق، يخيرون بين المجرى والإسباني والتوربيني، وسمعت عن قطارات لرجال الأعمال. وأغلب تلك القطارات ـ والمترو بطبيعة الحال ـ تتوقف عن الحركة إذا ما حدث أى خلل أو فاحت رائحة الحريق، وبوسع ركاب أى مقطورة أن يوقفوا القطار إذا مالاح الخطر من أى باب.

(٥)

ثمة مسئولية أدبية وسياسية يتحملها وزير النقل، برغم تقديرنا لشخصه وكفاءته المهنية والعلمية. وقبل أيام قليلة سقطت طائرة فى إيران كانت تقل ١١٧ راكبا قتلوا جميعا، فلم يمر أسبوع إلا واستقال وزير الطيران المدنى. وكان قد سبقه إلى الاستقالة وزير النفط الكويتى، إثر انفجار وقع فى مصفاة البترول قتل فيه ٤ أشخاص وأصيب ١٩. أما استقالات المسئولين المماثلة التى تحدث فى أنحاء العالم المتحضر، بسبب القصور فى أداء العاملين، فهى بلا حصر ولا عد. وقد أشرت إلى ما حدث فى إيران والكويت لأن مثل هذا السلوك السياسى المتحضر غير معروف فى بلادنا. والقاعدة أن المسئول لا يبادر إلى الاستقالة، ولكنه يتشبث بالكرسى حتى آخر رمق، وإذا أقيل أو طلبت منه الاستقالة حفاظا على ماء الوجه، فعادة ما يكون ذلك لأسباب لا علاقة لها بحصول القصور أو سوء الأداء، ولكن الأسباب عادة ما تكون وثيقة الصلة بتغير المزاج السياسى. من ثم ففيها من الاعتبارات الخاصة أكثر مما فيها من الحسابات العامة. وإذا كان هناك أحد يشك فى هذا الكلام فإننى أدعوه فقط إلى مراجعة أسماء وسجلات الوزراء فى الحكومة الحالية، خصوصا وزراء الإعلام والاقتصاد والزراعة والتعليم. . . الخ، وسيكتشف دون عناء يذكر أن بقاءهم فى مناصبهم لاعلاقة له بما تحفل به سجلاتهم من قصور أو سوء أداء. حيث المقاييس العامة ليست فى صالحهم، بينما الرياح والأمزجة الشخصية مواتية لهم. فبقوا ولم ـ ولن ـ يغادروا إلا إذا شاء ربك شيئا آخر!

إلى جانب المسئولية الأدبية والسياسية، فثمة لغط داخل وزارة النقل حول ٣ حركات تغيير حدثت فى قطاع السكة الحديد، أحدثت ارتباكا وتوترا بين قياديى القطاع وفنييه، ولا أعرف إلى أى مدى أسهم ذلك الارتباك فى عدم استقرار

الأجواء داخل الهيئة، لكنى أحسب أن الأمر يحتاج إلى تثبت حتى يتمكن المعنيون بالأمر فى وضع أيديهم على مواضع الخلل ومكانه.

(٦)

صبيحة الحادث اتصل بى هاتفيا قارئ من بنى سويف لا أعرفه، وقال إنه يعمل فى القاهرة من الساعة الحادية عشرة صباح كل يوم، إلى الرابعة فى صباح اليوم التالى، وأنه يذهب بالقطار كل أسبوع إلى بلدته لكى يرى أمه الوحيدة. وهو فى شقائه اليومى يعانى ما يعانيه أبناء مصر الأخرى، من الفقراء المكدودين والمعذبين، وفى رحلته إلى بلدته ينحشر وسط أكداس البشر فى عربات الدرجة الثالثة على نحو يحسد فيه الدواب التى ترص فى عربات المواشى. . وبعد أن شرح معاناته قال إنه صابر على كل ما يلاقيه وقانع بما قسم له. لكنه استشعر طعنة فى قلبه فى ذلك الصباح حين قرأ فى الصحيفة التى نشرت خبر كارثة القطار وتفحم ركابه، تنويهها إلى أنه ليس بين الركاب سياح أجانب.

أجهش الشاب بالبكاء وهو يعلق على ما قرأه قائلا: أهذا كل ما فى الأمر؟ وهل يهون من شأن ما جرى أنه لم يكن بين الضحايا أحد من السياح؟

لم أقل له إنهم فقراء. ومن أبناء مصر الأخرى، فقد كان صوته المخنوق دالا على أنه يعرف ذلك جيدا.

أسبوع اهتزاز الثقة

إذا كنا نلجأ فى بعض مباريات كرة القدم المهمة إلى الاستعانة بحكام أجانب لتأكيد الحيدة والنزاهة، فهل سنضطر يوما ما إلى توسيع الدائرة. بحيث نلجأ إلى خبراء ومحكمين أجانب لاستجلاء الحقيقة فيما يلتبس أو يستشكل علينا من أمور أهم وأعم، من قبيل تلك التى تهم الرأى العام المصرى؟

(١)

السؤال يطرح نفسه بقوة بعد التطورات التى تلاحقت فى الآونة الأخيرة، وحفلت بمشاهد أشاعت بين الناس درجات متفاوتة من الحيرة والدهشة. وربما الصدمة أيضا إذ هزت تلك المشاهد ثقتنا فى جهات ومراجع كان المظنون أنها أثبت من أن تميل مع الريح، وأقوى من أن تستجيب للهوى وأرفع من أن تشارك فى التدليس والتغليط.

هذه الظاهرة بالغة الخطورة فى ذاتها، لأن فقدان الثقة فى موازين الحق والعدل يفتح الباب لشرور لا أول لها ولا آخر، عند الحد الأدنى، فمن شأنه أن يهدم الأعمدة الرئيسية التى يقوم عليها استقرار المجتمع، ولا تسأل عن نهضته أو عن احترام وهيبة السلطة المسئولة عن صيانة تلك الموازين وتحصينها. ثم إنها خطرة أيضا من حيث إنها تلقن مؤسسات المجتمع دروسا فى الجنوح والزلل، الأمر الذى يحول الفساد من شذوذ واستثناء إلى وباء يعدى ويعم، ويضرب فى العظام والمفاصل.

أدرى أن فى البلد شرفاء لا يزالون قابضين على الجمر، يقاومون الغواية ويستعصون على الجنوح، لكنى أكرر الخشية من أن تكون أعداد هؤلاء فى تراجع.

سواء من جراء غياب النماذج التى تحتذى، أو تحت وطأة الضغوط القوية للأهواء والمصالح. ثم لا يغيبن عن بالك أن البقع السوداء أيا كان حجمها هى التى تلفت الأنظار فى أى نسيج أبيض. أعنى أن ذلك النوع من الفساد يظل مثيرا للاهتمام ومستنفرا طاقات المقاومة والإصلاح، رغم أية محدودية قد يوصف بها من قبل أكثر الناس تفاؤلا. من ثم فلا أريد أن يكون تقدير حجم الفساد موضع خلاف، بقدر ما أتمنى أن نتجنب التعميم على الجميع، لكن ما أرجو أن نتفق عليه أن ذلك الفساد موجود، وأهم من ذلك أنه طال مواقع ومراجع كان ينبغى أن تستعلى عليه وتكون فى منأى عنه. وما يحزن المرء ويفجعه ويدفعه إلى دق نواقيس الخطر بكل ما أوتى من قوة، أن بعض تلك المواقع والمراجع مما يفترض أن تحظى بالإكبار والإجلال بالنظر إلى رفعة المقام والمكانة، بينما البعض الآخر مما يقع فى قلب خط الدفاع الأخير عن المجتمع. إذ حين تهتز الثقة فى أعمدة وحصون من هذا القبيل، فعلى الوطن السلام!

(٢)

خذ كارثة قطار الصعيد الذى احترق بركابه ليلة العيد، وكيف أنها كشفت الستار عن كوارث أخرى متعددة، أحدها يتعلق بمحاولات إخفاء سبب الحريق، وإبعاد التهمة عن هيئة السكك الحديدية، وإلصاقها بالركاب. وهو ما قد نفهمه من بعض المسئولين المباشرين الذين قد يساقون إلى قفص الاتهام إذا ثبت التقصير فى حقهم. لكننا فوجئنا بأن تلك المحاولات شارك فيها رئيس الوزراء نفسه، بل واللجنة الفنية التى ضمت «خبراء» يفترض أن تكون شهادتهم من ذلك النوع الذى لا يرد.

إذ منذ الساعات الأولى لوقوع الكارثة، وطبقا لما نشرته صحيفة الأهرام فى ٢١/ ٢/ ٢٠٠٢، وقبل أى معاينة أو تحقيق: قال الدكتور عاطف عبيد إن الحريق اشتعل فى إحدى عربات القطار بسبب انفجار أنبوبة بوتاجاز فى «بوفيه» إحدى العربات، ثم امتد بعد ذلك إلى باقى العربات. وزاد على ذلك أن القطار خرج من المخزن فى طريقه من القاهرة إلى أسوان ولا توجد به أية عيوب فنية، ولا أية أدلة

على أى نوع التقصير فى إجراءات السلامة . هذا الكلام ردده رئيس هيئة السكة الحديد (الذى استقال لاحقا)، حين أكد أن القطار كان صالحا من الناحية الفنية بنسبة ١٠٠٪، من ثم ألمح إلى احتمال أن يكون إهمال الأهالى هو الذى أدى إلى نشوب الحريق .

نفس العدد من «الأهرام» نشر أقوالا لبعض الناجين الذين تحدثوا فيها عن انقطاع التيار الكهربائى فى القطار عدة مرات، وعن تطاير الشرر بين عربتين خلفيتين، وعن أن الماس الكهربائى هو الذى سبب الحريق .

فى عدد ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٢ نشر الأهرام نقلا عن أحد خبراء المعمل الجنائى تصريحا استبعد فيه احتمال انفجار أسطوانة البوتاجاز، وقال إن مثل ذلك الانفجار لو وقع لأحدث ثقوبا أو لأدى إلى تحطيم فى العربة أو السقف، وهو ما لم يثبت . ومن ثم بدأ الحديث فى الجريدة عن ترجيح احتمال أن يكون الماس الكهربائى هو السبب .

فى اليوم التالى مباشرة ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٢ ـ نشر الأهرام أن لجنة من الفنيين بالسكة الحديد أيدت احتمال الماس الكهربائى، وذكرت أنه لا توجد «بوفيهات» فى العربات المحترقة . وفى موضع آخر من العدد ذاته نشر أن لجنة شكلتها النيابة توصلت إلى أن الكابل الكهربائى هو الذى تسبب فى الحريق . وأن عشرة من الركاب اشتموا رائحة دخان وأحسوا بسخونة فى إحدى العربات الخلفية، فتركوها فى محطة البدرشين وركبوا فى إحدى العربات الأمامية فكتبت لهم النجاة، وهؤلاء العشرة حرروا محضرا بأقوالهم فى مركز شرطة العياط .

وإلى ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢ ظل الكلام يدور حول حكاية الماس الكهربائى التى عززتها شهادات ركاب ذكر الأهرام أسماءهم، أجمعوا على أن التوصيلات الكهربائية هى التى تسببت فى الحريق .

فى أهرام ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٢، تغير الموقف تماما، وأعلن أن التقرير الفنى لحادث القطار «أكد» أن مصدر الحريق هو موقد كيروسين، وبدأ الحديث عن «براءة» الماس الكهربائى من التهمة ! ـ ثم كانت المفاجأة حين قرأنا فى الوفد صبيحة ٣/ ٣ أن النيابة العامة قررت تشكيل لجنة هندسية جديدة لإعادة فحص القطار وتحديد أسباب الحريق، ومدى التزام هيئة السكة الحديد بتوفير وسائل الأمان للركاب(!!) .

(٣)

حين يتابع المرء هذا المسلسل، فإنه يخرج منه فاقد الثقة فى كلام رئيس الوزراء وفى تقارير اللجان الفنية، ومستخلصا حقيقة واحدة هى: أن الحكومة تتهرب من المسئولين، وأن الفنيين المسئولين عن القطار فى السكة الحديد نجحوا فى استمالة لجنة الخبراء إلى صفهم بوسيلة أو أخرى، لتضليل الرأى العام، وتبرئة ساحتهم، لأن الأدلة على مسئولية الماس الكهربائى قوية للغاية، الأمر الذى من شأنه أن يشير بألف أصبع إلى إهمال جسيم من جانب أولئك النفر من مسئولى المنطقة المركزية، المنوط بهم القيام بواجبات تجهيز القطارات وفرزها وتشغيلها.

ملحوظة: اتصل بى أحد مهندسى السكة الحديد المطلعين على دخائل «الحركة» فيها، وأخبرنى بأن جهاز اللاسلكى الذى يفترض أن يحمله معه سائق القطار لكى يتصل بالجهات المعنية فى حالة حدوث أى طارئ، هذا الجهاز كان معطلا، فلم يتمكن السائق من الإبلاغ عما جرى فى الوقت المناسب. أهم من ذلك أنه قال إن عربة القيادة فى القطار بها طاقة كهربائية كبيرة ٢١٠٠ فولت، تكفى لإنارة ثلاث عمارات، وهى تزود بقية العربات بالتيار من خلال محول ينزل بالطاقة إلى ٧٥ فولت. وإذا ما حدث أى خلل فى المحول، فإنه يسمح بتسريب تيار الكهرباء بقوة لا تحتملها الأسلاك فى مواضع ضعفها، الأمر الذى يؤدى إلى اشتعالها، وهذا ما حدث فى مأساة القطار.

(٤)

لايفوتنا ونحن نقلب ملف الكارثة أن نسجل ملاحظتين أخريين، الأولى: أن الحكومة غالطتنا فى عدد الضحايا، حيث نزلت بالرقم إلى أقل من الثلث. فقد ذكرت أن القتلى ٣٧٣ فردا، وأن الجرحى ٦١ فقط، بمجموع يصل إلى ٤٣٤ شخصا. والتدليس فى هذا الرقم ظاهر ومكشوف، لأن عدد ركاب العربات السبع التى احترقت لم يكن ليقل عن ٢١٠٠ راكب. الأمر الذى دعا جهات عدة إلى الحديث عن أرقام مغايرة تماما للضحايا تراوحت بين ألف والفين. وهو رقم مهول يسقط حكومة بكاملها فى أى بلد ديمقراطى. وقد لفت النظر فى هذا الصدد أن

مجلس الشعب عقد جلسة لمناقشة الموضوع حضرها رئيس الوزراء. وفي سياق المناقشة وقف نائب سوهاج أحمد أبو حجي متحدثا عن مأساة قطارات الموت في الصعيد، وأثناء كلامه ذكر أن ضحايا كارثة القطار عددهم ١٤٠٠ شخص. (الأهرام ٣/ ٣/ ٢٠٠٢) ـ وإذ تم ذلك بحضور رئيس الوزراء وغيره من ممثلي الحكومة التي ادعت أن القتلى ٣٧٣ شخصا فقط، فقد توقعت أن ينهض أحدهم ويصحح الرقم حرصا على عدم «بلبلة» الرأي العام. لكن ذلك لم يحدث، كأنه لا فرق بين أن يكون القتلى ١٤٠٠ أو ٣٧٣، حيث الأرواح بالمجان، وهؤلاء وهؤلاء مجرد فائض لا فرق بين أن يكونوا قلة أو كثرة.

الملاحظة الثانية: أن رئيس الوزراء الذي أكد أن القطار سليم تماما ولا توجد به أي عيوب فنية ونفي وجود أي تقصير في إجراءات السلامة، هو ذاته الذي وقف أمام مجلس الشعب في ٢/ ٣/ ٢٠٠٢ متحدثا بلغة أخرى تماما. دعا فيها إلى محاسبة المقصرين واستعرض الإجراءات والتعليمات التي تمت بناء على توجيهات عليا للتحقيق في كل ما جرى وكشف ملابساته حتى لا يفلت أي مسئول أخطأ من الحساب(!).

صحيح أن لغة التصعيد التي تحدث بها انتهت بإغلاق باب المناقشة وترحيل الموضوع من خلال تحويله إلى «لجنة»، إلا أنه من حق من تابع الجلسة أن يتساءل: أيها نصدق: رئيس الوزراء الذي نفي أي تقصير في ٢١/ ٢/ ٢٠٠٢ أم رئيس الوزراء الذي تشدد في محاسبة المقصرين في ٢/ ٣/ ٢٠٠٢؟ وهل لهذا التسخين علاقة بعملية احتواء الملف وإحالته إلى لجنة المواصلات؟ وهل هذا كله يعزز الثقة في موقف رئيس الوزراء أم يبددها؟

(٥)

إذا حولنا البصر عن موضوع كارثة القطار، وتتبعنا مظان اهتزاز الثقة واحتمالاتها التي لاحت في الأفق مؤخرا، فسوف يستوقفنا لا ريب الحكم الذي صدر في قضية وزير المالية السابق، الدكتور محيي الدين الغريب. وهي القضية

التى حفلت بالمفاجآت منذ لحظة توجيه الاتهام إلى لحظة صدور الحكم . بل إن ملابسات نظر القضية لم تخل أيضا من المفاجأة .

أدرى أننا بصدد موضوع دقيق وحساس ، يتعلق بحكم قضائى صدر بحق شخصية عامة ، واتسم بقسوة مفرطة لاحظها وعبر عنها كثيرون ، باختلاف مواقعهم ودوافعهم ، ورغم أنه لم يصبح نهائيًا بعد ، إلا أننى بالمناسبة أسجل ملاحظات عدة هى :

* أن الدفاع عن استقلال القضاء ونزاهته مسئولية الجميع ، وفى المقدمة منهم أهل القضاء أنفسهم . إذ على أهل ذلك الفن الرفيع أن يتصرفوا على نحو يحفظ الاستقلال والنزاهة ، ولا يفتح أى باب لشبهة أو مظنة الإخلال بأى منهما . ولكى يظل الحكم عنوانا للحقيقة فيتعين أن يحسم الجدل حول أى قضية ، لا أن يطلق الألسنة ويثير اللغط أو يشيع البلبلة أو القلق بين الناس . ولا يكفى فى ذلك أن تمارس النزاهة من فوق المنصة ، وإنما ينبغى أن ينتقل الإحساس بتلك النزاهة إلى الرأى العام أيضا .

* أن القاضى بشر ككل البشر ، من ثم فهو معرض للتأثر بمشاعر متعددة ، فضلا عن أنه مثقل بأعباء مهنية جسيمة ، وقد يكون محملا بضغوط أخرى تفوق طاقته ، لكن أعذاره ليس واردا للأسف ، وإنما تتطلب منه تلك الملابسات أن يبذل جهدا فائقا وربما غير عادى ، لكى يتجرد من كل ذلك ويتعامل مع القضايا التى بين يديه بموضوعية كافية ، خصوصا فى القضاء الجنائى الذى تترتب على الحكم فيه آثار مدمرة بعيدة المدى ، تتعلق بسمعة الأشخاص وعائلاتهم وأسرهم . .

* أن بعض الخدوش التى حدثت فى بنيان العدل أضرت بصفحته كلها ، على نحو دفع أعدادا متزايدة من الناس إلى تجنب الاحتكام إلى القضاء ، وتفضيل التحكيم عليه . وهذا حادث بصفة خاصة فى قطاع المستثمرين الأجانب ، الذين شاع بين بعضهم أن القضاء فى مصر ليس أفضل وسيلة لتحصيل الحقوق أو للإسراع فى إرساء قيمة العدل ، فأصبحوا يؤثرون التحكيم ، ويعرضون عن اللجوء إلى القضاء .

* أن نقض القضايا التى تثير اهتمام الرأى العام أصبح ظاهرة تستلفت الانتباه وتحتاج إلى تفكير ودراسة فكم من حالة قضت فيها المحاكم الابتدائية بالسجن، ثم حين عرض الأمر على محكمة النقض فإنها برأت ساحة المتهمين أو خففت الحكم على نحو لافت للنظر وهو ما حدث فى قضايا شركة حديد أسوان ونواب القروض والدكتور سعد الدين إبراهيم وما عرف بقضية منى الشافعى، وفى قضية الممرضة «عايدة» بالإسكندرية، التى حكم عليها بالإعدام ثم خففت محكمة النقض الحكم إلى عشر سنوات سجنا مرة واحدة.

(٦)

المشهد الأخير فى مسلسل اهتزاز الثقة وخزنى ذات صباح، حين قلبت صفحات أهم صحيفة قومية يوم ٢/ ٣/ ٢٠٠٢، ووقعت عيناى على صفحة اعتادت أن تقدم للقارئ مواد تتعلق بأنشطة الأحزاب فى مصر، تحت عنوان «حياتنا الحزبية»، إذ فوجئت بأن كل مواد الصفحة، باستثناء عنوان جانبى واحد وضع للتمويه فى الغالب، خصصت للدعاية وتعديد مناقب واحد من كبار التجار رشح نفسه لشغل مقعد مجلس الشعب الذى خلا فى إحدى ضواحى القاهرة و«تصادف» أن التصويت كان سيتم فى اليوم التالى مباشرة. كانت الصفحة إعلانا عن المرشح متعدد الفقرات، مدفوع الأجر بطبيعة الحال، وهو أمر لاغضاضة فيه من حيث المبدأ، شريطة أن ينبه القارئ إلى ذلك. لكن ما وخزنى حقا وصدمنى أن الصفحة خلت من أية إشارة بهذا المعنى، وليس ذلك سهوا بطبيعة الحال، لكن كل الدلائل تشير إلى أن غش القارئ كان متعمدا، عن طريق دس المادة الإعلانية فى إطار تحريرى برىء، لصالح رجل الأعمال الكبير.

أن يحدث ذلك فى أى صحيفة سيارة فهو خطيئة تهدر الثقة ولا تغتفر بحال، من حيث إنه يدفع القارئ إلى الشك فى صدقية وبراءة أى مادة منشورة، طالما أن غش المواد التحريرية أصبح مباحا لمن يدفع. وتتضاعف الخطيئة حين يقع ذلك الغش فى صحيفة «قومية» يفترض أن تضرب المثل فى الترفع عن ابتذال الخدمة الصحفية على ذلك النحو. أما حين يصدر ذلك عن صحيفة لها تاريخها الحافل

والطويل الذى يضعها فى مقام القيادة والريادة فى العالم العربى، فالخطيئة المضاعفة تصبح فضيحة كبرى تصل إلى حد الكارثة.

من يصدق الناس إذن وبماذا يلوذون؟ لا أعرف، لكن الذى أعرفه جيدا أن تلك المشاهد - فى جوهرها - تعد محطات فى سكة الندامة ذات الطريق الواحد، التى أخبرنا الأقدمون بأن الرائح فيها لا رجعه له.

ملحوظة: أرجوا استبعاد فكرة الاستعانة بالخبراء الأجانب، لأننا لن نجد فى الأغلب العدد الذى نحتاجه لإصلاح كل ما لدينا من عطب!

نريد اعتذارا وتعويضا

كل ما اتخذ من إجراءات حتى الآن لاحتواء آثار كارثة القطار لا يكفى. فلو أن ذلك العدد الكبير من القتلى كانوا ضحايا زلزال لا حيلة لنا فيه، لا بتلعنا الحزن وصبرنا، وقلنا العوض على الله. لكن أما وأن جهة حكومية هى الطرف الأساسى فى الكارثة، فالأمر لابد أن يختلف. إذ مع الصبر والرضى بقضاء الله، لابد أن نرفع أصواتنا عاليا بكلام آخر. فلم نعرف أن الحكومة تنازلت يوما ما عن حقوقها لدى الناس، وإنما حصلتها كاملة وضاعفتها حتى ضيقت الخناق على الجميع بغير رحمة، من ثم فلست أجد سببا واحدا لكى يفرط الناس فى حقوقهم على الحكومة، وهى متلبسة بجريمة من العيار الثقيل كتلك التى نحن بصددها.

(١)

الخطب أجل من أن يداوى بمجرد استقالة هذا المسئول أو ذاك، أو باسترضاء أهالى الضحايا والمصابين بحفنة جنيهات على سبيل الهبة والتبرع. فحين يحترق ركاب سبع عربات فى قطار الصعيد تكدس فيها مئات البشر، فإن أيدى الحكومة الملوثة بدماء أولئك الفقراء لا تغسلها إجراءات من ذلك القبيل، وتمرير المسألة بهذه الصورة جريمة فى حق المجتمع. والسكوت على المحاولة تستر على الجريمة، ومشاركة فى إتمامها بالصمت.

إذا أرادت الحكومة أن تصالح المجتمع وتكسب ثقته حقا، فعليها أن تقدم له اعتذارين وليس اعتذارا واحدا. مرة لأنها عجزت عن حماية أرواح الناس، ومرة

ثانية لأن رئيسها السابق الدكتور عاطف عبيد أدلى بتصريحات فور وقوع الكارثة بدا فيها حريصا على تبرئة الحكومة بأكثر منه غيورا على كرامة المجتمع وسلامة الناس فيه.

لقد جاءت حادثة قطار الصعيد لتمثل الذروة فى مسلسل الحوادث المروعة التى يتعرض لها الناس على مدار السنوات الأخيرة، من خلال السكك الحديدية أو الطرق البرية، التى أصبحت المصدر الأساسى لقتل أكبر عدد من المصريين، وحتى أصبحت مصر الدولة الأولى فى العالم، فى عدد ضحايا حوادث الطرق.

لقد نشرت الصحف بمناسبة كارثة قطار الصعيد قائمة مذهلة بحوادث القطارات خلال السنوات العشر الأخيرة، دفعت جريدة «الحياة» اللندنية مثلا إلى اختيار عنوان لها يقول: السكك الحديدية تسحق أرواح المصريين (٢١/ ٢/ ٢٠٠٢). إذ طبقا لتلك القائمة لم تعد القطارات وسيلة لإيصال الناس إلى مقاصدهم، ولكنها أصبحت كمائن منصوبة لنقلهم إلى الدار الآخرة!

ما يسرى على القطارات ينطبق بدرجة أكبر على حوادث الطرق، حتى أزعم أن ضحايا الانتقال من مكان إلى آخر فى مصر لا يقل عن عشرة أضعاف ضحايا الإرهاب، الذى قامت له الدولة ولم تقعد، ولم يهدأ لها بال إلا حين قلمت أظافره وقصمت ظهره. وليس خافيا أن الجهد الذى بذل لتجنيب الناس مخاطر الموت فى القطارات والطرق العمومية لا يصل إلى عشر معشار الجهد الذى بذلته الحكومة للقضاء على الإرهاب. وتفسير ذلك ليس لغزا، فالإرهاب هدد النظام وحوادث القطارات والطرق ضربت المجتمع وروعته. ولأن المجتمع لا وزن له ولا قيمة، والفقراء بوجه أخص أصبحوا يعاملون كفوائض وزوائد يحسن التخلص منها، فقد كان منطقيا أن تفى الحكومة بحماية النظام، وأن لا تلقى بالا لحماية المجتمع.

(٢)

يدعونا ذلك إلى القول بأن الحكومة تخلت عمليا عن مسئوليتها فى حماية أرواح الناس، ومن ثم فرطت فى أهم واجباتها وأهدرت المبرر الأساسى لقيام الحكومات وهو حراسة المجتمع والأخذ بأيدى الضعفاء فيه. وفى مشهد الذروة الذى تمثل فى

كارثة القطار ، من حقنا أن نقول بصراحة إن الكيل قد فاض ، وإن مسلسل الاستهانة بأرواح الناس لا ينبغى له أن يستمر لأكثر من ذلك ، وينبغى أن تتوجه الحكومة إلى الناس بكلمة اعتذار ، تعترف فيها بقصور أجهزتها عن حماية المواطنين، وتلزم نفسها بعلاج ذلك القصور فى أجل محدد، يطول أو يقصر . وأحسب أن ذلك الاعتذار والاعتراف هو الخطوة الأولى لإشعار الناس بأن الحكومة تستشعر أوجاعهم، وأن أرواحهم لا تذهب هدرا أو هباء . وهو المدخل الذى لابد منه لاستعادة ثقة الناس وكسب احترامهم .

يضاعف من تلك الحاجة إلى الاعتذار أن التصريحات الأولى التى أدلى بها رئيس الحكومة وهو فى مسرح الكارثة كانت بدورها صادمة ومفجعة ، بل إنها كانت مسيئة لشخصه ومهينة للناس . فقد صرح للصحفيين وقتذاك بأن «القطار خرج من المخزن فى طريقه من القاهرة إلى أسوان، ولا توجد به أى عيوب فنية ، ولا توجد به أدلة على أى نوع من التقصير فى إجراءات السلامة» . وهو التصريح الذى انتقدت التسرع فى إطلاقه وقلت : كيف تسنى لرئيس الوزراء أن يتحقق مما قال ، بمجرد انتقاله إلى مكان الحادث بعد ساعات قليلة من وقوعه؟

الآن بعدما ثبت أن الكلام ليس صحيحا وأن مسئولية الإهمال ثابتة بحق المسئولين عن المرفق، كما سنرى بعد قليل ، أليس من حقنا أن نطالب رئيس الوزراء بالاعتذار عن تسرعه ، وتحيزه غير المبرر لهيئة السكك الحديدية ضد المجتمع ؟

أدرى أن الاعتذار للناس ليس من تقاليدنا السياسية . فقد درجنا على أن يكون الامتثال والانصياع هو حظهم من «المشاركة» الديمقراطية(!) ، وأن خرائط «أزهى العصور» صنفتهم فى مربع الاستقبال دون الإرسال ، مع ذلك فإننى أجده وسيلة متحضرة لمصالحة المجتمع «والتصافى» معه ، الأمر الذى يوفر إمكانية غسل النفوس واغتفار الأخطاء وتصريف الاحتقان . ومن ثم تمهيد الطريق لفتح صفحة جديدة والخطو نحو المستقبل بلا مرارات أو ثأرات وأحزان .

وقد اعتذر رئيس كوريا الجنوبية ، كيم داى جنج ، لشعبه عن تورط بعض المسئولين فى عدة فضائح مالية ، وأعلن أنه بصدد تشكيل فريق من

المحققين المستقلين لتولى أمر تلك الفضائح، ثم ألزم نفسه بإعلان نتائج التحقيق كاملة على الناس. ومثل هذه الاعتذارات مألوفة فى اليابان، حيث تعد من قيم العمل العام فى الثقافة الآسيوية. كما أنها معروفة فى الدول الديمقراطية بحسبانها تجسيدا للتلازم بين السلطة والمسئولية، وتعبيرا عن احترام الرأى العام. وقد تابع الجميع اعتذار الرئيس كلينتون للأمريكيين عن فضحيته الجنسية الشهيرة.

أن لدينا قائمة طويلة من المشكلات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية التى فشلت الحكومة فى علاجها طيلة السنوات الأخيرة، ولأنها لا تريد أن ترحل أو تعتزل، فليس لها من سبيل لاستمرار البقاء على نحو مشرف نسبيا سوى أن تعتذر.

(٢)

لم أفهم لماذا اعتبرت استقالة وزير النقل ورئيس هيئة السكة الحديد إغلاقا لملف مسئولية كل منهما عما حدث رغم جسامته وبشاعته. فذلك منطق معوج يفترض فيما يبدو أن المنصب الرفيع هو الجائزة الكبرى التى ينالها أى مسئول، وإن إعفاءه من المنصب بمثابة عقوبة قصوى لا تعدلها عقوبة أخرى. الأمر الذى يلغى ويهدر ما ينص عليه القانون من مسئوليات أخرى مدنية وجنائية، اكتفاء بالمسئولية الأدبية والسياسية.

وقبل أن أستطرد فى هذه النقطة أريد أن أعبر عن تقديرى للرجلين، ذلك أننى لست من أنصار استباحة كرامات الرجال والاجتراء عليهم بعد تركهم لمناصبهم، حيث ليس ذلك من المروءة أو الشهامة فى شيء، لكنى أتحدث عن المسئوليات والمبادئ بصرف النظر عن الأشخاص، بل ومع كل الاحترام لهم.

طبقا للمادة ١٥٧ من الدستور، فإن الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته، وظاهر النص يوحى بأن الوزير فى مصر هو فنى وإدارى وليس وزيرا سياسيا، رغم أن العرف جرى على تقرير مسئوليته السياسية. وكونه المسئول الإدارى الأعلى يعنى أنه المسئول الأول عن أى خلل إدارى أو قصور يقع فى نطاق اختصاصه. ومسئوليته تبعا لذلك تتجاوز الحدود الأدبية والسياسية، وتشمل المسئولية الجنائية والمدنية أيضا.

أما رئيس هيئة السكة الحديد فمسئوليته المباشرة لا شبهة فيها، وهى أشد جسامة

من مسئولية الوزير التى هى غير مباشرة، رغم أنه الرئيس الإدارى الأعلى فى الوزارة.

والأمر كذلك فخروج الرجلين من منصبيهما لا يعفى كلا منهما من المسئولية والمساءلة القانونية من الناحيتين الجنائية والمدنية. من ثم فإذا أردنا أن نأخذ الأمور على محمل الجد فينبغى أن يقدم الاثنان إلى المحاكمة، بعد التحقيق معهما فى تهمة الإهمال الذى أدى إلى وقوع الكارثة. وإذا ثبت أن كل واحد منهما بذل غاية جهده للنهوض بمهمته، أو إذا ثبت أن ما جرى كان نتيجة تراكم عوامل وأوضاع سابقة خارجة عن الإرادة، فذلك يبرئ ساحتيهما بطبيعة الحال. أما إذا ثبت التقصير أو الإهمال بحق أى منهما، فينبغى أن يحاسب على ذلك جنائيا ومدنيا حسب مقتضى القانون.

ما أريد أن أخلص إليه أنه ينبغى أن يكون واضحا فى الأذهان أن الاستقالة أو حتى الإقالة لا تبرئ المسئول ولا تغفر له تهاونه فى أداء واجبه. ولا ينبغى أن يقبل من السلطة سعيها إلى احتواء الأخطاء والإسراع بإغلاق ملفاتها عن طريق إقالة المسئول والاكتفاء بإخراجه من منصبه، كما حدث فى مرات أخرى سابقة.

(٤)

إن شئنا أن نمضى فى طريق الجد إلى أبعد فينبغى أن نطالب الحكومة من خلال القضاء بتعويضات تتناسب مع جسامة الكارثة التى وقعت. ذلك أن راكب أى قطار أو حافلة عمومية ـ أو طائرة بطبيعة الحال ـ بمجرد أن يشترى تذكرة السفر يكون قد دخل تلقائيا طرفا فى «عقد نقل» بينه وبين الجهة الناقلة. وطبقا للقانون ولما استقر عليه الفقه القانونى فى العالم، ولما جرى عليه العمل فى محكمة النقض المصرية، فإن هذا العقد مكتمل الأركان، ويلزم الجهة الناقلة بتوصيل المسافر إلى مقصده سليما، وفى الوقت المفترض. وهذه الجهة الناقلة مسئولة عن تحقيق النتيجة وليس مجرد بذل العناية، بمعنى أنها مطالبة بضمان سلامة المسافر وليس فقط بذل الجهد فى ذلك. وإذا حدث أى إخلال بالعقد، وأصاب الراكب أى ضرر أثر على سلامته، فإن له أو لذويه الرجوع على الجهة الناقلة أمام القضاء بالتعويض المادى أو الأدبى.

هذه القـواعد القانونيـة التى تحكم العـلاقة بين الراكب والجـهة الناقلة، إذا قـمنا بتنزيلها على الكارثة التى نحن بصددها، فسنجد أن من حق أهل أى راكب احترق فى القطار، أو أى شخص أصيب بسبب الحريق أن يطالبوا هيئة السكة الحديد بالتعويض المالى عن الضرر الذى أصابهم، ويفترض فى هذه الحالة أن المبالغ التى قررتها وزارة الشئون الاجتماعية (٣ آلاف جنيه لأسرة القتيل وألف للمصاب) تعد تجسيدا لسياسة الاستهبال والهروب من التعويض الحقيقى، والضحك على ذقون الفقراء والمستضعفين، الذين يرضون بالقليل، ولا يدركون أن حقوقهم تجاوز بمئات المرات الفتات والملاليم المعروضة عليهم.

(٥)

قد يقول قائل إن ذلك التعويض يُستحق فى حالة ثبوت مسئولية هيئة السكة الحديد عن احتراق عربات القطار، مستدلا فى ذلك بما تردد عن دور لمواقد الغاز أو أسطوانة البوتاجاز. وردى على ذلك إن مسئولية الهيئة قائمة لا محالة، وكل الأدلة المتوفرة تدينها فى تهمة الإهمال. فخلو القطار من طفايات الحريق وصفارات الإنذار والفرامل، وإحكام إغلاق النوافذ بالقضبان الحديدية، يدل على ذلك الإهمال لا ريب. وإذا تعلق الأمر بالتوصيلات الكهربائية وحدوث ماس فيها فذلك بدوره من قبيل الإهمال الصراح. أما إذا ثبت وجود مواقد للغاز أو أسطوانات للبوتاجاز سببت الحريق، فتلك أيضا مسئولية الهيئة لأنها كان ينبغى أن تمنع الركاب من حمل تلك الأشياء معهم، ولديها شرطة خاصة وجهاز للمباحث، ومفتشون تدخل تلك المهمة فى اختصاصهم، من ثم فإن حمل المواقد مع الركاب إلى القطارات يعنى أن هؤلاء أهملوا فى أداء واجباتهم.

أخشى ما أخشاه أن يتم التلاعب فى التقرير النهائى عن الحادث بحيث يخلى مسئولية هيئة السكة الحديد، ويجنب الحكومة احتمال دفع تعويضات كبيرة للمواطنين. ولن يكون ذلك مفاجئا ولا غريبا، فالذى يزور إرادة أمة فى الانتخابات يسهل عليه اللعب فى تقرير عن حريق فى قطار. ثم لا ننسى أن حكومتنا السيئة إذا كانت قد خابت فى مجالات كثيرة، فإنها ـ شهادة لله ـ تتمتع بكفاءة عالية لا تبارى فى مثل هذه الألاعيب!

نصف كوبنا الفارغ!

السقوط المدوى لبناية القاهرة ذات الأحد عشر طابقًا يبعث إلى الجميع بإنذار جديد، ينبغي أن يقرأ بعين لا تقف عند حدود مشكلات البناء وصيانة العقارات وأمنها، وإنما تضيف إلى ذلك أيضًا واقع المجتمع المصرى وتحولاته المثيرة للقلق التى باتت تهدد العمران فيه.

(١)

لست أريد أن أقلل من شأن الحدث. ذلك أن فداحته ليست محل شك، سواء من حيث تداعياته الإنسانية، أو فيما يخص «العورات» الأخرى التى جاء كاشفًا عنها. وإذ حفلت مختلف الصحف بمتابعة الكارثة من كافة جوانبها. فقد استوقفنى فى ثنايا ما نشر أمران، أولهما: تصريح محافظ القاهرة بأن أغلب مبانى حى «مدينة نصر» مخالفة للمواصفات والشرائط المقررة قانونًا (صحيفة الوفد ذكرت فى ٣١/ ١/ ٢٠٠٤ أن ٥٧ ألف عقار فى القاهرة واجبة الإزالة وتشكل خطورة على ساكنيها، وأن ١١٢ ألف عقار فى المحافظات الأخرى فى حالة مماثلة). أما ثانيهما: فكلام أحد ملاك البناية أمام النيابة وللصحف، الذى قال فيه أن تصريح البناء كان لأربعة طوابق حقًا، ولكنه حين أضاف بالمخالفة سبعة طوابق أخرى (قال أيضًا إنه كان يعتزم إضافة طابقين آخرين فوق السبعة بعد عطلة عيد الأضحى) ـ فإن ذلك تم تحت أعين الجميع، ولم يحدث شيء منه فى السر. وهذه الطوابق المخالفة وصلت إليها المياه والكهرباء والغاز والهواتف دون أن يعترض أحد.

يصاب المرء بقشعريرة وهو يقرأ كلام محافظ القاهرة، وينتابه الذهول وهو يطالع كلام المالك. إذ سواء كانت أغلب مبانى حى كامل يسكنه حوالى مليون شخص على الأقل معيبة وبعضها مهدد بالسقوط، أو كان فى القاهرة وغيرها من محافظات مصر ذلك الكم الهائل من المبانى الآيلة للسقوط، فإن ذلك مما يستدعى استنفاراً يقيم الدنيا ولا يقعدها فى أى بلد، لأن التراخى فى مواجهة مشكلة من هذا القبيل يمكن أن يؤدى إلى كارثة تعادل ما أوقعته القنبلة الذرية بهيروشيما أو نجازاكى إبان الحرب العالمية الثانية. لذلك فلست أعرف كيف يمكن أن يتطرق النوم إلى عين أى مسئول فى البلد أحيط علمًا بالأمر. ولم أفهم لماذا لم تعلن الطوارئ وتجند كافة إمكانيات الدولة لتطويق المشكلة وتجنب احتمالات الكارثة. وفضلاً عن الرعب الذى أصابنى حين قرأت الكلام، فإن الدهشة لم تفارقنى حين وجدت المحافظ يبسطه بمنتهى الهدوء، وكأنه يتحدث عن مشكلات اختناق المرور فى العاصمة.

كلام المالك لم يخل من مداراة واستعباط، لأنه فعل ما فعله حقًا تحت سمع وبصر الجميع، لكن صمت الجميع وسكوتهم على مخالفاته ما كان له أن يتم إلا من بابين من أبواب الفساد لا ثالث لهما. الأول: والأرجح هو الرشوة، والثانى: هو الإهمال الجسيم، الذى يرقى فى هذه الحالة إلى مرتبة العمد. وقد رجحت الاحتمال الأول لأنه الأكثر شيوعًا وهو الأصل فى التعامل مع الشأن العقارى، الذى لا يدخل سوقه إلا الميسورون. ذلك أن كل موظف فى أى إدارة للإسكان يعرف جيداً أن زبائنه يتحدثون بلغة مئات الألوف أو الملايين. وهم مستعدون لدفع أى مبلغ يطلب منهم لتمرير أوراقهم. لذلك فإننا لانحتاج إلى بذل جهد لكى ندرك أن الأصل فى الذين سهلوا لصاحب العمارة ارتكاب المخالفة، وأوصلوا إلى البناية ما تحتاجه الطوابق «المسروقة» من مرافق أنهم تقاضوا «ثمن» غض الطرف عن فعلته، وتواطئوا معه أو تستروا عليه فى غش السكان والمجتمع.

حتى هذه اللحظة مازالت أصداء انهيار العمارة تتفاعل، خصوصًا على المستوى التشريعى والإجرائى، وفيما نشرته الصحف حتى الآن فإن الجهد المبذول فى التعديلات التشريعية منصرف إلى التشديد فى المراقبة والحزم فى مواجهة المخالفين. وهذا أمر جيد لا ريب، لكنى أتمنى ـ وهذه ملاحظة على الهامش ـ أن ينتبه أهل الحل والعقد فى المسألة أيضًا إلى القاعدة التى تقول «حاربوا الحرام بتيسير الحلال».

ومن أسف أن ردود الأفعال فى مثل الحالة التى نحن بإزائها كثيراً ما تنشغل بالحظر والتقييد بأكثر مما تنشغل بفتح أبواب الإباحة، الأمر الذى من شأنه أن يسد ثغرة الفساد من ناحية، ويفتح ثغرات بديلة من ناحية أخرى.

(٢)

حتى الكوارث تتفاوت فى الحظوظ. فقد سرقت كارثة انهيار البناية الأضواء من نوازل أخرى لا تقل فداحة وخطرًا، تزامنت معها فى التوقيت، وكان «الفساد» قاسمًا مشتركًا أعظم بينها. ففى ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤ نشر «الأهرام» أن أحد نواب مجلس الشعب قدم بيانًا عاجلاً إلى الوزارات المعنية فى الحكومة حول واقعة اختفاء ثلاثة آلاف «كرتونة» من اللحوم البرازيلية الفاسدة، التى كان قد تم التحفظ عليها بثلاجات منطقة العامرية بالإسكندرية. وقال النائب تيسير مطر فى البيان أن أحد التجار قد استورد رسالة لحوم من البرازيل بلغت ٤٠١٧ كرتونة، وتم التحفظ عليها بعد ثبوت مخالفتها للمواصفات. غير أن التاجر تمكن من إنهاء إجراءات الإفراج التحفظى عليها لحين الانتهاء من إجراءات الفحص والتحليل. ثم اكتشفت مباحث التموين فى إحدى حملاتها اختفاء تلك الكمية الكبيرة، التى تم تسريبها إلى الأسواق (قبل عيد الأضحى).

ذكر النائب فى بيانه أن هذه ليست المرة الأولى، فقبل مرور عام تمت سرقة ٩٠ طنًا من اللحوم الفاسدة من جمارك الإسكندرية وجرى توزيعها سرًا فى الأسواق، وكانت القضية قد نوقشت وقتذاك فى لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب، التى أوصت بعدم السماح بالتحفظ على الأغذية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمى فى ثلاجات خاصة، مع تشديد الرقابة على رسائل اللحوم المستوردة، غير أن التوصيات ذهبت أدراج الرياح، وظل المستوردون الفاسدون يواصلون ارتكاب جريمتهم، بمعونة نفر من الموظفين الفاسدين بطبيعة الحال.

فى ٣١/ ١ من العام ذاته نشرت جريدة «الوفد» تفاصيل قضية تسريب مماثل للأسماك الفاسدة فى دمياط، حيث ذكرت أن محكمة الجنايات بالمدينة أصدرت أحكاما متفاوتة بالسجن على اثنين من ضباط الشرطة (عميد وعقيد) وأحد

المستوردين وآخرين، بسبب ثبوت تواطؤ الجميع واشتراكهم فى تسريب ٤٣٩ طنًا من الأسماك الفاسدة إلى الأسواق.

فصول القضية هى ذاتها التى حدثت مع لحوم الإسكندرية: استورد التاجر الكمية، التى أفرج عنها من ميناء بورسعيد مؤقتًا وأودعت فى ثلاجة خاصة لحين التأكد من سلامتها. ثم أثبت التحليل أن بها نسبة عالية من الديدان ولا تصلح للاستهلاك الآدمى، فأمرت النيابة بإعدام الرسالة. وحين ذهبت لجنة حكومية لمعاينتها تمهيدًا لتنفيذ الإعدام، لم تجد للأسماك أثرًا. وتبين أن المستورد وصاحب الثلاجة اتفقا مع مسئولى الشرطة على إثبات إعدامها وهميًا على الورق، فى الوقت الذى سُربت الأسماك جميعها إلى تجار التجزئة، والباقى معروف.

تكمل الصورة من هذه الزاوية رسالة نشرها بريد الأهرام فى ١١/ ١/ ٢٠٠٤ للدكتورة ثناء هلال الأستاذ بطب عين شمس كان عنوانها «إلا الغذاء يا سيدى»، وانصبت على التحذير من خطورة التهاون فى مسألة الأغذية الفاسدة، ودللت على ذلك بالاستطلاعات التى نشرها الأهرام فى هذا الصدد، كما تحدثت عن واقعتى تهريب اللحوم والأسماك الفاسدة اللتين أشرت إليهما، ولفتت الانتباه إلى طائفة أخرى من أخبار الصحف، منها ما نشر عن وصول ٨ ألاف طن قمح أحمر رفضتها معامل وزارة الصحة، لاحتوائها على مبيدات حشرية وسوس حى وميت، ولكن المستورد نجح بواسطة الرشوة والتلاعب والتحايل فى تهريب الكمية إلى الأسواق، وتوزيعها على المخابز. ومنها ما نشر عن ضبط الأجهزة الرقابية بالفيوم لثلاثة ألاف طن من القمح المستورد، الذى تبين أنه علف للحيوان، استخدم فى إنتاج الدقيق الفاخر، ووزع بدوره على المخابز التى استخدمته فى إنتاج خبز مخلوط بالعلف! (صحيفة الوفد نشرت فى ٣/ ١/ ٢٠٠٤ تقريرا مفصلاً عن الواقعة الأخيرة تحت عنوان: (نحن نأكل علف مواشى). أضيف إلى القائمة قضية أخرى فى ذات السياق أثارت ضجة فى عام ٢٠٠٣، وتعلقت بالقبض على رئيس بنك التنمية الزراعية وعشرين آخرين بتهمة استيراد مبيدات زراعية «مسرطنة» بهدف استعمالها فى مكافحة الآفات، رغم علمهم بحظر تداولها.

لا تفارق المرء الدهشة وهو يطالع تلك المعلومات. ذلك أن ضحايا كل واقعة

يفوق بكثير ضحايا البناية التى انهارت فى القاهرة. ومع ذلك فإن الإعلام ركز فيها على الخبر وأشار إلى الجناة، ولم يشر بكلمة إلى الضحايا المجهولين، الذين هم بالمئات أو الألوف. فى حين أن شيئًا من هذا القبيل لو أنه حدث فى أى مجتمع للفرد العادى فيه قيمة لأعلنت التعبئة وعمم الاستنفار العام بمجرد ثبوت تسرب الطعام الفاسد إلى الأسواق، ولتكاتفت كل أجهزة الأمن والرقابة سواء لمصادرة الأطعمة المسمومة، أو للتعرف على الذين تناولوها، لمحاولة علاجهم وإنقاذ حياتهم. لكن ذلك لم يحدث للأسف، فى الأغلب لأن الضحايا من الفقراء الذين يبحثون عن الطعام الرخيص ويتحرون مكانه حيث وجد، رافعين شعار «احينى اليوم وأمتنى غدًا»، أو لأنهم من «البدون» الذين يسكنون خارج القاهرة، ويقطنون مصر الأخرى.

(٣)

أمام القضاء الآن وتحت التحقيق ثلاث قضايا فساد أخرى من العيار الثقيل هى:

* قضية الآثار الكبرى التى ألقى القبض فيها على أكثر من ٣٠ شخصًا كونوا عصابة عمدت طيلة سنوات عدة إلى نهب الآثار المصرية وتهريبها إلى سويسرا، ومن هناك كانت تصل إلى تجار الآثار فى مختلف عواصم العالم، وتبين أن الضالعين فى التهريب كانوا خليطًا من بعض ذوى النفوذ، ورجال الآثار والأمن والجمارك ومسئولى الطيران. أى أن العصابة اخترقت كافة الدوائر المعنية، وتاجرت فى آثار تاريخية لا تقدر بثمن، حتى أن أعضاء اللجنة الفنية المصرية التى سافرت إلى سويسرا بعد انكشاف الأمر، صعقوا حينما دخلوا أحد مخازن تلقى الآثار المهربة، حيث لم يخطر على بالهم أن تخرج من مصر تلك الكمية بتلك الأحجام فى غفلة من الجميع. وقد وضعوا أيديهم على ٣٠٠ قطعة أثرية فرعونية أعيدت إلى مصر.

* قضية بنك مصر إكستريور، التى اتهم فيها رئيس البنك وبعض مساعديه فى إعطاء تسهيلات بالتواطؤ مع بعض رجال الأعمال، كان من شأنها الاستيلاء على مبالغ تجاوزت ٣٠٠ مليون جنيه، وحسب تصريح النائب العام فى

١٠/ ٧/ ٢٠٠٤ الماضى فإن قيمة الرشوة التى دفعت فى العملية بلغت ٤ ملايين ونصف المليون جنيه (للعلم: عملية نهب أموال البنوك مستمرة منذ سنوات. وحسب تقرير مجلة الأهرام الاقتصادى فى ٥/ ١ / ٢٠٠٤، فإن أجهزة الأمن المصرية أبلغت الإنتربول الدولى لملاحقة ٤٠ رجل أعمال مصريا استولوا على ٤٦ مليار جنيه، ثم هربوا خارج البلاد، أبرزهم حاتم الهوارى (٤ مليارات) ورامى لكح (ملياران) وعمرو النشرتى (٤٠٠ مليون) ـ وهؤلاء طبعًا بخلاف الذين استولوا على مليارات أخرى ولم يغادروا).

* قضية أستاذ طب الأزهر ومساعدوه التسعة الذين أجروا ٢١٦ عملية قسطرة قلب وهمية خلال عامين، ووجهت إليهم تهم التزوير والاختلاس والاستيلاء على المال العام، وكانت قد سبقتها بأسابيع قليلة قضية أخرى وجهت فيها اتهامات مماثلة لمدير معهد القلب، الذى عزل من منصبه. وخطورة هذه القضية لا تتمثل فى المبالغ التى تم الاستيلاء عليها، ولكن فى مكانة الرموز التى تورطت فيها وحساسية المجال الذين يعملون فيه.

تلك مجرد نماذج لانتشار وباء الفساد فى ساحات أخرى بعضها لا يخطر على البال. أما صورة الفساد فى بر مصر خلال عام ٢٠٠٣، فقد تحدث عنه ملف مجلة «الأهرام الاقتصادى»، الذى استعان بتقرير للنيابة الإدارية ذكر أن قضايا فساد كبار الموظفين تزايدت بشكل ملحوظ، حتى توارت إلى جانبها قضايا صغار الموظفين. وأضاف أنه خلال العام كانت تضبط ٧٨ قضية فساد إدارى يوميًا. وأن حجم أموال الكسب غير المشروع بلغ ٩٩ مليار جنيه، وحجم أموال قضايا الرشاوى والعمولات بلغ ٤٠٠ مليون جنيه وحجم الأموال الموضوعة تحت الحراسة ٦٠٠ مليون. أمام جرائم غسيل الأموال التى ضبطت فقد بلغت قيمة ما ضبط فيها ٥ مليارات و١٦ مليون جنيه.

(٤)

يخطئ من يظن أن هذه هى مصر. ذلك أن كل ما مررنا به لا يعدو أن يكون بعضًا من القذى فى عين البلد، التى لابد أن يعرف الجميع أنها أكبر وأعرق من ذلك

بكثير. وأن الشرفاء فيها أضعاف أضعاف الفاسدين، كما أن الخير الكامن أضعاف أضعاف الخبث الظاهر. لذلك فلسنا نجد غضاضة ولا حرجًا فى الإشارة إلى القذى ومن ثم الاعتراف بوجوده. فالاعتراف بالمرض من آيات الشجاعة والثقة، فضلاً عن أنه بداية الطريق إلى العلاج. ذلك أن أول شروط نجاح العلاج أن يعترف المريض بأنه مريض، وأن يتم تشخيص مرضه على نحو صحيح. ولعلى لست بحاجة لأن أذكر بأن الفساد موجود بدرجات متفاوتة فى كل أنحاء الدنيا، وأمر التلاعب فى ميزانيات الشركات الأمريكية العملاقة ليس منا ببعيد. كما أن فضيحة رشوة رئيس وزراء إسرائيل وابنيه ما زالت تتفاعل فى إسرائيل، من ثم فلا محل للسؤال عما إذا كان للفساد محل فى هذا البلد أو ذاك أم لا، وإنما التساؤل الأهم ـ بعد الاعتراف بوجود المرض بطبيعة الحال ـ هو ما حجم دائرة الفساد، وكيف يتم التعامل معه عند اكتشاف مكانه.

احتفظ بين أوراقى بمقال للرئيس الهندى السابق كيه نارايان نشرته له صحيفة «هيرالد تريبيون» عام ٩٧، فى مناسبة مرور ٥٠ عامًا على استقلال الهند، وفيه أعلن «أن الفساد استشرى بدرجة أكبر فى حياة الهند اليومية، شأنه فى ذلك شأن موجات العنف التى أصبحت تسود البلاد من وقت لآخر». واعتبر أن الفساد والعنف «من الشرور التى تنهش فى بنيان المجتمع الهندى»، ومن ثم فإنها على رأس التحديات التى تواجهها البلاد. وهو ذات المعنى الذى كرره رئيس الوزراء آنذاك أندر كومار جويجرال، فى خطابه الذى ألقاه بالمناسبة، وقد كان تسليط الضوء على المشكلتين على ذلك النحو كفيلاً بتعبئة جهود أجهزة الدولة والنخبة للتصدى للمشكلة، الأمر الذى كان له أثره الكبير فى النهضة التى بلغتها الهند الآن (فى عام ٢٠٠٤).

حرى بنا فى مصر أن نسجل الآن اعترافًا مماثلاً لذلك الذى أطلقه بشجاعة رئيس جمهورية الهند ورئيس الوزراء، لكى يكون ذلك الاعتراف إشارة البدء فى حملة قومية شجاعة للقضاء على تلك الظاهرة الخبيثة، التى باتت تهدد العمران فى مصر، ناهيك عما أحدثته من تشوهات وإساءة إلى صفحة البلد وسجله فى الاستقامة والشفافية.

إن أساتذة الطب يقولون أنه حينما تظهر «الجلطة» وتتعدد فى الأطراف فإن ذلك دليل على أن القلب عليل ويحتاج إلى علاج سريع. وهذه النوازل التى أشرت فقط إلى أحدثها من قبيل حالات تجلط الدم المنذر والمحذر، الذى لا يصح الاستهانة به أو التراخى فى تحرى العلة الكامنة وراءه. ولست أشك أن فى مصر من العقول والخبرات القادرة على التشخيص بدقة، ووصف العلاج الناجع. علمًا بأن الاكتفاء بمعالجة قضية البناية التى انهارت لن يحل المشكلة، لأنه من قبيل التعامل مع العرض دون المرض.

اختتم بملاحظة لا أدعى البراءة فيها. ذلك أننى وقعت على خبر من كوريا الجنوبية يقول إن رجلاً اسمه أهن سانج يونج رئيس بلدية يوسان، ثانى المدن الكورية، أقدم على الانتحار فى سجنه، بعد اتهامه فى قضية فساد، حيث تبين أنه تلقى رشوة من إحدى شركات البناء، قيمتها تعادل ٦٥ ألف دولار (فقط!). وحين انتهيت من قراءة الخبر ألح علىّ سؤال لم أتمكن من الإجابة عليه هو: كم يا ترى عدد الذين يتعين عليهم أن يلقوا نفس المصير فى بلادنا؟

حظوظ الأغنياء والفقراء

لا أجد للأسبوع المصرى الفائت أي خصوصية تجعل للحوادث التى وقعت فيه شيئا مميزا. من ثم، فأغلب الظن أن المصادفة وحدها هى التى جمعت فى ذلك الأسبوع بعضا من الحوادث المثيرة، وقد كنت أحد الذين صدموا بسببها مرتين، مرة لوقوعها، ومرة ثانية للتفاوت الملحوظ فى أصدائها.

لقد اهتم الرأى العام بما ارتكبه بعض أولاد الأكابر من جرم، نتيجة للتغطية الواسعة والمتابعة اليومية التى قدمتها الصحف لما اقترفوه، بينما تجاهل الجميع، على نحو مدهش، حوادث أخرى عميقة الدلالة، لمجرد أن ضحاياها كانوا من بسطاء الناس وفقرائهم، الأمر الذى يوحى لأول وهلة بأن الناس، حتى فى الموت، حظوظ ومقامات وطبقات.

لست ضد اهتمام الصحف بجريمة أولاد الأثرياء، على ما فيها من سقوط وابتذال، ولكن ما يهمنى أكثر هو ذلك التجاهل الذى يكاد يبلغ حد الازدراء بما جرى للفقراء والبسطاء فى ذلك الأسبوع الحزين. فأن يتعارك اثنان من أولئك الأولاد فى ملهى ليلى، ويطعن أحدهما الآخر بسكين أو خنجر حتى يقتله، فتلك مأساة لا ريب، كاشفة عن سلوكيات بعض الأثرياء الجدد، الذين يرتادون الملاهى والحانات محاطين بالحراس، ويعربدون هناك حتى يعيدهم الحراس إلى بيوتهم سالمين. وهى أيضا تسلط الضوء على نمط الحياة الذى تعيشه شرائح معينة ظهرت فوق سطح الحياة المصرية فى عصر الانفتاح، متمثلة فى ذلك أسوأ ما فى الغرب، أو ذلك الغرب الذى تعكسه شاشات السينما الأمريكية.

مررت على ذكر جريمة الملهى، لأنها وقعت فى ذات الأسبوع الذى شهدت مصر خلاله حوادث أخرى كان ضحاياها أناسا عاديين وفقراء، لم تلق اهتماما من أحد، وأغلق ملفها فى الأغلب، وسينساها الناس بعد حين، برغم أن لكل واحدة منها رسالة واجبة الإشهار والتسلُّم.

(١)

خذ ما نشرته الصحف يوم الخميس (١٩/ ٤/ ٢٠٠١) عن ذلك الصبى المجهول الذى لم يجد مكانا يبيت فيه ليلته إلا تحت شاحنة نقل كبيرة تابعة لإحدى شركات المقاولات، أوقفها سائقها إلى جانب أحد الأرصفة فى ضاحية «العمرانية» التابعة لمحافظة الجيزة، شأنه فى ذلك شأن آلاف المشردين الذين يلتحفون بالسماء، أو لا يتجاوز مأواهم مقالب القمامة أو الأركان القابعة تحت الجسور.

شاء حظ ذلك الصبى أن يجيء سائق السيارة بينما هو لا يزال مستغرقا فى النوم، فيدس مفتاحه فيها ويتحرك متجها إلى عمله. لكنه لم يكد يسير أمتارًا قليلة حتى فوجئ بصياح بعض المارة، الذين نبهوه إلى أن السيارة دهست الصبى الذى تحول إلى جثة هامدة، وكتلة من اللحم غارقة فى الدماء.

كل ما عرف عن الصبى المجهول أنه ابن ثلاثة عشر عاما، وأنه كان يرتدى ثيابا رثة، وحافى القدمين، ولم يكن هناك شيء يستر جسده النحيل، وبسبب من ذلك فإنه التصق بعجلات السيارة الكبيرة، لكى يحتمى بها من لسعة برد آخر الليل.

هزتنى ملابسات مصرع الصبى، فهتفت على الفور أن دمه فى رقابنا جميعا، وأننا ينبغى أن نخجل من أنفسنا ما ظل بيننا أناس يعيشون بهذه الطريقة، وتنتهى حياتهم بمثل تلك الفجيعة. استهولت الموقف حين تمثلت الحديث النبوى الشريف الذى يقول: أيما أهل عرَصَة (منطقة أو محلة) أصبح فيهم امرؤ جائع، فقد برئت منهم ذمة الله تعالى. وقلت إنه إذا كان ذلك شأن من بات بينهم إنسان جائع، فأى لعنة تحل بالمجتمع إذا ما أصبح الإنسان بينهم قتيلا وضحية للجوع والتشرد ومذلة السؤال؟! وأى إثم يقترفه الناس إزاء حالة كهذه.. هى نتاج مباشر لانشغالهم بأنفسهم عن فقرائهم.

إن الجرم هنا ليس فى حق ذلك الصبى وأضرابه فحسب، ولكنه أيضا فى حق التعاليم التى حفظت للفقراء كرامتهم، وجعلت لهم حقا فى أموال الأغنياء منذ اعتبرت من مال الله فى البدء والمنتهى. وهو ما دفع فقيها كبيرا مثل ابن حزم إلى القول فى كتابه «المحلى» إنه: «فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم. ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكاة بهم. . (بحيث) يقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة».

ليست حالة الصبى المجهول فريدة فى بابها، وإنما هى فقط كاشفة لبعض جوانب واقعنا، وباعثة إلينا فى الوقت ذاته برسالة - مكتوبة بالدم هذه المرة - تدق الأجراس منبهة إلى أن المجتمع مقصر فى النهوض بواجبه إزاء فقرائه وضعفائه، وهم الذين كانت «الأوقاف» والزكوات تظللهم وتحنو عليهم يوما ما، ولكن الذين جففوا ينابيعها لم يقدموا بديلا يسترهم ويخفف عنهم غائلة الزمن وقسوته؛ فلا رحموا ولا تركوا رحمة الله تنزل، الأمر الذى يخشى معه ألا يدفع مجتمعنا ثمن إعراضه عن الفقراء وتجاهله لهم فى الآخرة فحسب، ولكن فى الدنيا أيضا.

(٢)

خذ أيضا حادثة تصادم سيارة «الميكروباس» مع شاحنتي نقل بالطريق الصحراوى عند محافظة المنيا، وهى الحادثة التى قتل فيها ٢١ شخصا دفعة واحدة، بينهم ستة من أسرة واحدة، وتبين من التحقيق أن الضحايا من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاما، وأنهم كانوا قادمين إلى القاهرة لتسلُّم تأشيرات سفر للعمل فى المملكة العربية السعودية، ولكن أحلامهم جميعها دفنت فى لحظة طيش لم تخطر لأى منهم على بال.

فى اليوم ذاته (٩/ ٤/ ٢٠٠١) وعلى الصفحة ذاتها، نشر الأهرام خبرا عن مصرع شخص وإصابة عشرة آخرين فى انقلاب سيارة نصف نقل بمحافظة الجيزة، وخبرا آخر عن انقلاب سيارة شرطة بمحافظة المنيا، أسفر عن إصابة ضابط وشرطى و٤ مجندين بإصابات خطرة، وخبرا ثالثا عن مصرع ثلاثة وإصابة ٨ فى انقلاب سيارة بإحدى الترع فى محافظة سوهاج.

كأن حوادث الطرق أصبحت وباء يحصد أرواح الناس كل يوم. ويبدو أن المجتمع اعتاد على ذلك، حتى أصبح يتعامل مع تلك الحوادث كأنها أخبار عادية، تستقبل بدرجة مدهشة من اللامبالاة والذهول. إذ طالما أن الضحايا مجرد أرقام، لا صفات لهم ولا حيثيات، فيبدو أن الأمر لم يعد له أهمية تذكر!

الأغرب من ذلك أننى وقعت على تصريح لرئيس هيئة الطرق والكبارى فى مصر، نشره الأهرام فى (١٠/ ٨/ ٢٠٠٠) قال فيه: إن حوادث الطرق فى مصر هى الأعلى من نوعها فى العالم، وإن متوسط ضحايا تلك الحوادث يصل إلى خمسة آلاف قتيل، و١٥ ألف مصاب (المتوسط الحقيقى للمصابين ٢٠ ألفا) وعلق المسئول المصرى على ذلك بقوله: إن ضحايا حوادث الطرق سنويا فى مصر، يفوق أعداد ضحايا الحروب الحديثة!

هذه الحوادث تقع يوميا، وهذا الكلام يقال فى العلن، ولا يهتز شىء فى البلد أو يتحرك. تبقى الطرق كما هى، ويبقى كل مسئول فى مكانه، فلا ينصلح شىء، ولا يحاسب أحد.

(٣)

خذ أيضا ذلك الخبر الذى نشرته صحيفة «الوفد» في أثناء تلك الأجواء: شهدت منطقة مصر الجديدة ومدينة نصر حادثا بشعا دفع فيه شاب حياته ثمنا لمرور موكب أحد المسئولين. فقد كان طارق الجوهرى، البالغ من العمر ٢٤ عاما، والذى يعمل مديرا للإنتاج الفنى، فى طريقه إلى عمله، وقد سلك فيه أحد الطرق الشهيرة بالمنطقة (شارع صلاح سالم) وتصادف آنذاك مرور موكب أحد المسئولين، الذى ضم «سيارتى جيب شيروكى، وسيارة مرسيدس سوداء». لم ينتبه الشاب إلى اقتراب الموكب منه، الذى انطلقت سياراته بسرعة جنونية، فما كان من إحدى سيارتى الجيب إلا أن احتكت بسيارة الشاب بقوة لإبعادها عن الطريق. الأمر الذى أدى إلى قذف السيارة جانبا وارتطامها بشجرة على رصيف الشارع. أدت شدة الارتطام إلى شطر السيارة نصفين، فى الوقت الذى واصل فيه الموكب سيره بنفس السرعة، دون أن يعبأ قائد سيارة الحراسة بما حدث. توقف سائق سيارة أجرة شاهد

الواقعة لإنقاذ الشاب طارق. وكل ما فعله ضابط المرور المكلف بالمنطقة أنه سحب منه رخصة القيادة، لأن وقوفه تسبب فى تعطيل تدفق السير (!) لم يكترث السائق الشهم بتصرف الضابط، وقام بإخراج الشاب من السيارة بصعوبة بالغة.

اتصل الشاب الذى كان لا يزال على قيد الحياة عبر هاتفه النقال بأحد أصدقائه، وأبلغه بما جرى، فجاء صديقه على الفور واستدعى سيارة للإسعاف، قامت بنقله إلى مستشفى «هليوبوليس» فى حى مصر الجديدة.

عرض الشاب طارق على الطبيب المختص، وشكا من شعوره بضيق فى التنفس، فأمر الطبيب بإجراء مسح إشعاعى لصدره ومعدته، وفي أثناء نقله إلى قسم العناية المركزة الموجود فى طابق آخر بالمستشفى، تعطل المصعد، وظل متوقفا مدة ١٥ دقيقة كاملة، حتى تم رفعه يدويا.

تدهورت الحالة الصحية للشاب من جراء التراخى فى إسعافه، وبمجرد دخوله إلى غرفة العناية المركزة، لفظ أنفاسه الأخيرة، وصعدت روحه إلى بارئها.

تم تحرير محضر صباح اليوم التالى الذى اعتبر ما جرى نتيجة لوقوع حادث سير عادى، وصرحت النيابة بدفن الجثة ما لم تكن هناك شبهة جنائية. وأسدل الستار على القصة حين تم دفن طارق الجوهرى - انتهى الخبر!

(٤)

كل جزء من قصة مقتل الشاب - إذا صح ما نشر عنها - تصدم المرء وتصيبه بالفزع، بدءا بما فعله معه موكب الحراسة، وانتهاء باعتبار ما جرى حادث سير عاديا، ومرورا بمسلك ضابط المرور الذى سحب رخصة السائق، ثم بالعطل الذى أصاب مصعد المستشفى وأخر توصيله إلى غرفة الإنعاش. وكل واحد من هذه الأجزاء يثير الكثير من التساؤلات، ويستوجب الكثير من المساءلات والتحقيقات، بحسبان أن ما جرى يعكس قدرا مذهلا من الاستهتار بحياة الناس، لا يمر فى أى مجتمع للإنسان فيه اعتبار وللقانون فيه احترام.

هذه الحوادث الثلاث أشارت إليها الصحف مرة واحدة خلال أيام قليلة، ثم

طويت صفحتها بعد ذلك ، وانقطع حبل اتصالنا بها - بينما تفسح صحفنا مساحات متفاوتة يوميا لمتابعة تفصيلات وخلفيات أخبار اقتتال اثنين من أبناء الأثرياء فى الملهى الليلى قبل الفجر ، الأمر الذى يكاد يؤيد ما يقوله البعض فى تعريف الصحافة بأنها مطبوعات تسجل ما تقوله النخبة عن النخبة ، بينما تصر هي على أنها مرآة للرأى العام .

لا نستطيع أن نسلم بهذه المقولة على إطلاقها ، لكنها فى المشهد الذى نحن بصدده لا تخلو من صحة ، على نحو يبرز الحاجة الملحة إلى التصحيح ، ذلك أنه حين تتراجع إنسانية الإنسان بحيث تصبح مكانته بؤرة الاهتمام والرعاية ، فاعلم أن شيئا اختل توازنه فى سلامة الحس العام ، الأمر الذى يستلزم التنويه والتحذير .

نظرة إلى مصـــر السفلى!

لا يخلو من وجاهة وطرافة الحديث عن إقليم شمالى وآخر جنوبى فى مصر، لأن ثمة حقيقة جغرافية تشى بذلك، برغم أن هذا الوصف كان ينطبق على سوريا ومصر في أثناء الوحدة التى قامت فى ظلها «الجمهورية العربية المتحدة». غير أن الأيام دارت وتراجع حلم الوحدة، التى لم تعد عربية بإطلاق، ولم تعد ثنائية أو إقليمية، وإنما أصبحت غاية المنى أن نحقق الوحدة على مستوى الوطن. وللأسف، فإن ذلك لا يزال مطلبا بعيد المنال، حيث تحققت وحدة التراب حقا، لكن حقائق التاريخ تحدَّت خرائط الجغرافيا، فقالت لنا كتب الجغرافيا إننا نعيش فى إطار وطن واحد وفى ظل سلطة مركزية واحدة، لكن حقائق التاريخ قالت لنا كلاما مغايرا، خلاصته أن ثمة أوطانا داخل الوطن الواحد، وأننا مازلنا بحاجة إلى جهد لكى نطابق بين التاريخ والجغرافيا.

(١)

يوم الخميس الموافق الأول من فبراير عام ٢٠٠١، نشرت الوفد مقالة للأستاذ عبدالرحمن الأبنودى تحت عنوان «القطر الشقيق»، نقل إلينا من خلالها مشاعر وانطباعات أهل الصعيد إزاء إخوانهم فى «القطر المصرى». وقد وجدت المقالة مسكونة بقدر غير قليل من المرارة والحزن، حتى خطر لى أنها بمثابة إنذار يحذر «الأشقاء» المصريين من مغبة استمرارهم فى تجاهل إخوانهم الصعايدة الذين يسكنون الإقليم الجنوبى، وينبههم إلى أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا طويلا فى ظل ما يعانون منه من بؤس وفاقة. خصوصا أن التجارب علمتهم أن أشقاءهم فى «المحروسة» لا يلتفتون إليهم أو يلقون إليهم بالا إلا إذا كشروا عن أنيابهم، فتمردوا ولجئوا إلى السلاح والعنف.

كلام الأبنودى الذى كتبه على لسان صديقه الصعيدى خطير، وينبغى أن يؤخذ على محمل الجد، لأن الذى يجرى تحت السطح فى مصر مختلف تماما عن ذلك الذى نراه فوق السطح أو نشاهده على شاشات التليفزيون. غير أننى أختلف معه فى الصيغة التى طرحها وقسم فيها مصر من منظور جغرافى إلى قطرين أو إقليمين أحدهما شمالى والثانى جنوبى، لأن الأمر أبعد وأعمق إذا نظرنا إليه من زاوية أشمل وأوسع من قسمة الشمال والجنوب.

فأنت إذا قرأت جيدا ما تنشره صحف الصباح، وإذا كنت مثلى ممن يتلقون خطابات القراء التى يبثون فيها همومهم وأوجاعهم، ستخرج بانطباع مغاير خلاصته أن المأساة الاجتماعية ليست مقصورة على الصعيد وحده، ولكن البلوى أكبر وأعم، بحيث لم تترك مكانا فى المحروسة إلا وعششت فيه أو ضربته.

(٢)

إن الصعيد جزء من الأزمة، وليس كل الأزمة. وإذ أدرك اعتزاز الأبنودى بصعيديته وحرصه على البقاء فى داخلها، إلا أننى أزعم أنه لو مد قامته وتلفت حوله مادا بصره إلى أبعد من الوادى الضيق، سيكتشف أننا جميعا «صعايدة» بالمفهوم الذى تبناه، ننتمى إلى ذلك القطر الآخر الذى تحدث عنه.

سيكتشف أيضا أن مصر الأولى أو «السوبر» هى القاهرة فى نهاية المطاف. بل ليس كل القاهرة، حيث لا تنس أن المدينة الوحيدة التى يسكن بعض ناسها فى المقابر هى القاهرة، وإنما شريحة معينة فى عاصمة المحروسة، احتكرت السلطة والثروة واستأثرت بخيرات البلد دون منازع أو حسيب.

لا تنس أيضا أن محطة السكة الحديد الرئيسية فى القاهرة هى «محطة مصر» فى الخطاب العام، الذى عبر بدقة عن موقع القاهرة وثقلها الحقيقى فى خريطة الوطن. ذلك أن اللافتة الموجودة فى قلب المحطة تعلن على الملأ - بحسن نية فى الأغلب - أن كل ما يقع خارج القاهرة، هو مصر الأخرى أو مصر الثانية إذا جاز التعبير.

ربما كانت صحفنا القومية أكثر المرايا صدقا فى التعبير عن حقيقة الخرائط المصرية. فالصفحات الأولى يحتلها مصريون ضاحكون ومتهللون ومتفائلون.

وهؤلاء يمثلون الشريحة العليا فى مصر (السوبر) التى تطل علينا صبيحة كل يوم مؤكدة على أن «الدنيا ربيع والجو بديع ولا تقلق على أية مواضيع» (مع الاعتذار لأغنية صلاح جاهين). أما الصفحات الأخرى فأغلبها مكرس. . إما لثرثرة بعض المصريين «السوبر»، الذين لم يجدوا مكانا لهم على الصفحة الأولى، أو للكلام عن أهل الصفحة الأولى الذى هو فى الأساس إشادة بفضائلهم وإنجازاتهم وتسبيح بحمدهم. وملحق بهذه الصفحات أبواب وزوايا تعكس اهتمامات أهل مصر الأولى وتسرى عنهم، أو إعلانات تخاطبهم وتلبي أشواقهم. وأحيانا تكون تلك الإعلانات باللغة الإنجليزية، زيادة فى الاحتياط ولضمان أن أحدا من مصر الأخرى لن يستطيع فك طلاسمها والاطلاع عليها.

فى أحيان أخرى، يكون الإعلان بالعربية، كما حدث مع إحدى شركات المشروبات التى زفت إلينا خبر نجاحها الباهر واختيارها ضمن أفضل ٢٠ شركة فى العالم، وهو خبر قد يهم العوام من أمثالنا ويطمئننا إلى أن إخواننا من أهل مصر الأولى لم يقصروا فى رفع رأس المحروسة عاليا. أما الشق الذى يهم الأكابر فى الإعلان، فهو يحتل ركنا جانبيا بارزا، ومكتوب باللغة الإنجليزية، وفيه أن الشركة المذكورة تنتج الخمور، وأنها فى الحقيقة ليست واحدة من أفضل ٢٠ شركة فى العالم، وإنما واحدة من أفضل ٣٠٠ شركة صغيرة فى العالم!

مصر الأخرى موجودة أيضا فى الصحف القومية، التى تعطف عليها أحيانا فتعطيها مساحات متواضعة تحت عناوين مثل «خارج القاهرة» (وهو عنوان دال على أن الذين يعيشون خارج العاصمة هم أناس آخرون غيرنا) أو «أخبار المحافظات»، التى هى فى الأغلب أخبار المحافظين، الذين هم فى الحقيقة عيون مصر «السوبر» على الرعايا الذين يعيشون فى أرجاء المحروسة.

هم أيضا موجودون فى زاويتين أو بابين مكتوبين باسمهم: زاوية الجرائم والحوادث، والزاوية المخصصة لبريد القراء وشكاواهم. وأبناء مصر الأخرى حين يظهرون فى هذين المكانين، فإنهم فى زاوية الحوادث يحاكمون ويفضحون، وفى زاوية البريد يتأوهون ويستغيثون. وإذا تصادف ونُشرت لهم صور، فإنها تظل إعلانات عن الانكسار والمذلة والندم.

(٢)

أحزان مصر الأخرى موزعة بالعدل والقسطاس على أنحاء المحروسة. وكل ما قيل عن معاناة أهل الصعيد ومراراتهم، له مثيله فى قرى الدلتا ونجوعها. وإذا زادت الجرعة فى الصعيد لسبب أو آخر، فإن الاختلاف بينه وبين الدلتا سيظل اختلافا في درجة الهم وليس فى نوعه. وإذا جاز لنا أن نتحدث عن طبيعة ذلك الهم وعناوينه، فأحسب أنها تتراوح بين الغلاء الفاحش وتدهور الخدمات والفساد الإدارى والبطالة. وليس فى هذه العناوين الأربعة سر، حتى إننى أزعم أنه ما من مواطن فى مصر الثانية إلا وقد اتصل بطبقات الهم الأربع، بدرجة أو أخرى. ومن ثم، فعذابات الناس فى ذلك القطر الآخر ومعاناتهم تفوق الوصف. لا فرق فى ذلك بين أهل الصعيد أو الدلتا.

ولا أريد أن أسترسل فى رصد الأحزان أو تغليب المواجع، إلا أننى لا أستطيع أن أتجاهل سيل الخطابات التي أتلقاها من خريجى الجامعات المعذبين الذين يعانون من البطالة، وأكثرهم ينتمون إلى أسر صبرت على تعليمهم، وربما استدانت لأجل ذلك، وعلقت آمالا كبارا على تخرجهم وانضمامهم إلى سلك «الأفندية»، ثم تبددت تلك الآمال واحدا تلو الآخر، فظل الأبناء عالة على آبائهم، واستسلموا لدرجات مختلفة من الإحباط واليأس. الأمر الذى يرشحهم بامتياز للانخراط فيما هو أسوأ وأخطر.

لا أعرف حجم مشكلة البطالة فى مصر، التى قدرتها البيانات الحكومية بحوالى مليون ونصف مليون عاطل، ولكن هناك دراسات أخرى وصلت بالرقم إلى ستة ملايين. وليس غريبا أن تهون الجهات الرسمية من حجم العاطلين، وهى التى ما برحت تزف إلينا أخبارا عن توفير عشرات الألوف من فرص العمل كل سنة، الأمر الذى لم يعد أحد يأخذه على محمل الجد. ولكن الثابت أن حجم المشكلة مما لا يمكن التغاضى عنه من ناحية، ثم إن ذلك الحجم يتزايد من ناحية أخرى فى ظل الركود الاقتصادى الراهن على نحو مخيف، لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يسفر عنه فى النهاية. إذ فضلا عن أن سوق العمل يدخله سنويا ٨٠٠ ألف شخص، فإن معدل النمو المتواضع الحاصل فى البلاد لا يكاد يستوعب أكثر من ١٥٠ ألف شخص (كما حدث

فى سنة ٢٠٠٠) وفى ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة ـ التى لم يعد أمرها سرا ـ فإن تعثر الشركات يهدد بإضافة عشرات الألوف من العمال إلى قائمة المتعطلين (نشرت الصحف أن وزارة القوى العاملة رصدت فى النصف الأخير من سنة ألفين تعثر ٨٠٠ شركة ومصنع يعمل بها ٤٥٤ ألف عامل) كذلك فإن الخصخصة المستمرة تسهم بقدر آخر فى زيادة أعداد العاطلين، الأمر الذى يعنى أن مشكلة البطالة فى مصر هى بالفعل قنبلة قابلة للانفجار، وقد فشلت الحكومة حتى الآن فى نزع فتيلها.

خريجو الجامعات الذين يبحثون عن عمل منذ مدد تتراوح بين خمس وثمانى سنوات يصيبهم اليأس من ناحيتين: فهم من ناحية يتلطمون على أبواب المصالح الحكومية والشركات، وتحفى أقدامهم، ثم يجدون أن الأبواب موصدة أمامهم. ومن ناحية ثانية، فإنه إذا لاحت أمامهم فرصة فى أى مكان واكتشفوا جهة ما بحاجة إلى موظفين، فإن الوسائط تلعب دورها، ولا يكون هناك اعتبار لتفوق أو ترتيب.

تلقيت رسالة غاضبة من أحد خريجى كلية الحقوق المتفوقين، الذى قال لى إنه لم يجد عملا بعد تخرجه، شأنه فى ذلك شأن الآلاف من زملائه، ولكن زميلا له ممن حازوا على تقدير أقل منه، كان مسنودا بواسطة أبيه أستاذ القانون، هذا الزميل تقدم لشغل وظيفة فى النيابة الإدارية، ونجح، ثم عين على الفور بفضل الواسطة. وبعد ذلك وجد فرصة فى النيابة العامة، فتقدم لشغل الوظيفة، وفعلت الواسطة مفعولها فنجح واستقال من وظيفته الأولى والتحق بالثانية. وفى طور آخر احتاج مجلس الدولة إلى شغل بعض وظائفه، فتقدم صاحبنا وتكرر مفعول الواسطة، فنجح واستقال من النيابة العمومية، واستقر به المطاف فى وظيفته الثالثة.

قال صاحبنا: إن هذا الشاب المسنود ظل يتدلل ويتقلب بين ثلاث وظائف، لأن له واسطة ومن أبناء الأكابر، بينما زملاؤه المتفوقون والأعلى منه تقديرا، ظلوا لعدة سنوات عاطلين فى الشارع، ولأنهم لا واسطة لهم فقد نبذوا واعتبروا من أبناء الأفاعى.

(٤)

تصوير المشكلة فى مصر بحسبانها إهمالا من الشمال للجنوب هو بمثابة قراءة

للواقع من زاوية محدودة كما أسلفت. وهى قراءة لا تخلو من صواب. لكني أزعم أن الأصوب أن نقرأ ذلك الواقع من خلال خرائطه الاجتماعية وليس الجغرافية. وإذا كنت قد لاحظت أنني تحدثت عن مصر «السوبر» ومصر الثانية، ومصر الأولى، ومصر الأخرى، فإننى مع ذلك أفضل وصفا أحسبه أكثر دقة هو: مصر العليا ومصر السفلى. صحيح أن الصعيد يوصف فى بعض الكتابات الأكاديمية والأجنبية بأنه يمثل مصر العليا، لكنه من المنظور الاجتماعى والتاريخى يحتل موقعه ضمن مصر السفلى بامتياز.

الشريحة التى تسكن فى مصر العليا هى تلك التى تحتل الصدارة فى الصحف والتليفزيون، وتحتكر السلطة والثروة كما سبق أن أشرت. وهى شريحة متمكنة ومستقرة، وترى أن الوطن بخير وبحبوحة، طالما أنها تتقلب فى الخير والنعيم والبحبوحة. ولأنهم يملكون كل شيء، فليس لديهم مشكلة أو أى سبب للقلق، فيما هو ظاهر على الأقل.

المشكلة تكمن فى مصر السفلى، التى تعانى من العذابات والمرارات، وتتقلب فى الأحزان، والأخطر من ذلك أنها لا تكاد ترى نهاية لليلها الطويل. وأكثر ما يخشاه المرء أن تضيق ذرعا بصبرها، وأن يقودها انعدام رؤية المستقبل إلى اليأس من الغد، الأمر الذى قد يدفع بها إلى حالة من العدمية المدمرة، التى لابد أن تعكر على سكان مصر العليا صفو حياتهم، وقد تفسد عليهم تطلعاتهم وأحلامهم.

إننا لا نكاد نرى مصر السفلى إلا من خلال الثقوب الصغيرة التى تسمح بها مساحات الصحف، ولذلك فإن حقائق عذاباتها ومعاناتها مطمورة وبعيدة عن الأعين. وللأسف، فإن درجة الشفافية التى أتيحت لمجتمعاتنا لم تسمح بتسليط الضوء على تضاريس وأوجاع مصر السفلى، ولكن غاية ما أنجزته أنها عززت من مكانة مصر العليا، حيث أفسحت مكانا لأهل الثروة من رجال المال والأعمال لكى يحتلوا مواقعهم إلى جوار أهل السلطة، ويشاركوهم فى قضم الكعكة الكبيرة.

لقد تراجعت فكرة المواطنة فى ظل هيمنة سكان مصر العليا، فلم يعد الناس يتفاضلون انطلاقا من اختلاف مراكزهم القانونية، ولكن الناس أصبحوا صنفين: أقوياء وضعفاء. حيث لا يهم أن تكون مخطئا أو مصيبا، صاحب حق أو لست

صاحب حق، وإنما المهم أنك إذا كنت قويا فلك كل شيء، أما إذا كنت ضعيفا أو فشلت في أن تستقوى بواحد من أهل مصر العليا، فليس لك أى شيء. وحال كهذه لا تدوم طويلا، لأن انهيار سلطة القانون وغياب حاكميته، إذا أضيفا إلى جرعة الهم الثقيلة التى يئن تحت وطأتها مواطنو مصر السفلى، فإن ذلك ينذر بمخاطر يعلم الله وحده مداها أو عواقبها.

(٥)

لقد استوقفنى وأدهشنى سؤال الأستاذ الأبنودى فى ختام مقالته عن السبب فى أنه لا يوجد بين الوزراء أحد يمثل الصعيد، وهى الملاحظة التى أراد بها أن يعزز شواهد تجاهل الصعايدة فى خريطة النخبة المصرية القابضة على السلطة. ومصدر دهشتى أننى لاحظت حين قلبت الأمر أنه من الناحية السياسية فإن الوزراء الموجودين لا يمثلون أيضا أهل الدلتا أو ما وصفه بالقطر الشمالى الشقيق! أما إذا سألتنى عمن يمثل هؤلاء، فردى أنهم منسوبون إلى مصر العليا التى تسلطنت فوق أهل الدلتا والوادى معا. ذلك أن القيادة فى بلادنا قدر وحظ فئة بذاتها، وليست اختيارا للبشر بأى حال.

وإلى أن يطل علينا «مينا» جديد لكى يوحد القطرين، ويطابق بين الجغرافيا والتاريخ، ستظل مصر العليا فى واد، أما مصر السفلى فستبقى فى واد آخر، تقضم الأظافر، وتختزن المرارة، وتطيل من حبال الصبر، وتؤجل قدر الإمكان لحظة التمرد والغضب.

أعراض الكارثة فى جامعاتنا

مازلت غير مصدق حتى الآن هذا الذى تنشره الصحف القومية خاصة، عما يجرى فى الجامعات. أولاً لأنه يحدث فى مصر، وثانيًا لأنه يحدث فى الجامعات، التى يفترض أنها من مواطن العفة فى هذا البلد. ويصدمنى ما أسمعه من بعض الأساتذه المخضرمين الذين يتحدثون بأسى عن أحوال الجامعات، ثم يقولون إن ما نشرته الصحف هو قطرة فى بحر، حيث ما خفى أعظم، والكارثة أكبر بكثير مما يتصور الناس، لكن المذهل حقا أن تحفل الصحف بذلك القدر من المعلومات المفجعة ولا يتحرك شىء فى البلد، ولا يهتز رمش لمسئول، ولا تقوم الدنيا ولا تقعد، فى حين أن عشر معشار تلك الوقائع لو أنه حدث فى أى بلد له قيمة، لأحدث إعصاراً لم يبق مسئولاً على كرسيه، ولا شيئًا على حاله.

(١)

سمعت هذه الحكاية من الدكتور كمال أبو المجد، الذى كان قد ترك وزارة الإعلام فى منتصف السبعينيات، وعاد إلى موقعه السابق أستاذًا بكلية حقوق القاهرة. فقد أتيح له بعد تركه للوزارة أن يلتقى بالرئيس السادات عام ١٩٧٦، حيث استدعاه لأمر ما فى استراحته ببرج العرب. فى مستهل اللقاء الذى تم بحضور المهندس عثمان أحمد عثمان، سأله السادات عن أحوال الجامعة، فرد الدكتور أبو المجد قائلاً إن أحوالها لا تسر. وحين استفسر منه عما يعنيه قال إنها أصبحت مزيجًا من «الجراج» وصالة المزادات والمتحف، فهى مفتوحة على مصاريعها لكل أحد، ومكدسة بالطلاب كأى صالة مزادات تعج بالحاضرين، ثم إنها تعانى من نقص فى الموارد، بحيث لم تعد تتوافر لها الدوريات والكتب والمعامل الحديثة،

الأمر الذى حول ما لديها إلى مطبوعات وأجهزة عتيقة، تصلح للمتاحف ولا تصلح لمواكبة الحركة العلمية المتسارعة فى النمو والتجدد.

يبدو أن الرئيس السادات لم يفاجأ بما سمع، فأطرق لحظة ثم قال للدكتور أبو المجد، إن حركة المجتمع أشبه بالأوانى المستطرقة، إذ لا يعقل أن تسير الحافلات (الباصات) مائلة وهى تنوء بركابها، وأن تنفجر المجارى فى الكثير من الأماكن، والمطبَّات والحفر منتشرة فى الشوارع، ثم بعد ذلك يستقيم حال الجامعة!

هى ملاحظة مهمة لا ريب، لأن السادات بدا مدركًا أنه إذا مال حال البلد، فلا غرابة في أن يميل حال الجامعة، حيث إنها جزء من المجتمع لابد أن يصيبها ما أصابه من عوج.

(٢)

اختلف الأمر تمامًا الآن على نحو خطر للغاية. فما أخذ على الجامعة وانتقدت بسببه منذ ٢٥ عامًا ينصب على أوضاع مادية فى الأغلب، لكن مشكلة الجامعة الآن أصبحت تكمن فى تدهور قيمها وتقاليدها وأوضاعها الأخلاقية بوجه عام. والوقائع التى نشرها «الأهرام» على مدى الأشهر الأخيرة، خصوصًا كتابات زميلنا الأستاذ لبيب السباعى، تسلط أضواء قوية للغاية على تدهور قيم الجامعة والأخلاقيات السائدة فيها، بصورة لاتكاد تخطر على قلب بشر، الأمر الذى يصدم المرء ويصيبه بالذهول والتعاسة معًا؛ الذهول إزاء جسامة ما يجرى، والتعاسة لأن التدهور وصل إلى العظم بحيث لا يكاد يسمح للمرء بأن يرى بصيص أمل فى إمكانية علاجه.

لقد مر جيلنا بالجامعة من باب أو آخر. ولا يزال اسم الجامعة محتفظًا بهيبته ورنينه فى أعماقنا. ولست أخفى أننى ترددت فى الاقتراب من الموضوع بسبب تلك الهيبة التى أستشعرها. وحينما حدثنى بعض الأساتذة الغيورين والغاضبين وسألونى: لماذا تسكت على الفساد فى الجامعات وقد كتبت عنه فى الصحافة وفى مجالات أخرى؟! كان ردى أن مقام الجامعة عندى كبير، وما تمنيت أن ينفضح

أمرها على الملأ، حتى لا تنضاف إلى القيم التى سقطت فى المجتمع. ولكن بعدما انكشف المستور، وصارت سمعة الجامعة وأساتذتها مضغة فى الأفواه، وجدت أن مبرر العزوف عن الكتابة فقد قيمته.

جيلنا يعرف أيضًا قيمة العميد والأستاذ، ويرى فيهما مثلاً عليا تشع مهابة وتضيء علمًا وتحتذى أدبا وخلقًا، حتى كنا نتصورهم فى زماننا أئمة نجلس أمامهم فى خشوع، ونتطلع إليهم بحب وإجلال. ونَعُدّ كلامهم حكمًا وآراءهم فصل الخطاب.

قد يستخدم البعض فى تفسير التدهور الذى أصاب الجامعة المنطق الذى أورده الرئيس السادات، فيقولون إن تدهور قيم الجامعة انعكاس للتدهور البائس الذى أصاب أخلاق الناس ومنظومة القيم فى المجتمع. وهو تفسير صحيح بصورة نسبية، لكنه خطر فى الوقت ذاته - لماذا؟

هو صحيح منطقيا لأن أساتذة الجامعة ليسوا قادمين من كوكب آخر، ولكنهم خارجون من رحم المجتمع ومن قلب خرائطه التى تشوهت، وأصابها ما يعرف الجميع من خلل. غير أن الخطورة فى الأمر تكمن فى أننا نحسب أن للجامعة درجة عالية من الحصانة تسمح لها بالصمود والمقاومة، ومن ثم تجعلها في موقف أفضل، يمكنها من النجاة من الجراثيم والفيروسات التى أصابت المجتمع، وفعلت أفاعيلها فى جسمه ومنظومة قيمه. فالجامعة ليست المحليات مثلا ولا الجمارك أو الشهر العقارى، أو أى جهاز حكومى عادى. ومن نكد الزمن وبلاياه أن يصبح الواحد منا مضطرا للتعريف بما تعنيه الجامعة كمنارة وقلعة، لها موقعها المتميز وقدرها الجليل والمعلى، الذى يجعل منها شيئا مختلفا عن أى مؤسسة حكومية أخرى، بل ومستعليا فوق أى مؤسسة أخرى.

ولا أريد أن أفصل فيما تعنيه الجامعة فى أى بلد محترم، لكني فقط أشير بسرعة إلى ما سمعته من أحد الأساتذة فى كندا، حيث قال إن أستاذ الجامعة فى أى حى سكنى مخول له التوقيع على أى ورقة رسمية أو شهادة حكومية، وقبوله أو رفضه لمضمون الورقة يلزم الجهات الحكومية المعنية. وقد أعطى الأستاذ ذلك الحق باعتبار الثقة الكبيرة فيه والتقدير الشديد لرأيه ومكانته، الأمر الذى يؤهله لأن يقوم بدور المرجع فى شئون مجتمعه.

(٣)

لا أريد أيضا أن أستعيد الوقائع التى أفاضت في نشرها الصحف، وفصلت فيها جريدة الأهرام، ليس فقط لجسامتها وفظاعتها، ولكن أيضا لأننى أرجو أن نتجاوز الشعور بالذهول والدهشة، وأن نفكر فى الأمر بهدوء، ونتدبر أمر «المصيبة» التى ابتلينا بها، والفجيعة التى أصابتنا.

سأتجاوز عن الوقائع والتفاصيل، ولن أقف عند من فعل ماذا ومتى وكيف، وأستعرض فقط بعض مظاهر التدهور، حتى نكون على بينة من إطار الموضوع الذى نتحدث عنه، فقد انفرط عقد الجامعة، وفقدت هيبتها منذ تحول بعض رؤسائها إلى موظفين يميلون مع الريح، ومستعدين، لمجاملة المسئولين، والانحياز إلى الأقارب، والانحناء أمام رجال الأعمال، والانكسار أمام إغراءات المال. وحين وجدنا عمداء لا يتورعون عن التحايل على القانون والتستر على الفساد أو المشاركة فيه (نشر الأهرام أن عميد إحدى الكليات فى جامعة الزقازيق الذى هو فى الأصل أستاذ فى علم النفس، يقوم بتدريس مادة الحساب الآلى، وأن أوراق الإجابة فى امتحان تلك المادة يقوم بتصحيحها سكرتير العميد الحاصل على دبلوم التجارة!!).

كما نشر أيضًا فى اليوم نفسه أن ورقة إجابة إحدى الطالبات بكلية الآداب - وهى ابنة عميد سابق - سحبت من «الكونترول» و أرسلت إليها حيث تقيم مع أبيها فى الكويت، لكى تستكمل إجابتها عن بقية الأسئلة، بعد أن كانت قد أجابت عن جزء من سؤال واحد، بينما يفترض أن تجيب عن ثلاثة أسئلة - وبالفعل تم اللازم، وأجابت الطالبة عن السؤالين الباقيين، ثم أعيدت الورقة إلى الكونترول مرة أخرى، وحصلت الطالبة على ١٨,٥ درجة من عشرين، (وهو«تفوق» يؤهلها لأن تصبح معيدة فى أول فرصة).

تسريب الأسئلة صار شائعًا، وتزوير النتائج أصبح أكثر شيوعًا، وفاجعة التزوير التى أشرف عليها وكيل كلية الطب بجامعة القاهرة، واستدعى فيها اثنين من خبراء الحاسب الآلى، الذين دخلوا إلى مقر «الكونترول» وغيروا فى النتائج لصالح اثنين من الطلاب، واقعة لا تنسى فى تاريخ الجامعات المصرية.

أما ما يفعله بعض الأساتذة، فهو من جنس ما يفعله بعض العمداء والوكلاء، بدءا من التزوير ومجاملة الأبناء، إلى بيع الأسئلة وفتح مقار للدروس الخصوصية للطلاب، فى الكليات العملية والنظرية على حد سواء.

(٤)

الخطير فى الأمر أن بعض الأخطاء الفاحشة اكتسبت مشروعية، وأصبحت بمضى الوقت أمرًا عاديا كاد العرف العام يسلم به. ينسحب ذلك على الدروس الخصوصية وتعيين أبناء الأساتذة معيدين فى كلياتهم، ومجاملة الأقارب والأصدقاء. فقد أصبح مقبولاً مثلاً أن تعين زوجة عميد كلية الهندسة مديرًا لمركز علمى بالكلية نفسها، تقوم بتمويله إحدى الشركات الكبرى، وأن يتقاضى الاثنان مكافأة من ميزانية المركز تعادل مليون جنيه فى السنة. وأصبح مقبولاً أن يعين شقيق وزير التعليم العالى عميدًا لكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، متخطيًا بذلك الكثير من زملائه، برغم ما فى ذلك من شبهة مجاملة للوزير.

أصبح مقبولاً أن يدرس الأستاذ مادة فى غير تخصصه، وأن يتلاعب الأساتذة فى الكتب الجامعية بإحداث تغييرات وهمية فيها كل عام، كي يضطر الطلاب إلى شراء الجديد فى كل سنة، ولا يلجئون إلى الاستعانة بكتب من سبقوهم. وأصبح مقبولاً أيضًا أن«يقتبس» أستاذ بحث آخر، فى سرقة مكتملة الأركان، وحين تكتشف السرقة ويذيع أمرها، لا يحرك ذلك شيئًا فى الجامعة، وإنما يتم التستر عليها منعًا للفضيحة.

لقد نشرت صحيفة «الأخبار» أن عميد كلية السياحة بجامعة المنوفية أحيل إلى الشئون القانونية بتهم عدة، منها أنه باع كتابًا له بأكثر من السعر المقرر. وثانيها أنه ندب بعض المعيدين كى يلقوا بعض محاضراته على الطلاب، وتقاضى هو مكافأة عنها. وثالثها أنه سرق بحثا لمدرس مساعد وأعاد طبعه باسمه وباعه للطلاب - كيف حوسب العميد على تلك الجرائم؟ لقد تقدم الرجل باستقالته من منصبه، وقبلت الاستقالة، بحيث يعود إلى عمله بعد ذلك أستاذًا بالكلية!

هل هذا معقول؟!

(٥)

تمنيت أن أضيف بعد كل فقرة، بل بعد كل سطر أننا نتحدث عن قلة من الأساتذة والعمداء فى الجامعة، وأن القيم النبيلة التى نعرفها فى الجامعه لم تندثر، وإنما هى تراجعت فقط، حيث لا يزال هناك أساتذه قابضون على الجمر، ويحاولون جهدهم الدفاع عن كرامة الجامعة وشرفها. ومن هؤلاء من جهروا بآرائهم وانتقاداتهم فى الصحف، وتعرضوا بسبب ذلك للضغوط والمساءلة. ومنهم من لم يكف عن التعبير عن رأيه داخل مجالس الكليات والأقسام. ومنهم من خاطب أهل الرأى واستحثهم على التصدى لما يجرى فى الجامعة والإلحاح على ضرورة إصلاحه، حيث إن الجامعة إذا استشرى فيها الفساد، واتسعت رقعته بأكثر مما هى عليه الآن، فالمستقبل كله فى خطر، ولن يرجى منه أمل يذكر.

وبرغم أن الذين نسبت إليهم الأخطاء والجرائم قلة نسبية فى محيط الجامعات الكبير، الذى يضم أكثر من ٤٤ ألفا و٦٠٠ عضو بهيئات التدريس، الأمر الذى قد يستنتج منه البعض أن تركيز الأضواء على الانحرافات والمنحرفين برغم قلتهم من شأنه أن يشوه صورة الجامعة ويسىء إليها، إلا أننى أختلف مع ذلك الاستنتاج، ليس فقط لأن الذين ارتكبوا الأخطاء والجرائم هم أول من أساء إلى الجامعة وشوه سمعتها، ولكن لأن وقوع مثل تلك الانحرافات فى الجامعة لا يختلف عن ظهور الطاعون فى أى مجتمع، فمجرد ذلك الظهور بأى نسبة مهما صغرت، يعد نذيراً بالخطر، يتطلب استنفاراً واحتشاداً لمحاصرته والقضاء عليه. أكرر أن الانحرافات التى أشرت إليها موجودة فى المجتمع بأسره للأسف الشديد، لكن وجودها فى أى مرفق أومؤسسة حكومية أو أهلية شىء، وظهورها فى أفق الجامعة له مضمون مختلف وإشارات مختلفة أيضًا. فالتزوير والغش وغير ذلك من صور الفساد إذا ظهرت فى الجامعة فهي كبائر لا تغتفر، لا تقل فى أثرها وخطرها عن هتك الثوابت وتجريح المقدسات، حتى أزعم أنه إذا أهينت الجامعة فلن تبقى بعد كرامة لأى مؤسسة أخرى.

(٦)

كيف وصل الطاعون إلى الجامعات ونفذ إلى قلبها على ذلك النحو؟

لا يكفى أن يقال إن الجامعة تدهورت لأن قيم المجتمع تدهورت. وربما غاية ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد إن ذلك أحد الأسباب التى هيأت مناخًا مواتيًا للانحراف. غير أن الثغرة الأساسية التى نفذ منها الفساد تمثلت فى فقدان الجامعة لاستقلالها، وإخضاعها لحسابات الهوى السياسى.

فثورة يوليو حين ألغت الأحزاب وقامت بتصفية خلايا المجتمع المدني واحدة تلو الأخرى، فإنها عمدت إلى تأميم الأنشطة الأهلية سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية. وفى ظل الفكر الذى ساد آنذاك فما كان للثورة أن تبسط يدها على مقدرات المجتمع، ثم تبقى الجامعة بعد ذلك محافظة على استقلالها.

وإذا كان ذلك الوضع قد فهم فى تلك الظروف، التى توصف فى بعض الأدبيات بالمرحلة الشمولية، إلا أن استمراره فى المراحل التالية التى يفترض نظريا أنها أكثر انفتاحًا، لا يخلو من مفارقة. وتتضاعف المفارقة إذا علمنا أن قبضة الدولة اشتدت على الجامعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حين أصبح العمداء يعينون ولاينتخبون. وأصبحت الاعتبارات الأمنية تضاف إلى مسوغات التعيين، بل وأصبح للمباحث العامة رأى فى ذلك. وفى حالة أعرفها جيداً أبلغت أستاذة بإحدى الجامعات من ضابط المباحث فى الكلية بأن الاختيار وقع عليها لمنصب العميد. وقد رفضت الأستاذة تولى العمادة بهذه الطريقة واعتذرت عنها.

ويحزننى أن أقول إن فى كليات عديدة أصبحت كلمة ضابط المباحث هى النافذة فيما يخص أنشطة الطلاب والأساتذة. وإذا كان الدكتور أحمد لطفى السيد قد استقال من رئاسة جامعة القاهرة لأن الوزير تدخل فى شئون الجامعة، فقد عشنا زمانًا يقبل فيه التدخل من جانب ضابط المباحث، وتنصاع الأغلبية أو تلتزم الصمت.

لقد أصبحت السياسة تدير الجامعة حتى على المستوى التعليمى. وقد دهشت حين علمت أن تعليمات حكومية صدرت من خلال المجلس الأعلى للجامعات تطالب الكليات برفع نسب نجاح الطلاب لكى تتهيأ الجامعات باستمرار لاستقبال الأعداد الجديدة من الناجحين فى الثانوية العامة. ذلك أن طاقة الجامعات الحالية لا تسمح باستيعاب أكثر من ٤٠٪ من الناجحين، ولكن التوجيهات السياسية تفرض

على الجامعات أن تقبل كل الناجحين بأى شكل ، سواء للإيحاء بالإنجاز أو لتجنب استياء الناس وامتصاص غضبهم . ولكى تستوعب الجامعات كل الناجحين فلابد من تفريغ صفوفها ، وإنجاح أكبر عدد من الطلاب عن طريق رفع درجاتهم .

حسبما سمعت من الأساتذة ، فإن التصحيح أصبح يتم الآن صوريا ، ولم يعد أكثر الأساتذة يدققون فى الأوراق ، وإنما أصبحوا يختصرون الطريق ويعطون درجة النجاح للجميع تنفيذاً للتعليمات . ومن ثم أصبح الآلاف من الطلاب يتخرجون سنويا دون أن يكونوا مستحقين أو مؤهلين لذلك فعلاً .

(٧)

حين فقدت الجامعات استقلالها فقدت تميزها . وأصبح ولاء كثيرين لا للعلم ولا للمجتمع ، وإنما أصبحوا أكثر انشغالاً بترضية الحكومة صاحب القرار والأمر والنهى فى أروقتها . وحين فقدت الجامعه تميزها ، ولم يعد أحد يثور لكرامتها ، فإنها لم تعد تحظى بأى اهتمام أو خصوصية فى الميزانية . الأمر الذى أفقر مكتباتها ومعاملها وحولها إلى مكان طارد للعلم وليس منتجا أو مصدرا له . ثم هانت حتى أصبحت تلتمس المال من بعض السفارات الأجنبية ومن بعض رجال الأعمال .

مسلسل الهوان متعدد الحلقات ، وللمحترمين من أساتذة الجامعات كلام كثير فيما يتعرضون له من ضغوط ، وما يلقونه من عنت فى أدائهم لوظائفهم كما ينبغى أن تؤدى . ومن أخطر نتائج الهوان أن أصيبت الجامعة بنقص المناعة ضد فيروسات الفساد التى اجتاحت المجتمع فى السنوات الأخيرة ، حتى كان ما كان ، وقرأنا نعيها فيما نشرته الصحف القومية . إنا لله وإنا إليه راجعون .

دفاع عن بعض الكبرياء

هذا شيء يصعب تصديقه ويستحيل السكوت عليه: أن يصبح الدفاع عن الكرامة شذوذا يقابل بالاستياء، بل جرما يستحق التوبيخ والعقاب. أقول ذلك بعدما تابعت قصة الطيار المصرى على مراد، الذى رفض السماح للإسرائيليين بتفتيش طائرته فى غزة، وآثر أن يعود بها إلى القاهرة بغير ركاب، على أن يقبل بعدوان من هذا القبيل على الأصول والأعراف المتبعة فى الطيران المدنى. ثم كانت المفاجأة أنه بدلا من أن يُحتفى بالرجل ويكافأ على وقفته الشريفة، أوقف عن العمل وقدم إلى التحقيق. الأمر الذى أحال قضيته إلى مشهد عبثى، تجاوز العقل والمنطق، ولا تسأل عن المصلحة.

(١)

المذهل فى الأمر أن الرجل كان يدافع عن كرامة مهنته وتقاليدها، من منطلق كونه طيارا محترفا يعرف الأصول والقوانين المرعية في مجاله. لم يقل إنه مناضل يدافع عن كرامة الوطن، حتى يتهم بأنه يتبنى شعارات تجاوزها الزمن، ولا يعيش عصر العولمة الذى تآكلت فيه سيادة الأوطان. ولم يقل إنه نصير للقضية الفلسطينية ورافض للاحتلال الإسرائيلى حتى « يتهم بأنه معاد للسلام أو «إرهابى» من أنصار حركة حماس. ولم تكن غيرته على عقيدة الأمة وثوابتها حتى يقال إنه متعصب وظلامى وضالع فيما أسماه أحد الكتاب ساخرا ومستهزئا «إدارة عموم ثوابت الأمة».

كل الذى قاله الرجل إن القواعد المعمول بها فى مطارات العالم لا تسمح بأن

يقوم مسلحون أو غير مسلحين من الدولة التى تستقبل الطائرة المدنية بتفتيشها، وأن التعليمات التى أرسلتها السلطة الفلسطينية إلى الجهات المصرية المعنية ليس فيها ما ينص على السماح للإسرائيليين بتفتيش الطائرات التى تهبط فى مطار غزة. وحين قيل له إن ثمة اتفاقا بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهذا الصدد، كان رده: أعطونى أمرا مكتوبا صريحا بالسماح للإسرائيليين بالتفتيش وأنا أمتثل له. وحين تنصل الجميع، ولم يستجيبوا لطلبه، وتركوا الأمر لاختياره، فإنه اختار أن يلتزم بما تعلمه ودرج عليه العمل فى كل مكان. وأصر على موقفه، الأمر الذى أدى إلى معاندة السلطات الإسرائيلية، ومنعهم الركاب الفلسطينيين من الصعود إلى الطائرة، فعاد بها فارغة من الركاب ومليئة بالكبرياء.

غير أن ذلك مجرد مشهد واحد فى المسلسل، الذى لا يمكن استيعابه قبل أن نمر سريعا ببقية المشاهد.

(٢)

كانت تلك هى الرحلة الأولى التى يقوم بها الطيار على مراد إلى مطار غزة. ولأن التجربة كانت جديدة عليه، فإنه من باب الفضول سأل ضابط الطيران المختص بالشركة - نشر أن اسمه عادل حسان - عن الإجراءات المتبعة فى ذلك المطار، فأخبره أن ملفا خاصا بالتعليمات سوف يسلم إليه، وهو الملف الذى يحدد مختلف الإجراءات والأنظمة المتبعة في الهبوط والإقلاع، وهي التى أرسلتها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى السفارة المصرية فى غزة. وحين اطلع على الملف، لم يجد فيه أى شيء يتعلق بالسماح للقوات الإسرائيلية المسلحة بالصعود إلى الطائرة لتفتيشها.

عندما هبطت الطائرة فى مطار غزة، لاحظ صاحبنا أن ثمة مجموعة كبيرة من الجنود الإسرائيليين المسلحين موجودون على أرض المطار، وهؤلاء مالبثوا أن أحاطوا بالطائرة فيما يشبه التطويق. وإذ توجس الرجل مما رآه، وحيث إن الطائرة تعد أرضًا مصرية هو المسئول الأول عنها فى تلك الظروف، فإنه طلب من ضابطى الأمن الموجودين على الطائرة عدم السماح لأى إسرائيلى مسلح بأن يدخل الطائرة تحت أى ذريعة. وقد استجاب الضابطان لهذا الطلب، ومن استجابتهما كان

واضحًا أنهما بدورهما ليسا على علم بوجود تعليمات خاصة تتعلق بتفتيش الطائرة.

بعدما أفرغت الطائرة ركابها وهى مطوقة، قام عدد من الجنود الإسرائيليين المسلحين بصعود السلم وحاولوا دخول الطائرة لتفتيشها، ولكن ضابطى الأمن منعاهم. وإزاء إصرار قائد الطائرة على موقفه، وتمسك الإسرائيليين بدخولها، جاء مندوب شركة مصر للطيران الذى أجرى اتصالاً مع غرفة العمليات بالشركة لإبلاغهم بالموقف. ومن جانبه أبلغ الطيار غرفة العمليات بأن هناك قوة إسرائيلية مسلحة تريد تفتيش الطائرة، وسأل قيادة الغرفة: هل يسمح لهم بدخول الطائرة، طالبًا أن يتلقى ردا مكتوبًا بالتعليمات عبر الفاكس. ولكن الرد الذى جاءه كان عبارة غامضة تقول: اتبع إجراءات الطيران المدنى. إزاء ذلك الغموض طلب الطيار من مندوب الشركة أن يستوضح الأمر من رئيس القطاع التجارى، فوجه إليه السؤال طالبًا ردا صريحًا، ولكن الرد لم يصل.

عندما سكتت القاهرة، اتصل الطيار بالسفير المصرى لدى إسرائيل وسأله عما إذا كانت هناك اتفاقية بين مصر والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تنص على تمكين الإسرائيليين من تفتيش الطائرات المصرية التى تهبط فى مطار غزة، فكان رده كما نشرته بعض الصحف المصرية أنه تسلم منصبه حديثًا، وأنه سوف يوفد إليه مستشار السفارة للتفاهم حول الموضوع. وحين جاء المستشار ومعه مندوب آخر من السفارة، وتحدثا إلى الطيار بما عَدَّه - طبقا لما نشر في مصر - كلاما غير محدد وغير قاطع. فطلب منهما أن يحررا ورقة تطالبه بالسماح للجنود الإسرائيليين بتفتيش الطائرة. غير أنهما لم يستجيبا لطلبه، وهبطا إلى أسفل الطائرة للتفاهم مع الإسرائيليين، ثم صعدا إليه مرة أخرى يحاولان إقناعه شفويا بدخول الجنود الإسرائيليين إلى الطائرة، ولكنه أصر على التعليمات المكتوبة.

استمرت المناقشات أربع ساعات. هو متمسك بالتعليمات المكتوبة، ومندوبا السفارة المصرية حاولا تمرير المسألة من خلال اتفاق شفهى يمتثل للرغبة الإسرائيلية، والجنود الإسرائيليون مصرون على الصعود وتفتيش الطائرة.

وحين تعذر التوصل إلى حل، قام الإسرائيليون بمنع الركاب الفلسطينيين

المسافرين من غزة إلى القاهرة من الصعود إلى الطائرة، الأمر الذى اضطر معه الطيار للعودة إلى مصر بغير ركاب.

(٣)

بعد عودته إلى القاهرة، نشرت الصحف الخبر التالى: قرر المهندس محمد فهيم ريان رئيس شركة مصر للطيران إيقاف الطيار علي مراد عن العمل، لحين الانتهاء من التحقيقات الجارية معه بشأن رفضه تفتيش طائرته بمطار غزة، وعودته إلى القاهرة بدون ركاب. أعلن ريان أن الطيار خالف القوانين بامتناعه عن الامتثال للاتفاقية الموقعة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، بشأن صعود ممثلى الأمن فى السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطة الإسرائيلية إلى الطائرة لتفتيشها والتأكد من هويتها، وأنها تابعة لمؤسسة مصر للطيران، وأضاف رئيس المؤسسة أن قول الطيار بعدم معرفته بالاتفاقية لا يعفيه من المسئولية، وكان ينبغى عليه الاستفسار عن ذلك قبل رحلة الذهاب من القاهرة إلى غزة. ثم أشار إلى أن الطيار تسبب بتصرفه على ذلك النحو فى خسارة مالية كبيرة للمؤسسة (قالت أخبار صحيفة أخرى إن قيمتها حوالى ستة آلاف دولار).

قال الطيار علي مراد فى رده على هذا الكلام إنه كقائد للطائرة لا يحمل معه أي اتفاقية وقعها الفلسطينيون والإسرائيليون، وإنما الشيء الوحيد الذى ينبغى أن يحمله معه هو التعليمات المكتوبة الخاصة بالمطار الذى يتوجه إليه وأنظمة الصعود والهبوط فيه. وأضاف أنه حين سأل قطاع العمليات فى الشركة لم يتلق ردا صريحا يطالبه بالإذن للإسرائيليين بتفتيش الطائرة. كما أن مندوبى السفارة المصرية فى غزة امتنعا عن كتابة توجيه بهذا المعنى.

فى وقت لاحق - بعد أسبوع تقريبا - أصدرت رابطة طيارى الخطوط الجوية المصرية بيانا قالت فيه إنها انتظرت أياما قبل أن تعلن رأيها فى الموضوع، وخلال تلك الأيام تثبتت الرابطة من سلامة موقف الطيار على مراد. وقالت إن الرجل انتظر أربع ساعات كاملة في داخل الطائرة بمطار غزة، على أمل أن يتلقى ردا صريحا من قطاع العمليات بشأن قبوله أو رفضه دخول مسلحين إسرائيليين لتفتيش الطائرة، ولكن القطاع لم يبعث إليه بأي تعليمات، وإنما طلب منه أن ينفذ تعليمات

الطيران المدنى، وهى التعليمات التى لا تسمح لأي قوات مهما تكن هويتها بدخول الطائرات المدنية لتفتيشها.

أشار رئيس الرابطة الطيار وليد مراد، إلى أنه ليس هناك أي مسئولية على الطيار المصرى، وأنه لو كان قد سمح للسلطات الإسرائيلية بتفتيش الطائرة لواجه عند عودته عقوبة أشد من القطاع، لأنه تسبب فى تأخير الرحلة بغير داع.

حتى كتابة هذه السطور لا يزال الملف مفتوحا، ولم يعرف بعد الإجراء الذى سيتخذ بحق الطيار، وإن كان قد عرف أنه أوقف عن العمل، وانقطع بالتالى دخله، لأن أمثاله لا يتقاضون أجورا ثابتة شهريا، وإنما هو يتقاضى أجرا عن عدد ساعات العمل وساعات الطيران التى يقوم بها. وحين يمتنع عن مباشرة عمله أو يُمنع منه ينقطع عنه الرزق!

(٣)

من استعراض ما توفر من وقائع حتى الآن يتبين ما يلى:

* أن ثمة اتفاقا فلسطينيا إسرائيليا يسمح بتفتيش الطائرات القادمة إلى مطار غزة، وأن إسرائيل هى التى أملت هذا الاتفاق، لحرصها على التحكم في المعابر المؤدية إلى فلسطين، ولضبط عمليات الدخول والخروج منها، لأسباب أمنية في الأغلب.

* أن هذا الاتفاق مطعون فى شرعيته، لأن الطائرات تعد أرضا وحرما للبلد الذى تنتسب إليه، شأنها فى ذلك شأن السفارات، الأمر الذى يعنى أنها تتمتع بسيادة وحصانة، طبقا للقوانين والأعراف الدولية. وقد يفهم أن تقبل السلطة الفلسطينية أن يقوم الإسرائيليون بتفتيش طائراتها، بحسبان ذلك تنازلا من جانبها رضيت به أو أكرهت عليه. ولكن من غير المفهوم ولا المقبول أن يتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على انتهاك سيادة دول أخرى، من خلال تفتيش الطائرات التى تنتسب إليها. لذلك فإن الاتفاق يخص طرفيه فقط، ومن ثم فإنه لا يخول للإسرائيليين حق تفتيش الطائرات التابعة لأي دولة أخرى. وهو ما نبه إليه الخبراء والقانونيون الذين علقوا على الحدث.

* أن الإسرائيليين في تعاملهم مع الطائرات تصرفوا بطريقة استعراضية واستفزازية. وباعتبارها طائرة عسكرية ومعادية، وهو ما تجلى فى تطويقها عند النزول وفى إيفاد بعض المسلحين للصعود إليها وتفتيشها. ولا أستطيع أن أقطع بأن هذا السلوك الاستفزازى له علاقة بالخلافات السياسية حول ملفات ما يسمى بالحل النهائى، التى ظهرت فى الآونة الأخيرة بين القاهرة وتل أبيب، لكن رسالة مشهد استقبال الطائرة كانت واضحة، خصوصا إذا علمنا أن الاتفاق المشار إليه ينص على أن يتم تفتيش الطائرات بواسطة شخصين يمثلان السلطة الفلسطينية والسلطة الإسرائيلية. والمفترض أن يكونا غير مسلحين، لأنه ليست هناك حاجة إلى ذلك. ولكن حين تتصرف إسرائيل منفردة وعلى نحو يوحى بأنها بصدد اقتحام الطائرة بواسطة جنودها المسلحين، فإن ذلك يتعذر افتراض حسن النية فيه، ويصبح الاستعراض والاستفزاز هو الافتراض الأرجح.

* أن الأجهزة البيروقراطية فى مؤسسة مصر للطيران آثرت أن تمسك العصا من الوسط، وأن تترك القرار للطيار. فلاهى دعته إلى عدم السماح بالتفتيش، ولا هى أمرته بالسماح للجنود الإسرائيليين بدخول الطائرة وتفتيشها، وإنما بعثت إليه بتلك العبارة العائمة التى طالبته باتباع «إجراءات الطيران المدنى». وهى عبارة تحتمل وجهين، فإجراءات الطيران الدولية لا تسمح بالتفتيش، كما ذكر بيان رابطة الطيارين، وإجراءات مطار غزة خالفت الأعراف وأقرت مبدأ التفتيش على نحو استثنائى.

* أن كلام رئيس مصر للطيران غير مقنع، والمنطق الذى تبناه يبعث على الدهشة، هذا إذا صح ما نقل عنه بطبيعة الحال، برغم أنى نقلت كلامه المنشور فى الأهرام (عدد ١٠/ ٩/ ٢٠٠٠). فقد برر التفتيش بأنه للتأكد من هوية الطائرة ومن تبعيتها للشركة المصرية، ووجه اللوم إلى الطيار لأنه لم يمتثل للاتفاقية المعقودة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، التى لم يعلم أو لم يبلغ بها، ولأنه سبب للشركة خسارة مالية من جراء إعادته للطائرة خالية من الركاب، برغم أن الإسرائيليين هم الذين منعوا الركاب من الصعود إليها. وتلك حجج لا تصمد أمام المناقشة لأنه لا يحدث فى أى مطار فى العالم أن يصعد مسلحون إلى كل طائرة للتأكد من هويتها. ولأنه حين تكون المسألة عدوانا استعراضيا واستفزازيا

على السيادة المصرية متمثلة فى حصانة وحرمة الطائرة، فلا ينبغى أن نتحدث عن أي خسائر مالية أيا كان قدرها. ولا أريد أن أقول إن المبلغ فى هذه الحالة (ستة آلاف دولار) أتفه من أن يذكر، فضلا عن أن يأسى عليه أحد، خصوصا فى عالم الطيران.

* أن الإحباط الذى أصابنا حين قرأنا كلام رئيس مصر الطيران، لم تخف وطأته نسبيا إلا حين تابعنا على شاشة التليفزيون المصرى، برنامج الأستاذ حمدى قنديل «رئيس التحرير» الذى استدعى الطيار وأتاح له أن يشرح وجهة نظره، ثم حياه وقدر موقفه المشرف أمام ملايين المشاهدين.

* حتى إذا صرفنا النظر عن أي تفاصيل فى الموضوع، فالقدر المتيقن أن الطيار حين تمسك بضرورة تلقى تعليمات صريحة بالسماح للإسرائيليين بتفتيش طائرته لم يكن يدافع عن أصول وتقاليد مهنته فحسب، وإنما كان أيضا يدافع عن سيادة مصر على الطائرة فى ذات الوقت. وأخشى ما أخشاه أن يصبح الرجل أمثولة لغيره، وأن تكون تجربته درسا يدعو الآخرين إلى الانصياع والتفريط فى أمور واجبة الاحترام هى من صميم كرامته وشرفه كإنسان ومواطن.

(٤)

الوجه الآخر للحدث يتمثل فيما كشفت عنه التجربة من اتفاقات خاصة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وهى الاتفاقات غير المعلنة التى لا يعرف أحد مداها أو طبيعتها، خصوصا ما تعلق منها بالشق الأمنى. لكن ما بدا أمامنا فى مطار غزة، الذى هلل كثيرون لافتتاحه وعَدُّوه إنجازا كبيرا على طريق قيام الدولة الفلسطينية، كشف النقاب عن أن الإسرائيليين هم أصحاب القرار فى الدخول والخروج والتفتيش، وأن الوجود الفلسطينى ظاهرى فقط ومن قبيل ذر الرماد فى العيون. وذلك نهج اتبعه الإسرائيليون فى مجالات كثيرة حيث أعطوا الفلسطينيين الشكل والمظهر، واحتفظوا لأنفسهم بالحقيقة والجوهر على طريقة العلم واللافتة والسلام الوطني لكم، والأرض - فقط! - لنا. أى أنهم فى واقع الأمر جمّلوا الاحتلال وزوروه، وألبسوه قناعا محسنا يخفى قبحه وسوءاته.

وهـو مـا يعنى أن الاتفاقـات التى تمت ـ ما نعلمه منها وما لا نعلمه ونرجو ألا يكون ما خفى أعظم ـ كانت فى جانب منها بمثابة جراحات تجميلية للاحتلال، الأمر الذى من شـأنه أن يبتـدع نوعـا جـديدا منه ربما جـاز لنا أن نطلق عليـه اسم «احتـلال دى لوكس»!

وبرغم أن ذلك هو الأصل والقاعدة، إلا أن إسرائيل لا تتردد بين الحين والآخر فى تذكير الجميع بأنها ما زالت صاحبة القرار فى الأرض المحتلة، حيث تظهر فى الواجهـة، آمرة وناهية، ومـانعة أو مـا نحـة، وهو مـا تفعله مع كبار الزوار وأكبر المسئولين فى السلطة الفلسطينية ذاتها. ومـا مشـهد الصعود المسلح لتفتيش الطائرة المصرية إلا «حركة» مسرحية من هذا القبيل.

وهم ليسـوا ملومين على أى حـال، إنما الملوم حـقـا هو من قـبل أو يقـبل بتلك العربدة.

حزام الأمان لمن: للحكومة أم للناس؟

يحتاج المرء إلى «فهامة» لكي يستوعب حزم الحكومة فى إلزام قائدى السيارات بضرورة استخدام حزام الأمان، وتوقيع الغرامات عليهم إذا لم يمتثلوا لهذا الإجراء. ذلك أن مبلغ علمى أن الحكومة لم تكن يوما ما مشغولة بأمان الناس، وإنما دأبها وشاغلها الأساسى هو أمانها الخاص. وبرغم أننى من المؤيدين تماما لاستخدام الحزام المذكور، فإننى لم أفهم أيضا كيف أن الواحد فى بلادنا يستطيع أن يقود السيارة بغير رخصة، وحتى بغير فرامل، لكنه يعاقب بالغرامة إذا ساقها بغير حزام! ولم أجده مقنعا من أى باب ـ بل إنه واسع حبتين ـ ذلك التفسير الذى يقول أنك بغير رخصة أو بغير فرامل تقتل الآخرين، وهذا غير مهم، حيث فى البلد خلق كثير. أما إنك بغير حزام ستقتل نفسك، وهو ما لا ينبغى أن تقدم عليه. وإذا أصررت فإن الحكومة الحريصة على صحتك الغالية، لن تتوانى عن تحذيرك من ارتكاب تلك الحماقة!

(١)

ما كان لى أن أثير مثل هذه التساؤلات والملاحظات إلا حين ارتبت فى الموضوع، إذ لاحظت صبيحة اليوم الأول لبدء تنفيذ الإلزام بالحزام ـ أن رجال شرطة المرور ملئوا الشوارع والنواصى والميادين فى القاهرة، وقد أمسك كل واحد منهم بيده دفترا سميكا، بدا أنه لتحصيل الغرامات من المخالفين. استبعدت الخاطر لأول وهلة، وقلت إن هذه ربما كانت مظاهر بريئة لانتفاضة مرورية استهدفت تيسير الحركة وتنظيم تدفق السيارات ليكون ذلك ضمن بشارات العام الجديد، لكنى أفقت حين وجدت الجنود يشهرون الدفاتر السميكة فى وجه كل سائق، ولاحظت

أن نفرا من كبار الضباط يرقبون الموقف عن بعد للتدخل عند أى بادرة تمرد من جانب أى شخص، كما لاحظت أن المرور مرتبك كما هو، وأن وجود هذا الجيش العرمرم من الضباط والجنود لم يغير من الأمر شيئا. عندئذ أدركت أن ذلك الحشد العسكرى الكبير لا علاقة له بالمرور، وإنما هو مجرد «تجريدة» خرجت للجباية والتحصيل لا أكثر!

وإذ استوقفتنى هذه الملاحظة، فإننى عدت أفكر فى موضوع حزام الأمان مرة أخرى، وكان أول ما خطر لى هو السؤال: منذ متى كانت الحكومة مشغولة بأمان الناس؟ وسواء كان هذا هو السؤال الصحيح، أم أن الأدق والأصوب أن نقول إنها مشغولة حقا بأمان الناس، ولكن بالقدر الذى يخدم أمان النظام - أيا كان الأمر - فإن القضية تظل محل نظر، على الأقل من حيث إن أمان الناس لا يحتل مقدمة جدول أعمال الحكومة، وفى أحسن أحواله، فإنه يظل وسيلة لا هدفا.

(٢)

فى تحرير هذه النقطة عنَّ لى أن أقارن بين الاهتمام بالأمن السياسى والأمن الاجتماعى. وكيف أن الجريمة السياسية التى تمس استقرار النظام وهيبة الحكومة تقوم الدنيا لها ولا تقعد، وأن الجرائم الأخرى تراجعت أهميتها إلى حد كبير حيث لا يقوم لها شىء حتى يقعد! فأنت إذا ذهبت إلى قسم شرطة وقلت إن قتيلا وقع فى بيتك أو إن كذا ألف جنيه سرقت من خزانتك، فسيتململ «الصول» المناوب ويقول لك متثائبا: عوضك على الله. ولكن إذا قلت إنك لاحظت وجود إرهابى فى مسكن مجاور، فستتحرك على الفور قوة قسم الشرطة بكامل عناصرها وقياداتها. ويأتيك لواءات المباحث من أنحاء المحافظة كافة، وقد تحلق فوق المكان طائرة هليكوبتر لمراقبة الموقف، وربما وجدت وزير الداخلية بنفسه قد سبقك إلى بيتك للإشراف على العملية.

خطر لى أيضا أن أستشهد فى هذا الصدد بالجهود الحثيثة التى تبذل لملاحقة الإرهابيين واستجلابهم من عواصم الدنيا، وأقارنها بالجهود التى لم تنجح حتى الآن فى استجلاب أى واحد من المليونيرات الذين نهبوا أموال البلد وهربوا بها إلى الخارج.

برغم أن مثل هذه المقارنات لها مغزاها فى التدليل على ما أزعمه من تراجع مكانة الأمن الاجتماعى فى أولويات الحكومة واهتماماتها. فإننى أفضل أن أركز على نموذجين آخرين (غير مسألة تسرب اللحم المصاب بجنون البقر التى لم تتضح معالمها بعد) يسلطان ضوءا أكبر على المسألة التى نريد تحريرها، وهما بعيدان كل البعد عن حكاية الأمن السياسى وحساسياتها.

(٣)

النموذج الأول قريب إلى أذهاننا، بل إنه جاثم على صدورنا وأنفاسنا، وأعنى به السحابة السوداء التى أطبقت على القاهرة فى العام السابق (٢٠٠٠)، وتحولت إلى لغز أثار جدلا طويلا بين أهل الاختصاص، لمعرفة مصدرها. ويبدو أن الباحثين اكتشفوا فى النهاية أن عمليات إحراق قش الأرز هى المصدر الرئيسى لها. وقيل لنا إن الجهات المختصة سوف تتخذ اللازم لحل الإشكال من أساسه مع الزراع. غير أن تلك الجهات نامت طيلة العام، حتى فوجئنا مرة ثانية بالسحابة السوداء تزحف على سماء القاهرة، مستصحبة معها كل الشرور التى خبرناها من قبل، الأمر الذى رفع من معدلات الإصابة بالحساسية، وأدى إلى ملء المستشفيات بالمرضى الذين تهددهم الاختناق، ناهيك عما أصاب بعض الأطفال من أذى بسبب فساد الأجواء وتلوثها.

لم يتحرك شىء فى الدولة، ولا اهتز للحكومة رمش. وبطبيعة الحال، فإن أحدا لم يحاسب على ما جرى، وإنما ظل كل مسئول ثابتا فى موقعه، يتلقى المكافآت والحوافز والترقيات، وكأن شيئا لم يكن.

لم تكن الرسالة بحاجة إلى تفصيل أو ترجمة، بعدما أغنانا الحال عن أى استقصاء أو بيان. فالحكومة لم تهتم بمعالجة الموضوع أو حسمه، لأنه ببساطة شديدة ليس ضمن أولوياتها، والمسئولون فى الوزارات المعنية لا يمكن حسابهم أو عتابهم، لأنهم مشغولون بأمور أخرى أكثر أهمية، لا نستطيع أن نفهمها، ولا حق لنا فى أن نتساءل عنها.

وهى حجة لها وجاهتها لا ريب. فلا نحن الذين انتخبنا الحكومة، ولا هى

مسئولة أمامنا، ولا هى مسئولة أمام مجلس الشعب، فلماذا إذن تشغل نفسها بتساؤلاتنا اللحوحة والبايخة؟!

وإذ أفهم هذا المنطق وأقدره جيدا، إلا أننى لا أستطيع أن أفهم أن تدعى الحكومة بعد ذلك أنها حريصة على أمان الناس، وأن مسئوليها لن يستريح لهم بال ولن يغمض لهم جفن، إلا إذا اطمأنوا إلى أن قائدى السيارات قد ارتدوا الأحزمة، وعادوا إلى بيوتهم سالمين ومرتاحين!

(٤)

موقف الحكومة من التدخين تكذيب آخر لادعائها أنها حريصة على أمان الناس. ولعلم حضراتكم، فإن التدخين يعد الآن أحد التحديات والكوارث العالمية التى تسعى الدول المحترمة إلى مواجهتها بكل السبل، القانونية والتعليمية والإعلامية. وشركات إنتاج السجائر تجبرها المحاكم الأمريكية على أن تدفع دم قلبها (مئات الملايين من الدولارات) جزاءً لها على ما تفعله بالناس، وما تجلبه لهم من أمراض ومصائب.

للعلم أيضا، فإن مصر المحروسة واحدة من ست دول فى العالم موصومة بالإفراط فى التدخين. وإن معدل استهلاك السجائر فى مصر يصل إلى حوالى ٨٠ مليون سيجارة فى العام. صحيح أن فى مصر ستة ملايين مدخن، أى واحدا من كل عشرة أشخاص، لكن «البلاوى» التى تصيب كل مدخن ينتقل ثلثها إلى الذين حوله من غير المدخنين. وحكاية الملايين الستة ليست دقيقة تماما، لأن هؤلاء هم مدخنو السجائر، وإذا أضفنا الذين يدخنون المعسل والتبغ، خصوصا بعدما أصبحت «الشيشة» من «شعائر» شهر رمضان، وصارت تقدم فى أغلب مقاهى الفنادق الكبرى، إذا أضفنا هؤلاء المدخنين، فإن العدد سوف يتضاعف لا ريب.

للعلم أيضا، فإنه بسبب ارتفاع معدلات التدخين فى مصر فإن هناك ارتفاعا مستلفتا للنظر فى الأمراض الناشئة عنه كافة، وفى المقدمة منها سرطان الرئة والذبحة الصدرية.

للعلم أخيرا، فإن مصر تخسر بسبب التدخين سنويا ما يعادل مليارا ونصف

مليار جنيه، هى قيمة علاج المرضى، وتكلفة غيابهم عن أعمالهم، ونتيجة لموتهم المبكر، بما يترتب على ذلك من معاشات وخلافه.

إزاء هذه الكارثة التى تهدد صحة المجتمع وأمان البيوت، ماذا فعلت حكومتنا السنية؟

للأسف، فإن الحكومة، أو القطاع العام بتعبير أدق، هو المنتج الرئيسى للسجائر. وقبل عدة أسابيع قامت الشركة المنتجة بافتتاح مجمع كبير لها فى منطقة ٦ أكتوبر، يفترض فيه أن يغرق الأسواق بكميات وأصناف أخرى من السجائر، تزيد من حجم الكارثة. وما لا يقل غرابة عن ذلك أن أربعة من وزراء الحكومة حضروا حفل الافتتاح، وكأن الترويج للسجائر يحتاج إلى دعم الحكومة ورعايتها.

فى الوقت ذاته، فإن الحكومة التى تلاحق سائقى السيارات لدفع غرامات عدم تركيب حزام الأمان، هى ذاتها التى تغمض عينيها عن تنفيذ قانون منع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة. وقد وصل التراخى والإهمال إلى حد أن قرار منع التدخين فى المستشفيات، التى يفترض أنها حصون الدفاع عن الصحة، هذا القرار أصبح معطلا تماما، ولم يعد أحد يحترمه أو يذكره.

كيف والحال كذلك، يمكن أن نصدق حكاية حرص الحكومة على أمان الناس؟!

(٥)

إننا إذا أردنا أن نأخذ الأمر على محمل الجد، فلا مفر من أن نذكر الجهات الحكومية الغيورة على حزام الأمان، بأن هناك قائمة طويلة من الإجراءات والخطوات كان ينبغى أن تتخذ لحماية الخلق، قبل الوصول إلى حكاية الحزام، التى هى طور ينتهى به الشوط. ولكننا حرصنا على أن «نبدأ من الآخر»، فنحرق المراحل ونتقدم قفزا، فى مسألة لا تحتمل القفز، وإنما التقدم فيها ينبغى أن يتم خطوة خطوة.

ربما لاحظت أننى استخدمت عبارة «أخذ الأمور على محمل الجد»، لأننى لست واثقا من الجدية فى الموضوع، وعندى شك كبير فى أن ما نحن بصدده هو مجرد

«هبَّة» مؤقتة ليست مرشحة للاستمرار ، لأن الحكومة وأجهزتها ليست الشاطر الوحيد فى مصر ، وإنما شطارة الحكومة علمت الناس الدهاء والمكر ، وسيعرف هؤلاء بمضى الوقت كيف يمتصون حماسة المرور ، وكيف يتعاملون معها بالشكل المناسب ، الذى يفرغ العملية كلها من مضمونها فى النهاية ، بحيث تتحول المسألة إلى مجرد «صرعة» عابرة ، أو نكتة يتداولها الجالسون على المقاهى .

إزاء ذلك ، فإن أخذنا المسألة على محمل الجد هو من قبيل الافتراض النظرى فقط . وهو افتراض قصير العمر فى كل الأحوال .

لنفرض أن الحكومة استيقظ ضميرها ، وأخذتها الحمية ، وتذكرت ذات يوم أنها مسئولة عن أمان الناس أيضا وليس النظام فحسب ، فما الذى يتعين عليها أن تفعله لكى تحمى أرواح سائقى السيارات وركابها؟

ثمة أشياء بسيطة وبديهية للغاية ، منها على سبيل المثال :

* تمهيد الطرق ورصفها بحيث تصلح لاستخدام السيارات ، بدلا من تلك التى لا تصلح إلا للدواب ، وأكثرها منتشر فى بر مصر .

* إنارة الطرق على الجانبين ، لحل مشكلة الإظلام المخيم على أكثر الطرق ، حتى السريع منها .

* معالجة المطبات المسئولة عن تخريب أغلب السيارات ، ولا تستثنى العاصمة من ذلك .

* تنظيم حكاية الجسور والمزلقانات التى توضع عند تقاطعات الطرق ، خصوصا تلك التى تعترض قضبان السكك الحديدية ، وهى التى تهدر أرواح مئات البشر كل عام .

* تخصيص معابر للمشاة الذين تدهسهم السيارات المندفعة حين يحاولون عبور الطرق بالأساليب البهلوانية المعروفة .

* تخطيط الشوارع طوليا وإلزام السيارات باحترام تلك الخطوط .

* إلزام سيارات الشرطة والجيش باحترام قواعد المرور ، سواء ما تعلق منها باتجاهات الطرق أو الإشارات الضوئية .

* إصلاح إشارات المرور المعطلة، التى لا يعرف المرء منها ما إذا كانت الإشارة حمراء أم خضراء أم صفراء.

* إلزام رجال المرور أنفسهم باحترام الإشارات، وهم الذين كثيرا ما يغلقون الطريق إذا كان الضوء أخضر، ويفتحونه حينما يلوح الضوء الأحمر.

* وقف المحسوبية فى صرف الرخص، مع التدقيق فى الكشف الطبى على السائقين، أو الكشف الفنى على السيارات، وهى العمليات التى يعرف الجميع كيف تتم الآن، وماهى تسعيرة إنجازها.

(٦)

لست خبيرا فى المرور، لكنى على يقين بأن رجال المرور لديهم المزيد من التفصيلات فى هذا الصدد. كما أننى لا أشك فى أن هذه التفصيلات كلها عالجتها الدول المختلفة قبل أن تفكر فى حكاية حزام الأمان، الذى هو من قبيل الاحتياط الزائد، الذى لا يلجأ إليه أى بلد إلا بعد أن يستوفى الاحتياطات الضرورية التى بغير الالتزام بها تضرب الفوضى بأطنابها فى البلد.

سيقول قائل إن بعض التكاليف أو الاحتياطات التى أشرت إليها تخرج عن اختصاص مصلحة المرور ووزارة الداخلية. هذا صحيح، ولكن هذه مشكلة تحلها وزارة الداخلية مع الجهات الأخرى المعنية، سواء كانت وزارة الكهرباء أو مصلحة الطرق أو المجارى، فكلها «حكومة» فى نهاية المطاف.

غير أن أهم ما يعنينى فى هذا المشهد هو أنه يعكس الكيفية التى تفكر بها الحكومة، حيث الجباية هاجس أساسى لديها، ومقدمة على خدمة الناس وأمانهم. فلا يهم أن تمهد الطرق أو تضاء أو تعالج مطباتها، خصوصا أن ذلك سيحملها أعباء مالية، وإنما الأهم هو كيف تتفنن فى التسلل إلى جيوب الناس وتحسس أماكن حافظات نقودهم، والاستيلاء على ما تستطيع الوصول إليه من فلوسهم. ولا بأس بأن تجمل هذه المهمة بكلام كبير، مثل أمن الناس والحفاظ على حياتهم الغالية!

هى معنية أيضا بالتجمل، والظهور أمام الخواجات بالمظهر الحضارى المناسب،

فإذا اجتاحت العالم صرعة حزام الأمان، وحرصت الدول على تقنين الأمر وإلزام الناس به، فلكى نثبت أننا متحضرون ومتابعون لآخر خطوط موضات السلامة والأمان، ينبغى أن نسارع إلى إلزام الناس باستخدام حزام الأمان، حتى إذا كانت سياراتهم من ذلك الطراز الواقع تحت حزام الفقر الميكانيكى.

لا أعرف كم حصلت خزانة الدولة من غرامات مخالفة حزام الأمان، لكن الأرقام التى تنشرها الصحف يوميا تبشر بأن الحكومة حققت هدفها وبسبيلها إلى فك أزمة السيولة من جيوب الخلق. وهو أمر يسعدنا لا ريب، حين نطمئن إلى أن كرب الحكومة بصدد الزوال، حيث إن «أمان» الحكومة هو غاية المراد من رب العباد، أما أمان الناس فليس له إلا الله. إذ لم يعد لها من دون الله كاشفة.

الباب الثانى

عن الفساد وسنينه

١ ـ قبل أن تغرق السفينة

٢ ـ حكايات الذين خطفوا السفينة!

٣ ـ يسألونك عن الفساد!

٤ ـ المعركة أكبر مما نظن

٥ ـ انقضوا أو انفضوا

٦ ـ عن المسئولية فى فضيحة التليفزيون

٧ ـ سر الصندوق المعجزة!

٧ ـ حين تصبح القوة فوق الحق

٨ ـ بيت كلينتون وفيللات وزرائنا فى مارينا!

٩ ـ حين تغيب الشفافية وحين تحضر

١٠ ـ رأس المال يعربد بلا حساب

١١ ـ نقاط فوق الحروف

قبل أن تغرق السفينة بالجميع

إذا كانت سفينتك مثقوبة، ولم تنتبه إلى ذلك عن غفلة أو استغفال، فلا يغرنك أن ماكيناتها تعمل، أو أنها لم تتوقف عن السير؛ لأن الغرق هو مصيرها فى نهاية المطاف. ينطبق هذا الكلام على ما نشاهده فى مصر الآن، حيث لا يكاد المرء يصدق أن يسود المجتمع كل هذا القدر من القلق والتوتر والسخط، ثم لا يرى فى السياسات المعلنة أى صدى لذلك كله. ولأننى لا أتصور أن المؤسسات المعنية فى الدولة ليست على دراية بحجم وعمق الثقوب فى النسيج المصرى الراهن، كما أننى لا أتصور أن تكون تلك المؤسسات قد حجبت المعلومات المتعلقة بهذا الخصوص عن «الجهات العليا»، فإننى لا أستطيع أن أكتم دهشة بالغة إزاء ذلك القدر من الارتياح والحبور الذى يتسم به خطاب الحكومة وأداؤها. ولا أفهم كيف غاب عن أهل القرار أن واقعا بذلك التردى، لا يصنع مسقبلا مطمئنا، ناهيك عن أن يكون مبشرا، وإنما هو منذر بغرق السفينة إن عاجلا أو آجلا، وهو مصير لن ينجو منه أحد، لا الجالسون فى غرفة القيادة، ولا ركاب الدرجة الثالثة ـ لذا وجب التنويه والتنبيه. وإذا لم يكن إنقاذ السفينة مهما عند البعض، فليكن ذلك لأجل خاطر الجالسين فى غرفة القيادة.

(١)

حدثنى أحد رجال الأعمال الكبار من أعضاء مجلس الشورى أنه شهد اجتماعا مع رئيس الوزراء، حضره عدد آخر من زملائه، لمناقشة الوضع الاقتصادى الراهن، وفوجئ بأن الدكتور عاطف عبيد يتحدث بلغة فيها قدر كبير من الاطمئنان والتفاؤل والانشراح. إذ رأى أن الوضع الاقتصادى تحت السيطرة، وأن كل

ما حدث من تجاوز أو خلل أو اضطراب فى البنوك أو البورصة، لا يزال ضمن الحدود الآمنة، وأن معدلات النمو تتحرك بشكل طيب، وأن التضخم فى تراجع، وأن الدَّين الخارجى فى انخفاض مستمر، وأن الاقتصاد المصرى فى سبيله إلى الانطلاق خلال أجل قصير، إلى آخر هذا الكلام الذى نقرؤه فى الصحف القومية كل صباح.

بعض الجالسين ممن أيديهم فى السوق ويعرفون أحواله جيدا من الاحتكاك اليومى المباشر، لم يصدقوا آذانهم، إذ لم يتصوروا أن تكون الصورة وردية إلى هذه الدرجة لدى رئيس الوزراء، بينما هى فى الحقيقة عكس ذلك تماما. وآخر ما توقعوه أن يكون رئيس الوزراء غير مطلع على الحقيقة التى لم تعد شواهدها خافية على أحد. ورجحت الأغلبية أن يكون عارفا ولكنه أراد أن ينقل إليهم جرعة من الثقة والاطمئنان، حتى يصبحوا أكثر ثباتا وتفاؤلا، وربما كى لا يحسب عليه لأنه قال ما لا ينبغى أن يذيع بين الناس.

الذى حيرنى وأقلقنى ليس فقط تلك اللهجة التى تحدث بها رئيس الوزراء محاولا تسويق الصورة الوردية، وإنما أيضًا الخشية من أن تكون هذه هى الصورة التى تنقل إلى القيادات السياسية. وهو افتراض ليس بعيدا، لأنه إذا كان قد فعلها مع رجال الأعمال ـ وهم أهل السوق الذين يعيشون فى قلب الأزمة ـ فأحرى به أن يفعلها مع أهل السياسة الذين هم على ضفافها، يسمعون عنها ولا يعيشونها، ولا يخطر على البال أنهم يعانونها.

(٢)

أعرف من خبرات ومتابعات سابقة أن الأخبار السيئة والصور السلبية للواقع لا تقدم إلى القيادات السياسية كما هى فى الأصل، لأن ذلك لا يستقبل بترحاب، وكثيرا ما يكون مثيرا للامتعاض ومصدرا لتعكير الصفو. لذلك، فإن المستويات الأدنى تراعى ذلك الاعتبار، وتعمل على تخفيف الصورة بدرجة أو أخرى حتى لا يكون وقعها صادما أو مزعجا. وتتواصل عملية التخفيف فى كل مرحلة من مراحل التصعيد، الأمر الذى يؤدى إلى توصيل الصورة باهتة إلى هدفها فى آخر نقطة، نتيجة تعرضها لعملية التخفيف والاستقطاع المستمرة.

ولأن قنوات التوصيل جميعها تحت السيطرة، خصوصا أجهزة الإعلام والمجالس النيابية، فكثيرا ما لا يتاح للقيادات السياسية أن تتبين المسافة أو الفرق بين الأصل والصورة، الأمر الذى يؤدى إلى إحكام تضليلها. وبطبيعة الحال، فذلك لا يمنع من تغليف عملية التوصيل بشعارات من قبيل المصارحة والمكاشفة والشفافية والتعبير عن نبض الجماهير.... إلخ.

هناك احتمال آخر لا أستبعده، هو أن القيادات العليا بمختلف مراتبها ربما تكون على إحاطة كافية بالصورة، لكنها حريصة على كتمان الأمر والتعامل معه فى هدوء وفى الظل، انطلاقا من الموقف «الأبوى» الذى تعالج به الكثير من القضايا المهمة والدقيقة، خارج نطاق المؤسسات المعتمدة وبعيدا عن الضغوط والأصداء المحتملة للرأى العام. وهو الموقف الذى يرى أن القيادة على علم بكل شىء، ولديها وسائلها التى تمكنها من علاج أى مشكلة، فدعوها تتحمل مسئوليتها، وساعدوها على ذلك بالهدوء وانتظار النتائج.

ولأن أغلب الآباء إن لم يكن كلهم لا يقولون كل شىء لأولادهم، سواء لأن هناك أمورا تتجاوز مداركهم أو لأنهم يَعُدُّون أنفسهم المسئولين الأول فى العائلة - مع أم العيال بطبيعة الحال - كذلك تفعل أغلب حكومات العالم الثالث، التى توزعت فيها «الاختصاصات»، بحيث بقى السلطان والقرار حكرا على حفنة قليلة - أحيانا شخص واحد - بينما اقتصر دور الناس على الاستقبال والامتثال، بحيث أصبح «الانصياع» من أهم صفات المواطن الصالح.

سمعت من الدكتور كمال أبو المجد وزير الإعلام الأسبق أنه بعد خروجه من الوزارة التقى بالرئيس السادات فى إحدى المناسبات، فسأله عن أحوال الجامعة التى كان قد عاد إليها، فقال الدكتور أبو المجد ما خلاصته: إن أحوالها سيئة. فكان تعليق السادات إنه حين تكون الشوارع مليئة بالحفر والمطبات، وحافلات الركاب مائلة من كثرة ما تحمل من أكوام البشر، فينبغى ألا نستغرب تدهور أوضاع الجامعات! وهى حكاية دالة على أن صورة الواقع فى الشارع المصرى ليست دائما خافية على القاعدين فى طبقات السياسة العليا. ولا تنس بالمناسبة أن الرئيس السادات هو من أشهر فكرة الموقف «الأبوى»، حيث عَدَّ نفسه رب العائلة المصرية.

(٣)

هذا الموقف قد يفهم فى أمور يمكن إخفاؤها عن الناس، لكن ذلك لا يصلح مع أزمة من ذلك القبيل الذى تعيشه مصر الآن، طالت الجميع وأصبحت سيرتها وأخبارها على كل لسان، حتى أزعم أنه لم يعد مصريان يجتمعان فى أى مكان، داخل البلد أو خارجها، إلا وكان حديث الأزمة ثالثهما. لذلك، فإن المرء يصدمه الادعاء بأنه لا توجد أزمة، لأننا بذلك نصبح بصدد حالة متأخرة ووضع ميئس للغاية ـ لماذا؟

لأنه بهذا الشكل لم تعد المشكلة تكمن فى التنبيه إلى تعدد الثقوب فى السفينة والتحذير من التقاعس عن علاجها، حتى لا ينتهى الأمر بغرق السفينة، وإنما أصبحت الأزمة تكمن فى الإصرار على إخفاء الحقيقة ورفض الاعتراف بوجود ثقوب من الأساس. وموقف من هذا القبيل يغلق باب الأمل فى الإنقاذ، ومن شأنه أن يجعل الغرق احتمالا مرجحا، إن لم يكن محققا.

بكلام آخر، فأنت إذا أردت أن تعالج إنسانا، فينبغى أولا أن يعترف بأنه مريض، لأنه بغير ذلك لن يصحبك إلى الطبيب، وإذا طاوعك وذهب، ونفى أنه مريض، فلن يكون بمقدور الطبيب أن يكتب له أى علاج.

وشعار «كله تمام» الذى يلوح فى ثنايا الخطاب السياسى هو إعلان صريح عن أنه لا توجد مشكلة، وتأكيد على أن الجسم المصرى يتمتع بقدر معتبر من العافية، يمكنه من «الصمود والتصدى»، على عكس ما يتصور الناس.

رسالة من هذا القبيل وجهها مسئول كبير حين سأله صحفى فى أحد اللقاءات، عما إذا كانت الظروف التى تمر بها مصر تقتضى اتباع سياسة التقشف وشد الأحزمة على البطون، وهو سؤال استنكره المسئول، فكان رده: ولماذا التقشف؟!

(٤)

لا يقف الأمر عند حد إنكار الأزمة، ولكن ذهبنا إلى ما هو أبعد، فأصبحنا نحاول خداع أنفسنا، وإقناع الناس بأن أوضاعنا ليست جيدة فحسب، ولكننا أيضا

نقدم نموذجا «رائدا» يحظى بتقدير الجميع فى الشرق والغرب . آية ذلك أن إعلامنا أصبح يبرز بشدة، ويطنطن ويهلل، لأى شهادة لمصر تصدر عن أى «خواجة» فى الكرة الأرضية . وحبذا لو أن الشهادة صدرت عن اجتماع التقى فيه عدد من الخواجات . فالمحافل والاجتماعات الدولية تشيد بين الحين والآخر بمستوى التعليم ـ مثلا ـ فى مصر، لمجرد أن الموظفين المصريين الذين يشاركون فى تلك الاجتماعات يسيرون على الدرب فيتجاهلون الحقيقة أو يخفونها، ثم ينقلون الصورة الوردية عن ارتقاء التعليم ووفرة إمكاناته، وهو ما يدفع الخواجات إلى الإشادة بالتجربة استنادا إلى ما ورد فى التقارير، فنتلقف نحن تلك الإشادة على الفور، ونطوف بها على الركبان فى كل مكان مرددين : بص . . . شوف!

لا يهم فى هذا المشهد خيبة أمل الناس ويأسهم من التعليم فى مصر، ولكن الأهم أن الخواجات شهدوا لنا بالتفوق والريادة . وما يحدث فى التعليم يسرى على القاطاعات الأخرى التى تفعل الشىء نفسه فى المحافل والمؤتمرات الدولية .

نشرت إحدى الصحف القومية على الصفحة الأولى خبرا يقول : تقرير أمريكى يشيد بالنهضة التكنولوجية فى مصر . ولما كانت مصر فى التكنولوجيا بالذات حالها كما تعلم، فقد استوقفنى الخبر، وعدت إلى تفاصيله التى نشرت على صفحة داخلية .

وجدت أن التقرير أعدته السفارة الأمريكية بالقاهرة، وأنه يتحدث عن معدلات استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت وزيادة ميكنة الأعمال والمصالح الحكومية . وقد زف إلينا أن الإشادة منصبة على وصول عدد مستخدمى الهواتف المحمولة إلى مليونين ونصف مليون شخص حتى أول إبريل عام ٢٠٠١، أما المشاركون فى الإنترنت فعددهم ضئيل نسبيا، إذ يصل إلى ٧٠ ألف مشترك فقط .

وبرغم أن النهضة التكنولوجية لا تقاس بهذا الشكل، فإن معلومات التقرير جاءت دالة على أن الإقبال على الثرثرة عبر الهواتف المحمولة ٣٥ ضعف الإقبال على «المعلومات» التى تستقى من الإنترنت . وحتى على هذا الصعيد المتواضع، فإن التقرير سلط الضوء على ثغرات مهمة لا يستهان بها من قبيل «عدم كفاية أو ملاءمة البنية الأساسية، ومحدودية الموارد البشرية، إضافة إلى العقبات القانونية التى تعترض تجارة الإلكترونيات» .

هـذه الثغرات لـم تستلفـت نظـر الجريـدة، وإنمـا كـل مـا عنيـت بـه وأبرزتـه على الصـفـحـة الأولـى، هـو إشـادة «الخـواجـات» الأمـريكان بنهـضـتنا التكنولوجية!

(٥)

من صور خداع النفس الأخرى أن وسائل الإعلام عندنا تهون كثيرا من الظواهر السلبية التى تخترق حاجز الكتمان، وتفرض نفسها على الأخبار رغما عن الجميع. فالفساد الذى زكمت رائحته الأنوف وطال أسماء كثيرة وكبيرة، كانت تحاط عادة بالتوقير والتبجيل، يتحدث عنه بعض المسئولين عن الأجهزة الرقابية قائلين إن مؤشراته تتراجع فى مصر، وإنه لا يزال عند الحدود الآمنة ـ أيضا! ـ بحيث يتعذر عَدُّه خطرا يهدد المجتمع، أو ينبئ بتحول جسيم فيه. وقد قرأت لأحد أولئك المسئولين تصريحات نشرت إثر عودته من مؤتمر بالخارج، قال فيها إن الفساد موجود عندنا عند معدله العادى فى المجتمعات الأخرى، ومن ثم فليس فيه شىء استثنائى يبرر الاستنفار أو القلق.

بطبيعة الحال، فإن المحرر الذى نشر تصريحات مسئول الجهاز الرقابى، وقدمها بحسبانها بشارة وشهادة براءة للواقع المصرى وللحكومة أيضا، لم يسأل صاحبه عن كيفية تعامل تلك الدول مع الفساد، حتى إذا صدقنا أن معدلاته فى مصر ما زالت عند الحدود الآمنة، وعما إذا كانت تقارير الجهات الرقابية هناك تؤخذ على محمل الجد أم لا، وهل تذهب إلى القضاء مباشرة حتى يطبق عليها حكم القانون، أم أنها تمر بمختبرات ومصافى السياسة أولا، كما هو الحاصل عندنا. وهى المختبرات التى تختزن فيها التقارير ولا تمررها إلا إذا ارتفع الرضا عن المذكورين فيها لأى سبب، وأريد إبعادهم عن مواقعهم أو تأديبهم. وبالمناسبة، فإن أهل النميمة السياسية يرددون أسماء بعض المسئولين الذين أعدت الجهات الرقابية ملفات سلبية عن ممارساتهم، ومنهم من رشح اللخروج من الوزارة بناء على ذلك فى آخر تشكيل، ولكن هذه الملفات حجبت فى اللحظة الأخيرة، وبقوا فى مناصبهم.

(٦)

بسبب شيوع «المخدرات الإعلامية»، فإن أحداثا جساما أصبحت تقع فى البلد، لكن لا شيء فيها يتحرك أو يهتز. لن أتحدث عن الفساد الذى وصل إلى العظم، ولم يترك شريحة إلا وقد اخترقها حتى أصبح قضاء أى مصلحة مثلا، أو الالتقاء بأحد المسئولين لا يتم إلا بدفع مبلغ معلوم. ولن أتحدث عن الفوضى ضاربة الأطناب فى الميدان الاقتصادى وما أشاعه ارتفاع سعر الدولار من قلق، أفقد الناس الثقة فى الجنيه المصرى وأطلق العنان لارتفاع الأسعار فى كل مجال، ولا عن الكارثة التى حلت بالبورصة أو هروب رءوس الأموال إلى الخارج. ولن أتحدث عن الاختناق السياسى والفراغ الناشئ عن موت السياسة فى البلد. لكنى سأتوقف أمام ملف الجريمة فى مصر، الذى أحسبه يتأثر بمجمل الظروف التى أشرت إليها توا.

فحين ترتكب جرائم خطف حقائب السيدات، ثم يتعرضن للقتل وسرقة سياراتهن، ويحدث ذلك بجرأة مذهلة فى رائعة النهار وفى أكبر شوارع القاهرة - بالمهندسين ومصر الجديدة - فذلك لا يعنى سوى انهيار سلطة القانون وتوحش الخارجين عليه، وتبديد شعور كل مواطن بالأمن. ثم حين تمر مثل هذه الحوادث دون أن تحدث صداها الواجب فى الضبط والردع وإعادة الهيبة للقانون والأمن والاطمئنان إلى الشارع، فمعناه أن ثمة ترهلا وتبلدا لابد أن يشعر معه كل المواطنين بالخطر. ويتحول ذلك الشعور إلى كارثة حين تخرج علينا بعض الأقلام، لا لكى تطالب بشحذ همة رجال الأمن وتحميلهم مسئولية طمأنة المواطن المصرى ورد الاعتبار للقانون، وإنما تحاول التهوين من الأمر وإقناعنا بأن ذلك يحدث فى كل العواصم الكبيرة فى العالم.

على صعيد آخر، فقد أصبحنا نقرأ كل صباح عن جرائم القتل بسبب الفقر والحاجة إلى المال: أبناء عاطلون يقتلون آباءهم وأمهاتهم أو أقاربهم. سيدات يستدرجن بنات صغارا ويستولين على حليهن ثم يقتلنهن لطمس آثار الجريمة. آباء يبيعون أطفالهم الرضع بألف أو ألفين من الجنيهات، لإعالة بقية أفراد الأسرة. امرأة تتزوج من أكثر من واحد لإعالة أبنائها. فقراء يعرضون للبيع أجزاء من أجسامهم لأن ذلك هو المصدر الوحيد للحصول على المال.

نقرأ أيضا عن الشاب الذى تسلل إلى شقة جاره، فقط لكى يفتح الثلاجة ويأكل منها شيئا يسد رمقه ويصد عنه غائلة الجوع، وعن الشباب الذين أصابتهم البطالة باليأس والاكتئاب، ولم يجدوا حلا لمشكلتهم إلا بالانتحار، وعن خريج العلوم الذى لم يجد عملا إلا فى محل للكشرى، وإذ رضى بالهم، فإن الهم لم يرض به، إذ طرد الشاب من المحل إلى الشارع، فلجأ إلى القتل لكى يدخل السجن ويجد مكانا يأويه ويوفر له ما يسد رمقه. وعن السيدتين اللتين انخرطتا وسط جمع من الناس تزاحموا أمام بيت لواحد من القادرين كان يوزع علب سمن على المحتاجين، ومن شدة الزحام فإن السيدتين لقيتا حتفهما قبل أن تفوز أى منهما بعلبة السمن التى كانت تنشدها.

هذه الحوادث المفجعة، التى لم تكن مصر تعرفها من قبل، تزخر بها الصحف كل يوم، لكنها تمر بغير صدى يذكر، برغم أن الدلالات بالغة الأهمية التى تشير إليها، ويقال لنا إن المسألة بسيطة وعادية، وإن كل شيء تحت السيطرة وفى الحدود الآمنة. الأمر الذى يدعونا إلى التساؤل: إذا كانت هذه حدودًا آمنة، فكيف تكون الحدود الخطرة إذن؟

(٧)

علمنا أن تقريرا اقتصاديا أعدته إحدى الهيئات الأجنبية، تلقت البنوك المحلية صورة منه، وصف الأشهر المرحلة المقبلة فى مصر بأنها ستكون بمثابة «كابوس شديد الوطأة»، ومن ثم رسم صورة قاتمة للمستقبل القريب. وهذا الكلام لا يفاجئ أى مواطن عادى يعيش أزمة الشارع المصرى. ذلك أن دائرة السخط والغضب أوسع الآن منها فى أى وقت مضى. وللأسف، فإن خطاب الحكومة وأداءها لا يتيح للناس بارقة أمل فى المستقبل، لا على المستوى السياسى، ولا على المستوى الاقتصادى. فليست هناك أى مؤشرات لحدوث أى قدر من الانفراج فى مجال الحريات أو الديمقراطية (الحقيقية وليست المزيفة). أما الكارثة الاقتصادية، فليس هناك دليل على إمكانية الخروج منها، فى أى وقت قريب على الأقل.

ولا تسألنى بعد ذلك ما الذى سيحدث للبلد، لكن الذى أعرفه جيدا أن وضعا

كهذا لا يمكن أن يستمر طويلا ، ما لم يكن هناك تحرك جاد وشجاع يعيد الأمل إلى الناس فى الحاضر والمستقبل قبل فوات الأوان . وسيظل الإصلاح السياسى والديمقراطى هو المدخل لذلك التحرك المنشود ، الذى هو وحده يمكن أن ينقذ ركاب السفينة ، الذين فى الدرجة الثالثة ، والذين فى غرفة القيادة .

حكايات الذين خطفوا السفينة!

ما الذى يستطيع المواطن العادى فى مصر أن يفعله إذا وقع فى مشكلة، وشاءت حظوظه أن يكون طرفها الآخر وزيرا؟

هذا السؤال لا يطرح فى الأساس فى أى بلد ديمقراطى، حيث يتساوى الجميع أمام القانون، الوزير منهم والخفير. أما فى بلادنا، فالمسألة فيها نظر، إذ لا تعلو العين على الحاجب، والمواطن مأخوذ برصيده؛ فوحده الذى معه قرش يساوى قرشا، والمجردون من القروش «يمتنعون». فما بالك إذا اجتمعت القروش مع النفوذ، وكان صاحب النفوذ من ذوى السلطان والهيلمان؟

(١)

لست صاحب هذا السؤال الذى ألقيته توا، لكنه شغلنى منذ قرأت فى صحيفة «الوفد»، يوم الخميس ٢٣/٨/٢٠٠١ إعلانا على الصفحة الأولى تحت عنوان «استغاثة للسيد رئيس الجمهورية»، وفيه أن زوجة أحد الوزراء اغتصبت أرضا فى لسان «أبو سلطان» حيث سارع المحافظ وباع لها ٢٢٦٥ مترا مربعا بسعر ٢٣ جنيها للمتر(!) ـ من هذه المساحة ٣٠٦ أمتار من أرض مملوكة للسيدة صاحبة الاستغاثة، وهى المسجلة باسمها، والمساحة الباقية فى البحيرات المرة ومدخل أرضها، الأمر الذى من شأنه حبس الأرض وإجبار صاحبتها لبيعها إلى زوجة الوزير.

تقدمت صاحبة الأرض المغصوبة بشكوى إلى النيابة العامة. وحسب الإعلان، فإن المحافظ دفع بعض الموظفين للشهادة زورا أمام النيابة، التى حفظت المحضر بناء

على ذلك. غير أن النيابة الإدارية تعاملت مع القضية بحياد، فطلبت توقيع جزاء رادع على الموظفين الذين تواطئوا مع زوجة الوزير أو استجابوا لضغوط المحافظ، كما قررت رد الأرض إلى صاحبتها فى قضية كان رقمها ٥٢ لسنة ٢٠٠١. غير أن المحافظ تجاهل قرار النيابة الإدارية، وأصر على تسجيل الأرض لزوجة الوزير بعقد تحت رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٠١ بمدينة الإسماعيلية. وإزاء هذه التصرفات التزمت الرقابة الإدارية الصمت، مما ساعد على تمرير الصفقة، التى حملت استمارة التغيير فيها توقيع الوزير نيابة عن زوجته.

ختمت السيدة استغاثتها بالإشارة إلى أن لديها المستندات التى تؤيد ما قالت به، وأنها أصبحت ضحية الصداقات بين المسئولين، مما ضيع حقها وساعد على اغتصاب أرضها. ثم تساءلت: ماذا أفعل؟

(٢)

استوقفتنى استغاثة السيدة التى لا أعرفها - اسمها فاطمة حسن عباس - التى جاءت متضمنة اتهامات وإشارات خطيرة، من اغتصاب للأرض، إلى استغلال لنفوذ الوزير وسلطاته، إلى الشهادة الزور، إلى تواطؤ الأجهزة المعنية، إلى الازدراء بالنيابة الإدارية، وتقاعس الرقابة الإدارية، وتورط المحافظ فى هذا كله، الأمر الذى إذا صح فإنه يضعنا إزاء حالة اجتمعت فيها بصمات الكثير من صور الفساد فى مصر. وهو فساد من نوع خاص، كان الوزير والمحافظ وأجهزة الإدارة على رأس الضالعين فيه بصورة مباشرة وغير مباشرة، حتى يبدو وكأن السلطة كلها اجتمعت لتأييد الاغتصاب وتمريره.

كان واضحا من الاستغاثة المنشورة أن السيدة طرقت كل الأبواب فلم تنصفها غير النيابة الإدارية، التى تجاهل الجميع قرارها، ولم يؤثر موقفها على إتمام الصفقة، من ثم فإنها لم تجد فى النهاية سوى أن تطلق استغاثتها عبر صحيفة «الوفد»، راجية أن يسمع صوتها رئيس الجمهورية فينصفها ويرد لها حقها المغصوب.

برغم أن السيدة أعلنت عن أن لديها الوثائق التى تثبت بها ادعاءها، فإننا

لا نستطيع أن نسلم بكل ما قالت، خصوصا أنه ليس بمقدورنا الاطلاع على تلك المستندات والتأكد من صحة محتوياتها، الأمر الذى يملك القضاء وحده سلطة الفصل فيه، لذلك فقد تعاملت بحذر نسبى مع الاستغاثة، وانتظرت أسبوعا حتى تنشر «الوفد» ردا من الوزير أو من المحافظ، يفند ادعاءات الشاكية ويرد على اتهاماتها، غير أن الأسبوع مر ولم يحدث شىء من ذلك القبيل، وهو ما دهشت له، حيث لم أتوقع أن توجه إلى الوزير والمحافظ مثل تلك الاتهامات الخطيرة، ويلتزم الاثنان الصمت، ولا يسارع كل منهما إلى التعقيب والرد، تكذيبا أو توضيحا. وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، واعتصم الاثنان بالصمت، فسوف نعذر إذا رأينا أن الشكوى صحيحة، وأن الاتهام له أصل.

(٣)

لسنا بصدد حالة استثنائية أو فردية، فعندي ـ وعند كثيرين غيرى ـ عشرات القصص والروايات التى تتعلق بممارسات ذوى النفوذ، الذين يستخدمون قوة السلطة للتربح حينا ولهضم حقوق الضعفاء فى أحيان أخرى كثيرة. وما زلت عند رأيى فى أن المعادلة الحاكمة في زماننا هذا ليست فى كونك على حق أم على باطل، ولكن فيما إذا كنت قويا أو ضعيفا. فإذا كنت قويا فأنت فوق القانون وبوسعك أن تفعل ما تشاء، حتى إذا كنت على باطل. أما إذا كنت ضعيفا فلأمك الهَبَل كما قال الشاعر، أعنى أنك ستصبح الحائط المائل الذى يدوسه ويتكئ عليه الأقوياء. وإذا اغتصب واحد منهم حقا لك، فلن يحميك القانون فى الأغلب، وسوف تتلطم على الأبواب باحثا عمن يغيثك. وإذا توافرت لك بعض القدرة المالية فربما كان بوسعك أن تنشر استغاثتك فى إحدى صحف المعارضة، أملا فى أن يصل صوتك إلى مسامع أهل القرار، كما حدث فى الحالة التى نحن بصددها. وإذا كان الذى ظلمك من أهل السلطان فلا تحاول أن تنشر الإعلان فى الصحف القومية، لأسباب ينبغى ألا تغيب على فطنتك. وإذا سدت فى وجهك الأبواب، ولم تجد مخرجا ولا حلا فى الأرض، فلن يتبقى أمامك سوى أن تتجه إلى السماء، داعيا على الظالم والمفترى!

لا أعرف ما الذى جرى فى القضية حين نشرت استغاثة صاحبة الأرض

المغصوبة، ولا أستبعد أن تحاصر بالصمت إلى أن يضيع حقها فى هدوء. كما أننى لا أستبعد أن يستفز النشر جهاز الإدارة بسبب الفضيحة التى سببها، فتزداد عناصره ذات الصلة بالموضوع عنادا، وهى مطمئنة إلى أنها مسنودة بنفوذ الوزير، باعتبار أنه ما دامت الحكومة معنا فلا يهم من ضدنا. لكن ما أعرفه أن القصة ـ حتى وإن كانت حالة واحدة ـ ينبغى ألا تمر دون أن يتخذ إزاءها موقف ما؛ لأن الاغتصاب العلنى فيها منسوب إلى أحد عناصر السلطة وأركانها. وإذا كانت الوقائع صحيحة فهى كارثة لا ريب، أما الكارثة الكبرى فهى أن تمر الحادثة دون أن تحدث صداها المفترض، بحيث يتم التعامل مع ما فيه من اغتصاب وتواطؤ وتزوير، وكأنه شىء عادي، لا يرتب استنفارا ولا يسبب دهشة ولا يستدعى إجراء يصحح العوج ويبيض الوجه.

(٤)

لأول وهلة، تسلط الاستغاثة الضوء على مجموعة من القضايا التى أصبحت وثيقة الصلة بممارسات «الأكابر فى مصر، الذين هم أقرب إلى المستكبرين»، لأن أغلبهم ليسوا كبارا فى الحقيقة، ولكن قاماتهم طالت بوسائل مصطنعة فاستكبروا، إذ منهم من اعتلى منصبا بالصدفة السعيدة وجلس فوقه، ومنهم من تملك رصيدا مكنه من شراء النفوذ بالفلوس، وكرسى الأولين عارض كما تعلم، حيث لن يلبث القاعدون عليه أن يجلسوا إلى جوارنا ـ على الرصيف! ـ يوما ما طال أم قصر. أما أرصدة الآخرين فأغلبها مسحوبة من البنوك ـ ولا أقول منهوبة ـ الأمر الذى يعنى أنه ليس تحت القبة شيخ، وأننا بإزاء شريحة من الأكابر المصطنعين وليس الأصليين.

أولى تلك القضايا هى إهدارهم لقيمة النظام العام والقانون، وإعلاؤهم للقوة فوق الحق. والاستغاثة ـ إذا صحت المعلومات الواردة فيها ـ تجسد ذلك المدى من الإهدار، الذى لم يعد يبالى بشىء. وحياتنا اليومية حافلة بالشواهد الدالة على عدم احترام الأكابر ـ وجهاز الإدارة بالتالى ـ لضوابط القانون، الذى لم يعد يطبق إلا على الضعفاء ومن لا ظهر لهم. بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن عدم الالتزام

بالقانون فى بعض الشرائح أصبح قاعدة، بينما صار تطبيقه أمرا استثنائيا. وما جرى فى تنفيذ أحكام المحاكم المتعلقة بإبطال عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب يعكس تلك المفارقة، إذ رأى المجلس طوال سنين عدة أن الأصل عدم الاعتداد بتلك الأحكام، ثم احتاج الأمر إلى توجيه من رئيس الجمهورية حتى تنفذ الأحكام وتأخذ العدالة مجراها، وهناك الكثير من الأوضاع غير القانونية الخاصة بمن يشغلون بعض المناصب العامة، أو يجمعون بين مناصب تتعارض فيها المصالح، وهذه الأوضاع مستمرة منذ سنوات، لمجرد أن ثمة رغبة فى بقاء كل شيء على ما هو عليه، ولأن هؤلاء منسوبون إلى «الأكابر». وهناك حالات أخرى ضرب فيها بالقانون عرض الحائط لتحقيق مصالح بعض مراكز القوى، لكن السقوف المتاحة لا تسمح بالتعرض لها لأسباب أرجو أن تكون مفهومة.

ذات يوم اعتدى بعض الأقوياء المستكبرين على عمال جهاز الإدارة فى «مارينا»، ومنعوهم من إقامة رصيف يساعد فى تنظيم المرور بقلب المنتجع، فى شارع رؤى أن يكون ذا اتجاه واحد، وهو ما رفضه هؤلاء لأنهم يريدون السير فيه على هواهم، وجاءوا بسياراتهم الكبيرة (الشيروكى) وهدموا الجزء الذى أقيم من الرصيف. وحين استغاث العمال برئيس الجهاز ـ المهندس إبراهيم صبرى ـ وذهب الرجل إلى الموقع، فإنه واجه اشتباكا بالأيدى مع بعضهم، حين أصر على إقامة الرصيف، بينما رفض المستكبرون الانصياع للنظام المراد تطبيقه، واحتاج الأمر إلى تدخل جهاز الأمن وحمايته لإكمال إقامة الرصيف.

على محدودية الواقعة، فإنها كاشفة لحقيقة أن الأقوياء فى مصر أصبحوا مقتنعين بأنهم فوق النظام والقانون. وللأسف، فإن بعض ممارسات السلطة تغذى لديهم هذا الشعور وتؤكده يوما بعد يوم، وتلك ثغرة خطيرة ينبغى ألا نستهين بمضاعفاتها، لأن اتساعها من شأنه أن يشيع الفوضى فى المجتمع، الذى يفقد بصورة تدريجية توازنه الذى لا يضبطه سوى إحكام تطبيق القانون. وفى غيابه، فإن قيم الغابة وحدها ستكون لها السيادة، ولن ينفعنا الندم أو الحسرة على ما ضيعناه وأهدرناه.

(٥)

القضية الثانية التى تثيرها الاستغاثة تتمثل فى تربح المسئولين من وظائفهم، وهى الظاهرة التى تفشت بشكل مريع فى مصر، حتى تحولت إلى ما يشبه الوباء، إذ لا يكاد المسئول يحتل موقعه حتى يبدأ على الفور فى حصد المكاسب وتحصيل الامتيازات، وهى عملية تتم بجرأة مدهشة، خصوصا من جانب المسئولين الكبار الذين يطمئنون بدرجة أعلى من غيرهم إلى أن حصاناتهم عصية على الاختراق.

المذهل فى الأمر أن ذلك يتم برغم وجود نصوص دستورية وقانونية قاطعة تغلق ذلك الباب وتحرمه. فالمادة ١٥٨ من الدستور تقرر ما نصه: لا يجوز للوزير فى أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو أن يؤجرها، أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه.

والمادة ٩٥ من الدستور تقرر أحكاما مماثلة تسرى على أعضاء مجلس الشعب، إذ تنص على أنه «لا يجوز لعضو مجلس الشعب فى أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا».

الحظر الذى يفرضه الدستور والقانون لا يسرى على هؤلاء الأشخاص فحسب، وإنما ينطبق أيضا على زوجاتهم وأولادهم وبناتهم وأقاربهم، وهو ما درجت عليه أحكام محكمة النقض، إذ تُعَدّ تصرفات أسرة المسئول التجارية أو العقارية، التى تتم فى أثناء توليه وظيفته العامة، نوعا من الاحتيال والتهرب، الأمر الذى يشدد من العقوبة أمام القضاء، إذ ينسب إلى المسئول فى هذه الحالة ارتكاب جريمتين هما التربح والتهرب.

يحضرنى هنا ما جرى فى قضية عبد الوهاب الحباك الشهيرة، وهو الذى صادرت المحكمة أمواله هو وأسرته، وزوجته السابقة، إذ عُدَّ ما حازه هؤلاء من أموال وعقارات فى أثناء توليه منصبه من قبيل التهرب، الذى ما كان له أن يفلت من تطبيق القانون.

فى قانون العقوبات حوالى ٢٥ مادة تقرر حرمة المال العام، وتحيطه بسياج قوى من الحماية. وتحدد المادة ١١٩ من القانون المدنى المقصود بالمال العام، والمادة ذاتها

مكررا تحدد المقصود بالموظف العام، كما أنها تلاحق كل موظف عام وتوقع عليه العقوبة، حتى بعد تركه لوظيفته وزوال صفته.

(٦)

لو أن هذه النصوص وحدها طبقت لجردت عددا هائلا من المسئولين من ثروات لا حصر لها لم تتوافر لهم إلا بعد توليهم مناصبهم، خصوصا العقارات التى حازها أولئك المسئولون هم وأولادهم وأقاربهم، بأبخس الأثمان على شواطئ مصر كافة، من لسان «أبو سلطان» إلى الغردقة مرورا بالمنتزه ومارينا.

وإذا فتح الملف، فسيطول الأولاد الذين أسسوا شركات لا عمل لها سوى التربح من وظائف الآباء، وكأن ما حصله الجيل الأول من «الأكابر» لم يكن كافيا لإشباع النهم والرغبة العارمة فى الإثراء، فكان على الجيل الثانى أن يحمل «الشعلة» ويواصل أداء «الرسالة». لن تفلت من يد القانون أيضا المكاتب التى كان بعض الوزراء يديرونها قبل توليهم المنصب، وظلت مفتوحة بعد «التولية» تحت إدارة آخرين من الأقارب والأصهار.

هناك الكثير مما يمكن اتخاذه من إجراءات إذا ما طبقت نصوص الدستور والقانون، الأمر الذى قد يؤدى إلى تقديم جيش كامل من الوزراء والمسئولين وأعضاء المجالس النيابية والمحلية إلى جهات التحقيق والمحاكمة، مما يحدث زلزالا من الدرجة العالية، قد لا يبقى على أحد فى موقعه.

إذا صح هذا التقرير الذى قدمناه، فهو يفسر لنا لماذا كان ينبغى إهدار قيمة القانون فى مصر، لكى يستمر الأكابر فى مواقعهم، ولكى يطمئنوا إلى حماية «إنجازاتهم»، التى هى خاصة جدا فى أغلب الأحوال، والعام فيها لا يكاد يذكر.

(٧)

الأمر الثالث الذى يستلفت النظر فى الاستغاثة المنشورة أنها تمثل حالة من الاحتشاد من جانب رموز السلطة لإتمام عملية اغتصاب الأرض، إذ تشير الوقائع إلى أن أجهزة السلطة سارعت إلى الاصطفاف فى جانب الوزير وزوجته، الأمر

الذى رجح كفة تمرير الصفقة وألغى مفعول قرار النيابة الإدارية. وموقف النيابة الإدارية دال على أن البلد لم يخل من شرفاء ومنصفين، لكن إلغاء دورها دال أيضا على أن الضغوط المعاكسة أقوى، وأن عناصر الإفساد قادرة على إلحاق الهزيمة بعناصر الإصلاح.

القصة التى بين أيدينا ليست النموذج الوحيد، حتى أزعم أن وقائعها حتى إذا لم تثبت، فإن ذلك لن يغير كثيرا من الفكرة التى أدعيها، أعنى فكرة احتشاد عناصر السلطة وأجهزتها للدفاع عن مصالح الأكابر، التى تشابكت، وتساندت بعضها على بعض، بحيث تداخلت فيها المصالح، وبدا أن الطبقة كلها تستقوى بعضها ببعض كى تعزز مكاسبها، فى مواجهة الفقراء والمستضعفين.

لقد قلت فى الموضوع السابق إن سفينتنا مثقوبة وإن مواضع الخلل فيها مما لا ينبغى تجاهله أو التقليل من شأنه، ولم أشأ أن أصدم من يقرأ بحقيقة أنها فى الأصل «مخطوفة» منذ عدة عقود، لحساب الشريحة التى احتكرت السلطة وانقضت على الثروة، حتى أوصلتنا إلى ما نحن فيه. وإذ تجنبت التطرق إلى ذلك الوجه الآخر للحقيقة، حتى أقلل من جرعة الإحباط والوجع، وقد تعلمنا أن الواحد منا لا يحتمل وجعا تتوالى فيه ضربتان على الرأس، لكن لم يكن هناك بد من التصريح بما سكت عليه فى المرة السابقة، بعدما فرضت ممارسات الأكابر نفسها علينا، حتى أنطقتنى على النحو الذى رأيت.

(٨)

تروى كتب السيرة أن سيدة من أشراف قريش، اسمها فاطمة المخزومية، سرقت فبحث أهلها عمن يتشفع لها عند رسول الله ويخفف العقوبة عليها، وحدثوا فى ذلك الصحابى أسامة بن زيد. وحين علم النبى بالأمر غضب غضبا شديدا وقال قولته الشهيرة: إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد. ثم أضاف: والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها.

ألا يستحق ذلك التحذير أن نأخذه على محمل الجد، أم أن الوقت تأخر، وما نحن فيه الآن هو بعض إرهاصات تلك النبوءة.

يسألونك عن الفساد!

فى زماننا لم يعد خبرا أن تكون مرتشيا، وإنما الخبر ألا تكون. ولست فى ذلك مبالغا أو مازحا، وإنما هكذا قرأت الخبر الذى نشرته على صفحتها الأولى صحيفة الجمهورية (١٣/ ٣/ ٢٠٠١م)، وقالت فيه ما نصه: تعقد السبت القادم أكبر مسابقة لاختيار مبعوثى الأزهر إلى الخارج، تحت شعار «لا وساطة، ولا محسوبية، ولا رشوة فى الابتعاث». . إلخ. وقد عَدَّت الجريدة هذه المعلومات إضافات مستلفتة للنظر، جديرة بأن تبرز على صدر الصفحة الأولى، وأن توضع تحت عنوان «آخر خبر».

حين وقعت عيناى على الخبر قرأته باهتمام. ولم أفكر فيما إذا كان صحيحا أم لا، رغم أننى أستطيع أن أقرر وأنا مغمض العينين بأن تلك «اللاءات الثلاثة» لم يلتزم بها، ليس شكا فى الممتحنين، ولكن لأن المسألة أكبر منهم بكثير. وما أدهشنى فى حقيقة الأمر هو مبدأ اعتبار الكلام خبرًا ينوه إليه فى الصحف، حتى أننى تساءلت على الفور: منذ متى كان عدم الارتشاء أو النزاهة يُعَدّ خبرا تسجله الصحف وتزفه إلى قرائها؟!

(١)

أغلب الظن أن الأمر تم بحسن نية، ولم يكن الذى عدَّ الكلام خبرا ثم وضعه على الصفحة الأولى بالخبث الذى يخطر على بال البعض لأول وهلة. لكن ذلك أسوأ ما فى الموضوع - لماذا؟

لأن محرر الصفحة حين فعل ذلك بحسن نية كان قد استقر فى وعيه ويقينه أن

الأصل فى مثل تلك المسابقات هو الوساطة والمحسوبية والرشوة، وأن الإعلانات ليست سوى «تمثيلية» نصبت لتعيين أناس معينين تم اختيارهم سلفا. وهو صادق فى ذلك لا ريب، وحين وجد كلاما يلوِّح بغير ذلك، حتى وإن كان على سبيل الدعاية، فقد عَدَّه «خبرا»، ثم أدرك أنه لفرط جدته أو غرابته جدير بأن يحتل مكانه على الصفحة الأولى.

الخطير فى الأمر هو ذلك اليقين تحديدا. أعنى شيوع الانطباع الذى بمقتضاه أصبحت المحسوبية والرشوة هى الأصل فى التعامل مع المنافع والمصالح الحكومية كافة. والاستثناء هو غير ذلك، وأضع خطا تحت العبارة الأخيرة، حتى لا يظن أن هذا النوع من الفساد مقصور على وزارة الأوقاف فقط، وحتى لا ينبرى أحد قائلا: إن الدنيا بخير، وإن البلد لم يخل من الشرفاء. وهذا صحيح، لكن هؤلاء أصبحوا أقلية، ويقل عددهم يوما بعد يوم (ينقرضون إن شئت الدقة)، ثم إنهم يتراجعون فى الصفوف والمراتب، حتى لا نكاد نراهم فى بعض الأحيان.

ولنصارح أنفسنا، فأنت لا تستطيع أن تقضى مصلحة الآن فى أى مرفق حكومى بوجه أخص، إلا إذا دفعت فى مقابل تلك المصلحة «معلوما» للموظف المختص، يستوى فى ذلك الموظف الصغير أو الكبير. وبالمناسبة، فلم يعد فى الحكومة موظف كبير إلا فى اللقب والدرجة فقط، لأن التضخم الحاصل فى البلاد ابتلع دخول الناس وأتى على مدخراتهم إن وجدت، ومن ثم، أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، التى تشكل حجر الزاوية فى توازن المجتمع ومستودع الطاقات التى تفجر ينابيع النهوض فيه، وهو أمر له خطورته البالغة على المستقبل. لذلك، فإن أى شخص له دخل ثابت، وهو بالتحديد موظف الحكومة والقطاع العام، أصبح إنسانا فقيرا، وأغلبهم يستحق الزكاة كما قيل بحق.

لأن الأمر كذلك، فقد انفتحت أبواب الرشوة على مصاريعها. حيث ضعفت مقاومة كثيرين، وبدا لهم أن ذلك هو الطريق الوحيد لتعويض العجز فى الدخول، وبالتالى لتلبية المتطلبات التى لا يفى بها المرتب العادى.

زاد الطين بلة، أن الخدمات التى كانت تؤديها الدولة مثل التعليم والصحة، تدهورت إلى حد مفجع، الأمر الذى دفع الناس إلى تعليم أبنائهم فى البيوت،

وليس فى المدارس، وإلى علاج مرضاهم خارج المستشفيات العمومية، الأمر الذى أضاف أعباء جديدة على كاهل أرباب الأسر. وأصبح يتعين على كل فرد أن يدبر حاله، بالوسائل الشريفة أو غير الشريفة، والأخيرة أسهل وأكثر إغراء كما هو معلوم.

(٢)

ثمة دراسة حققت الموضوع، وكشفت عن تفشى مظاهر الفساد فى الأداء الحكومى على نحو مروع. والدراسة نشرتها المجلة المصرية للدراسات التجارية، التى تصدرها جامعة المنصورة، (أرجو ألا يتلقى معدوها إنذارا أو يتعرضوا للتأنيب والعقاب). وقد اعتمدت على نتائج استقصاء شمل ٨٠٠ شخص من العاملين فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام. وفى رصدها لأهم السلبيات الأخلاقية حسب درجة شيوعها بين الموظفين، كانت النتائج كما يلى:

* احتل عدم احترام الوقت المرتبة الأولى بشبه إجماع وصل إلى ٩٣٪.
* احتلت المحسوبية المرتبة الثانية بنسبة ٩٢٪.
* الرشوة جاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة ٨٩٪.
* التسويف فى إنجاز المصالح تساوى مع الرشوة، بنسبة ٨٩٪.
* العمولات جاءت فى مرتبة تالية بنسبة ٨٥٪.
* الإهمال فى العمل اجتمعت حوله ٦٠٪ من الأصوات.
* قبول الهدايا ٥٠٪.
* إفشاء أسرار العمل ٤٤٪.
* سوء استعمال السلطة ٢٥٪.

الصورة التى رسمتها نتائج الاستقصاء قاتمة إلى حد كبير. فهى تقول لنا بصريح العبارة: إن الفساد ضارب بأطنابه فى القطاعين الحكومى والعام، وأن مظاهره تراوحت بين التسيب والإضراب عن العمل، حيث لا أحد يحترم الوقت ولا أحد ينجز العمل، وبين إهدار القوانين واللوائح، بحسبان أن الأمور تحركها المحسوبية

ولا يحركها الاستحقاق أو الأصول. وفى الوقت ذاته فالرشاوى والعمولات وقبول الهدايا من الشيوع على نحو مذهل.

فى تحليل الأسباب التى أفرزت تلك السلبيات بينت الدراسة ما يلى:

* ٨٩٪ من أفراد العينة قالوا إن الموظف أصبح يفتقد القدوة الحسنة، داخل وخارج العمل.

* ٨٦٪ قالوا إن الموظف يشعر بأنه مظلوم، نتيجة لاقتناعه بأن ثمة تمييزا فى المعاملة يهضمه حقه، ويقدم الآخرين عليه بسبب المحسوبية.

* ٧٧٪ أرجعوا السلبيات إلى سوء الأحوال الاقتصادية والارتفاع المستمر فى أسعار السلع بدرجة لا تواكبها زيادة فى الدخول.

* ٦٩٪ أنحوا باللائمة على كثرة القوانين واللوائح وتعقد الإجراءات المتعلقة بإنجاز الخدمات الجماهيرية.

* ٦٣٪ قالوا إن عملية إعداد الموظف فى المعاهد الإدارية أو البرامج التدريبية لا تولى أخلاقيات التعامل العناية الكافية.

* ٥٩٪ قالوا إن منظومة القيم فى المجتمع بأسره قد تراجعت، بحيث عُدَّت القرابة والصداقة لها الأولوية على اعتبارات المصلحة العامة.

(٢)

هذه البيانات وجدتها فى تقرير رسمى كان عنوانه «الحد من الاتصال المباشر بين الموظفين والمتعاملين مع الجهاز الحكومى». أما محور الدراسة التى جاءت فيه، فهو البحث عن نظام يؤدى إلى إتمام إنهاء المعاملات ومصالح الناس دون أن يؤدى ذلك إلى الاتصال المتكرر والمواجهة المباشرة بين صاحب المصلحة والموظف الحكومى المختص بإنهاء المعاملة. ولست فى صدد مناقشة النظام المقترح، ولكن ملاحظتى الأساسية أنه ينطلق من أن الموظف الحكومى أصبح حالة ميئوسا منها، وأن أمراضه وسلبياته تعددت بحيث أصبح من العسير - أو المستحيل - تقويمه، ولذلك فلا حل سوى أن يُباعد بينه وبين الجمهور قدر الإمكان.

لاحظت أيضا أن التقرير نبه إلى خطورة ظاهرة الفساد، مركزا على زاويتين:

* أنه إذا كان محتملا فى حدود الظواهر الفردية، إلا أنه بالصورة الحاصلة فى مصر، أصبح ظاهرة متفشية، الأمر الذى يجعل من الصعب إصلاحه، لأنه بصدد أن يصبح سلوكا مستقرا ومتعارفا عليه فى دوائر الحكومة وقطاع الأعمال. وبدلا من أن يقاومه الضمير العام فى هذه الحالة، فإنه سيتغاضى عنه، بل وسيعمل على حمايته أو مجاراته.

وفى هذه النقطة، استشهد التقرير بالكاتب «ورنر» الذى قال إن المؤسسة فى هذه الحالة، بدلا من أن يكون لديها دليل للسلوك الأخلاقى يحكم تصرفات العاملين فيها، سيصبح لديها دليل للسلوك اللاأخلاقى.

* إن الفساد كالعدوى، لا يقف انتشاره عند حد المؤسسة الواحدة، بل ينتشر من مؤسسة لأخرى داخل المجتمع. فهو ينتشر بين المصالح الحكومية بعضها وبعض، ومنها إلى مؤسسات قطاع الأعمال، ويساعد السكوت عليه على تعريض النظام الاجتماعى للخطر.

(٤)

الباحثون الاجتماعيون رصدوا الظاهرة وحققوا تجلياتها؛ إذ منذ الانفتاح المنفلت الذى شهدته مصر قبل ثلاثة عقود، تغيرت على نحو تدريجى منظومة القيم فى المجتمع، واحتلت الوجاهة والثراء والكسب السريع والفهلوة صدارة القيم السائدة، وأصبح «رجل الأعمال» هو النموذج والمثل الأعلى، متقدما بذلك على الطبيب والقاضى والضابط وأستاذ الجامعة. ولم يعد مهمّا كثيرا ما إذا كنت مجيدا أو متفوقا فى عملك أم لا، وإنما أصبح الأهم هو - فى النهاية - كم تكسب ولا يهم من أين بذات القدر، فإن الرصيد العلمى أصبح لا معنى له، وأحيانا مثارا للسخرية، بعدما أصبح الرصيد فى البنك هو شهادة الجدارة.

كتاب الدكتور جلال أمين «ما الذى جرى لمصر» يشخص هذا التحول ويسجل مظاهره باقتدار. أما كتاب الدكتورة عزة عزت «التحولات فى الشخصية المصرية»

(شكرا لدار الهلال التى أصدرت الكتابين)، فقد عنى بتتبع التحول فى القيم فى لغة الناس ومصطلحاتهم الدارجة.

فبعد أن عُدَّت «الكوسة» - بمعنى الواسطة - هى أحد العناوين الكبيرة فى المجتمع حتى استقرت كقيمة ولم تعد بحاجة إلى مزيد من التوصيف، فإن اتساع نطاق الرشوة أفرز غنى كبيرا فى المصطلحات التى عبرت عنها. وقد لاحظت الدكتورة عزة أن الرشوة اتسمت «بالسفور الوقح والفجاجة، وعدم التستر أو الخجل، ولذلك منحته الأقوال المستحدثة أوصافا جديدة تتفق وتبجح ممارسيه. كما صيغت تعبيرات تعكس اقتناع المصرى المعاصر بأن الرشوة هى الطريق إلى تحقيق الغرض أو الهدف، دون استنكار لها، أو وصف من يمارسونها سواءكانوا راشين أو مرتشين بصفات منفرة أو مستهجنة لهذا السلوك. بل هناك أقوال داعية للرشوة، وأقوال تأتى وكأنها على ألسنة المرتشين، أو الوسطاء فى هذا السلوك المشين، الذى بات عملة رائجة ومتداولة بين الكثيرين. وأصبح الرافضون له يوصفون بأنهم («أقفال») و(«ترابيس»)، مطالبون («بتفتيح المخ»)...».

من المصطلحات التى أفرزتها هذه الأجواء ما يلى: أبشْبشَك (أى أعطيك ما يغنيك ويحل لك مشكلة حياتك) - حَظَبّطك (أى سأعطيكَ عمولتك) - عكمُه (رشاه) - رُشْ (أى ادفع مبلغا من المال لكى تقضى مصلحتك) - شَخْشَخ جُيوبك (ادفع) - اهرُش (نفس المعنى) - ادِّيها مايَّة تديك طراوة (ادفع الرشوة تكسب) - ونْجز تنجز (قدم سجائر «وينجز» أو أى مقابل، لكى تنجز) - ابرز وانجز (ادفع البرايز) - فَتّح مُخك (دعوة للشخص لكى يدفع) - فين القرشينَاتَ (حيَن يطلب المرتشى الفلوس صراحة) - لايمنى على الفكة (طلب الرشوة) - ظَرفْنى تعرفنى (المقصود مظروف الفلوس بطبيعة الحال) - أبِّجنى تجَدني (اعطنى الفلوس أصبح رهن إشارتك) - من تحت الترابيزة (الرشوة التى تدفع سرا) - فى الخباثة (فى السر) - رش وربَح (دفع وكسب) - إيدك فى جيبك ما تعدمها (دعوة للدفع فى قالب دعاء) - شَطارة وسمسرة (توصيف مستحدث للرشوة) - رشة جريئة (رشوة أو عزومة كبيرة لزوم الإنجاز) - فتح سكة (مهد الطريق للرشوة) - يعرف ميِّتُه (عن تقصى استعداد الموظف للارتشاء) - توتو على كبوته (أى رشوه) - قب باللحلوح (ادفع المعلوم) - قهوتى أو الإكرامية (مسمى آخر للرشوة أو البقشيش حين تطلب باللسان).. إلخ.

(٥)

حين فـاحـت الرائحـة وزكـمـت الأنوف، ووصل صـدى الظاهرة إلى مـجلس الشعب، تردد فى القاعة وصفان للفساد: أحدهما صدر فى وقت سابق عن الدكتور زكريا عزمى عضو المجلس، ووصف فيه الفساد فى المحليات بأنه وصل إلى «الرُّكب». والثانى سمعناه أخيرا من السيد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب نفى فيه أن الفساد ظاهرة عامة، وقال إنه فى حدوده المعتادة. الأمر الذى يعنى أنه لم يصل إلى «الرّكب» بعد، كما يعنى أن المسألة لا تثير القلق، وأن الفساد تحت سيطرة الحكومة، مثله فى ذلك مثل سعر الدولار بالضبط!

الدراسات التى أشرنا إليها تدل على أن الدكتور زكريا عزمى حين تحدث عن الفساد فإنه خفف الأمر واستخدم الرأفة، حيث أوصله فقط إلى حدود «الرُّكب»، ونقول أيضا بأن السيد كمال الشاذلى ذهب إلى أبعد من الرأفة وأصر على براءة الحكومة من التهمة، مؤكدا على أن الركب مستورة والحمد لله، وأن عورة الحكومة ليست منكشفة إلى ذلك الحد.

غير أنه حين يكون عدم الارتشاء خبرا تنشره إحدى الصحف على صدر صفحتها الأولى، وحين تشير مختلف الدلائل إلى أن الأمر بالصورة التى مررنا بها، فإن ما قاله الدكتور عزمى يصبح تهوينا من الأمر، وما قاله السيد كمال الشاذلى يصبح تغليطا، يكاد يصل إلى حد التستر على الفساد والمداراة عليه.

الخطير فى خطاب المداراة والتستر أنه حين يتجاهل أو يخفى حقيقة المشكلة، فإنه يهيئ فرصة نموها واستفحالها على نحو لا يمكن التنبؤ بنتائجه الكارثية فى كل الأحوال. بل أذهب إلى أن من شأن هذا الخطاب أن يطمئن رموز الفساد ويحميهم.

أما الأخطر فهو تلك الأسئلة التى يمكن أن تثور حول دوافع التستر والمداراة، خصوصا تلك الشكوك التى يمكن أن تراود البعض حول العلاقة بين العناصر المنسوبة للسلطة وبين رموز الفساد وأركانه. وأقول الشكوك لأن التجهيل يفتح الباب واسعا لتأويلات كثيرة تحاول تفسيره، ولا نستطيع أن نستبعد احتمالات المصلحة المتبادلة ضمن تلك التأويلات، حيث تبدو تفسيرا وجيها تصعب مقاومته.

وأكثر ما يخشاه المرء أن يؤدى استمرار تجاهل الفساد إلى فقدان الثقة من جانب الناس فى المؤسسة السياسية، لأن رائحته حين تزكم الأنوف بالصورة التى يلمسها ويشمها الجميع الآن، ثم يخفى الجميع رءوسهم فى الرمال ويعلنون على الملأ أن الأمر لا يستحق القلق، وأن «كله تمام»، فلا ينبغى أن نستغرب فقدان الناس لثقتهم فى ذلك الخطاب. وفقدان الثقة فى هذه الحالة يعقد بابا لشرور كثيرة، نسأل الله أن يجنبنا آثارها.

(٦)

حين يحدث ذلك، بينما يصرح رئيس الحكومة بأن الشفافية هى الحل، ولا يكف وزير الإعلام وغيره من الوزراء المختصين عن القول بأن الحقائق لابد أن توضع بين أيدى الناس، وأن عصور التعتيم قد ذهب أوانها، وأننا ينبغى أن نزهو بما بلغناه من مصارحة ومكاشفة ومشاركة.. الخ، حين يحدث ذلك، فإن المسافة بين الذى يقال والذى يحدث فعلا لا تزداد بعدا فحسب، وإنما تحول إلى فجوة تكرس عدم الثقة وتسرب اليأس من إمكانية الإصلاح.

ليس اكتشافا أن نقول إن الشفافية هى أهم سلاح فى مقاومة الفساد، وإنه كلما تراجعت الشفافية عم الظلام، وأطلق العنان لخفافيش الفساد كى ترتع وتعيث فى الأرض. لذلك، فإن أكثر أقطار العالم فسادا هى أقلها شفافية. ولم يبالغ تقرير الأمم المتحدة الذى ذكر أن الفساد أصبح نظام حياة يوميا فى العالم الثالث، لسبب جوهرى هو أن حظ دول ذلك العالم من الشفافية والديمقراطية بائس للغاية. واحتكار السلطة يغرى باحتكار الثروة. الأمر الذى يضاعف من حجم الفساد، فلا يكون سياسيا فحسب، وإنما يصبح ماليا واقتصاديا أيضا.

كما أن أولى خطوات العلاج أن يقتنع الشخص بأنه مريض، وأن يعرف الداء الذى يعانى منه، كذلك فإن أولى خطوات الإصلاح السياسى والاقتصادى أن يعرف الجميع أن هناك مشكلة، وأن تشير الإصبع علنا إلى موضعها ومكامنها. وقد سبق لى أن قلت إن الفساد موجود فى كل مجتمع، لكن الفرق بين مجتمع وآخر يقاس بموقف السلطة منه وكيفية تعاملها معه.

فى الذكرى الخمسين لاستقلال الهند (عام ١٩٩٧) نشرت صحيفة «هيرالداتريبيون» مقالا للرئيس الهندى «كيه. آر. نارايانان» تحدث فيه عن الإنجازات التى حققها الشعب الهندى، ثم أضاف قائلا: «إن الفساد استشرى بدرجة أكبر فى حياة الهند اليومية، مثله فى ذلك مثل موجات العنف التى تسود الهند من وقت لآخر، إضافة إلى أن قيم التسامح التى كنا نقدسها، وكانت تسمح بالتعددية والتنوع، قد تقلصت فى مجتمعنا إلى درجة تنذر بالخطر».

لقد مارس الرئيس الهندى هذا النوع من النقد الذاتى، وأعلنه على الملأ فى مناسبة مهمة لبلاده، مشيرا بذلك إلى مشكلات يعيشها المجتمع ويعانى منها. وقد كبر هو وبلاده بهذا الأسلوب، ولم يصغر أى منهما، من حيث إنه تكلم بما يشعر به الناس، فكسب ثقتهم فضلا عن احترامهم.

فى الهند الآن أزمة كبيرة تهدد بإسقاط الحكومة، بسبب تورط كبار المسئولين فى الجيش فى فضيحة رشاوى متعلقة بصفقات السلاح. وثمة أزمة مماثلة فى اليابان تفجرت بعدما ثبت تورط وزير الاقتصاد فى تلقى رشوة واعترافه بها، الأمر الذى دفع رئيس الوزراء إلى الاعتذار عن الفضائح المالية للحكومة. ومثل هذه الفضائح يُكشف أمرها للناس، ويُحاسب المسئول عنها سياسيا وجنائيا، وهذه هى الشفافية الحقيقية، التى تطمئن الناس وتعزز ثقتهم فى الحاضر والمستقبل.

أما الشفافية التى يتحدثون عنها عندنا، فهى شىء آخر يحتمى بالمصطلح ويغتال المعنى. هى من ذلك النوع الذى يتم «فى الخباثة»، ويستخدم «تفتيح المخ»، ويرفع شعار ابرز وانجز واديها ميّة تديك طراوة!

لا تسألنى: ما الحل، فأنت تعرف الإجابة، وإنما السؤال الأهم هو: من الذى يمكن أن يحل؟!

المعركة أكبر مما نظن

معركتنا ضد الفساد أكبر كثيرا مما نظن. إذ لا يكاد المرء يصدق عينيه وهو يقرأ التقارير والتعليقات التى نشرتها الصحف خلال الأسابيع الأخيرة عن الفساد فى الجامعات. ليس فقط لأنه فساد، ولكن أيضا لأنه حاصل فى الجامعات، وبين بعض أساتذتها الذين يفترض أنهم مثل عليا لطلابهم ولهم مكانتهم الأدبية المقدرة فى المجتمع. ولأن الجامعات من منابع المعرفة ومواضع العفة فى أى مجتمع، فإن الفساد حين يتسرب إليها لابد أن يكون قد مر قبل ذلك بقطاعات أخرى كثيرة، ومن ثم فإنه يصبح علامة على تفاقم مجمل الحالة وتدهورها. وهو ما يسوغ لنا أن نقول بأن الفساد حين يطل برأسه من الجامعات، فإن ذلك يعد نذيرا بأن المجتمع بأسره أصبح فى خطر.

(١)

إزاء تعدد مظاهر الفساد التى تنشرها الصحف، وتلوكها الألسن طول الوقت، فقد بت مقتنعا بأنك إذا رفعت الغطاء عن أى مرفق فى الدولة، فسوف تفوح منه على الفور رائحة الفساد، قوية ونفاذة. لاأستثنى من ذلك مرفقا فى قطاعات الإنتاج أو الخدمات.

الأمر الذى يثير الكثير من التساؤلات عن مدى جدية الرقابة وفعاليتها. إزاء ذلك، فقد بات مهما للغاية أن يتم التعامل مع الظاهرة بمنتهى الحزم. وقبل ذلك،

فقد أصبح ضروريا فتح باب المناقشة حول أسباب تفشى الظاهرة، حتى بلغت ما بلغته من استشراء وخطر.

وأسمح لنفسى بأن أقول إن فتح ملف الفساد فى أى مرفق من شأنه أن يطلع المرء على العجب العجاب، حيث يريه ما لم يره فى حياته، وسيطلعه على ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. وخبرتى المتواضعة مع فساد بعض العاملين فى الصحافة والإعلام شاهد على ذلك، حتى لا أخفى أننى كدت أندم على ما فعلت، لأن الذى تبدى لى بعد النشر أضعاف أضعاف ما كنت قد وقعت عليه، فى الكم والمدى.

وأستأذن هنا فى استطراد قصير يتعلق بالفساد فى الوسط الصحفى، أقول فيه كلمة ونصف كلمة، على السريع كما يقول إخواننا فى الشام.

أما الكلمة، فخلاصتها أننى لقيت أخيرا بعضا من زملائنا اللبنانيين، الذين تابعوا ما سبق أن كتبت فى الموضوع. وتطرق كلامنا إلى صحافة هذا الزمان وصحفييها، فقال لى أحدهم ضاحكا، «بعدكم هواة، أما فى لبنان فالمسألة نظمت وأصبحت أقرب إلى الاحتراف. ولما سألته: كيف؟ قال: عندكم يتقاضى بعض الصحفيين أموالا من رجال الأعمال والجهات الحكومية لشراء أقلامهم أو استئجارها، أما فى لبنان فرجال الأعمال أصبحوا يشترون الصحف بكاملها.

وقبل أن أطلب منه شرحا، قال: أنت تعرف الرئيس رفيق الحريرى، الذى هو رجل أعمال كبير، فى حجم عثمان أحمد عثمان عندكم يوما ما. حين دخل صاحبنا هذا اللعبة السياسية، فإنه ارتكز على الإعلام بالدرجة الأولى، فاشترى صحفا ومحطة تليفزيون، وأغدق على الصحفيين أموالا بلا حساب، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار «البيع والإيجار»، لأن منافسيه اضطروا إلى الدفع بدورهم بالمعدلات نفسها. غير أن الأمر تطور بعد ذلك، ولم يعد الأثرياء يدفعون لصحفيين بذواتهم دون الآخرين، ولكن أصبح الواحد منهم يقدم شهريا مبلغا كبيرا إلى رئيس التحرير، لكى يتولى بدوره توزيع الحصص على المحررين (بعد أخذ نصيبه

أولا)، وأصبح هؤلاء يوقعون بالاستلام شهريا على كشوف بأسمائهم، وبذلك يضمن الأثرياء ولاء الصحيفة بكاملها!

أما نصف الكلمة، فهو يتصل ببعض الكتابات العصبية التى صدرت عن عدد محدود من الزملاء، الذين عبروا عن غضبهم واستيائهم مما كتبت عن بيع الصحفيين. وقد أسفت لذلك، لا لأنهم كتبوا وغمزوا، ولكن لأن كل واحد كشف عن «البطحة» فى رأسه، وما تمنيت لهم أن يضعوا أنفسهم فى هذا الموقف، ولكن، أما وقد فعلوها وكتبوا، فليس لدى غير تعليق واحد هو: انظروا، من يتكلم؟!

(٢)

إذا حاولنا الإجابة عن السؤال: لماذا انتشر الفساد فى مصر على ذلك النحو الذى تجاوز الحدود المعقولة؟ وقبل أن أجيب أذكر بأن الشرفاء موجودون - لا يزالون - فى كل قطاع، وأن الفساد ليس مقصورا علينا، ولكنه بدوره موجود فى كل بلاد الدنيا، من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والفرق بين بلد وآخر يكمن من هذه الزاوية فى أمرين: الأول مدى الفساد، وهل وصل إلى الرءوس الكبيرة أم لا؟ والثانى طريقة التعامل معه، وهل تتم وفقا للقانون، أم تتدخل فى ذلك أسباب أخرى تعطل من حكم القانون؟ وللأسف، فإن العالم الثالث يعج بذلك الفساد الذى طال الكبار الذين هم فوق القانون، حتى أصبحت ممارسات أنظمة الحكم تلقن الناس دروسا يومية فى الفساد المنظم.

أذَكِّر فى هذا الصدد بأن منظمة الشفافية الدولية فى تقريرها الذى أجرته فى عام ٢٠٠٠ عن الفساد فى ٩٠ دولة، صنفت مصر ضمن الدول التى انتعشت فيها مؤسسة الفساد. وحين عَدَّتْ أن الرقم ١٠ هو الدرجة العليا التى تثبت النظافة الكاملة، فإن أكثر الدول نظافة كانت فنلندا، التى حصلت على عشر درجات.

بعـدها الدنمارك (٩,٨) ونيـوزيلندة والسـويد (٩,٤) وكندا وأيسلندا والنرويج وسنغافورة (مابين ٩,٢ و٩,١ درجة).

أما مصر، فقد حصلت على علامة لم تتجاوز ٣,١ درجة، وكان ترتيبها ٦٤ من بين الدول التسعين. وبذلك وضعت فى مصاف دول «عالمثالثية»، مثل بوركينا فاسو، وقزاقستان، وزيمبابوى، ورومانيا، وبوليفيا، وساحل العاج. . إلخ

والأمر كذلك، فلست أعرف لماذا ولمصلحة من نضع رءوسنا فى الرمال، ونغمض أعيننا عن الحقيقة، حين تكرر التصريحات أن الفساد فى مصر لم يتجاوز حدوده، وأنه عند معدله العادى فى أى بلد؛ فى حين أن أى قارئ للصحف اليومية يجد كل صباح أكثر من شهادة تكذب تلك التصريحات، وتعلن على الملأ أن مؤسسة الفساد فى مصر استشرت حتى أصبح الفساد وباء لم ينج منه إلا القلة.

(٣)

إذا عدنا إلى السؤال: لماذا انتشر الفساد فى مصر؟ فإننى أجد لذلك أسبابا عديدة، أحسب أن أحدا لا يستطيع أن ينفرد بتحديدها بصورة نهائية، وإنما ذلك يتأتى عبر حوار صريح بين أهل الرأى والاختصاص والخبرة، يحدد المصادر والمكامن التى سربت كل تلك الشرور إلى واقعنا. وقبل ذلك، فينبغى أن تتوافر إرادة الإصلاح التى لا تستثنى أحدا، وتصر على بلوغ الهدف مهما كان الثمن أو علا المقام.

وإذا جاز لى أن أعرض ما عندى من أسباب لهذه الظاهرة، فإننى أوجزها فيما يلى:

* انهيار سلطة القانون فى المجتمع، حيث يكفى أن يسود الاعتقاد بأن القانون ليس هو السبيل لتحصيل الحقوق أو حماية الناس، وأنه ليس مهما أن تكون على حق أو باطل، أو تمارس عملا مشروعا أو غير مشروع، وإنما الأهم أن تكون قويا لا ضعيفا. وحين تصبح قويا فإن هامتك ستكون تلقائيا أعلى وأطول من هامة

القانون، لذلك فإن القوة أصبحت فوق الحق وليس العكس. وشيوع اعتقاد من ذلك القبيل يطلق يد الكبار الذين يضربون عرض الحائط بالقانون، ويعلم الصغار من أين تؤكل الكتف، وتفقد الدولة هيبتها مع النظام العام، وتكون النتيجة كما رأيت.

* التلاعب الذى تمارسه الحكومة، سواء عن طريق الاحتيال على المجتمع لزيادة الجباية، أو عن طريق إخفاء الحقائق والتمويه على الناس. وإذ يبدو أن الحكومة حققت نجاحات على ذلك الصعيد، إلا أن ذلك السلوك يلقن الناس دروسا فى الاحتيال، ويعلمهم بدورهم كيف يقتنصون الفرص ويحتالون بعضهم على بعض، عملا بالقاعدة التى تقول بأن سلوك الحكام ينعكس على أخلاق الناس وقيمهم. فإذا استقامت الحكومة استقام الناس، وإذا تلاعبت أو احتالت، فإنها تشجعهم تلقائيا على التلاعب والاحتيال.

* غياب النموذج والقدوة، ليس فقط على مستوى السياسات، ولكن على مستوى القيادات أيضا. ذلك أن القيادات المجرحة تعد بذاتها مدارس للفساد ومعامل حاضنة له. وطالما أن اختيار القيادات تتحكم فيه اعتبارات الولاء والتقارير الأمنية والسياسية أو الأمزجة الشخصية، وطالما لا تحتل الكفاءة والاستقامة المرتبة الأولى فى معايير الاختيار أو الاستمرار، فمن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى تفريخ مظاهر الفساد وانتعاشها.

* غياب الممارسة الديموقراطية التى تتجلى فى الرقابة الشعبية وممارسة حق المساءلة وحرية النقد والتعبير. ذلك أننا بصدد حالة «ديموقراطية» تتولى السلطة فيها مهمة الحساب والمساءلة والنقد الذاتى، برغم وجود المؤسسات التى تفترض أن تؤدى تلك المهمة، ولكنها جميعا مؤسسات مؤممة لصالح السياسة، إذا جاز التعبير. وحين لا يحاسب المخطئ، أو حين تدرك فئة من الناس أنها فوق الحساب، فإن نمو الفساد يصبح أمرا طبيعيا، وانتشاره يصبح بلا عائق.

* ترهل القيادات فى مقاعدها، وبقاؤها لمدة طويلة على رأس الكثير من

المؤسسات، الأمر الذى يؤدى بمضى الوقت إلى تكوين «الشلل»، ونمو شبكة المصالح التى يصبح الأبناء والأقارب أطرافا فيها. ولا غرابة فى ذلك، إذ حين يبقى المسئول فى منصبه لمدة ٢٠ عاما، فلك أن تتصور كم المصالح الذى يمكن أن ينمو حوله، ناهيك عن المزالق والغوايات التى يتعرض له خلال ذلك الأمد الطويل.

* تقديم السياسة على النظام العام والقانون. إذ فى ظل غياب الرقابة الشعبية، فإن السلطة تصبح الطرف الوحيد الذى يحاسب السلطة. وفى هذه الحالة، فإن الحسابات السياسية تصبح هى الحكم والفيصل فى مصير الضالعين فى الفساد. ولست بحاجة هنا إلى ترديد ما تتداوله مختلف الأوساط عن تقارير أعدت بحق تصرفات لمسئولين كبار، أدت الحسابات السياسية إلى غض الطرف عنها، الأمر الذى تترتب عليه تداعيات سلبية كثيرة فى المواقع التى يشرف عليها أولئك المسئولون.

(٤)

الخلل فى منظومة القيم الحاكمة للمجتمع المصرى له دوره المؤثر على إشاعة الفساد فى المجتمع. إذ منذ عصر الانفتاح المنفلت الذى عاشت مصر فى ظله منذ السبعينيات، سيطر الاقتصاد على حياة الناس، فقد تراجعت قيم الجد والكفاءة والإتقان والانضباط والابتكار، وتقدمت قيم الثراء والوجاهة والامتلاك والاستمتاع بمباهج الحياة. ومن ثم، أصبح «رجل الأعمال» هو رجل الساعة، بصرف النظر عن نوع العمل الذى يؤديه، وهو فى الأغلب ليس من نوع رجال الأعمال الذين بنوا أنفسهم بكدهم وعرقهم وجهادهم، وإنما المثل الذى يداعب الخيال هو «رجل الصفقة»، الفهلوى الذى يخطف العملية ويلجأ إلى السمسرة إذا فشل فى الخطف، المهم أن يعمل شيئا بلا كد ولا تعب.

فى أجواء ذلك الخلل، حدث تطوران خطيران: أولهما أن كل شىء أصبح

سلعة ، وكل شيء أصبح قابلا للبيع والشراء ، بحيث أصبح المهم فى النهاية هو : ما المبلغ الذى اقتنصته أو فزت به؟ وكم ستدفع لقاء ما تريد؟

الأمر الخطير الثانى ، أن الحدود بين الخطأ والصواب ، أو الحلال والحرام تلاشت ، بحيث إن الكثير مما يعد إثما ولا شرعية له ، أصبح مقننا ومباحا . فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال ، والسمسرة أصبحت استشارة ، وإتجار الوزراء فى العقارات أصبح شيئا مقبولا ، وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار يتم جهارا نهارا ، واشتغال المحرر لحساب الوزير وفى مكتبه دخل فى اختصاصه «كمندوب» ، وظهور رجال الأعمال بمقابل على شاشات التليفزيون فى أثناء الزيارات الرسمية الكبيرة ، أصبح يتم التعامل معه باعتباره ظاهرة عادية .

الانفتاح أحدث زلزالا قويا فى قيم المجتمع ، تتابعت بعض الهزات الأرضية فى مجالات عدة . وفى غيبة وضوح الرؤية الإستراتيجية التى تحدد المقاصد والأساليب التى تخدمها ، اختلط الحابل بالنابل ، وانفرط العقد ، واستسلم كثيرون للضياع الذى تعددت مظاهره وأطرافه .

(٥)

لأول وهلة ، يستغرب المرء أن يحدث ذلك فى بلد يحكمه قانون الطوارئ منذ عقدين من الزمان على الأقل . وهو القانون الذى استخدم بتوسع لافت للنظر فى مواجهة الإرهاب ، ولا يزال يلوح بحكاية الإرهاب فى كل مرة تسعى فيها الحكومة لتجديد العمل به . ورغم أن الإرهاب انحسرت موجته وأجهضت عملياته والحمد لله ، فإن الحكومة مازالت مصرة على تمديد العمل بقانون الطوارئ ، على النحو الذى تابعناه فى الآونة الأخيرة .

ليس مفهوما لماذا لم يتم التصدى للفساد بالدرجة ذاتها من الإصرار والحزم ، الذى تعاملت به الحكومة مع الإرهاب ، ولماذا لم توظف الصلاحيات الاستثنائية التى يوفرها قانون الطوارئ لسد منافذ الفساد ، وملاحقة الضالعين فيه ، وتصفية

مؤسساته المختلفة؟ لماذا التراخى فى مكافحة الفساد، والتشدد فى مواجهة الإرهاب، فى حين أن الفساد لا يقل خطرا عن الإرهاب فى تهديده لمصالح المجتمع، وإخلاله بمقتضيات السلام الاجتماعى؟

هل يمكن أن يفسر ذلك التراخى بأن الإرهاب موجه ضد هيبة السلطة، بينما الفساد موجه ضد المجتمع بأسره، وهيبة السلطة مقدمة على أى شىء آخر فى عرف أنظمتنا التى ترى أنها الأصل وكل ما عداها زائل؟ وهل يفسر ذلك أيضا بأن العناصر الإرهابية من الشباب المنتمين إلى الطبقات الوسطى والفقيرة، الذين يمكن القضاء عليهم بسهولة، بينما الضالعون فى الفساد من الطبقات العليا ذات المصالح وذات اللحم المرّ، والقضاء على الأولين بالمجان، بينما تصفية الأخيرين باهظ التكلفة؟

ليس لدى إجابة على تلك الأسئلة وأمثالها، وما كان لنا أن نطرحها أصلا إلا فى ظل الحيرة التى تستبد بالمرء مما يشاهد ويسمع، ولا يكاد يصدق. وستظل هذه الأسئلة تتردد، مصحوبة بدرجات متفاوتة من الشك والريبة، طالما لم نر تحركا جادا وحازما فى مواجهة الفساد، بمختلف مظاهره وشخوصه.

هل نسينا أن ثورة يوليو قامت أصلا لتخليص البلد من الفساد والاحتلال؟!

انقضوا أو انفضوا

مبلغ علمنا نحن المواطنين العاديين أننا نعيش أجواء كارثة اقتصادية، لا نعرف لها أصلا ولا فصلا، ولا حجما ولا حلا. كل الذى قيل لنا إنها كارثة من العيار الثقيل الذى ينبغى ألا نستهين به، وأن آثارها سوف تكون قاسية على الجميع. لذلك، فإن علاجها سوف يستغرق أجلا طويلا، لا نعرف مداه، ولا نعرف من الذى سيقوم به ولا كيف. كل الذى أبلغنا به أن أولى الأمر لن يقصروا فى شىء، وأن الحكومة ستقوم بكل ما يلزم، وستُعلمنا بالنتائج فى الوقت المناسب.

وبشارة من هذا القبيل يفترض أن تبعث الطمأنينة فى نفوسنا. إذ طالما أن الأمر فى يد أمينة، فلا داعى للقلق، ولينم كل واحد منا فى بيته هادئ البال ومستريح الضمير. وما عليه فى الصباح إلا أن ينتظر البشارة الموعودة، فيفتش فى عناوين الصحف، ويرهف السمع لنشرات الأخبار. وإذا ما طال انتظاره فينبغى ألا يتسرب اليأس إلى نفسه، خصوصا أن أولى الأمر لم يقصروا فى تنبيهنا إلى أن الولادة عسرة والحالة مستعصية. وإذا لم يمد الله فى أجل الواحد منا حتى يشهد بزوغ البشارة الموعودة، فلعلها الأقدار التى شاءت أن تكون البشارة من حظ أولاده أو أحفاده!

(١)

ليس فى هذا الكلام مزح أو هزل، لكنه يعبر عن قراءتى للتصريحات السياسية التى تلقيناها فى الآونة الأخيرة، والتى قد أعترف بأنها تمثل خطوة إلى الأمام، من حيث إنها أقرت بأن هناك أزمة اقتصادية، ورغم أن وصف الحاصل بأنه مجرد

«أزمة» هو نوع من التخفيف المهذب، الذى درجت عليه تصريحات المسئولين الكبار، الذين وصفوا ارتفاع الأسعار بأنه مجرد «تحريك»، وقالوا عن الكوليرا والملاريا بأنها «أمراض الصيف» لا أكثر. أقول إن مجرد الاعتراف بوجود الأزمة يظل خطوة إيجابية لا ريب، بعدما دأب بعض المسئولين على التهوين من شأن الحاصل، بل والإيهام بأنه لا توجد مشكلة سيولة ولا يحزنون، وأن سعر الدولار تحت السيطرة، وأن الاحتياطى النقدى تمام التمام، وأننا مازلنا ولله الحمد نتقلب فى أحلى الأيام وأزهى العصور.

تلك التصريحات الوردية المسبقة لم تكن تعترف بأن هناك مشكلة أصلا. وبالتالى، فإنها كانت توحى لنا بأن الأمر لا يستحق عناء البحث عن الحل أو الانشغال. وهو أمر طبيعى ومفهوم، إذ طالما أنه لا توجد مشكلة فإن التفكير فى الحل يظل مضيعة للوقت، بل يغدو نوعا من العبث الذى لا يقدم عليه ذو عقل رشيد.

ولست واثقا تماما من رد فعل الذين سوقوا لنا حكاية سلامة الوضع الاقتصادى واستقراره، وأقسموا بالثلاثة على أنه لا توجد أزمة سيولة، وأكدوا لنا أن مفاتيح سعر الدولار فى جيوبهم، لكنى أفهم أننا لو كنا فى بلد آخر، لحوسب هؤلاء على تصريحاتهم التى لم تكن سوى نوع من غش الجماهير والتدليس عليها، ولفقد كل منهم منصبه وربما مستقبله السياسى. لكن هامش «التسامح» عندنا لا حدود له. إلى الحد الذى يسمح بتفويت المسألة وعدم حساب أى مسئول عن أخطائه.

وهذا التسامح له شواهده الكثيرة التى لا تخطئها عين مراقب للمشهد السياسى، فلم يحاسب أحد على خيبة الحزب الوطنى فى الانتخابات الأخيرة. ولم يحاسب أحد على تدهور محصول القطن، أو كارثة عدم بيع محصول الأرز أو محصول البطاطس. ولم يحاسب أحد على تراجع الاحتياطى النقدى لأكثر من مليار دولار، ولا عن العجز فى الميزانية الذى تجاوز ٤٥ مليار جنيه. وإذا كان التسامح قد أدى إلى تمرير هذه الكوارث وابتلاعها، فأولى به أن يغض الطرف عن بعض التصريحات التى هى فى النهاية «كلام جرايد»!

(٢)

الذى لفت نظرى فى التصريحات الأخيرة أنها حمّلت حكومة الدكتور الجنزورى المسئولية عن الأزمة الراهنة، ونسبت إليه التلاعب فى الأرقام والبيانات. إذ لست أخفى أن لدىّ حساسية خاصة إزاء مثل هذا النوع من الاتهامات التى ينسب بعضها إلى الراحلين الذين انتقلوا إلى رحاب الله، أو إلى القائمين الذين لا تتاح لهم فرصة الرد والدفاع عن أنفسهم.

ولست هنا فى صدد الدفاع عن الدكتور الجنزورى أو غيره، ولا أستبعد أن يكون ما نسب إلى حكومته صحيحا، بل أذهب إلى أنه طالما أن الكلام عن حكومته صدر عن رئيس الجمهورية، فلابد أن يكون له أساس من الصحة. غير أن مثلى سيكون أكثر اطمئنانا لو أنه استمع إلى وجهة نظر الرجل الصامت، والقابع فى الظل الآن. فربما ساعدنا ذلك على أن نرى الحقيقة من زاوية أخرى، تصحح بعضا من الانطباعات وتزيل جانبا من الالتباسات. وفى كل الحالات فذلك ما يقتضيه العدل والإنصاف.

مع ذلك، فإذا انطلقنا من أن ما نُسب إلى حكومة الدكتور الجنزورى ثابتا، فى حقه، فإن المشهد يثير أسئلة عدة، منها ما يلى:

* هل تلاعبه فى البيانات والأرقام بدأ مع رئاسته للحكومة فى عام ١٩٩٦، أم أنه دأب على ذلك منذ تولى وزارة التخطيط فى عام ١٩٨٤، واستمر محتفظا بالوزارة وهو نائب لرئيس الوزراء إلى عام ١٩٩٦. وإذا كان ذلك دأبه منذ ذلك الوقت المبكر، فإنه يدعونا إلى الشك فى كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادى للبلاد منذئذ. أما إذا كان الرجل قد بدأ فى التلاعب فقط بعد توليه رئاسة الحكومة، فمن المهم للغاية أن نعرف سر ذلك التحول المفاجئ الذى طرأ عليه بمجرد استلامه المنصب.

* كيف تأتى للرجل أن يستمر فى سياساته تلك طيلة أربع سنوات؟! وأين كانت أجهزة الحساب والرقابة فى الدولة؟ وكيف نامت أو غضت الطرف عن ممارساته التى أودت بالبلاد إلى الكارثة التى نحن بصددها؟

* هل كـان رئيـس الوزراء السـابق يتـصـرف بمفـرده ومن عنندياته، دون توجـيـه، وبمعـزل عن مـجلس الوزراء أو الوزراء المختـصين؟ وإذا كـان يتـصـرف بمفـرده، فكيف قُبل منه ذلك طيلة أربع سنوات؟ ولماذا سكت عليه الوزراء المختـصون، علما بأن الدكتور عـاطف عـبيـد كان آنذاك رئيس المجموعة الاقتـصادية، وأن الدكتور يوسف بطرس غالي كان الرجل الثاني في المجموعة؟! لماذا لم يستقل منهم أحد دفاعا عن كرامته ومسئوليته؟ وإذا كان يعمل بمشورة مجلس الوزراء أو الوزراء المختصين، فكيف يعفى هؤلاء من المسئولية؟ وكيف ضُم بعضهم بعد ذلك إلى وزارة الدكتور عاطف عبيد، برغم اشتراكهم في المسئولية الأدبية عما جرى؟

* ثم.. أين كـان مـجلس الشعب طيلة تلك الفتـرة، وهو المؤتمن على الرقـابة على سياسـة الحكومـة ومراجعة ميزانياتها من خـلال لجانه المختصة، ومسـاءلة رئيس الوزراء والوزراء عن ممارساتهم؟ وإذا كـان مـجلس الشعب قد تراخى في مهمته ولـم يقم بدوره في الشـأن الاقـتـصـادي، فكيف يوثق بكفـاءة أدائه لدوره في المجالات الأخرى؟! وكيف يُطمأن إلى تمثيله للشعب في مراقبة الحكومة؟

* وطالما أن الظروف على هذا النحو، فكيف نطمئن إلى سـلامـة مـوقف حكومـة الدكـتور عـاطف عـبيـد، طالما أن رئيس الوزراء بوسـعه أن يفـعل مـا يعن له دون حسيب أو رقيب، ثم لا يكتشف أمره إلا بعد أجل من تركه لمنصبه!

(٣)

إن ما تنشره صحف المعارضة بالذات عن الوضع الاقتصادي يبعث حقا على الفزع. ويزداد معدل ذلك الفزع حين يلاحظ المرء أن الصحف القومية تتجاهل الكثير مما يجري، وتحاول قدر الإمكان تجميل الصورة وطمس معالمها المؤرقة. وإذا كانت في ذلك تعبر عن توجه حكومي فإن ذلك يغدو أمرا محزنا لا ريب، لأنه يعكس تلك السياسة البائسة التي ترفع شعار «كله تمام» وتحاول تسويق أسطوانة «أزهى العصور». أما إذا كانت قد تطوعت إلى ذلك، فإن الحزن يتحول إلى أسى وإحباط شديدين، ولا أستبعد هذا الاحتمال الأخير، خصوصا بعدما تدهور

مستوى العمل الصحفى، وتحول المحررون إلى مندوبى إعلانات، وكرس أكثرهم وقته وجهده للدعاية للوزير الذى انتدب إليه، من خلال الصفحات التى اشترتها الوزارات المختلفة فى الصحف، وهى التى نصب عليها المحررون الذين أصبحوا مندوبين للوزارات فى صحفهم. وبعدما وصلت عمولات تلك المهام الإعلانية إلى أرقام من ذات الأصفار الثلاثة، فإن شرائح واسعة من أجيال الصحفيين الشبان أصبحت تتصارع على تلك المواقع. ذلك الصراع الذى أصاب المهنة فى مقتل، وهدد بالانقراض حرفة المخبر الصحفى الذى ينصرف ولاؤه للقارئ فى المقام الأول.

أيا كان الأمر، فإن قارئ صحف المعارضة يرى شواهد الكارثة وإرهاصاتها بوضوح مثير، ثم إنه يلحظ أن الكارثة لم يطرأ على مسارها تغيير يذكر فى ظل حكومة الدكتور عاطف عبيد، الذى كان عضوا فى الوزارة السابقة، ثم رأسها بعد ذلك.

تحفل تلك الصحف بأخبار انهيار البورصة، وهروب الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج، فضلا عن قصص هروب رجال الأعمال بالملايين التى اقترضوها من البنوك، وتفصيلات العجز فى ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات الدين الداخلى، ثم أخبار ارتفاع أسعار الدولار الذى وصلت قيمته إلى ٣٥٠ قرشا فى عهد الدكتور الجنزورى، وتجاوز حاجز الأربعة الجنيهات (لاحقا وصل إلى ستة جنيهات). فى تلك الصحف أيضا نقرأ تداعيات أزمة السيولة، وكيف انها أدت إلى إلغاء محطة للمحولات فى توشكى، وأصبحت تهدد بوقف المرحلة الثالثة لمترو الأنفاق. ثم إنها دفعت الحكومة إلى التوجه نحو خصخصة التعليم، بعد أن عجزت عن الوفاء بمتطلبات بناء المدارس.

وقد لاحظ أحد زملائنا أن الدكتور عاطف عبيد حين قدم أول بيان له إلى مجلس الشعب (فى شهر أكتوبر عام ١٩٩٨) كانت طموحاته كثيرة. فتحدث عن ١٤ برنامجا إستراتيجيا، و١٤ برنامجا للتنمية الاجتماعية، و١٦ برنامجا للتنمية الاقتصادية ـ غير أن تلك الأحلام تبخرت واحدا تلو الآخر، بحيث تواضعت فى بيانه الأخير الذى ألقاه أمام مجلس الشعب فى ٢٢ من يناير عام

٢٠٠١ ، وتحولت إلى ١٧ محورا تحدث عنها الدكتور عاطف عبيد بحسبانها إطارا لإعادة بناء مصر . الأمر الذى أثار علامات استفهام كبيرة حول ما تم فى وعود وطموحات البرنامج الأول ، وهى التى قيل إن الكارثة الاقتصادية كانت وراء تآكلها أو تبخرها .

(٤)

حاشانا أن نتهم الدكتور عاطف عبيد بالتلاعب بالأرقام والوعود . لكن مما يدعو إلى القلق أن أحدا لم يسأله عن برنامجه الأول ولم يحاسبه على ما قاله فى مستهل شغله لمنصبه ، وكأن بيانات رؤساء الوزارات أصبحت بدورها «كلام جرايد» ، بعضه من باب «طق الحنك» ، وبعضه الآخر للاستهلاك المحلى وترطيب جوانح الجماهير ، وكله لا يؤخذ على محمل الجد . وإذا صح ذلك ، فإنه يضيف إلى الكارثة بعدا آخر . ذلك أن الركود الاقتصادى والأزمات مما يتعرض له كل بلد ، لكن الفرق بين بلد وآخر يكمن فى كيفية تعامله مع الأزمة . وفيما هو ظاهر ، فإن أسلوب مواجهة المشكلة فى مصر يفتقر إلى الجدية اللازمة .

إن بلدا بحجم وظروف مصر ، حين يعانى من الكساد وهروب المستثمرين وتدهور المحصولات الرئيسية ونقص السيولة والزيادة الكبيرة فى المديونية و . . . و . . . إلخ ، حين يحدث ذلك ، فلابد أن تعلن الطوارئ فى البلد على كل مستوى ، وأن يشعر الناس ويلمسوا بأنفسهم أن هناك عملا جادا لتشخيص المشكلة وسبر أغوارها ، وأن هناك إجراءات حازمة لعلاجها على وجه السرعة . ليس هذا فحسب ، وإنما يستنفر المجتمع بكافة طاقاته وقدراته ومؤسساته لمواجهة التحدى ، ولا يكتفى فيه بطمأنة الجميع إلى أن الحكومة وحدها معنية بالأمر ، وأنها ستقوم باللازم ، خصوصا أنه يفترض أننا تجاوزنا مرحلة اختزال المجتمع فى السلطة ، واستقالة الأول من الشأن العام مع إعطائه توكيلا على بياض للحكومة الراعية للأمة ، لكى تتخذ ما يلزم ، بحسبان أن الحكومة هى الأصيل والكفيل ، والرعية مجرد منشدين أو كومبارس يتولون الهتاف والتهليل بالروح والدم !

وللأسف ، فإننا لم نعرف ـ ومن حق الناس الذين يعانون ويدفعون ثمن الكارثة

أن يعرفوا ـ حقيقة ما جرى ويجرى . وقارئ صحيفة الوفد ـ مثلا ـ إذ يلاحظ ما نشرته ذات صباح من تصريحات حول مسئولية حكومة الدكتور الجنزورى عن الكارثة ، لابد أنه ازداد حيرة وتخبطا حين قرأ الخبر الرئيسى على الصفحة الأولى فى اليوم التالى مباشرة وفهمنا أن تقريرا أخيرا أعد حول أزمة السيولة ، كشف عن مفاجآت خطيرة ، فى مقدمتها أن حكومة الدكتور عاطف عبيد والبنك المركزى مسئولان عن تلك الأزمة الخانقة .

لابد أن يعذر القارئ إذا ما استبدت به الحيرة إزاء ذلك التفاوت فى التشخيص ، وأحسبه يعذر أيضا إذا ما فقد الثقة فيما يقال بهذا الصدد . الأمر الذى يعيدنا إلى المربع رقم واحد ويدعونا إلى استدعاء السؤال الكبير : ما الذى جرى بالضبط ؟

(٥)

من البديهيات التى لا يختلف عليها أهل الطب أن المريض إذا تدهورت حالته برغم العلاج الذى يتلقاه ، فينبغى أن يعاد النظر فى الطبيب أو فى الدواء ، فلربما كان هناك خطأ فى التشخيص أو خلل فى العلاج . لكن الاستمرار فى علاجه تحت إشراف ذات الطبيب ، وبذات الدواء يصبح نوعا من المغامرة بحياته ، لا يقبلها عقل سليم .

وأحسب أننا واقعون فى ذات الخطأ ، على الأقل من حيث إننا نوكل الأمر إلى ذات الفريق الطبى الذى فى ظل رعايته تدهورت عافية الاقتصاد المصرى ، أما العلاج فنحن لا نعرف عنه شيئا ولا نرى له أثرا . وإنما نقرأ عنه فقط فى الجرائد كلاما لا يشفى ولا يبدد المخاوف ، وإنما يثير الشكوك ، ويبعث على الفزع مما هو آت .

والأمر كذلك ، فأخشى ما أخشاه أن يستمر «الطبيب» فى أداء دوره ، وأن يصر على الدواء نفسه الذى قادنا إلى شفا الكارثة ، وأن يتم ذلك بدعوى ضمان الاستقرار وإبقاء كل شىء على ما هو عليه ، الأمر الذى قد يطرح معه فى النهاية اقتراح بحل الإشكال عن طريق تغيير المريض الذى استعصى شفاؤه !

إن تجربة دول جنوب شرقى آسيا التى نجحت فى اجتياز المحنة الاقتصادية التى

هددتها، جديرة بالدراسة والاعتبار . ولا أعرف إن كان «فريقنا الطبى» المعالج قد حاول الاستفادة من خبرات تلك الدول أم لا .

ثم إننى أذكر بأن مصر دعت إلى مؤتمر اقتصادى كبير عقد بالقاهرة عام ١٩٨٢ ، وضم أهل الاختصاص والخبرة، وقيل إنه مؤتمر أول، ستتلوه مؤتمرات أخرى، لكن المؤتمر لم ينعقد مرة ثانية، بحيث صار الأول والأخير . ولست أشك فى أن مؤتمرا من هذا القبيل لو انعقد الآن وناقش ما يجرى مسهما فى التشخيص والعلاج، لو حدث ذلك لكان إضافة مهمة على الأقل، حيث إنه ما خاب من استشار . وبعد أن عمت البلوى على النحو الذى رأيت، فلا أفهم لماذا لا يستشار الخبراء فى أمر إزالة الغمة، وهم كثر ولله الحمد؟ ولماذا يتم تجاهلهم بينما السفينة تكاد تغرق بالجميع؟!

أما القول بأن الأمر فى يد أمينة، وأن البشارة ستأتى فى الوقت المناسب، فهو ينطلق من رؤية عفا عليها الزمن . وفى خبرات البشر، فإن معظم الشرور والكوارث حلت بالشعوب من هذا الباب .

ليس فى علاج الأزمة سر، لكن لكل علاج قوانينه وأهله . واسمحوا لنا أن نرفع أصواتنا فى وجوه الفريق المعالج صائحين : إما أن تنقضوا وإما أن تنفضوا!

عن المسئولية فى فضيحة التليفزيون

شاء ربك أن تقع فضيحة التليفزيون بعد أيام قليلة من «زفة» عيد الإعلاميين، ومع انطلاق مهرجان الطنطنة بالريان الإعلامية. تماما كما تزامنت خلال أسبوع واحد مذبحة الديمقراطية فى انتخابات الإسكندرية مع دعوة بعض المسئولين إلى اعتبار أول يوليو عيدا للديمقراطية. كأن الأقدار جمعت بين الأضداد وصنعت المفارقة لفضح مدى الادعاء والزيف، علنا نستخلص العبرة ونفيق قبل الأوان. وهى رسالة لا أعرف إن كان قد تم استلامها أم لا، ولكن القدر المتيقن أن «الإرسال» قد تم!

(١)

قبل أى كلام فى الموضوع ألفت النظر إلى أن فضيحة التليفزيون هى حتى الآن مجرد اتهام. ومن ثم فإن الأمر لن يتحول إلى حقيقه إلا بعد انتهاء تحقيقات النيابة وصدور حكم المحكمة. وأيا كانت قوة الأدلة والقرائن فينبغى ألا ننسى أن المتهم يظل بريئا حتى تثبت إدانته. وإذا كان لنا أن نتناول الموضوع فإننا لا نستطيع أن نقطع بصحة المعلومات التى ترددت فى صدده، وإنما غاية ما نستطيعه أن نقول بأنه إذا صحت تلك المعلومات فإن النتائج المترتبة عليها هى كذا وكذا، وللعلم: المحكمة قضت بإدانة المتهم فى القضية.

أعتبر نفسى فى هذه القضية «شاهد ما شافش حاجة»، حيث سمعت ولم أر شيئا، كيف؟

حين فتحت قبل عام ملف الفساد فى الوسط الصحفى، الذى لا يزال مستمرا، بالمناسبة، كنت أتحدث عن أشياء رأيتها وسمعتها، وعن أشخاص عرفتهم وتابعت

سيرتهم، منذ أن كانوا أمثالنا إلى أن تحولوا إلى كائنات أخرى غيرنا. فى ذلك الحين لفت نظرى أن كثيرين من شباب العاملين فى التليفزيون سألونى: لماذا تسكت على الفساد فى التليفزيون والإذاعة، وقدم إلىّ بعضهم كما كبيرا من المعلومات والبيانات، التى ترددت فى ثناياها أسماء كبيرة، كان من بينهم اسم رئيس قطاع الأخبار الذى تم القبض عليه مؤخرا. فوجئت بما سمعت. وأذهلنى كم المعلومات وحجم الأسماء الواردة فيها، لكنى أحجمت عن الدخول فى الموضوع لأننى واحد من القلائل الذين لا يتعاملون مع مؤسسة الإذاعة والتليفزيون، ولم أدخل المبنى طيلة أكثر من أربعة عقود إلا أربع أو خمس مرات. وفى المرة اليتيمة التى سجل لى فيها حوار للإذاعة فى شهر رمضان، جاءنى عمر بطيشه فى مكتبى وأجرى الحوار، لكنه لم يذع لسبب أجهله حتى الآن، وإن كنت أستطيع أن أتصوره.

هكذا، فبوسعى أن أقول إننى شاهد لم ير شيئا. حيث معلوماتى فى الموضوع هى خلاصة خبرة سمعية. بخلاف الأمر مع الصحافة وخبرتى العملية فيها.

(٢)

صحيح أنه ليس من رأى كمن سمع، لكن ليس كل سماع مجرحا أو بغير قيمة. وفى علم الحديث فإن المرويات درجات، فهناك الأحاديث الضعيفة التى لا يُطمأن إلى الاعتماد عليها، لأن ثمة خدشا فى رواتها؛ أما الأحاديث الأكثر وثوقا فهى التى توصف بأنها مشهورة أو متواترة، والفرق بين الاثنين يكمن فى درجة الإجماع على صحتها. والمتواتر هو الأعلى درجة.

أحاديث الفساد فى التليفزيون من ذلك النوع المتواتر، حتى أننى حين علمت بخبر الفضيحة الأخيرة اتصلت هاتفيا بواحد من شيوخ الإذاعة السابقين لأعرف رأيه فى الموضوع، فوجدته قد استغرق فى الضحك وأعرب عن شكه فى الخبر. سألته عن السبب فقال إن القبض على مرتش واحد فى التليفزيون بزعم القضاء على الفساد، لا يختلف عن أخذ رشفة من محيط والادعاء بتجفيفه. ولم يستبعد صاحبنا أن يكون فى الأمر «ملعوبا» لامتصاص رائحة الفساد التى فاحت من مبنى التليفزيون منذ عدة سنوات، حيث تساءل: لماذا يفتح الملف الآن أو لماذا تم اختيار

رئيس قطاع الأخبار دون غيره، ليكون كبش فداء، يغسل أيدى بقية الكبار من التهمة، ويوحى بأن ثمة حملة على الفساد، وغيرة على النزاهة وطهارة اليد.

أضاف الإذاعى الكبير أن ثمة لغزا فى الموضوع يحتاج إلى حل، وهو أن حكاية الرشوة فى التليفزيون بالذات معروفة للقيادات العليا فى المبنى، التى تصلها أخبار كل صغيرة وكبيرة تحدث فى طوابقه وغرفه المغلقة، من خلال شبكة الاتصال والأمن المحكمة. وإذا كان قد لوحظ أن الأطباء مثلا يظهرون بكثرة فى برنامج «صباح الخير يا مصر» فهناك ملاحظات أخرى مماثلة لا تخفى دلالتها، منها مثلا أن المطربين العرب أصبحوا يمثلون حضورا قويا على شاشة التليفزيون متقدمين فى ذلك على المطربين المصريين، وهذا ليس مصادفة، ثم أنه ليس بالمجان. وهى الخلفية تعزز طرح الأسئلة الكبيرة، لماذا هذا الرجل بالذات، ولماذا الآن، وكيف يمكن أن يحدث ذلك فى يوم افتتاح مهرجان الإذاعة والتليفزيون؟

(٢)

لا أعرف كيف يمكن أن نستمر فى مناقشة الموضوع وتحليله دون أن نطلق التعميم ونصم كل العاملين فى التليفزيون والإذاعة بالفساد. ذلك أن فى المبنى شرفاء لا ريب، نساء ورجال، دخلوا وخرجوا ـ بعضهم لم يخرج بعد ـ وظلوا مرفوعى الرأس وموفورى الكرامة. لم نعرف أن أحدا منهم باع برنامجه لأحد أو استغل منصبه لتسويق الأغانى التى يؤلفها أو لإشراك الأبناء فى التربح من التليفزيون أو.. أو.. إلخ.

نعم الصالحون والطالحون موجودون فى كل مكان. ولكن السؤال المهم هو ما هى نسبة هؤلاء إلى هؤلاء، والمتواتر فى هذا الصدد أن الصالحين استثناء وليس قاعدة فى التليفزيون والإذاعة. وثمة شهادة نشرت قبل أيام تؤيد ذلك الانطباع، نشرها زميلنا الأستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة الأسبوع، الذى يعرف الجميع أنه ليس متحاملا على التليفزيون أو متجنيا عليه، وإنما هو محسوب على وزير الإعلام، وفى مقدمة المدافعين عنه، إذ كتب عن التليفزيون قائلا: كانت الرائحة تزكم الأنوف (يقصد الفساد فى التليفزيون)، والكل يتحدث عن المبالغ التى

تطلب، حتى تحول الظهور فى برنامج «صباح الخير يا مصر» إلى «بوتيك» لكل من يريد أن يشترى. وراح عدد من الأطباء يسخرون من غلو التسعيرة. ووصل الأمر إلى حد استضافة شخصيات لا وزن لها فى المجتمع، حيث يجرى تقديمها على أنها شخصيات مرموقة. وكانت تلك الشخصيات تردد فى أكثر من مكان أن مجرد ظهورها لمدة ١٠ دقائق يكلفها من ٢٠ ـ ٣٠ ألف جنيه.

وقد تحول برنامج صباح الخير يا مصر فى عهده الجديد إلى برنامج طبى ودعائى أكثر من كونه برنامجًا إخباريًا وفقا لفسلفة وزير الإعلام وادعت إحدى المحاميات فى أكثر من مكان أن استضافتها تكلفها ما لا يقل عن ثلاثين ألف جنيه حتى تحصل على مشروعية ما تريد من ألقاب عبر التليفزيون.

أما رجال الأعمال فحدث ولا حرج، حيث كانت الفضائح مجالاً لحديث الجميع، ولكل رجل أعمال تسعيرة، وهناك مندوبون معروفون يتولون عملية المقاولات.

فإذا زار الرئيس مبارك إحدى المدن الصناعية مثلاً فإنه يتعامل مع جميع رجال الأعمال على قدم وساق ولكن السادة المسئولين بقطاع الأخبار كانت لهم لغة أخرى فى التعامل.

فإذا أردت التركيز على مصافحة الرئيس لك فعليك أن تدفع ما لا يقل عن خمسين ألف جنيه، وإذا أردت أن تبدو أنت الأكثر قبولاً لدى القيادة السياسية، فنحن مستعدون أن نتجاهل الآخرين مقابل أن تضاعف المبالغ المطلوبة.

وراحت الأمورتتداعى إلى حد تسخير الكاميرات لمصلحة رجل الأعمال هذا أو ذاك، فإذا كح رجل الأعمال (إياه) فإن «كحته» خبر لابد من الاعتداد به. إذا عقد ندوة أو تبنى دعوة لا قيمة لها يجرى تقديمه على أنه العقل الوحيد بين رجال الأعمال.

وراحت الكاميرات التليفزيونية تلاحق رجال الأعمال أكثر من متابعتها للأخبار الهامة وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل إن القطاع بأسره راح يسخر لمصلحة «اثنين أو ثلاثة من مندوبى القطاع» يشار إليهم بالبنان.

وقد كانوا فى أوقات سابقة عناوين على الفساد بعد أن تضخمت ثرواتهم وراحوا يتملكون الشقق فى مدينة نصر ومصر الجديدة ويبدلون ماركات السيارات كل عام من عينة B.M.W وغيرها .

وأصبح هؤلاء سيفًا مصلتا على زملائهم، فقد عهد إليهم بسلطات تفوق سلطات الكثيرين بالقطاع .

وقد أقام هؤلاء العزومات وقدموا الهدايا وتقاسموا المبالغ فأصبحوا قوة لا تقهرها قوة، بينما راح الشرفاء يتوارون جانبًا .

(٤)

الفضيحة التى تفجرت مؤخرا توسعت الصحف القومية فى نشر أخبارها فى يوم المفاجأة الأول، ثم بدأت تتحدث عنها بحذر واحتشام فى الأيام التالية، لأسباب يمكن تفهمها . وخلاصة ما عرفناه أنه تم إلقاء القبض عن الرجل المسئول عن جميع البرامج الإخبارية فى كل قنوات تليفزيون الدولة وإذاعاتها، بتهمة تقاضى عشرة آلاف جنيه رشوة، مقابل ظهور أحد الأطباء فى برنامج صباح الخير يا مصر . ولم تكن هذه سوى واحدة من وقائع عدة اتهم فيها الرجل، وأشار إلى بعضها الأستاذ مصطفى بكرى على النحو الذى رأيت .

طبقا للمنشور - وغير المنشور - فقد عثر فى مكتب الرجل على مبالغ مالية تجاوزت ٣٠٠ ألف جنيه، إضافة إلى عشرة آلاف دولار، ومشغولات ذهبية ومجوهرات قدرت قيمتها بمليون جنيه، كما عثر فى المكتب على ١٢ هاتفا محمولا، وبعض الملابس المستوردة .

فهمنا من المنشور ومما ذكره الأستاذ بكرى أن هذه الرشاوى كانت تدفع سواء لتسويق بعض الأطباء الذين كانت عياداتهم تمتلئ بالزبائن بعد ظهورهم على شاشة التليفزيون، أو لتلميع بعض رجال الأعمال الذين أصبحوا يفرضون أنفسهم على الرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة، خصوصا بعدما حلا لبعضهم

الاشتغال بالسياسة من باب توسيع نطاق الوجاهة، أو لتنشيط مشروعاتهم التجارية وتوسيع نطاق مصالحهم المتعاظمة.

معنى ذلك أننا ظللنا طيلة السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل، التى شغل فيها رئيس قطاع الأخبار منصبه، نتلقى أخبارا وانطباعات مغشوشة من تليفزيون الدولة، وأن هذا البرنامج وغيره فى البرامج المماثلة استخدم لأغراض خاصة للغاية، وأن التليفزيون الذى هو ملكية عامة جرت خصخصة بعض برامجه لحساب بعض المسئولين ولئن حدث ذلك فى قطاع الأخبار فمن الطبيعى أن نتوقعه فى قطاعات أخرى، لا تتورع عن تقديم أناس على شاشات التليفزيون، ليس لأن لهم قيمة من أى نوع، ولكن فقط لأنهم اشتروا أوقات التليفزيون، وكان بمقدورهم أن يدفعوا لقاء ذلك عدة ألوف من الجنيهات. (للعلم: رئيس قطاع الأخبار كان يتقاضى مكافآت شهرية ـ غير راتبه ـ تتراوح بين ٣٧ و ٤٠ ألف جنيه).

إن المواطن العادى لا يعرف من هو رئيس قطاع الأخبار فى التليفزيون ولا يعنيه ذلك فى قليل أو كثير، لكن ما يعرفه بعد الذى كشف النقاب عنه أن التليفزيون فى بعض برامجه وليس كلها، شارك فى خداعه وتضليله، وباعه لبعض الأشخاص، وقبض الثمن أشخاص آخرون. ومن حق ذلك المواطن أن يعرب عن استيائه وغضبه، وينبغى أن يُعذر إذا فقد الثقة فيما يقدمه إليه التليفزيون، من تقارير أو شخصيات.

(٥)

التعامل مع فضيحة التليفزيون يستحضر فى أذهاننا مشهد كارثة قطار الصعيد. ففى تلك الكارثة طبق مبدأ المسئولية السياسية والأدبية فضلا عن الجنائية. فأقصى الوزير من منصبه، رغم أنه كان حديث العهد بتولى الوزارة، التى لم يكن قد قضى فيها سوى سنة ونصف. وتم ذلك قبل أى تحقيق. ودون أن تكون للوزير علاقة مباشرة بالمسئولية عن مرفق السكة الحديد. أما فى فضيحة التليفزيون فقد اختلف الأمر تماما، وجرت محاولة تطويق الحادث بسرعة، وحصره فى المسئولية القانونية والجنائية التى تحمل تبعتها رئيس قطاع الأخبار وبعض الوسطاء، مع استبعاد تام

لفكرة المسئولية الأدبية والسياسية، التى يتحملها الوزير بالدرجة الأولى، وهو الذى أمضى فى منصبه أكثر من عشرين عاما (عين فى شهر يناير ٨٢).

لقد حاول الأستاذ مصطفى بكرى أن يبرئ ساحة الوزير، وأن يقنعنا بأنه قاد حملة قطع دابر الانحراف فى التليفزيون، وأنه هو الذى أخذ زمام المبادرة، وأبلغ الجهات الرقابية بالأمر. ولم يكن ذلك صحيحا، لأننى لا أتصور أن يرتب الوزير تفجير الفضيحة مع افتتاح مهرجان الإذاعة والتليفزيون، بحيث يفسد على نفسه العرس الذى أقامه حتى أصبح موضع دهشة وتندر الضيوف المدعوين.

وما لم يذكر فى معرض الدفاع عن الوزير أن رئيس قطاع الأخبار كان رجل الوزير وموضع ثقته خلال السنوات التى خلت، وأن اختياره لهذا الموقع الحساس ما كان له أن يتم إلا بناء على تلك الثقة. من ثم فالاختيار وما ترتب عليه هو من مسئولية الوزير وليس أحد غيره، وهذه المسئولية تتضاعف إذا تذكرنا أن الوزير يشغل منصبه منذ أكثر من عشرين عاما، وأن كل شىء فى المبنى ـ خصوصا فى الجهاز الفنى والإدارى ـ أصبح من صنع يديه. وقد دلت خبرتنا بمثل هذه الأمور على أن بقاء المسئول فى موقعه طيلة تلك المدة هو عنصر مساعد على الفساد بأكثر منه مشجع على الصلاح.

إذا بقى وزير الإعلام فى منصبه بعد ثبوت الإدانة فى الفضيحة، فلن يكون أمامنا سوى أن نطالب بعودة الدكتور إبراهيم الدميرى إلى منصبه وزيرا للنقل، على الأقل حتى لا يقال إننا نكيل بكيلين، وأن بين الوزراء خيار وفاقوس!

سر الصندوق المعجزة!

فى البدء كان تقديرى أن ما تنشره الصحف المصرية، و«الوفد» فى المقدمة منها، عن الصندوق الاجتماعى، سيحتل موقعه بجدارة فى باب «صدق أو لا تصدق» لصحف سنة ٢٠٥٠ ـ لكنى حين دققت فى الأمر، وأتيح لى أن أطلع على ما نشرته الصحف فى الموضوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سواء من تصريحات لمسئولى الصندوق أو تعليقات وتحقيقات انتقدت أداءه وكشفت بعض عوراته، ثم حين تابعت الصدى المفترض لهذا كله لدى دوائر القرار، حين وقعت على ذلك كله، اقتنعت بأن المادة المتوافرة مرشحة بامتياز لكى تحتل موقعها فى ذلك الباب الذى يحفل بالعجائب والغرائب هذه الأيام ـ غدا إن شئت ـ وليس بعد خمسين سنة!

(١)

أعترف ابتداء بأننى عجلت بالكتابة فى الموضوع، الذى شغلتنى منذ مدة المعلومات المثيرة التى دأبت «الوفد» على نشرها بصدده، قبل صدور القانون الذى يطبخ حاليا بخصوص الوثائق. وهو الذى يعاقب بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، وبغرامة ما بين ١٠ و ٢٠ ألف جنيه، كل من نشر مضمون أى وثيقة سرية تتعلق بالسياسة العليا أو الأمن القومى، أو يكون من شأن نشرها الإضرار بأى شيء فى البلد، من الأمن، إلى المركز السياسى أو الدبلوماسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى.

ولأن بعض المعلومات التى كشفت ما يجرى فى صندوق التنمية، والتى كنت مضطرا لإعادة قراءتها والإشارة إليها ـ وهذه جريمة حسب القانون الجديد ـ فقد

وجدت أنه من الأسلم المسارعة بالانتهاء من الكتابة فى الموضوع بأسرع ما يمكن. وإذا قال قائل إن المعلومات ليست سرية، وإن نشرها لا يضر بأمن الدولة أو بأى مركز من المراكز التى وردت بالمشروع، فإنه بذلك سيكشف عن سذاجة وبراءة مفرطتين، لأن المشروع فضفاض بدرجة تجعل من أى مستند رسمى صادر عن أى جهة فى الدولة «وثيقة سرية». ثم إن أى نشر لهذه «الوثيقة» يمس أى شىء فى البلد، يمكن أن يعد إضراراً إما بأمن الدولة، أو بأى من المراكز العديدة التى تمت الإشارة إليها، والتى لم أفهم لماذا استثنى منها المركز الثقافى أو الفنى أو السياحى.

وإلى أن يثبت العكس، كأن ينجح الدفاع عن المتهم - الذى قد يكون أنت أو أنا - أن المستند لا يعد وثيقة سرية، أو أن نشره لا يضر بشىء فى البلد، وإنما من شأنه أن يفيد البلد من حيث إنه يفضح الفساد ويساعد على تطهير البلاد من شروره، إلى أن يحدث ذلك، وتمر القضية من الاستئناف والنقض، فقد يمضى وقت طويل، لا أظن أن واحدا مثلى يمكن أن يمتد به الأجل حتى يدركه!

وإذا افترض أى أحد - جدلا - أننا قد نكسب القضية، فإننى أذكره بأن ذلك افتراض ليس مضمونا بسبب من ذلك، فقد وجدت أن الأسلم والأحكم أن أبادر بكتابة ما عندى فى الموضوع قبل الوقوع فى المحظور، كى أضمن الإفلات بجلدى من احتمالات الحبس والغرامة، خصوصا أننى أخذت حصتى من الحبس على الأقل فى وقت سابق.

(٢)

صورة الصندوق الاجتماعى المنشورة فى الصحف القومية بوجه أخص مبهرة ومدهشة إلى حد يصعب وصفه. إذ إنه منذ أنشئ الصندوق فى سنة ١٩٩١، وبدأ «انطلاقه العظيم» فى سنة ١٩٩٣، وهو تاريخ ما برح يعتز به رئيس الصندوق فى تصريحاته، مذكرا فى كل مناسبة أنه واكب بدء الولاية الثالثة للرئيس حسنى مبارك. وفى ملفات الأرشيف، فإنه منذ ذلك الحين و «الخير» ينهال على مصر من أبواب لا حصر لها، حيث مسَّت العصا السحرية للصندوق المعجزة كل شىء فى البلد، وكل شبر فيه. لم لا، وهو ينفق الملايين ذات اليمين وذات الشمال، لتشغيل

العاطلين وتدريب الموظفين والارتقاء بالمتخلفين، ولتنشيط دور المرأة والأخذ بيد المعوقين، وتنمية البر والبحر والجو، والريف والحضر، والقاصى والدانى؟!

ليس فى هذا الكلام أى مبالغة، لأن سيل التصريحات التى تلوِّح بتلك الوعود وتتباهى بالإنجازات على كل صعيد، يتدفق طول الوقت مغرقا صفحات الصحف. صحيح أن أكثر ما نشر كان إعلانات مدفوعة الثمن، لا أعرف كم تكلفت، لكنها لن تكون بأقل من ملايين الجنيهات، غير أن البعض لآخر سجل «الإنجازات» فى تقارير إخبارية وتعليقات وتحليلات دأبت الصحف على نشرها وإبرازها، إما لتنشيط الإعلانات، وإما لأسباب أخرى تتصل بالعلاقات والمصالح الشخصية. وميزانية الصندوق التى قيل إنها فى حدود مليارى جنيه أو ثلاثة مليارات فى رواية أخرى، تفتح الشهية «لتوثيق» تلك العلاقات والحرص عليها، حيث المغانم فى هذه الحالة لا تعد ولا تحصى، بدءا بالمكافآت السخية، إلى المناصب الاستشارية، إلى توظيف الأبناء والذرية! ولن أزيد فى الشرح، مطمئنا إلى فطنتك وما تتمتع به من مفهومية، ومذكرا فقط بأن أمين الصندوق رجل بعيد النظر، شيمته العطاء ولا تنقصه الأريحية!

هذا الكلام لا مبالغة فيه أيضا، لأن المشروعات التى ملأت إعلانات الصحف رصدت لها ملايين الجنيهات، وفى مقابلها فإن الرواتب والمكافآت صارت من ذوات الأصفار الثلاثة. لذلك، فلا عجب أن يكون الانتساب إلى الصندوق هو فرصة العمر وطاقة ليلة القدر بالنسبة لأى موظف، وهو الهدية التى لا تنسى حين يجامل بها المحظوظون وأبناؤهم. وإزاء إغراق الصحف القومية بالإعلانات، وإغراق المحظوظين والمسئولين بالمجاملات، فلا غرابة فى أن يشيع الرضا فى تلك الأوساط عن الصندوق وأدائه، بحسبان أنهم «شهود» على إنجازاته ونجاحاته.

(٣)

من العناوين التى نشرتها الصحف عن الصندوق فى سنة ١٩٩٨ (أغلبها تصريحات لأمينه العام) ما يلى: الصندوق حقق ٤٠٠ ألف فرصة عمل دائمة ومؤقتة. تخصيص ١٤٢,٥ مليون دولار (حوالى ٥٠٠ مليون جنيه) للنهوض

بالصناعات الصغيرة ـ ٥ , ١٣ مليون جنيه من الصندوق لمشروعات البنية الأساسية والصناعات المعدنية بالمنيا ـ ٢٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات المرافق والنقل فى ٤ محافظات ـ ٣ ملايين جنيه لتشغيل الشباب بمحافظة قنا ـ ٦٠ مليون جنيه لتمويل الصناعات الحرفية وتشجيع الشباب ـ قروض قدمت إلى ٦٠ ألف شخص من الخريجين (وهذه لتطوير المشروعات الصغيرة تحقق نصف مليون فرصة عمل حتى سنة ٢٠٠١) ـ ٢٠٠ مليون جنيه لإعادة تنظيم العمالة فى ٥ شركات للغزل والنسيج ـ قروض لإنشاء ٤٠٠ مركز لخدمة وصيانة وإصلاح السيارات على الطرق وفى المجتمعات العمرانية، توفر ١٢٠٠ فرصة عمل دائمة و٤٠٠ موقتة ـ ٣٠٠ مشروع صغير توفر ٢٢٠٠ فرصة عمل ـ فى المرحلة الأولى للصندوق (١٩٩١ ـ ١٩٩٦) حصل على ٤٨٠ مليون جنيه من الصناديق العربية وفرت ١٠٨ آلاف فرصة عمل ـ ١٧١ مليون و ٢٩٤ ألف جنيه لمحافظة الوادى الجديد وفرت ٢٠ ألف فرصة عمل ـ ١٥ مليون جنيه من الصندوق لتطوير نظم الإسعاف والطوارئ ـ الصندوق قدم مليارا و ٤٢٠ ألف جنيه أنفقت على ٧٨ ألف مشروع صغير، خص المرأة منها ٢٦٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٥٪ ـ ١٥٠ مليون و ٤٧٧ ألف جنيه استثمارات الصندوق بمحافظة سوهاج و ٤٢ ألف فرصة عمل تم توفيرها للشباب ـ ١٦٤ مليون جنيه خصصها الصندوق للدقهلية، لتمويل ١٣ ألف مشروع، حققت ١٧ ألفا و ٣٤٥ فرصة عمل دائمة، علاوة على ٣٥ ألف و٦١٩ فرصة عمل مؤقتة ـ الصندوق يوفر ٩٠ ألف فرصة عمل سنويا . . . إلخ . . إلخ .

(٤)

من عناوين إعلانات الصندوق فى عام ١٩٩٩ ما يلى : ١٣١ مليون جنيه لتمويل ٦ مشروعات للتنمية البشرية ـ ٢٨ مليون جنيه استثمارات فى محافظة البحر الأحمر وفرت ١٠ آلاف فرصة عمل، وإقامة ٦٣٦ مشروعا لنشر الصناعات الصغيرة وتنميتها ـ الصندوق أقام ٨٦ ألف مشروع صغير بتكلفة ٤ , ١ مليار جنيه، وفرت ٣٦٥ ألف فرصة عمل ـ ٣٠ مليون جنيه لتمويل ٥٦٠ مشروعا صغيرا توفر ثلاثة آلاف فرصة عمل دائمة و ١٥٠٠ فرصة عمل مؤقتة ـ ١٦٧ مليون جنيه استثمارات قدمها الصندوق لمحافظة الجيزة ـ ٦٦١ ألف شاب بالإسكندرية استفادوا من قروض

الصندوق ـ ١٠ ملايين جنيه لدفع كفاءة الخدمات الصحية بمدينة دسوق ـ الصندوق ينفق ٩٠٥ ملايين جنيه فى تمويل ٤٥ ألف مشروع صغير، تحقق ١٩٩ ألف فرصة عمل ـ الصندوق الاجتماعى لديه ٥ مليارات جنيه تنتظر الأفكار والمشروعات الجديدة ـ ٦٥ مليون جنيه لدعم برنامج الأنشطة السكانية فى أسواق قنا وسوهاج ـ الصندوق قام بتمويل ١٢٠ ألف مشروع، وتوفير ٤٠٠ ألف فرصة عمل فى ٦ سنوات ـ ٣ عقود للصندوق للحد من البطالة قيمتها ٥٢,٩٠٠ مليون جنيه تستهدف إقامة ١٤٥٠ مشروعا، وتحقيق ٧٠٥٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة ـ تدريب ١٠ آلاف شاب على الإدارة الحديثة ـ ١٠٨,٩ مليون جنيه من الصندوق لتمويل مشروعات تنمية شمال سيناء ـ ١٢٠ ألف فرصة عمل للشباب سنويا خلال السنوات الخمس القادمة ـ خلال ٦ سنوات حقق الصندوق ٦٠٠ ألف فرصة عمل وموّل مشروعا بأربعة مليارات من الجنيهات ـ عقد مع بنك قناة السويس بقيمة ٤٠ مليون جنيه لتمويل ألف مشروع صغير، توفر ٥٠٠٠ فرصة عمل ـ مليار ونصف مليار جنيه للشباب من الصندوق حتى نهاية سنة ٢٠٠٠ ـ الصندوق حقق أكثر من نصف مليون فرصة عمل بمعدل ٩٠ ألف فرصة شهريا ـ ٢٠ ألف مشروع للمرأة الريفية وفرت أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

فى عام ألفين، استمرت الحملات الإعلانية على الوتيرة ذاتها. ومن أبرز العناوين التى نشرت وقتذاك ما يلى: توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فى الأسبوع المقبل ـ قروض لإقامة ٢٥ ألف مشروع صغير للشباب خلال عام ٢٠٠٠، توفر ١٢٥ ألف فرصة عمل ـ فى خطة العام: الصندوق يوفر مليارين و ٥٥٠ مليون جنيه قروض للشباب ـ ١٥ مليون جنيه من الصندوق لتمويل المرحلة الرابعة من مشروع شباب الخريجين ـ ٣٠٠ مليون جنيه من الصندوق للمزارعين ـ ٢١٠ ملايين جنيه لمشروعات الصندوق الاجتماعى بالمنوفية ـ ١٣٠ ألف مشروع للشباب حققت ٤٠٠ ألف فرصة عمل ـ عقد لتنمية المشروعات الصغيرة بين الصندوق وبنك التنمية الصناعية: ١٠٠ مليون جنيه من الصندوق خلال سبع سنوات، وتقدم على مرحلتين، فى الأولى يقدم ٥٠ مليونا لإقامة ١١٠٠ مشروع توفر ٥٥٠٠ فرصة عمل، وفى الثانية يقدم مبلغ مماثل لتحقيق الأهداف ذاتها، بحيث تكون حصيلة المرحلتين ٢٢٠٠ مشروع و ١١ ألف فرصة عمل ـ من اليوم ولمدة ثلاثة أشهر زيادة

المتاح لقروض الشباب إلى ٢٠٠ مليون جنيه بدلا من ١٠٠ فقط - خلال عام ألفين: ٣٥ ألف مشروع يمولها الصندوق اقتربت من تحقيق ٢٠٠ ألف فرصة عمل - تمويل ١١٠ آلاف مشروع صغير بمبلغ ٢ مليا و ٢ مليون جنيه، وفرت ٤٠٠ ألف فرصة عمل - ١,٨ مليار جنيه لتوفير ٢٥٥ ألف فرصة عمل للشباب فى سنة ألفين - حتى الآن وفر الصندوق ٧٥٠ ألف فرصة عمل وبصدد توفير ٢٥٠ ألف فرصة هذا العام.

(٥)

الصورة الوردية التى ترسمها تلك العناوين تعطى انطباعا قويا بأنه بعد مئات الملايين من الجنيهات التى أنفقت، وعشرات الآلاف من المشروعات وفرص العمل الجديدة التى توافرت، لابد أن يكون البلد قد شهد ثورة اجتماعية، استصحبت رخاء غير مسبوق، بحيث لم يعد يشكو من ركود أو بطالة أو نقص فى السيولة أو أزمة من أى نوع. غير أن المرء حين يقارن هذه الصورة بما يجرى على أرض الواقع، لا يخالجه شك فى أن العناوين التى مررنا بها تتحدث عن بلد آخر غير مصر. حيث لا يعقل أن يضخ فى البلد كل هذا الكم من الأموال، ويقام على أرضه ذلك الحشد الهائل من المشروعات، وتنهال الوظائف على شبابه على ذلك النحو، ثم يعيش تلك الأزمة الخانقة التى تلقى بظلها الثقيل على كل شىء فيه، إلا إذا كان البلد قد أصبح مثقوبا أو بئرا بلا قاع، يبتلع أى شىء يلقى فيه، ولا يبقى له على أثر.

ولو أن الأمر على ذلك النحو، لقنعنا بالمكتوب، ولصبرنا على عموم البلوى. غير أن البيانات التى دأبت صحيفة «الوفد» على نشرها خلال العام الأخير بوجه أخص قلبت الطاولة، وشككتنا فيما كدنا نستسلم له، ظانين أن العيب فى البلد وليس فى الصندوق. بل إن تلك البيانات التى أثير بعضها فى جلسات مجلس الشعب صدمتنا، من حيث إنها أشارت بأكثر من أصبع إلى أن الصندوق يعج بالفساد، وأن الصورة الوردية المرسومة له فى الإعلانات المدفوعة تخفى واقعا مفجعا.

(٦)

حدثتنا تلك البيانات تارة عن ملايين الجنيهات التى أنفقت على تجديد مكتب أحد الوزراء المرموقين (سابقا)، وعن ملايين أخرى أنفقت على تبليط شارع مجلس الوزراء بالرخام. وقرأنا ذات مرة مضمون وثيقة (!) تعلقت باستقدام أحد الأساتذة المصريين المقيمين بأمريكا، لإجراء استشارات مقابل ٧ آلاف دولار شهريا، غير ٥ آلاف يتقاضاها عن كل محاضرة، إضافة إلى عشرة آلاف دولار لورشة العمل التى ستعاونه فى مهمته.

فى وقت لاحق، بدأت الوفد تنشر معلومات خطيرة فيما وصفته بفضائح الصندوق المالية، منها مثلا أن مجلس إدارة الصندوق ارتكب مخالفات فى صرف الأموال لمجاملة كبار المسئولين فى الدولة وأعضاء مجلس الشعب ورجال الأعمال، وأن أمين الصندوق قام بتبديد ١٠٠ مليون جنيه فى منح لا ترد على مشروعات وهمية، وقدم تسهيلات وقروضا لأشخاص غير موجودين فى الواقع، وتم تسجيلهم بأسماء وعناوين وهمية، وأنه قدم كشوفا بأسماء العاملين على درجات مالية ثابتة بالصندوق وعددهم ٢٥٠ شخصا، وتجاهل ٧٥٠ آخرين يتم دفع مرتباتهم عن طريق إحدى شركات الخدمات. من هذه المعلومات أيضا أنه تم تقديم ٣٢ مليون جنيه «هدية» ومنحة لا ترد لجمعية يرأسها أمين الصندوق، وأنه تم صرف ٤ ملايين و٢٠٠ ألف جنيه (بلا مستندات) لإقامة حضانة فى مركز تلا بالمنوفية - كما قدم مبلغ ٢٠ مليون جنيه لشركة فنادق خاصة لتدريب العاملين بها وعددهم ٣٣٦ شخصا، بمعدل ٦٠ ألف جنيه لكل واحد.

فى عدد تال ذكرت «الوفد» أنه تم تزوير توقيعات بعض الوزراء والمحافظين لضمهم إلى الجمعية سابقة الذكر، لتسويغ عمليات الصرف العشوائى. ثم ذكرت أسماء خمسة من الذين ادعت تزوير توقيعاتهم. ونشرت الصحيفة إلى جانب الخبر صورة لوثيقة تضمنت أسماء المؤسسين، وإلى جوارها التوقيعات التى قالت إنها مزورة. وأضافت فى تقريرها آنذاك أن أمين الصندوق قام بتقديم تبرعات ومنح لبعض أساتذة الجامعات بلغت قيمتها ٨٢٥ ألف جنيه، تحت بند إلقاء محاضرات على الطلاب بهدف «تعميق العمل الحر»، ثم أشارت إلى أنه استهدف بذلك أن يمنح لقب أستاذ زائر فى الهندسة بجامعتى الزقازيق والمنصورة.

فى حلقة أخرى من مسلسل الفضائح وإهدار الأموال، ذكرت الوفد أن الصندوق يدفع سنويا ٣٠٠ مليون جنيه مرتبات للمستشارين، كما أنه يخصص ٢٥ مليونا للدعاية فى الصحف. ثم قرأنا أنه تم دفع ١٥٠ ألف دولار لسناتور أمريكى سابق لكى يكتب تقريرا من صفحة واحدة، لتعزيز موقع أمين الصندوق. وإلى جوار التقرير المنشور صور زنكوغرافية لنص الاتفاق الذى تم مع الرجل. كذلك فاجأتنا الجريدة بخبر اتفاق عقده أمين الصندوق مع مركز لإدارة الأعمال بإحدى الجامعات البريطانية لدعم المركز بما يعادل مليون جنيه مصرى، وأراد به أن تنتدبه الجامعة أستاذا زائرا بها.

(٧)

المدهش والمذهل فى الأمر أن هذه القائمة من الوقائع الخطيرة والعجيبة استقبلت بخفة شديدة، فيما هو ظاهر على الأقل. وغاية ما فعله أمين الصندوق أنه نظم حملة إعلانية للرد عليها فى الصحف، وتحولت القضية إلى مباراة فى التراشق الإعلامى. جريدة الوفد تنشر وقائع، ينفيها الطرف الآخر بنشر مقابل فى الصحف القومية. وفى إحدى المقالات التحريرية التى كتبها واحد من الزملاء جرى استحضار بعض الشهود من كبار المسئولين الذين برءوا ساحة الصندوق وأمينه العام، وأقسموا «بالثلاثة» على أن العمل فيه يجرى على أحسن وجه، وأن «كله تمام»!

من غرائب المشهد وعجائبه أن الوقائع الخطيرة التى ذكرت لم يعرف أنها خضعت للتحقيق من أى جهة محايدة، بل إن مسئولى الصندوق الذين اتهموا بالتزوير فى محررات رسمية لم يحركوا ساكنا، علما بأن هذه جناية، إذا ثبت الاختلاق فيها فإنها قد تعرض محرر الجريدة للسجن، بل وتعرض صحيفة «الوفد» للإغلاق.

إن سكوت مسئولى الصندوق على اتهام من هذا القبيل لا يعبر عن «تسامح» أو سعة صدر، وإنما يعزز الشكوك ويضاعف من علامات الاستفهام. أما سكوت المسئولين فى الدولة، فهو عجيبة أخرى تبعث على الدهشة، وتثير شكوكا مماثلة

تستعصى على التفسير، الأمر الذى يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان لذلك علاقة بانتفاع بعض الأكابر وأبنائهم من سيل الأموال المنهمرة على الصندوق المعجزة، وهو نوع من «التنمية الاجتماعية» على كل حال، لم يغفله مسئولو الصندوق طول الوقت، وحققوا على صعيده أكبر «إنجازاتهم»!

هل يسوِّغ لنا ذلك أن نقول إن أولئك المسئولين يجنون الآن حصاد ما زرعوا، ويقبضون عائد ما دفعوا؟

حين تصبح القوة فوق الحق

كلما حاولت «تقفيل» الحديث فى موضوع الفساد والانتقال إلى موضوع آخر، تلقيت أمرا من القراء بالعودة إلى ذات الملف مرة أخرى، حتى بدا لى - لكثرة ما تراكم عندى من رسائل ومعلومات - أننى أستطيع أن أكتب فى الموضوع إلى نهاية العمر. ومن واقع ما توفر لى، الذى هو قليل بالنسبة لما يعرفه من هم أكثر منى اطلاعا على الوثائق والخبايا، استقر يقينى على أننا لن نستطيع أن نحقق إنجازا يذكر على أى جبهة من جبهات العمل الوطنى، ولن نقيم سلاما اجتماعيا حقيقيا فى هذا البلد، ما لم نشرع بصورة جادة فى التصدى للفساد، وما لم يشيع بيننا الأمل فى إمكانية كسب المعركة ضده يوما ما. لذلك فلن أمل من دق الأجراس والتنبيه إلى أن قضية مكافحة الفساد ينبغى أن تحتل رأس أولوياتنا، وإلا فسوف تتوالى خسائرنا وانتكاساتنا على مختلف الجبهات.

(١)

أكثر الرسائل التى تلقيتها تعلقت بفكرة كنت طرحتها فى سياق محاولة تفسير الأسباب التى أدت إلى شيوع الفساد فى مصر، وقد أشرت فيها إلى أن انهيار سلطة القانون فى مقدمة تلك الأسباب. وقلت فى هذا الصدد إن القوة أصبحت فوق الحق. وإن القانون لم يعد السبيل الأجدى لتحصيل الحقوق أو حماية الناس، حيث لم يعد مهما أن تكون على حق أو على باطل، أو تمارس عملا مشروعا أو غير مشروع، وإنما الأهم أن تكون قويا لا ضعيفا. وحتى تصبح قويا فبوسعك أن تفعل أى شىء، أما إذا كنت ضعيفا فحياتك ستغدو جحيما متواصلا.

كأنى نكأت جرحا عميقا حين أشرت إلى هذه النقطة، لأن الذين تضيع حقوقهم

تحت أقدام الأقوياء أو المستقوين جيوش جرارة تبحث عن سبيل للإنصاف، ولا ترى فى الأفق أى أمل فى ذلك.

اتصل بى أحد كبار المحامين ممن قرأوا المقال لكى يبلغنى بأن المستثمرين الأجانب إلى عهد قريب، كانوا إذا أرادوا أن يقيموا أية مشروعات فى مصر، فإنهم اعتادوا اللجوء إلى مكاتب المحامين لاستشارتهم فى إبرام العقود التى تنظم نشاطهم الذى يعتزمون القيام به، وهذا الإجراء طبيعى ويحدث فى كل مكان، لكنه استمر لبعض الوقت فى مصر ثم توقف بعد ذلك، لأن المستثمرين أدركوا من خبرة العمل فى هذا البلد أنهم يستطيعون أن يحققوا ما يريدون وأكثر إذا ما ضموا إليهم أشخاصا من ذوى النفوذ، كشركاء أو مستشارين. ذلك أن هؤلاء بنفوذهم يستطيعون أن يمرروا أى شىء، فضلا عن أنهم أقدر من المحامين على حماية مصالحهم. ولذلك فإن أغلب المستثمرين كفوا عن التعامل مع المحامين، ولجئوا إلى أهل الجاه والسلطان كى يقوموا لهم بكل ما يلزم. والوسائل المتبعة فى ذلك تتراوح بين استخدامهم بأشخاصهم، أو توظيف أبنائهم بمبالغ طائلة.

ملحوظة جانبية للعلم فقط: نشرت جريدة «الشرق الأوسط» حوارا أجرى فى بلجيكا مع توفيق عبدالحى المصرى الهارب الذى اتهم باستيراد اللحوم الفاسدة، قال فيه إن شخصية مصرية مهمة أبلغته بأن قرارا سيصدر بمنعه من السفر، فأسرع بمغادرة القاهرة إلى اليونان، بعد ٢٤ ساعة من هروبه صدر القرار!

(٢)

من بين الرسائل التى تلقيتها معبرة عن حقيقة تقدم القوة على الحق انتقيت رسالتين تقدمان نموذجا مسكونا بالمفارقة المدهشة.

فهذا مواطن شاب أراد أن يقيم مشروعا خاصا فى منطقة «أبو النمرس» بمحافظة الجيزة، فجمع كل ما توفر لأسرته من مال وقرر أن يقيم مجزرا للدواجن على طريق بنى سويف. ولكى يحصل على ترخيص بإقامة المجزر فإنه قضى سنة كاملة يجمع فيها الشهادات والتوقيعات من ١١ جهة حكومية مختلفة، من

الصحة إلى البيئة والدفاع المدنى والحريق والطب البيطرى والتموين والتأمينات . . إلخ .

بعد جهد جهيد صدرت الرخصة واطمأن الشاب وأهله إلى أنهم فى وضع قانونى سليم، الأمر الذى دعاهم إلى المضى قدما فى تنفيذ المشروع . ولكن بعد مضى ٦١ يوما فقط من صدور الرخصة وبدء العمل فى إقامة المجزر بدأ المسئولون فى مجلس مدينة أبو النمرس يترددون على المكان ويهددون أصحابه بسحب الترخيص، بحجة أن أحد الجيران الذى كان قد بدأ فى إقامة منشأة بجانب الأرض الملاصقة للمجزر غير مستريح لوجود المشروع فى المنطقة . ومنذ ذلك الحين تتابعت المضايقات والملاحظات للشاب صاحب المجزر وأسرته، لإجبارهم على إغلاقه والرحيل عن المنطقة، استجابة لرغبة الجار الجديد الذى تبين أنه يحتمى بقرابه تربطه بأحد ذوى النفوذ فى البلد .

إلى هنا والأمر قد يكون مفهوما، وليس فيه مفارقة تذكر . إلا أن ما تلا ذلك من أحداث كان مفاجئا ومدهشا . فالجار الذى أصر على إزالة المجزر أقام فوق الأرض الخاصة به «فيللا» فاخرة ملحق بها بركة سباحة . وبنى إلى جوار الفيللا غرفا خرسانية للأمن والحراس، على قطعة من الأرض تعادل مساحة المجزر . وتبين أن الترخيص الذى حصل عليه من مديرية الزراعة بالجيزة، والصادر فى ٢/ ٩/ ٢٠٠٠، ينص على أن المنشأة التى وافقت المديرية على إقامتها على الأرض هى : ثلاجة تبريد وتجميد خضر ولحوم، ومرفقاتها : مبنى إدارى وغرفة كهرباء . وطبقا لما هو مبين فى الرخصة التى بين يدى، فإن المنشآت التى تمت الموافقة على إقامتها فوق الأرض التى تبلغ مساحتها ٦٧٥ مترا مربعا هى : ثلاجة على مساحة ٣٤٥م^{٢}، ومبنى إدارى على مساحة ٣٠٠ متر، وغرفة كهرباء وأمن على مساحة ٣٠م^{٢} ـ وذلك طبقا لموافقة السيد الدكتور النائب (يوسف والى) بالكتاب رقم ٤١٥٤، بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٩، وبشرط زراعة باقى المساحة .

ذلك كله أطيح به وضرب به عرض الحائط، وبقدرة قادر تحولت ثلاجة التبريد والمبنى الإدارى، إلى فيللا سكنية وبركة سباحة . ولأن الرجل له صلة بالأكابر فلم

يعترض أحد على الإنقلاب الذى أحدثه والمخالفات الجسيمة التى ارتكبها، لكن الضغوط ظلت تمارس على أصحاب المجزر لكى يرحلوا عن المكان بعيدا عن صاحبنا «المسنود».

إزاء ذلك فإن الموقف أصبح يتلخص فيما يلى: الطرف الذى خالف ترخيص البناء واعتدى على القانون، أراد أن يطرد جاره الذى التزم بالترخيص وبالقانون. من ثم فالصراع أصبح بين القوة التى هى فى جانب الأول، وبين الحق الذى فى جانب الثانى: من الذى انتصر فى النهاية؟

لم يجد ممثلو المجلس المحلى أى سبب قانونى يبرر إغلاق المجزر، فادعوا أن أصحابه أقاموا غرفة خشبية خارجة - لم يكن لها وجود أصلا - واستصدروا قرارا بتشميع المجزر وسحب رخصة إقامته، التى هى فى الأصل رخصة دائمة يتعذر سحبها.

وفى النهاية بقى المخالف وطرد من احترم القانون، وانتصرت القوة على الحق، وتعين على أصحاب الحق أن يبحثوا عن وسيلة أخرى غير القانون للدفاع عن مشروعهم.

[ملحوظة: كل وثائق القضية عندى، من التراخيص الصادرة للطرفين إلى الصور التى سجلت إقامة الفيللا وبركة السباحة، رغم أنف التصريح وفوق جثة القانون].

(٣)

هذه قصة واحدة من عشرات القصص الموثقة بالمستندات التى تلقيتها من أصحاب حقوق أهدرها وداس عليها أصحاب النفوذ. ولا يتسع المقام لذكر بقية القصص، لكن أشير بسرعة إلى قضية الجهة التى باعت ٧٠ فدانا فى منطقة ٦ أكتوبر، ثم تبين أن أصحابها لم يتملكوا الأرض أصلا، وأن ملكيتها تعود للقوات المسلحة. ولكى يتملص الذين باعوا الأرض وقبضوا ثلاثة ملايين جنيه ثمنا لها، من رد الأموال التى حصلوها، فإنهم وجدوا أن أفضل وسيلة لذلك هى استخدام أحد أصحاب النفوذ الذى عينوه مستشارا لهم، لكى يتولى عملية التسويف فى

الرد، وتعطيل إجراءات مقاضاة الذين خطفوا الملايين الثلاثة، مستخدما فى ذلك قوة النفوذ فى إهدار القانون وتضييع الحقوق.

لا تخفى على أحد الخطورة التى تترتب على إهدار قيمة القانون، ليس فقط لأن من شأن ذلك إضعاف سلطة الدولة وهيبتها، ولكن أيضا لأنه مؤد فى النهاية إلى سيادة قيم الغابة. ذلك أن أحد الفروق الأساسية بين الغابة وبين أىٍّ مجتمع مدنى متحضر أو حتى متخلف، هو وجود القانون الذى ينظم علاقات الناس وحقوقهم. وإذا كانت القوة هى ركيزة العلاقات فى الغابة، فإن القانون ينهض بهذه المهمة فى المجتمعات البشرية.

هذه البديهية المستقرة باتت بحاجة لأن نسوق الحجج والبراهين لأجل التنبيه إلى أهميتها، والتحذير من التداعيات المفجعة التى تترتب على إغفالها. إذ من شأن ذلك أن تسود الفوضى فى المجتمع، حيث يشرع كل صاحب حق فى محاولة البحث عن مصدر للقوة لكى ينال مراده، سواء تمثل ذلك فى قوة المال أو قوة العضلات.

عند الحد الأدنى فذلك هو المناخ الذى تشبع فيه إلى حد الوباء المحسوبية والرشوة، التى تصبح طقسا يوميا لا يرى الناس بديلا عن أدائه لإنجاز المصالح ناهيك عن تحصيل الحقوق. وفى ظروف الأزمة والضغوط الشديدة التى يعانى منها الناس فى الوقت الراهن، فإن هذا الباب يمكن أن تأتى منه شرور لا نهاية لها، تهدر الاستقرار الاجتماعى فى كل الأحوال.

(٤)

التسيُّب شكل من أشكال الفساد يغفل عنه كثيرون، وهو يبلغ درجته القصوى فى قطاع الخدمات، ونموذجه الأفدح فى المستشفيات العمومية. ورغم أن المستشفيات الخاصة ليست مبرأة منه، إلا أنه إذا كان التسيب أصلا وقاعدة فى الأولى، فهو استثناء فى الثانية. على الأقل فهى مضطرة إلى ذلك حتى لا تفقد سمعتها وزبائنها.

فى مستشفى قصر العينى بالقاهرة حدثت هذه الواقعة. طبيب كبير كان يجرى

جراحة لأحد المرضى، وأثناء تأديته لعمله فإنه كان عليه أن يحقن المريض بحقنة معينة. غير أنه قبل أن يشرع فى ذلك سمع صوت هاتفه النقال يرن فى جيبه. فترك ما فى يده، وانتحى جانبا كى يرد المكالمة. ثم عاد لكى يستأنف عمله.

غير أنه فى عودته أخطأ فالتقط الحقنة الغلط، وحقن بها المريض ثم أكمل الجراحة، وغادر غرفة العمليات بعد ذلك. إلا أن الأمور سارت باتجاه آخر، حيث تدهورت صحة المريض بسرعة من جراء الخطأ الذى حدث، على نحو تعذر معه إنقاذه، ومات الرجل. وبسرعة حررت له شهادة الوفاة، وتم دفنه، ودفنت معه قصة الجراح الكبير وخطؤه القاتل!

هذه قصة أخرى سمعتها من الدكتورة صفية عبدالحليم الجمل، الأستاذة بكلية طب الأزهر، وقد نشرت خلاصة لها فى «بريد الأهرام» بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠١.

أصيب شقيقها العميد متقاعد عبدالعزيز عبدالحليم بمغص شديد فى ا لسابعة من مساء يوم ٢٢ مارس. فنقلته سيارة الإسعاف إلى مستشفى مصطفى كامل. وفى قسم الطوارئ بالمستشفى قرر الطبيب النوبتجى، وهو نائب حديث التخرج، إجراء فتح بطن له للاستكشاف. وإذ فوجئ العميد عبدالعزيز بقرار الطبيب، فإنه نبهه إلى أنه مصاب بالسكر والكبد. إلا أن السيد النائب تمسك بقراره، وأخبره أن فتح البطن حل وحيد، وخيّره بين أن يوقع على إقرار بقبول إجراء العملية، وإلا فإنه سيتعرض لانفجار فى البطن مؤد بالضرورة إلى الوفاة. إزاء ذلك قبل الرجل مكرها ووقع على إجراء العملية، التى قام بها الطبيب، حيث سارع إلى فتح بطنه، لكنه لم يجد شيئا، علما بأنه ما كان ينبغى أن يجرى بفتح بطن مريض فى غياب مدرس على الأقل. كما تقضى بذلك الأعراف المتبعة.

علمت الدكتورة صفية بالأمر مصادفة، فسارعت بالذهاب إلى المستشفى، والتقت الطبيب، الذى ادعى فى البداية أن العميد عبدالعزيز كان يعانى من انفجار فى الإثنى عشر، ثم قال إنه كان انفجارا فى الزائدة، وعندما علم أنها طبيبة قال إنه كان يشك فى الانفجار، لكنه حين فتح البطن تحقق من أن الأمر ليس كذلك!

حين ناقشته فى كيفية التحضير للعملية ونوع التخدير الذى استخدمه فى ظروف إصابته بالسكر والكبد، فإنه راوغ وتلعثم فى الإجابة، قائلا إنه تصرف بسرعة

في حدود ما هو متاح للمستشفى من إمكانات، ثم اختفى بعد ذلك ولم يظهر له أثر.

تدهورت صحة المريض بسبب المخدر، فقرر الأطباء نقله إلى مستشفى مصطفى كامل الخاص بالقوات المسلحة، وكان على الدكتورة صفية أن تنتظر على باب الإفاقة حتى يمكن إتمام عملية النقل، وهى تنتظر، شاهدت الصراصير تمرح على أجسام المرضى المخدرين، ورأت بعضهم يسقطون من فوق الأسرة وهم فى غيبوبة، بينما الممرضات منهمكات فى الثرثرة والاستماع إلى الأغانى من المذياع الذى ملأ المكان ضجيجا. شاهدت أيضا كيف كان ينقل المرضى وهم فى غيبوبة من الإفاقة إلى مبنى الجراحة فى الهواء الطلق، الذى كان شديد البرودة آنذاك، على مقاعد متحركة متهالكة لا تختلف كثيرا عن عربات «الكارو». وكيف أن المرضى يدفعون دفعا دون أن يشعروا بما يفعل بهم. وحين كانت تسقط أنبوبة الأوكسجين على الأرض، فإن الممرض كان يلتقطها بترابها ويوصلها إلى المريض دون تعقيمها.

تلاحقت أمام عينيها تلك المشاهد المفزعة التى تعكس على نحو مذهل مدى الاستهتار بحياة الناس، إلى أن رتبت نقل شقيقها الذى ظلت حالته مستمرة فى التدهور، إثر إصابته بهبوط حاد فى الكبد، إلى مستشفى مصطفى كامل، وهناك ظل يصارع الموت، إلى أن فاضت روحه بعد أسبوع، ولحق بقائمة ضحايا الإهمال والاستهتار فى المستشفيات العامة، ممن يرحلون عن عالمنا كل يوم دون أن يستطيعوا أن يسجلوا شهاداتهم، أو يرفعوا أصواتهم بالشكوى وبرحيلهم تدفن معهم أسرارهم وتطمس معالم الجرائم التى ترتكب بحقهم.

(٥)

حاولت الدكتورة صفية أن تتعرف على اسم الطبيب الذى فتح بطن شقيقها دون داع، وأخطأ فى المخدر الذى أعطاه له، فتهرب منها المسئولون بالمستشفى. مرة قالوا إن اسمه خالد، ومرة ثانية قالوا إنه الدكتور وليد، وفى مرة ثالثة قالوا إن اسمه محمد. ولم تصل إلى شىء فى نهاية المطاف.

لم يحاسب الطبيب على فعلته . كما لم يحاسب جراح مستشفى قصر العينى على جريمته ، ولم يكن ذلك شيئا استثنائيا ، ولكنه تحول إلى قاعدة بمقتضاها لم يعد يحاسب أحد على استهتاره بحياة الناس أو حقوقهم .

سيفحمنى من يبادر إلى القول : لماذا يحاسب هؤلاء دون غيرهم ، وهل وجدنا مسئولا آخر فى أى موقع حوسب على قصور فى أدائه أو فساد تسبب فيه ، أو نازلة حلت بنا على يديه . إذ تلك حجة لا أستطيع ردها ، لأنها صحيحة ، وتعكس جانبا من محنة الواقع المصرى الراهن . حيث لا يهم ما يصيب الناس أو يعانون منه ، والأهم والأولوية القصوى استقرار الأمن واستمرار النظام وراحة الجالسين على المقاعد والمتربعين على المناصب .

من ثم فكل ذنب فى حق الناس مغفور ، وكل خطأ فى حق الحكومة والنظام منكور .

إن أمثالنا ممن بلغ بهم الإحباط مبلغه أصبحوا مستعدين لفهم هذا المنطق والقبول به ، من باب التسليم وليس من باب الإقتناع ، لكنهم يضيفون أن شيوع الفساد على ذلك النحو الذى ينخر فى العظام ويطل من كل مكان ، من شأنه أن يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعى المنشود . من ثم فلكى يستقر الأمن حقا ، ويستمر النظام دونما تعكير للصفو ، ولكى يستريح الجالسون على الكراسى ويطمئنوا على بقائهم لأطول مدة ممكنة فى مقاعدهم . لكى يحدث ذلك كله ، فلابد من بذل جهد جاد لمكافحة الفساد ، قبل أن ينفذ صبر الناس ، ويدفعهم الضيق أو اليأس إلى التصرف على نحو لا تحمد عقباه .

إذا لم يحاولوا مكافحة الفساد وفاء بحق الناس المتعبين والمعذبين ، فليكن ذلك لأجل خاطرهم هم ، لكى يتسلطن كل واحد فى موقعه وهو مرتاح البال ، حتى يأذن الله بفرج من عنده .

بيت كلينتون وفيللات وزرائنا فى مارينا!

بعض الأخبار التى تأتينا من العالم الخارجى تشعرنا بأننا فى كوكب آخر، بعيد كل البعد عن ذلك العالم. وتؤكد لنا أن حكاية «القرية الواحدة» التى أصبحت وصفا للكرة الأرضية فى ظل تعاظم ثورة الاتصال. لم تكن سوى عبارة مجاملة أطلقت لكى تقنعنا بأننا سواء مع الآخرين، اللهمّ إلا إذا اتفقنا على أن القرية تضم أحياء عدة مختلفة الحظوظ، ونحن نسكن فى أقصى جنوبها، حيث العشوائيات وما أدراك ماهى.

(١)

خذ مثلا تلك الأخبار السياسية الحافلة بالعجائب والغرائب، التى لم نسمع بمثلها فى بلادنا منذ نصف قرن على الأقل، فهذا رئيس بيرو يلاحقه البرلمان ويسحب منه الثقة حتى يضطر الرجل للجوء إلى الخارج والاستقالة من منصبه، وهذا رئيس الفلبين يتعرض بدوره للتحقيق والمحاكمة، وتشهر على الملأ سجلاته المشروعة وغير المشروعة، وذاك رئيس أندونيسيا يحذره البرلمان ويقول له بصوت عال: إما اعتدلت وإما اعتزلت. ثم هذا زعيم معارض فى غانا يفوز فى انتخابات رئاسة الجمهورية، هكذا مرة واحدة! وهى الأعجوبة التى سبق أن تكررت فى السنغال.

هذه الأخبار التى تقرع أسماعنا وتصيبنا بالدهشة بين الحين والآخر. لا تأتى إلا من خارج العالم العربى، الذى يبدو أنه أصبح محصنا ضد مختلف آفات وأعراض الشفافية. ولأن الأمر ليس مألوفا عندنا فلا أستبعد أن يقابله بعض بنى جلدتنا

باستنكار متسائلين : هل هانت المسائل واختلت القواميس؟ منذ متى كانت مجالس ممثلى العوام تحاسب الرؤساء الذين لهم ما لهم من كرامة واعتبار؟ وبأى حق يفوز زعيم معارض على رئيس الدولة، فيزيحه من مقعده ويحتله بدلا منه؟ ـ وهل من المروءة والشهامة أن يتعرض الأكابر لمثل هذه المواقف، وهم أهل السلطان والهيلمان؟ ـ ثم أين أجهزة الدولة الأمنية وغير الأمنية المنوط بها الدفاع عن هيبة النظام وكرامته، والحيلولة دون تعريض رئيسه لمثل هذه المواقف المحرجة؟ وأليس حول الرئيس رجال أولاد تسعة أشهر يتحسبون للتطورات قبل وقوعها، ويرتبون المسائل فى الانتخابات؟

(٢)

غير أن ذلك كله فى كفة. وحكاية الرئيس كلينتون فى كفة أخرى. فهاهى الأخبار تترى من العاصمة الأمريكية متحدثة مرة عن أن الرئيس يبحث عن عمل يرتب له دخلا مناسبا بعد مغادرته للبيت الأبيض. فمن قائل إن لديه مشروعا أو اثنين، وقائل إنه يعتزم تأليف كتاب عن تجربته، وإن لم يعلق كثيرون أملا كبيرا على ذلك الكتاب، باعتبار أن كلينتون لن يحصل منه على عائد يوازى الثمانية ملايين دولار التى تقاضتها زوجته هيلارى مقابل كتابة مذكراتها.

لا يقل من ذلك غرابة ما قرأناه عن حكاية البيت الذى اشتراه الرئيس الأمريكى لكى يقيم فيه بعد تركه لمنصبه، وكيف أنه اضطر للاقتراض من أحد البنوك لكى يغطى تكلفة شراء البيت. وأمثال هذه القصص تصدم أمثالنا فى ثلاثة أوجه.

تصدمه من حيث إننا لا نعرف رئيسا يغادر منصبه هكذا طواعية، ثم يذهب إلى بيت آخر لكى يسكن فيه، لأن مبلغ علمنا أنه إذا كان لابد أن يغادر فإنه ينتقل إلى الدار الآخرة، وليس إلى دار جديدة!

تصدمه من ناحية ثانية لأن الرئيس المذكور يجد نفسه ـ بعد المغادرة ـ مضطرا لأن يعمل، لكى يوفر له دخلا مناسبا. وتضاعف الصدمة فى هذه النقطة حين يتذكر الإنسان أن صاحبنا هذا يرأس أكبر وأغنى دولة فى العالم، الأمر الذى يدفع المرء إلى التساؤل عن مصير الأموال التى نهبها طيلة سنواته فى الحكم.

تصدمه من ناحية ثالثة لأنه لم يجد له مكانا يأويه بعد تركه لوظيفته . ولم يستطع أن يدبر لنفسه قصرا لائقا وهو فى السلطة ، أى بينما كانت مفاتيح البلد كلها فى يده . وأغرب من ذلك أنه لا يجد فى موارده ما يكفيه ، فيضطر للاقتراض من بنك .

مثل هذه التفاصيل تجعل الأمر غير قابل للتصديق فى بلادنا ، حتى أزعم أنها تصبح مرشحة بامتياز للنشر فى باب : صدق أو لا تصدق أو باب عجائب الدنيا وغرائب الطبيعة .

بسبب بعد المسافة بين كوكبنا وهذا الكوكب الآخر ، أو بين أحياء القرية الصغيرة ، ولأسباب أخرى معلومة ولا داعى لاستعادتها ، فنحن لا نطمح فى أن نبلغ ما بلغه الآخرون ، فى الأجل المنظور على الأقل . وغاية ما نستطيع أن نفعله أن نتابع ما يجرى فى الكوكب الآخر من أحداث باعتبارها أفلاما مثيرة من قبيل الذى نراه على شاشة التليفزيون والسينما ، أو أحلاما غريبة تراودنا فى المنام .

من جانبى أستطيع أن أمرر أخبارا كثيرة من ذلك القبيل ، لكنى غير قادر عن استيعاب فكرة أن الرئيس كلينتون لديه أزمة بعد خروجه من البيت الأبيض . ذلك أن أول ما يخطر على بال مثلى حين يقرأ الأخبار المتعلقة به هو لماذا يضطر الرجل للبحث عن العمل . وكيف يخرج من منصبه وهو مأزوم ماليا؟

(٣)

حين تلح علىّ مثل هذه الأسئلة فإننى لا أستطيع مقاومة المقارنة بين وضع الرئيس كلينتون وبين الوزراء فى بلادنا ، الأمر الذى يدفعنى إلى التساؤل : هل يمكن أن يخرج الوزير عندنا من منصبه وهو مأزوم؟

أعرف وزراء دخلوا مأزومين وخرجوا كما دخلوا . أحدهم لم يكن فى منزله هاتف ، فركبوا له هاتفا بعد تعيينه وزيرا ، وفى اليوم الذى تلا خروجه من الوزارة رفع الخط واستردت مصلحة التليفونات وديعتها عنده ! - وأعرف وزيرا آخر لم يستطع وهو فى منصبه أن يغير سيارته التى اشتراها حيث كان سفيرا ، ولا يزال يحتفظ بذات السيارة حتى الآن بعد مضى عدة عقود على شرائها . ولأن لى به صلة ، فقد كنت أحدثه هاتفيا قبل عدة أسابيع فقال لى إنه تعرض لحادثة «نشل» ،

استغربت ما سمعت وقلت كيف حدث ذلك . فضحك قائلا إن هذه هى المرة الثالثة التى ينشل فيها ، لأنه اعتاد حين تكون له مصلحة فى قلب المدينة ، التى يسكن فى ضواحيها ، أن يضع سيارته قرب أقرب محطة «مترو» ، ومن هناك يستقل «المترو» ليقضى حاجته ، ثم يعود أدراجه بعدها ليأخذ سيارته إلى بيته . وأعرف وزيرا ثالثا يحمل رتبة عسكرية رفيعة للغاية . اضطر لأن يعمل ضابط أمن فى إحدى الشركات بعد تركه للوزارة ، ولجأ إلى استبدال معاشه حيث أراد أحد أبنائه أن يتزوج ، لأنه لم يكن لديه ما يغطى تكاليف المهر . .

هذه النماذج موجودة لا ريب ، لكنى أقطع بأمرين أولهما أن هؤلاء قلة استثنائية وثانيهما أن هذه القلة تتعرض للانقراض حينا بعد حين . ذلك أن الوزارة تمثل فى حياة الأغلبية انقلابا ، يصبح المرء بمقتضاه - إذا خرج منها - كائنا آخر مختلفا تماما عنه وقت دخوله . بل أزعم أن الذين يدخلون إلى الوزارة وهم مأزومون ، ولا داعى للتفصيل لأن الله أمر بالستر ثم أن كل شريف فى هذا البلد لابد أن يكون مأزوما بصورة أو أخرى ، هؤلاء لا يغادرون مناصبهم إلا وقد حلوا مشكلاتهم ومشكلات أبنائهم وأحفادهم . ويتم ذلك بقدرة قادر خلال سنوات معدودة ، لا نعرف كيف!

وهى مصادفة لا ريب أن الوزير السابق الذى نشل فى «المترو» مؤخرا ، كان ابنه وهو فى الوزارة طالبا بالجامعة ، وكانت وسيلته للانتقال فى الذهاب والعودة هى دراجة اشتراها من حرّ ماله . وحين دارت دورة الزمن وجاء مكانه وزير آخر تصادف أن كان لديه ثلاثة من الأبناء . وإذا بكل واحد من الثلاثة يركب سيارة «بى . إم . دبليو» من أحدث طراز ، ثمن الواحدة فى حينها كان يزيد على ٣٠٠ ألف جنيه .

لا يقف الأمر عند حدود مظاهر الثراء اللافت للنظر التى تبدو على أغلب الوزراء ، وهو ثراء تتعدد مصادره وتشكل فيللات الشواطئ والسواحل والعقارات الأخرى أبرز مقوماته ، ولكن الملاحظ أيضا أن أبناء بعض هؤلاء الوزراء أصبحوا يتكسبون من الوزارات التى يشرف عليها آباؤهم . وإذا كانت مظاهر الثراء تثير أكثر من سؤال عن مدى الجدية فى تطبيق قانون من أين لك هذا ، فإن تكسب الأبناء من

وظائف آبائهم يثير ما لا حصر له من الأسئلة حول قانونية هذه الأوضاع، ومدى تأثيرها على شيوع الفساد فى العديد من المرافق والقطاعات.

(٤)

إن الفساد موجود فى كل دول العالم. ولكن الفرق بين دولة وأخرى يكمن فى كيفية تعامل كل منها مع ذلك الفساد، وهل تقوم هامة القانون على قامة الرجال أم العكس؟!

وفى هذا الصدد فإن المرء ليستغرب حقا كيف أن روائح الفساد ضاربة الأطناب فى مؤسسات الدولة تزكم الأنوف، وقصص الثراء الفاحش الذى يتقلب فيه بعض المسئولين وأبناؤهم على كل لسان، ومع ذلك يظل سقف الحساب لا يتجاوز حدود رؤساء الشركات ومديرى العموم ومن دونهم. حتى إننا لم نعرف أن وزيرا واحدا سئل - خلال الثلاثين سنة الأخيرة على الأقل - من أين لجنابك كل هذا؟

فى أكثر دول العالم المتحضر - الكوكب الآخر! - يسجل كل مسئول فى الدولة بيانا بممتلكاته ووضعه المالى حين يتسلم منصبه، ويحاسب على كل قرش دخل فى حسابه من خارج راتبه، طيلة توليه منصبه. وإذا انتفع هو أو أحد أفراد أسرته من ذلك المنصب، فإن ذلك ينهى حياته السياسية ويسقط اعتباره. وقد قامت الدنيا ولم تقعد فى ألمانيا ذات مرة، حين كتب نائب لرئيس الوزراء خطاب توصية لتعيين ابن واحد من أقاربه على ورقة رسمية، واضطر للاستقالة من منصبه بسبب هذه الفضيحة.

لقد تواضعت أحلامنا وتضاءلت. حتى لم نعد نطمح فى إصلاح سياسى جذرى وشفافية حقيقية وتداول للسلطة، وإنما أصبحنا نتحدث عن أمور أبسط من ذلك بكثير، نتحرى الممكن ولا نتعلق بالمستحيل فى ظروفنا. وما دعوتنا إلى تحرى مصادر الثراء التى تحل بالوزراء وغيرهم من كبار المسئولين إلا من نماذج تلك الطموحات المتواضعة. وهو طموح - كما ترى - لا يتطلب أى تغيير سياسى كبير. بل يساعد على استمرار الموجود واستقراره على دعائم أكثر أمانا وعافية.

(٥)

وهى مفارقة لا تخلو من سخرية، أنه صار بمقدور أى واحد منا أن يعرف بالضبط بيانا بما يملكه العديد من زعماء العالم. حين تولوا السلطة وحين غادروها، لكننا لا نعرف شيئا عن الذمة المالية لوزرائنا وكبار مسئولينا. ولا شك أن المفارقة تبلغ ذروتها حيث نعلم من الصحف الصباحية كيف اشترى الرئيس كلينتون بيته في واشنطون، بينما لا نعرف كيف تسنى لبعض الوزراء أن يقتنوا فيللاتهم فى «مارينا» أو أبو سلطان!

لا يحسبن أحد أن هذه دعوة إلى ما يسمونه بأيام الفقر والنكد، حيث لم يكن بوسع أى وزير أن يركب سيارة بخلاف «نصر ٢٣٠٠»، وحين كان الواحد يدخل إلى الوزارة مأزوما ويخرج منها مأزوما «بشرطة». ولكنها دعوة إلى إشهار الشفافية والنزاهة وإعادة الاعتبار للمثل العليا فى هذا البلد ـ هل هذا مطلب صعب؟!

(٦)

مادمنا نتحدث عن الخارج وتداعيات أخباره التى تذكرنا بأوجاعنا وعوراتنا فإننى أدعو كل من يهمه الأمر إلى قراءة هذا الخبر الذى جاءنا من بيت مجاور فى حيِّنا الجنوبى، هو العاصمة الأردنية عمان. يقول الخبر ما يلى:

أحال رئيس مجلس النواب الأردنى عبدالهادى المجالى إلى اللجنة القانونية فى المجلس اقتراحا بقانون يمنع ازدواجية الجنسية للمسئولين فى أجهزة الدولة المختلفة قدمه ٢٠ نائبا فى البرلمان الأردنى.

وينص مشروع القانون على فصل أى مسئول فى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية أو الشركات العامة أو الهيئات الشعبية إذا كان يحمل جنسية أخرى، إضافة للجنسية الأردنية. كما يحظر على أى مسئول فتح حسابات مالية أو إقامة استثمارات أو شراء ممتلكات خارج البلاد.

وجاء فى الأسباب الموجهة لمشروع القانون أن الهدف منه يتمثل فى عدم ازدواجية الولاء، فمن تجنس بجنسية أخرى غير الأردنية لا يجوز له أن يتسلم منصبا

رسميا حتى تسهل مساءلة هذا الشخص من دون الوقوع فى أى من إشكالات تعدد الجنسية .

وجاء أيضا فى الأسباب الموجهة للمشروع أن الأردنى المسئول فى أى من مواقع المسئولية المختلفة فى الدولة الأردنية ، ومن أجل إثبات مواطنته الحقة ، عليه أن يستثمر أمواله داخل البلاد ، ولا يجوز له أن يكون مسئولا وفى نفس الوقت يهرب أمواله إلى الخارج .

واستند النواب الذين وقعوا المذكرة فى هذه الخطوة إلى أن الدستور الأردنى ينص على أنه لا يكون عضوا فى مجلس الأعيان أو مجلس النواب من يدعى بجنسية أو حماية أجنبية ، الأمر الذى يتطلب تطبيق الدستور وأحكامه على جميع المسئولين فى أى موقع من مواقع العمل الرسمى فى الدولة الأردنية .

جدير بالذكر أن الحكومة الأردنية لا تسمح لمواطنيها بالحصول على جنسية دولة أخرى أو التخلى عن الجنسية الأردنية إلا بموافقة مجلس الوزراء .

شجعنى على إبراز الخبر بالتفصيل أن ثمة لغطا فى مصر - وصل إلى ساحة القضاء - حول حصول بعض أعضاء مجلس الشعب الجديد على جنسيات أخرى إلى جانب جنسيتهم المصرية ، الأمر الذى يسمح بانتخابهم أيضا ممثلين لشعوب أخرى ، فى البرلمانات الكندية أو الفرنسية أو الإيطالية .

وكنت قد قرأت بحثا هاما للمستشار طارق البشرى فى هذا الموضوع لفت فيه النظر إلى أن القانون المصرى حين أجاز للمصرى المتجنس بجنسية أجنبية مع احتفاظه بالجنسية المصرية ، إنما كان يعالج فى الأساس أوضاع المصريين المهاجرين ، الذين استقروا بالخارج ورتبوا حياتهم هم وعائلاتهم على ذلك . وقد أراد المشرع أن يبقى لهم على جنسيتهم المصرية ، التى هى الأصل والأساس ، لئلا يضيع العرف بين الناس وليبقى لأهل المهاجر شعورهم بأن مصر متمسكة بهم وحريصة عليهم . الأمر الذى يسمح لهم باستمرار التواصل مع أوطانهم ، مع ما يرتبه ذلك من مصالح خاصة وعامة .

(٧)

هذا الوضع تغير الآن على نحو يستبعد أن يكون قد خطر ببال المشرع، الذى لم يقصد على الإطلاق أن يبقى المواطن المصرى فى بلده مستمتعا بحقوق المواطنة المصرية، وفى الوقت ذاته محاطا برعاية دولة أجنبية، وهو ما أظهرته الأحداث فى بعض القضايا الأخيرة التى مست الأمن القومى، واتهم فيها أحد الأكاديميين من حاملى الجنسيتين، الأمر الذى دفع السفير الأمريكى إلى التدخل لحماية «مواطنه» المتهم!

إن عضو السلك السياسى وضابط القوات المسلحة يمنع من البقاء فى وظيفته إذا تزوج من أجنبية، ويمنع من التعيين فى وظيفته أصلا إذا كان قد سبق له الزواج من أجنبية. وإذا كانت الدولة قد ذهبت فى التحوط إلى هذا المدى، فحرمت مجرد الزواج من أجنبية على ضابط برتبة ملازم أو ملحق دبلوماسى، فهل يعقل أن يقبل تجنس النائب بجنسية أجنبية فى مجلس يفترض أنه يمثل الشعب المصرى؟! وهل يعقل أن يقبل تولى حملة الجنسيات الأجنبية فى مختلف المناصب السياسية بالدولة، كالوزراء على سبيل المثال؟!

ألا يستدعى ذلك التطور الذى طرأ على النخبة المصرية، بعدما شاعت فيها بدعة التجنس بجنسيات أجنبية، أن نعيد النظر فى الموقف القانونى من المسألة برمتها، وأن نفكر فى خطوة مشابهة لتلك التى لجأت إليها الأردن؟

هل هذا بدوره طموح كثير علينا؟!

حين تغيب الشفافية وحين تحضر

انتحار رئيس الوزراء السورى السابق محمود الزعبى، بعد اتهامه بالفساد، سرّب إلى جوانحى بعضا من السرور لم أستطع كتمانه، وكانت له عندى تداعيات لم أستطع وقف تدفقها.

(١)

معاذ الله أن تكون بى شماته فى الرجل، الذى لا أعرفه ولم أر وجهه إلا فى الصور، واستغفر الله إن زل لسانى بما قلت، فأبديت بعضا من السرور إزاء قتل إنسان لنفسه. وهى جريمة محرمة شرعا. لكن عذرى أن اللغة لم تسعفنى إلا بما قدمت، وإذا كان لى أن أسارع إلى تصحيح تلك الزلة فإننى أقول بملء الفم إن مقصودى ليس ذات الحدث وإنما دلالته. كما أننى لست أبدى رأيا فى مسألة الانتحار، وإنما أتحدث عن شىء وقع بالفعل، بصرف النظر عن إنكارنا أو قبولنا له.

لقد سرنى أن جيش المفسدين نقص واحدا. وأن ذلك الواحد كان من الوزن الثقيل. وكان من «جنرالات» ذلك الجيش، حيث ظل رئيسا للوزراء طيلة ثلاثة عشر عاما، حتى أحسبها المرة الأولى التى يقدم فيها أحد رؤساء الوزارات الفاسدين فى العالم العربى على فعلة من هذا القبيل الأمر الذى جعله «رائدا» بامتياز فى ذلك المضمار. وقدّرتُ فى الرجل أنه امتلك شجاعة التخلص من الحياة كلها تجنبا لمزيد من الفضيحة، وهو الذى فعل ما فعله تعلقا بالحياة واغترافا من معينها، الذى كان مال الدولة والشعب. هذا على افتراض أن الذى نُسب إليه كان صحيحا بطبيعة

الحال. سرنى أيضا بقدر أكبر أن إقدامه على الانتحار لم يتم إلا بعد أن بدا أن سيف القانون سوف يطوله، وأن «الانتفاضة التصحيحية» التى استهدفت تنظيف المجتمع السورى من بؤر العطن والفساد ماضية فى طريقها المرسوم، حتى إشعار آخر على الأقل.

سرنى كذلك أن الانتفاضة حملت معها ريح الغيرة على مال الشعب، الذى هو فى ثقافتنا الأصيلة مال الله، حتى عُدَّ كل من انتهك حرمته معتديا على حق من حقوق الله.

نعم فى كل الدنيا هناك فساد ومفسدون، لكن هناك فرقا بين أن يكون الفساد استثناء أو يكون قاعدة فى المجتمع، ثم إن من أهم الفروق بين العالم المتقدم والعالم النامى، أن الفساد فى الأول نادرا ما يدب فى رءوس السلطة، على عكس الثانى، الذى تعمد فيه الرءوس المحتكرة للسلطة إلى الاستئثار بالثروة أيضا. من الفروق كذلك أن الفاسدين حينما ينكشف أمرهم لا يرحمهم القانون، وإنما يعاملون فى العالم المتقدم بمنتهى الحزم، لا يشفع لهم انهم كانوا من الكبراء المحصنين، الذين ترتفع فى العالم النامى قاماتهم فوق هامة القانون.

(٢)

نحن لا نعرف التفاصيل. لكن المرء لا يستطيع أن يخفى دهشته إزاء استمرار الزعبى فى منصبه طيلة ثلاثة عشر عاما دون أن يلحظ أحد عليه أمارات الفساد. صحيح أن محاسبة الرجل بعد خروجه من الحكم خير من عدم محاسبته على الإطلاق. لكن ثمة أسئلة تخطر على البال فى مثل هذا الموقف من أهمها: كيف استمر الرجل فى موقعه طيلة تلك المدة دون أن يحاسبه أحد، وأين كانت أجهزة ومؤسسات الرقابة، التى نعرف أنه لا تفوتها شاردة أو واردة فى سوريا؟! ـ على الأقل إذا ما تعلق الأمر بالشأن السياسى ـ وهل مارس الرجل كل ذلك الفساد وحده، وما مصير أعوانه، وما مدى الإفساد الذى تسبب فيه من جراء التجاوزات التى قيل إنها ثبتت بحقه على مدى تلك الفترة، وأدت إلى مصادرة ممتلكاته وأمواله، هو وأولاده؟ ثم هل الزعبى هو حالة فريدة أم أنه جزء من ظاهرة عامة، وهل الظاهرة سورية فقط أم أنها عربية أيضا؟

نعـرف أن الرجل مـهندس زراعى فى الأسـاس من أسـرة مـتـوسطة الحـال فى «حوران»، لكنه تعلـق مبكرا بمركبة الحزب، التى قادته إلى عالـم الجاه، فإثر انتخابه عضوا احتياطيا فى القيادة القطرية لحزب البعث فى عام ٧٥، قبل ربع قرن. فإنه شغل منصب رئيس مكاتب المال والاقتصاد والطلبة فى القيادة. وبعد خمس سنوات انتخب عضوا قطريا ورئيسا لمكتب الفلاحين والمنظمات، وفى هذا الباب انتخب عضوا فى البرلمان ورئيسا له فى الفترة بين عامى ٨١ و٨٧، إلى أن عين رئيسا للوزراء بعد ذلك، ثم جرى ما جرى.

من ذلك السجل نستطيع أن نقول إن الرجل يعد تجسيدا للحالة التى تحدث عنها ابن خلدون فى مقدمته، مقررا أن «الجاه مفيد للمال»، وأن السلطة والوزارة كانتا سبيله إلى الثراء الفاحش، حينما توفرت الظروف لذلك. إذ فى غيبة الرقابة والمساءلة يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإدارى فى جهاز الدولة أوضاعا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة، وهى الثروات التى تعد بمثابة «ريع المنصب». والتعبير الأخير ليس من عندى، ولكنى اقتبسته من دراسة حول «اقتصاديات الفساد». نشرتها مجلة «وجهات نظر» للدكتور محمد عبدالفضيل أستاذ الاقتصاد المعروف.

فى دراسته نبه إلى تفرد العالم النامى بعمليات التراكم المالى (وليس الإنتاجى)، الأمر الذى دفع عالم الاجتماع الفرنسى «بيير بورديو» إلى صك مصطلح ومفهوم «رأس المال الرمزى»، فى مقابل «رأس المال المادى» الملموس والمتعارف عليه. حيث هؤلاء الذين يقبضون على مقاليد ومكونات رأس المال الرمزى فى ثنايا هيكل السلطة، لهم دور هام فى إعادة إنتاج الفساد فى العديد من بلدان العالم النامى، وسد الطريق أمام «التراكم الإنتاجى».

(٣)

وأنت مغمض العينين تستطيع أن تقول إن الجاه والمنصب يصبحان مدخلا إلى الثراء حين تتراجع الشفافية فى المجتمع، وأن الشفافية السياسية تستصحب بالضرورة شفافية اقتصادية. إذ كما أن الأولى تعطيك صورة دقيقة لتوجهات

المجتمع وخرائطه السياسية . فإن الثانية تكشف لك دقائق الخرائط والتضاريس المالية والاقتصادية .

وأى دارس لتاريخ القانون الدستورى يعرف أن النظام الديموقراطى والمجالس التشريعية ، ذلك كله لم يظهر إلى الوجود إلا لتوفير الشفافية المالية . ووثيقة «الماجناكارتا» التى صدرت فى إنجلترا عام ١٢١٥م ، هى التى أعلنت لأول مرة فى التاريخ الأوروبى حق الناس فى المشاركة والرقابة المالية . أو هى التى وضعت مبدأ «لا ضرائب دون مشاركة الناس فى تقريرها» . الأمر الذى أدى تلقائيا إلى تقرير حق الناس فى مراقبة إنفاق المال العام ، ومن ثم الرقابة على أداء السلطة التنفيذية .

بسبب من ذلك . فحيثما تمكنت الديموقراطية انحسر الفساد المالى وضاق الخناق حول المفسدين والعكس صحيح . وكان من جراء التمكين للديمقراطية فى بريطانيا مثلا أن خريطة المجتمع المالية والاقتصادية أصبحت مشهرة أمام الكافة . ومازلت احتفظ بتفصيلات تقرير نشرته صحيفة «صنداى تايمز» فى ١٤/ ٥/ ١٩٩٥ نشرت فيه تفصيلات تلك الخريطة ، خصوصا معالم الثراء هناك . ومقتضاها أصبح بوسع أى قارئ أن يعرف بالضبط من هم الأثرياء الإنجليز وماذا يملكون وفى أى مجال ينشط كل واحد منهم . فأصبح الناس على علم مثلا من هم أغنى عشرة أشخاص فى البلاد ، وكم يملك كل واحد منهم ، وما الذى طرأ على تلك الخريطة من متغيرات بالمقارنة بالعام السابق . عرف الناس أيضا أسماء أغنى تسع نساء ، وثروة كل واحدة منهن (ملكة بريطانيا كانت الأكثر ثراء وقدرت ثروتها ٤٥٠ مليون إسترلينى) ـ أكثر من ذلك فقد عرف الناس أين تعلم أولئك الأثرياء ، وكم واحد تلقوا تعليمهم فى جامعة أوكسفورد ، وكم واحد تخرج من جامعة كمبريدج ، وكم عدد الذين جاءوا من «لندن سكول أو فى إيكونوميسكس» .

فى قائمة أخرى نشرت الجريدة أسماء وثروات أغنى خمسة أشخاص فى شرائح ومجالات عدة هى : الارستقراطية البريطانية ـ قطاع المتاجر ـ أثرياء العقارات ـ القطاع الصناعى ـ قطاع الإعلام ـ تجارة الأغذية ـ أثرياء القطاع المصرفى والمالى .

كل ذلك منشور على الملأ ويعرفه الناس . حيث لم تجعل الشفافية فى الأمر سرا .

(٤)

بسبب الحساسية إزاء حرمة المال العام، رفضت الحكومة البريطانية دفع تكاليف احتفال الملكة الأم، والدة الملكة الحالية إليزابيث الثانية، بعيد ميلادها المائة. ورغم أهمية المناسبة (١٠٠ سنة) فضلا عن أهمية الملكة الأم، إلا أن الحكومة رأت أن تلك مناسبة «عائلية خاصة»، لا ينبغى أن تتحمل خزانة الدولة عبئها. صحيح أن نفقات الاحتفال المقدرة لم تتجاوز ٤٠٠ ألف إسترلينى، إلا أن الحكومة اعتبرتها مسألة مبدأ. فالعائلة المالكة لها مخصصات يفترض أن تغطى نفقاتها واحتياجاتها، وعلى أفرادها أن ينفقوا على مناسباتهم من تلك المخصصات، وأن يتحركوا فى حدودها.

لمواجهة الإشكال توصلوا إلى حل وسط، حفظ وجه الملكة الأم وأخرج الحكومة من المأزق، وخفف العبء على الأسرة. فقد قرر الجيش البريطانى أن يتولى تنظيم الحفل، وأن يبيع التذكرة الواحدة للشركات الكبيرة بـ٥٠٠ إسترلينى. واعتبرت هذه هى المرة الأولى التى يقام فيها حفل ملكى، وتباع فيه التذاكر للراغبين فى الحضور. وكان المتعارف عليه أن الاحتفالات الملكية يتاح للكافة حضورها. ولكن «ضيق يد» الأسرة المالكة اضطرها إلى اللجوء لذلك الأسلوب.

الطريف فى الأمر أن هيئة الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) رفضت بث الاحتفال الذى يقام فى العيد المئوى للملكة الأم. وكانت حجتها فى ذلك أن موعد الاحتفال يتعارض مع موعد بث حلقة من المسلسل التليفزيونى «نيبرز» أو «الجيران»، ولأن ذلك المسلسل يحظى بشعبية جارفة بين الشبان خاصة، فلم تكن الهيئة مستعدة للتضحية بالحلقة وحرمان مشاهديها منها، مجاملة للملكة الأم، حيث حق الجمهور مقدم على حق الأسرة المالكة!

ورغم أن منظمى الاحتفال عرضوا ربع مليون إسترلينى لبث وقائعه على القناة التليفزيونية للهيئة، ونظموا حملة تبرعات أهلية لجمع ذلك المبلغ، إلا أن المسئولين فى التليفزيون لا يزالون متمسكين بموقفهم. ولا يزال الجدل مستمرا فى أجهزة الإعلام البريطانية حول موقف الـ«بى. بى. سى» حتى أن رئيس تحرير صحيفة التايمز السابق اللورد ريس موج اتهم الإذاعة البريطانية بأن لها «توجهات

جمهورية» معادية للملكية، واعتبر أن هذه التوجهات تفسر رفض مجلس إدارتها بث الاحتفال سابق الذكر .

(٥)

يذكرني ذلك بما حدث مع ملك السويد كارل السادس، حين بلغ سن الخمسين (عام ٩٦) . ولأنه يحظى بشعبية كبيرة . فقد تعالت الأصوات منادية بإقامة احتفال كبير بهذه المناسبة، خصوصا أنه أول ملك يبلغ هذه السن وهو على عرش السويد منذ حوالى ٩٠ سنة، وتقرر آنذاك دعوة ملوك وأمراء أوروبا، إضافة إلى رؤساء الحكومات وعدد من الشخصيات العامة، حتى بلغ مجموعهم ٦٠٠ شخصية أجنبية . كما وجهت الدعوة إلى ٣٣ مواطنا فى ستوكهولم العاصمة ولدوا مع الملك كارل فى نفس اليوم والساعة، وأكملوا معه سن الخمسين .

بسبب ضخامة الاحتفال عجزت الأسرة المالكة التى تعد من أفقر حكام أوروبا، فى تدبير نفقاته . ولأن الدستور يمنع الملك من قبول تبرعات أو هدايا من أى جهة، فلم يكن بمقدور منظمى الاحتفال أن يعتمدوا على الاكتتاب العام . لذلك قررت الجمعيات الأهلية السويدية أن تتولى هى وليس الأسرة المالكة إقامة الاحتفال وتلقى تبرعات الراغبين .

حينما قرأت القصة استغربت حكاية «فقر» ملك السويد . الذى تحكم أسرته البلاد منذ مائتى سنة . لكن حيث تتبعت الأمر وجدت أن المخصصات التى تمنحها له الحكومة فى العام تقدر بمبلغ ٧٠ مليون «كراون» (أقل من عشرة ملايين دولار) . ومن هذه المخصصات يتم الانفاق على موظفى القصر الذين يزيد عددهم على مائتى شخص، وعلى ثمانية قصور أخرى للعائلة . كما ينفق منها على نفقات جميع أفراد الأسرة والحاشية . وكذلك على استقبال الضيوف والمآدب والولائم الرسمية، وتعليم الأبناء وتدريب ولى العهد على مهمات الملك .

علمت أيضا أن الملك اشتكى قبل سنوات من أن المخصصات لم تعد تتناسب مع ظروفه الشخصية والعائلية، إذ تقررت فى عام ١٩٧٤ حين كانت قيمة العملة (الكراون) ضعف ما هى عليه فى عام ١٩٩٦، وكان الملك وقتذاك عازبا . غير أن

أعضاء البرلمان والوزراء رفضوا مجرد مناقشة القضية، وطالبوا الملك بأن يعانى مثل بقية المواطنين، حسب التعبير الذى استخدمته وزيرة سابقة للشئون الاجتماعية.

لفت نظرى فى هذا السياق أن عددا من كبار موظفى القصر الملكى شرحوا للصحافة أكثر من مرة، جوانب من معاناتهم وتقشفهم. وقالوا إن القصر يعانى أكثر من أشد المواطنين فقرا. حتى أكدوا أنهم اضطروا لشراء أجهزة كمبيوتر مستعملة، كما اضطروا للاعتماد على جهاز «فاكس» واحد لعشرات الموظفين. وعجزوا عن تغيير الستائر القديمة أو السجاد أو الآرائك والمكاتب فى دواوين القصر. وذكر هؤلاء أن الملك كارل لجأ فى السنوات الأخيرة إلى بيع عقارات وأراض من ممتلكات الأسرة لتغطية العجز فى موازنة القصر، علما أن الدستور يحظر على الملك الاقتراض أو مزاولة أى عمل:

(٦)

لا أعرف الكثير عن تفاصيل احتفال الرئيس صدام حسين بعيد ميلاده الثالث والستين، لكن احتفظ بقصاصة احتوت على تقرير نشر فى مجلة «الفيجارو» الفرنسية فى عام ١٩٩٣، حول كيفية احتفال نظير له بعيد ميلاده، هو الرئيس الكورى الشمالى السابق كيم إيل سونج، وهى نموذج لما يجرى فى العالم الثالث، حيث تسخر كل الإمكانات والموارد وتعبأ الأمة كلها للاحتفال بعيد ميلاد «الزعيم». فى التقرير يشار إلى الرئيس باسم القائد الأكبر، أما ابنه كيم جونج إيل، الرئيس الحالى، فيشار إليه باعتباره القائد الحبيب. والتفصيلات التى تضمنها التقرير نقلت على لسان لاجئ سياسى كورى اسمه كو يانج هوا، كان يعمل مترجما للفرنسية مع كيم إيل سونج، ثم عين ملحقا فى سفارة بلاده فى برازافيل، وبعد ذلك فر إلى كوريا الجنوبية واستقر به المقام فيها.

بعد الاحتفال بعيد ميلاد القائد الأكبر - والكلام للاجئ السياسى - هو الحدث السنوى الرئيسى فى حياة الكوريين، وهو يوم تشارك فيه كل قرية ومدينة «الزعيم المحبوب لأربعين مليون كورى» بهجة الاحتفال على طريقتها، أما فى العاصمة فيحتشد ١٥٠ ألف إنسان فى الملعب الرئيسى لكى يصفقوا لآلاف الصبية الذين

يرسمون بحركاتهم صورة العلم وشعارات القائد الأكبر . وقد شارك القائد الحبيب على طريقته فى الاحتفال الماضى بميلاد القائد الأكبر فأصدر أمرا رسميا بالقبض على سبعة آلاف بلبل لكى تصنع من ريشها وسائد وفراش ، وأصدر أمرا آخر بزرع ٨ ملايين زهرة لتزيين شوارع العاصمة ، كما أصدر أمرا آخر إلى الفلاحين (الذين لا يحق لهم سوى استهلاك لحم الكلاب منذ قطع المساعدات الروسية) بالاعتناء بثلاثمائة أوزة و ٣٠٠ خنزير و ٥ آلاف ضفدعة من أجل القائد الأكبر وضيوفه . أما الأمر الرابع فصدر إلى الجيش من أجل اصطياد ٨٠٠ سلحفاة ، إذ يقال أن دماءها تثير الشهية وتحسن الدورة الدموية .

للعلم فإن كيم إيل سونج كان يمتلك ١٠٠ منزل ضخم عبر البلاد بينها مقره الرئيسى جانسو جاك على بعد ٣٠ كيلومترا من بيونغ يانج ، وهو يقوم على أرض مساحتها ٨,٥ كيلومتر مربع ويقوم على حراسته ١٢ ألف رجل ويقوم على خدمته ثلاثة آلاف صبية ، أما القائد الحبيب فيملك ٥٠ منزلا أكثر من أبيه ويضع تحت تصرفه ٦٠٠ سيارة مرسيدس ، بالإضافة إلى ولعه بسيارات الجاجوار والبورش والفيرارى .

وفى مناسبة سابقة للاحتفال بعيد ميلاده (عام ٨٥م) نصب فى أنحاء كوريا الشمالية ٣٥ ألف تمثال للقائد الأكبر ، أما القائد الحبيب فقد أقيمت له نصوب مقدسة يتوجب على كل مواطن زيارتها ، كتب على أحدها أنه «رأى النور فى لحظة ظهرت فيها نجمة براقة فوق أعالى الجبل وسط أضواء غامضة وقوس قزح رائع» . وفى العاصمة أيضا يرتفع قوس نصر علوه ١٦٠ مترا ، أى أعلى من قوس النصر الشهير فى باريس ، تكريما للقائد الأكبر . وهناك كذلك برج من الرخام يعلو ١٧٠ مترا يضىء ليل العاصمة فى شعلة كبرى ترمز إلى «شمس الإنسانية» . وأخيرا هناك التمثال البرونزى الضخم المغطى بالذهب!

لا تزال لدىّ ذخيرة كثيرة من قبيل تلك التداعيات ، لكنى مضطر للتوقف عند هذا الحد ، مكتفيا بما احتملته المساحة ، ومعترفا بأن فى الفم ماءً كثيراً .

رأس المال يعربد بلا حساب

هذه فضيحة متعددة الجوانب، «بطلها» رأس المال الذى أصبح يعربد فى بلادنا بلا ضابط ولا رادع، حتى أنه لم يعد يتورع عن انتهاك تقاليد «قلاعنا الثقافية» أو عن العدوان على أعراف أنبل المهن وأشرفها.

لقد كانت جامعة القاهرة المسرح الأساسى للفضيحة، حين جاء موسم الانتخابات، ورشح أحد كبار رجال الأعمال نفسه فى الجيزة. وفوجئنا بالرجل داخل صرح الجامعة، بل فى قاعة أحمد لطفى السيد، التى يجتمع فيها المجلس الأعلى للجامعات. الذى يفترض أنه يضم القمم العلمية فى مصر.

(١)

فى جلسة مثيرة، تصدَّر رجل الأعمال القاعة، وإلى جواره مدير جامعة القاهرة، ومحافظ الجيزة، ورئيس المجلس المحلى، وجلس أمامهم جمع من العمداء والأساتذة، فيما قيل إنه مناقشة - يقودها رجل الأعمال بطبيعة الحال - لتطوير الجيزة وتحديث مصر.

ورغم الادعاء اللاحق بأن الأمر مجرد مصادفة، وأن الزيارة لا علاقة لها بالانتخابات، وأن رجل الأعمال ذهب إلى الجامعة بنية خالصة، ولا يبتغى من وراء الزيارة إعلانا أو دعاية. رغم ذلك فقد كان بوسع أى ساذج أو أبله أن يلحظ دلالة التوقيت، ويدرك أن رجل الأعمال استطاع بنفوذه - بماله إن شئت الدقة - أن يخترق الجامعة، وأن يفرض نفسه على رئاستها وتقاليدها، وأن يحولها إلى منبر لدعايته الانتخابية. فى خطوة غير مسبوقة فى تاريخها.

صحيح أن اللقاء لم يتعرض بشكل مباشر للانتخابات. وأن الكلام كله تركز على دعوة الرئيس حسنى مبارك لتحديث مصر؛ وتنمية المجتمع، والنهوض بالجيزة. إلا أنه كان واضحا لكل ذى عقل سوى أن الرجل أقحم اسم الرئيس لكى يحتمى به فى عدوانه على الجامعة. كما أن كل ما قيل فى اللقاء كان نوعا من التمويه المكشوف، الذى يبطن دعاية انتخابية لتحسين صورة رجل الأعمال، وتقديمه إلى جمهور الناخبين باعتباره مبعوث العناية الإلهية لربط الجامعة بالمجتمع، ولإنقاذ الجيزة ونقلها من حال إلى حال، ومن القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين!

(٢)

أهينت الجامعة، وأهين رئيسها، وأهين أساتذتها، وأهين تاريخها العريق؛ حين تحولت فى لحظة بائسة إلى منبر للدعاية الانتخابية، لشخص لا صلة له بالجامعة، ولا بالتعليم الجامعى!

بعد هتك حرمة الجامعة على هذا النحو، فلست أعرف ما الذى يمكن أن يحدث لو أن بقية المرشحين طالبوا بالمعاملة بالمثل، أى بأن يتاح لهم بدورهم أن يلتقوا بعمدائها وأساتذتها تحت قبة الجامعة باسم «الاستنارة» بآرائهم فى مشروعاتهم لتطوير الجيزة والنهوض بها، حيث المعلوم أنهم فى ظروف الانتخابات أحوج ما يكونون إلى إقناع الناخبين بأن النهوض بالجيزة وإسعاد أهلها هو عندهم غاية المراد من رب العباد. وهو الكلام الذى نعرف أنه يطلق أنهارا فى كل معركة انتخابية، ثم يتبخر بالتدريج بعد إعلان النتائج.

السؤال فى هذا الصدد وارد، لكن ليست هذه قضيتنا الآن، وإنما القضية هى العدوان الذى وقع على حرم الجامعة، بتلك الصورة الفجة والمهينة، نعم، تعرضت الجامعة خلال العقود الأخيرة خاصة إلى العديد من أشكال المساس باستقلالها. الأمر الذى تجلى فى الآونة الأخيرة فى قانون الجامعة الجديد مثلا، وفى الاتجاه إلى تعيين العمداء بدلا من انتخابهم، وفى تزايد سلطة أجهزة الأمن داخل الجامعة. ورغم تحفظنا على مثل هذه التدخلات، إلا أنها كانت تتم من قبل الدولة، وفى

إطار السعى الدءوب الذى مارسته السلطة خلال العقود الأربعة الأخيرة لتقزيم مؤسسات المجتمع وتهميش دورها. إن شئت فقل إنها كانت سياسة عليا مفروضة على المجتمع وعلى الجامعة ضمنا، ولم يكن بوسع رئيس الجامعة أن يفعل شيئا، إلا إذا اختار الاستقالة احتجاجا على ما يجرى. إلا أننا عدمنا ذلك الصنف من الرجال الذين يبدون الاستعداد للتضحية بمناصبهم دفاعا عن كرامتهم أو كرامة المناصب أو المهن التى يرتبطون بها.

منذ أذل الحرص أعناق الرجال، انقرض ذلك الصنف من البشر الذى يثور من أجل كرامة أو قيمة، ويبدى استعدادا لدفع ثمن موقفه مهما بلغ.

(٣)

ما حدث فى جامعة القاهرة أدهى وأمر. ذلك أن خيارات رئيس الجامعة كانت أوسع، حيث كان بمقدوره أن يقول لا دون أن يخسر شيئا ناهيك عن أن يضحى بمنصبه. أتصور - وأعلم - أنه طلب منه أن يفتح أبواب الجامعة لرجل الأعمال، الذى يحتفظ بصلة وثيقة ببعض أطراف السلطة، فقبل لمجرد أن ينال مزيدا من الرضا.

ولست أشك فى أن رئيس جامعة القاهرة يعلم أنه حين قبل بذلك فإنه خالف قانون الجامعة، وداس على تقاليدها، ومن ثم أرسى سابقة خطيرة يمكن أن تحول الجامعة العريقة إلى «سيرك» للمزايدات الانتخابية، أو لغيرها من صور الدعاية. وكأنما لا يكفى ما أصاب استقلال الجامعة من عدوان جاءها من خارجها، أعنى من قبل أجهزة السلطة والإدارة، فأراد رئيس الجامعة أن يضيف فصلا جديدا فى سجل العدوان، من داخلها وبيد أبنائها هذه المرة.

إن قانون الجامعات يمنع قبول أى تبرع من خارجها مهما كانت قيمته إلا بعد العرض على مجلس الجامعة. وقد أراد المشرع بهذا النص أن يُحصِّن الجامعة ضد فتنة المال وغوايته، وتمسك بأن يدرس مجلس الجامعة جيدا أى تبرع مالى يأتيها من الخارج، للتثبت من خلوه من أى شروط تخل برسالتها أو باستقلالها، وحين نص القانون على التحفظ إزاء المال الذى يفد من الخارج بهذه الصورة، فلم يخطر على بال المشرع أن يأتى زمان يفرض فيه أناس من خارج الجامعة أنفسهم عليها،

ويوظفون الجامعة لصالح دعايتهم الانتخابية أو طموحاتهم السياسية، ولا أتصور أن جامعة في العالم - أو أي مؤسسة أخرى محترمة - يمكن أن تقضي في قانونها على عدم ابتذالها وتوظيف منبرها في غير ما خصص له، فتلك من البديهيات التي لا تحتاج إلى تنويه أو تنبيه. ومعلوم أن القانون إذا ما نص على الأقصى - أعني تحفظ - على التبرعات التي تأتي من الخارج - فذوي الأفهام يعرفون أن ما هو أدنى أولى وأجدر، بحيث يصبح أمرا مفروغا منه.

هي جرأة لا ريب من جانب رجل الأعمال، الذي أقنعته تجربته فيما يبدو أنه بماله أقوى من الجامعة بقانونها وتقاليدها ورسالتها وأساتذتها. ويستشعر المرء مرارة وانكسارا حين يجد نفسه مضطرا للاعتراف بأن حدس الرجل كان صحيحا، وأنه نجح في أن يبلغ مراده بماله، فاخترق كل الاعتبارات التي ذكرناها وأطاح بها بل وداس عليها، ثم جلس في مقعد أكبر العقول والرموز في تاريخ مصر الحديثة. ولعلي لا أبالغ إذا قلت إنه وقف فوق قبة الجامعة، وفوق أكتاف رئيسها وعمدائها وأساتذتها، لكي يسوِّق نفسه وبضاعته الانتخابية، محولا الجميع إلي «هتِّيفة» ومصفقين له، بطريق غير مباشر.

بعد هذه الفضيحة نجح المذكور، لكنه ظل متعلقا بمنبر الجامعة الذي وظفه لصالحه أثناء حملة الدعاية الانتخابية، وطلعت علينا إحدى الصحف القومية الكبرى بتقرير أو تحقيق على صفحة كاملة، كانت عناوينها كما يلي: استجابة لدعوة الرئيس حسني مبارك لتحديث مصر - علماء جامعة القاهرة بدءوا تحقيق حلم «جيزة جديدة» - ٨٠ عميدا وأستاذا يشتركون مع قيادات المحافظة ورجال الأعمال في وضع الخطوات العلمية والعملية - ٧ لجان تضم ٥٥ أستاذا عرضت مقترحاتها في تنمية جميع مجالات تنمية محافظة الجيزة.

فمن العناوين تصريحات على النحو التالي: د. نجيب الهلالي (رئيس جامعة القاهرة) القطاع الخاص يدعم البحث العلمي في العالم المتقدم، ومصر لن تتأخر في التطور.

المستشار محمود أبو الليل (محافظ الجيزة آنذاك): مستعدون لخوض معركة التحديث والتنمية بالمحافظة وشكرا لمبادرة النائب الجاد محمد أبو العينين.

النائب محمد أبو العينين : أبحاث علماء مصر كنوز جاء الوقت للاستفادة منها فى رسم رؤى طموحة للمستقبل لا تتغير بتغير الأشخاص.

تحت العناوين الكبيرة مجموعة من الصور الملونة للاجتماع، أبرزها صورة على أربعة أعمدة، ظهر فيها رئيس الجامعة والمحافظ ورئيس المجلس المحلى ورجل الأعمال النائب، ثم نائب رئيس الجامعة.

التقرير المنشور يجسد مهانة الجامعة، فها هى قيادته تجلس تحت القبة مرة أخرى للاحتفاء بالنائب «الجاد»، وها هم عمداء الكليات وكبار الأساتذة يضعون بين يديه المشروعات التى تفتقت عنها أذهانهم لكى «يرعاها» ويبنى عليها مجده فى الجيزة.

لأول وهلة يلاحظ قارئ التقرير ما يلى:

* أنه جدد محاولة تبرير تقويض تقاليد الجامعة عن طريق الاحتماء بتوجيهات الرئيس ودعوته لتحديث مصر.

* أنه حاول الإيهام بأن أساتذة الجامعة قد شمروا عن سواعدهم وشكلوا فيما بينهم ٧ لجان ستعاون «النائب الجاد» فى مهمته التاريخية!

* أنه أعطى انطباعا بأن هذا الجهد يجسد التعاون بين الجامعة والمجتمع، الذى يلعب فيه رجال الأعمال دور المنقذ والراعى، والصحيح أن هذه أكذوبة يتعذر على القارئ تصديقها، لأن محور الحديث كله يدور حول رجل أعمال واحد، وهذا المهرجان المنصوب أريد به تلميعه والنفخ فى دوره وتقديمه باعتباره قائد مسيرة التنمية فى الجيزة، الحافلة بأعداد كبيرة من رجال الأعمال الذين تم تجاهلهم.

(٥)

من التقرير فهمنا أن اجتماعين تحضيريين عقدا فى السابق برئاسة رئيس الجامعة، الأول لمناقشة مشروع تنمية الجيزة، والثانى تم فيه توقيع بروتوكول التعاون (يفترض أنه بين رئيس الجامعة والمحافظ والنائب المذكور) - ثم هذا هو الاجتماع الثالث الذى شهد بداية التخطيط العلمى والدراسات العلمية التى قامت بها فرق العمل من

خلال سبعة لجان مختلفة (الصحيح سبع لجان) أشرف عليها نائب رئيس الجامعة العريقة.

عرض أساتذة الجامعة مقترحاتهم أمام السيد النائب، الذى أعرب عن سعادته بما سمع، ولم يفته فى مستهل كلامه أن يذكر أن «مبادرته» هذه ـ لاحظ أنه دور شخصى بحت ـ جاءت استجابة لنداء الرئيس مبارك لتحديث مصر. ثم فى النهاية طمأن الجميع إلى أن مشروعات تنمية المحافظة ستمول نفسها ذاتيا، وأنه سيجمع رجال الأعمال لتحديد مسئولياتهم ومشاركتهم فى مبادرته، وبعد أن اطمأن إلى «كفاءة علماء مصر»(!) ـ وأضاف قائلا إنه «سيتم عقد مؤتمرا كبيرا لشرح إستراتيجيات التنمية» ـ (نقلت الخطأ اللغوى كما هو للتعرف على مستوى الحديث مع علماء مصر).

(٦)

هذه الفضيحة الثانية ليست كل شيء، وإنما اقترنت بفضيحة مهنية أخرى تمثلت فى أن التقرير الذى هو إعلان مدفوع من جانب رجل الأعمال، نشر كسابقه باعتباره عملا صحفيا تحريريا، وقيل فى تبرير ذلك إن رجل الأعمال طلب نشره بهذه الصورة، أى مع عدم الإشارة إلى كونه إعلانا، حتى يوهم القارئ بأن الجريدة هى التى بادرت إلى تغطية «الحدث الكبير» خدمة له ولوجه الله، وإنه ليس إعلانا عن رجل الأعمال وإسهاما فى تسويقه وتلميعه.

بالمعايير المهنية، فالنشر بهذه الطريقة يعد تواطؤا على غش القارئ والتدليس عليه، فضلا عن أنه يعد عدوانا آخر على تقاليد مهنة الصحافة، إرضاء لهوى صاحب رأس المال، وهذه هى النصيحة المهنية التى أعنيها.

مذهل أن تتابع مشاهد الفضيحة على هذا النحو، ومذهل أيضا أن تستقبل بسكوت يغض الطرف عنها ويمررها، الأمر الذى يضفى شرعية على هذا السلوك، ويفتح الباب لمزيد من التقويض والمهانة لتقاليد الجامعة وتقاليد العمل الصحفى. ويقترن الذهول بالأسى والحسرة حين ترفض الصحف المعنية نشر أى نقد لذلك السلوك المشين، حتى لا تخسر إعلانات رجل الأعمال، إذ باستثناء كلمة أو اثنتين

فى الموضوع. فإنه لم يسمح لأحد فى الصحف القومية بالتطرق إليه لا من قريب ولا من بعيد.

(٧)

لقد فعلها رئيس الجامعة مرة - أثناء الانتخابات - ولم يحسابه أحد على خطيئته، فاستمر أ الخطأ وأوغل فيه كما رأينا. سكت الأساتذة والعمدا، وسكت المجلس الأعلى للجامعات، وسكت وزير التعليم العالى.

وتكرر نشر إعلانات الرجل عن نفسه وهو فى حرم الجامعة، وجرى إيهام القارئ بأن هذه مادة تحريرية وليست إعلانية. وسكتت كل الجهات المعنية بشئون مهنة الصحافة وتقاليدها، الأمر الذى يوحى بأنه من علامات عدم الاكتراث إن لم يكن الرضا، وهو ما يفتح الباب واسعا للتداخل بين المواد التحريرية والمواد الإعلانية، ولتوسيع نطاق غش القارئ والتدليس عليه، استجابة لضغوط وغوايات بعض رجال الأعمال.

لا يقولن أحد أن ذلك تشجيع للقطاع الخاص، فحين يتم التشجيع مقابل تخريب جوانب أخرى فى حياتنا وإفسادها، فإن ذلك لن يختلف كثيرا عن حكاية الطبيب الذى أبدى سعادته بنجاح العملية، رغم أن المريض قد مات.

إننا لا نريد أن يصعد رجال الأعمال فوق أنقاض مجتمعنا أو جثته.

نقاط فوق الحروف

أول مرة استوقفنى فيها اسم السيد محمد أبو العينين كانت فى عام ١٩٩٨، حين قتل ابنه أحد العمال الغلابة، بينما كان يلهو «بلنش» فى مياه مصيف مارينا. وهو الحادث الذى آثار ضجة واسعة ولغطا كبيرا آنذاك، لكنه انتهى بحفظ التحقيق وشراء سكوت أسرة القتيل، بعدما نجح رجل الأعمال فى استخدام نفوذه الواسع للفلفة القضية وطمس أدلة الاتهام فيها، ثم استطاع بماله أن يعوض الأب المكلوم ويدفعه إلى الصمت والتنازل عن دعواه.

(١)

منذ ذلك الحين لاحظت أن السيد أبو العينين كثف من الحملات الإعلانية فى الصحف، التى حرص فيها على تبييض صفحته وتلميع صورته، وغسل يديه من دم الرجل القتيل. وبعد أن أصبح زبونا إعلانيا مهما، حرصت الصحف على مجاملته، ومن جانبه حرص على أن يوسع فى نطاق صداقاته مع بعض الصحفيين، وأن يثبت حضوره فى المحيط الصحفى ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ولأننى كنت فى «مارينا» حين وقعت جريمة القتل، وسمعت كلام الناس ولغطهم، فلن أخفى أننى اختزنت له شعورا بالاستياء والغضب، وهو الشعور الذى لم تنجح فى إزالته حملات التلميع وجهود طمس القضية وتغييبها عن الرأى العام. غير أن هذا الشعور استيقظ مرة أخرى، حيث وجدت الرجل فى قلب جامعة القاهرة أثناء حملته الانتخابية فى الجيزة، ولاحظت أنه استخدم منبر الجامعة ورموزها فى الدعاية لنفسه، وللإيحاء للناخبين فى دائرته بأنه منقذ الجيزة ومعقد

آمال جماهيرها؛ تجدد لى الشعور بالاستياء والغضب لأن الرجل بفعلته هذه، التى تحدث لأول مرة فى تاريخ الجامعات المصرية، قد اعتدى على كرامة الجامعة وأساتذتها. وتضاعف ذلك الشعور حين وجدت أن لقاءاته تحت قبة الجامعة نشرت فى الصحف بحسبانها تغطية إخبارية وتحريرية فى حين أنها إعلانات مدفوعة بالكامل من جيب رجل الأعمال، وحين علمت أن ذلك نشر بطلب منه اشترطه قبل عقد الصفقة، إذ وجدت فى هذا التصرف عدوانا آخر على تقاليد مهنة الصحافة، التى تقضى أولياتها بضرورة إخبار القارئ بماذا كانت المادة التى يقرؤها إعلانا تجاريا يروج بضاعة أو يسوّق شخصا بذاته، أم أنه عمل تحريرى يعالج شأنا يهم جمهرة القراء.

بعدما وجدت أن الرجل أهان جامعة تعلمت القانون فيها، واعتدى على تقاليد مهنة أعمل بها منذ أكثر من أربعين عاما، عبرت عن استيائى وغضبى فى المقالة التى نشرت يوم الجمعة (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٢) تحت عنوان «حين يعربد رأس المال بلا حساب. وهى المقالة الذى رد عليها السيد أبو العينين بما نشرته الوفد (الأربعاء ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢) تحت عنوان «حين يشطح القلم بلا حساب». وبعد أن استخدم حقه فى الرد، فإن لى تعقيبا على ما قاله، أستأذن فى أن أشغل القارئ به بعض الوقت. ليس عندى كلام فى الرد على الأوصاف التى رمانى بها فى رده، والذى ردد فيه كلمات مثل الهدم والحقد والفكر الشمولى وزوار الفجر وغير ذلك، فقد اعتبرت أن إطلاق هذه الأوصاف تعبيرا عن العجز فى الحجة، وعن التشنج والعصبية. لكن الذى أضحكنى حقًا أن الرجل اعتبرنى من الحرس القديم فى عصر الفكر الشمولى، الذى قصد به المرحلة الناصرية، وذلك شرف لا أدعيه، لأن من بين رجال ذلك الحرس أناس شرفاء رفعوا رأس مصر عاليًا ودافعوا عن كرامتها. لكن الذى لم يعرفه صاحبنا ـ أو الذى لم يعرفه الذين كتبوا له الرد ـ إننى قضيت عشرين شهراً فى السجن أثناء تلك المرحلة التى اعتبرنى من رجالها وحرسها.

ضحكت ولم تغضبنى تلك الأوصاف التى حاول الصاقها بى، لكن الذى أغضبنى حقا أنه فى مقالته افترض أنه يخاطب جمهورا من البلهاء، وإن كنت واسيت نفسى قائلا إن من لم يحترم الجامعة وأساتذتها، لا يستغرب منه أن لا يحترم عقل القراء ويزدرى بهم.

لقد استغربت جدا أن الرجل وهو يدارى فضيحة استخدامه للجامعة فى الدعاية الانتخابية لنفسه، استخدم وأقحم عبارات وشعارات كبيرة، مثل حب مصر، والتنمية الشاملة ودور القطاع الخاص، ومسئولية الجامعة فى خدمة المجتمع، مع أن الأمر أبسط وأتفه من ذلك بكثير، حيث لا علاقة لكل هذه العناوين بالموضوع الذى تحدثت فيه.

إن القارئ البسيط والعادى، الذى افترض فيه صاحبنا الغباء والبلاهة، لابد أن يسأل بعد أن يقرأ كل الكلام الكبير الذى ساقه لكى يبرر به اقتحامه للجامعة، لماذا لم تظهر بوادر حب مصر ورسالته التنموية فى الجيزة، وحرصه على ربط الجامعة بالمجتمع وإشراكها فى تحديث مصر، لماذا لم تظهر تلك الأعراض إلا أثناء المعركة الانتخابية؟ لقد قال الرجل وهو يدفع عن نفسه الشبهة إنه عقد اجتماعا آخر مع مدير الجامعة وأساتذتها بعد شهر من ظهور النتائج، وأى ساذج لابد أن يسأل: لماذا عقد الاجتماع الأول أثناء الانتخابات، ولماذا لم يسبق له أن طرق باب الجامعة فيما قبل طيلة الثلاثين سنة السابقة التى تمثل عمره فى مهنته؟

كذلك فإن القارئ البسيط لا يستطيع أن يكتم دهشته - وربما ضحكته - حين يقرأ قوله إنه اجتمع مع مدير الجامعة وأساتذتها «لوضع خطة مستقبلية شاملة (لتنمية الجيزة)، وجدول زمنى تسير فيه الخطط العاجلة والخطط الآجلة فى خطوط متوازية للوصول إلى أفضل النتائج».

حين يقرأ المواطن العادى هذا الكلام الكبير، من حقه أن يتساءل: إذا كان السيد المذكور سينهض بذلك العبء كله (الخطط الشاملة العاجلة منها والآجلة) فهل سترفع الحكومة يدها عن المحافظة، وهل سيلغى دورها ودور المحافظ وأجهزته؟

لقد تساءل أحد الأساتذة الجامعيين ضاحكا حين قرأ فى الإعلان المنشور أن السيد أبو العينين شكل سبع لجان لبحث مختلف ملفات تنمية الجيزة، هل ينوى الرجل إعلان استقلال الجيزة؟ وهل هذه هى حكومته القادمة؟!

(٣)

قبل أن أسجل ملاحظاتى على رد السيد أبو العينين ألفت النظر إلى أنه ليست لدىّ معركة ضده، وأن شخصه لا يعنينى من قليل أو كثير، ورغم أننى جيزاوى بالمولد والسكن إلى ما قبل عشر سنين خلت، إلا أن الانتخابات فى الجيزة لا تهمنى كثيرا. بل أعترف بأننى لم أعرف شيئا عن الذين ترشحوا فى دائرته، ولا أعرف من كانوا خصومه فى معركته الانتخابية، ولا شأن لى بخصوماته بعد المعركة. وهذا كلام أقوله لكى يهدأ بالا ويكف عن الترويج لحكاية المؤامرة التى تدبر من جانب منافسيه وخصومه.

إضافة إلى ذلك، فليس من دأبى أن أتحدث عن الأشخاص بذواتهم، وقد صممت أذنى عن الأقاويل التى حاول البعض نقلها إلىّ عن سيرته ورحلته من إيطاليا ـ التى ذكرت صحيفة «أخبار اليوم» أنه يحمل جنسيتها ـ إلى مصر مرورا بليبيا.

أما ما يهمنى حقا هو الموقف بالدرجة الأولى، وفيما نحن بصدده فإن القضية التى تعنينى هى كرامة الجامعة وكرامة مهنة الصحافة، ولئن استخدم فى حقى تجريحا شخصيا، فإننى أنحى كل ما يتعلق بشخصه جانبا، وسوف أقصر كلامى على ما ورد فى رده من مواقف وأفكار، مذكرا بأن الكلام عن الأشخاص والقدح فيهم يستطيعه كل أحد، وأن الاستعلاء فوق هذا السلوك هو ما لا يملكه أى أحد، باعتبار أن الصعود أصعب كثيرا من الهبوط.

(٤)

لقد قدم لنا السيد أبو العينين مرافعة طويلة، اعتبرها محورا فى رده عن القطاع الخاص ودوره فى التنمية، وأراد أن يقنعنا بأن ما فعله بالجامعة إنما يجىء فى هذا السياق. ولى ملاحظتان على هذه الحجة، إحداهما تتعلق بالشكل والثانية تنصب على المضمون. وسأورد الملاحظتين رغم اقتناعى بأن ثبوت ذهابه إلى الجامعة أثناء المعركة الانتخابية للدعاية عن نفسه يغلق ملف المناقشة فى مسألة القطاع الخاص والتنمية، فلا هو القطاع الخاص، ولا ذهابه كانت له علاقة بالتنمية.

سأورد الملاحظتين من باب المناقشة النظرية والجدل فحسب، ومفترضا أننا «استعبطنا» وصدقنا كلامه.

يقول السيد أبو العينين إن ذهابه إلى الجامعة كان مشاركة من القطاع الخاص من أجل النهوض بالمجتمع (هكذا مرة واحدة) - وأنا أعلم جيدا أنه رجل أعمال ناجح ومن نجوم القطاع الخاص، لكنه لا يستطيع أن يعتبر نفسه «الممثل الشرعى الوحيد» للقطاع الخاص، ولا يستطيع أن يحتكر لنفسه هذه الصفة فى الجيزة بوجه خاص - لماذا؟ لأن فى محافظة الجيزة - ربما دون غيرها من بقية المحافظات - مجلسا استشاريا من رجال الأعمال، مكونا منذ عدة سنوات، ويفترض أنه يقوم بالمهمة التى حاول الاستئثار أو الاحتماء بها السيد أبو العينين. وهذا المجلس الذى يرأسه رجل أعمال كبير ومحترم هو الدكتور حسن راتب لم يمثل فى الزيارة الميمونة التى قام بها أبو العينين إلى الجامعة، ولم يعلم بخبرها إلا بعد النشر فى الصحف، وتم تجاهله من جانبه لسبب بسيط ذكرته توا، هو أن زيارته تلك لم تكن لها علاقة لا بالقطاع الخاص على جملته، ولا بالتنمية من أى باب. وإنما هى زيارة شخصية ومظاهرة انتخابية لا أقل ولا أكثر. أقحم فيها العنوانان للتمويه على المواطنين الذين عوملوا كبلهاء فى المشهد كله.

هذا من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فالكلام عن علاقة القطاع الخاص بالتنمية - إذا أخذ على محمل الجد - له منحى مغاير تماما، وفى الدنيا كلها لا تتم العملية بتلك الصورة الفجة. بل إننى أتحدى أن يذكر السيد أبو العينين أو أحد من الذين تحمسوا له، نموذجا واحدا لأى جامعة محترمة فى الكرة الأرضية تعاملت مع ذلك التعاون المزعوم بالصورة التى حدثت فى مظاهرة جامعة القاهرة.

إن الجامعات المحترمة - التى أحسب أن جامعة القاهرة من بينها - حيث تسهم فى التنمية متعاونة فى ذلك مع القطاع الخاص، فإنها تتلقى من المؤسسات والشركات مشكلات معينة، يعكف أهل العلم على دراستها وإيجاد حلول لها، دونما نشر إعلانات ملونة وصارخة فى الصحف، أو تخيَّر لأوقات الانتخابات! وبهذا الأسلوب الجاد الرصين تؤدى الجامعة دورها، بعيدا عن المناورات الانتخابية أو التهريج السياسى.

(٥)

مثلما تمسح السيد أبو العينين فى حب مصر والجيزة الحديثة والتنمية، وغير ذلك مع الأعراض التى ظهرت عليه «مصادفة» أثناء الانتخابات، فإنه تمسح فى الجامعة وأساتذتها، فقال إن ثمانين منهم جذبتهم مبادرته التنموية التاريخية، وإن هؤلاء لابد أن يصابوا بالإحباط ـ هم والطلاب ـ بعد أن كتبت ما كتبت.

ولولا أن ظاهر الكلام يوحى بأنه ساقه على سبيل الجد، لتصورت أنه دخل فى نوبة «هزار»، لترطيب الحوار وتخفيف جرعته. ولا أعرف إن كان قد علم أم لا، بأن بعضا من الأساتذة اعترضوا على دخوله إلى الجامعة ورفضوا حضور مؤتمره، ومن هؤلاء أساتذة مرموقون فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وفى حدود علمى فإن عددا غير قليل من الذين حضروا لقاءه قالوا لمن حولهم إنهم تورطوا وأحرجوا، وسمعت من بعضهم هذا الكلام، وفى اتصال هاتفى قال لى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى وقتئذ إنه فوجئ بما حدث، ولم يعلم به إلا حين نشرت الإعلانات فى الصحف.

لا أريد أن أخوض فى التفاصيل أو أن أذكر أسماء حتى لا أحرج أحدا، لكنى أستطيع أن أقرر ـ بعدما تلقيته من أصداء خصوصا من جانب أساتذة كبار تعتز بهم الجامعة والوطن ـ أن فعلة السيد أبو العينين فى الجامعة أثارت درجة عالية من السخط فى المحيط الأكاديمى.

أدرى أن له خبرة سابقة فى شراء أشياء كثيرة، كان من «أشهرها شراء سكوت أسرة الرجل الغلبان الذى قتله ابنه. وأدرى أنه قادر على شراء مظاهرة فى الجامعة يحشد فيها بعض عمال مصانعه، لكى تهتف له وتطالب بإبقائه فوق قبة الجامعة وربما على عرش الجيزة، لكنى أعرف أنه ليس كل أساتذة الجامعة قابلين للشراء، ولا كل الشباب كذلك. وإذا خرج صوت من هنا أو هناك مصفقا لموكبه، فلن يمثل لا أساتذة الجامعة، ولا شبابها.

وأختم بما سبق أن قلته من قبل: أهلا برجال الأعمال فى تنمية حقيقية وجادة، لكننا لا نريد أن يصعدوا فوق أنقاض مجتمعنا وجثته.

الباب الثالث

المجهول الذى ينتظرنا

١ ـ قلق على الحاضر والمستقبل

٢ ـ تجليات الوهن

٣ ـ ثمة شىء اسمه الرأى العام

٤ ـ أمة فى خطر

٥ ـ مع ماذا وضد ماذا؟!

٦ ـ تحت النظر الشريف!

٧ ـ مصر الأخرى فى المرآة

٧ ـ الفكرة بعد السكرة!

٨ ـ إلى أين؟ أم إلى متى؟

قلق على الحاضر والمستقبل

يكاد همُّ الداخل يطغى على همِّ الأمة. فالحوادث التى تلاحقت فى مصر خلال الأسابيع الأخيرة كانت بمثابة هزات شديدة الوقع، أشاعت بين الناس قدرا لايستهان به من الحيرة والقلق. وفى حدود تجربتى على الأقل، فما من مجلس قعدت فيه، أو منتدى مررت به، إلا وتطرق الحوار إلى المظاهر التى جدَّت على المجتمع، وبدأ وانتهى بسؤالين اثنين هما: ما الذى جرى؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟

ثمة شعور عام بأن مصر بصدد منعطف حاد، هز ثقة الناس واطمئنانهم، على نحو يكاد يشغلهم عن متابعة أخبار الانتفاضة. إن شئت الدقة، فقل إنه إذا كانت الانتفاضة هى أهم شاغل خارجى، فإن ذلك المنعطف بإفرازاته المؤرقة، يعد أهم شاغل داخلى.

(١)

ذات يوم، نشر بريد «الأهرام» رسالة لإحدى الزميلات روت فيها ما جرى لها فى القاهرة، وفى وسط النهار، حيث تعرض لها أحد الأشخاص، واعتدى عليها بالضرب، ثم انتزع حقيبتها، وأخذ ما فيها من مال(خمسة آلاف جنيه و ٣٠٠ دولار).

فى القاهرة وفى وسط النهار أيضًا، فى واحد من أهم شوارع مصر الجديدة، اعترضت سيارة طريق سيدة كانت متجهة إلى إحدى الصيدليات، ونزلت واحدة منها محاولة جذبها إلى داخل السيارة، فقاومت، وكان زوج السيدة ينتظرها بسيارته عند الرصيف المقابل، فلمحها وسارع إلى إنقاذها وأمسك بها قبل أن تدفع إلى داخل السيارة المعترضة، وحين وجد قائدها أن محاولته فشلت، فإنه بدوره سارع إلى ترك المكان مع رفيقته، واختفى فى شارع جانبى.

فى القاهرة وفى وسط النهار كذلك ، ركبت فتاة فى سيارة أجرة إلى جوار سيدة منقبة ، ولاحظت أن السائق اتجه إلى أطراف المدينة ، ثم فوجئت بأن «المنقبة» ليست سوى رجل حاول أن يراودها عن نفسها ويعتدى عليها ، غير أنها صرخت بصوت عال ، وخشى الرجلان أن ينفضح أمرهما ، فألقيا بها على الرصيف وفرا هاربين . ووصف لى من له صلة بأسرة الفتاة الجامعية كيف أنها أصيبت بانهيار ، وامتنعت عن الخروج من المنزل ، بعدما وجدت أن ركوب الحافلة غير ممكن بسبب ما تتعرض فيه من تحرشات ، وركوب سيارة الأجرة غير مأمون .

فى القاهرة أيضًا ، حدثت واقعة قتل شاب ثرى من رجال الأعمال ، بواسطة ثرى آخر ، فى أحد الملاهى الليلية قبل الفجر ، وفى حضور بعض الحراس الشخصيين الذين يرافقون الاثنين ، وهى القضية التى تابع الإعلام وقائعها المثيرة ، وظل يسلط الضوء على بعض أوجه حياة المنتمين إلى مصر الأخرى .

فى القاهرة أيضًا ضبط ٥٥ شابا وفتاة من «اللواطيين» ، بعضهم من أولاد الذوات ، ومن ذوى الوظائف «المحترمة» بينما كانوا يمارسون طقوسهم وعلاقاتهم الشاذة فوق إحدى البواخر النيلية ، وتبين أنهم يزوجون الرجال بالرجال فى بعض الشقق بضواحى العاصمة ، وأن بعضا منهم كانوا يترددون على معبد يهودى ، وأن آخرين قاموا بعدة زيارات لإسرائيل ، وهو مشهد اختلط فيه التحلل والتفسخ الأخلاقى بالانحراف الفكرى والوطنى .

ليس بعيدًا عن القاهرة ، فى محافظة القليوبية ، نشبت معركة بين طالبات إحدى المدارس التجارية ، لأسباب تعلقت بعلاقات غرامية مع بعض الشباب . ولم يكن هذا أغرب ما فى الأمر ، لأن الأغرب كان أن الفتيات المراهقات استخدمن فى المعركة سكاكين وجنازير وسنجا ، على نحو لم يعرف فى تاريخ التعليم بمصر .

فى القاهرة أيضًا ـ فى حى شبرا ـ قتل بعض التجار أحد «البلطجية» فى أثناء نومه ليلا ، بعدما ضاعف الإتاوة التى ظل يتقاضاها منهم طيلة السنوات الثلاث الأخيرة ، بحجة أن الأسعار ارتفعت وحاجته إلى المال زادت . وبعدما تكرر اعتداؤه على تجار الحى ، فإنهم لم يجدوا سبيلا لحل إشكالهم معه ، إلا بالتواطؤ على قتله ، فراقبوه حتى ذهب إلى الغرفة التى يسكنها فوق سطح إحدى البنايات ودخلها ، ثم تسللوا إلى غرفته وذبحوه بسكين ، بعدما شلوا حركته .

(٢)

هذه بعض الحوادث التى تحدثت عنها صحف القاهرة، وسمعت بخبر البعض الآخر من مصادر أخرى. وبرغم أنها تعكس فقط بعض ـ وليس كل ـ ما يجرى بالمدينة، فإن أخطر ما فيها أن مسرحها هو عاصمة المحروسة، التى تتعلق بها الأبصار، وتحظى بأكبر قدر ممكن من الرعاية الأمنية، على الأقل حيث يوجد مؤسسات الدولة ورموز السلطة فيها.

وقوع مثل هذه الحوادث فى العاصمة برغم جلال قدرها، يعنى مباشرة أن أضعافها يقع خارجها. وبرغم أن ذلك يعد استنتاجًا منطقيا، فإن الشواهد العملية تؤكد صحته. فالمعلومات التى تنقلها التقارير الأمنية تشير إلى أن كل الأعراض والإفرازات التى ظهرت على السطح فى القاهرة، لها صداها المماثل فى الأقاليم، لأن القضية ليست قاهرية وإنما هى وثيقة الصلة بمجمل التحولات التى طرأت على المجتمع، من ثم فلسنا نبالغ إذا قلنا إن ما يجرى فى القاهرة هو فقط الجزء الظاهر من جبل الجليد، الذى سلطت عليه الأضواء المتوفرة بطبيعتها فى العاصمة.

وفضلا عما سبق، فقد تميزت الظاهرة فى الأقاليم ببعد إضافى تمثل فى اتساع نطاق السرقات الصغيرة، فلص «الغسيل» المنشور على الحبال كان قد اختفى من الأحياء الشعبية، لتفاهة الحصيلة، وكذلك لصوص الخضروات والفاكهة. ومثل هذه السرقات يكون سببها في الأغلب هو الفقر والحاجة، وليس التكسب بأى حال، الأمر الذى يلفت النظر إلى عمق أزمة الطبقات الدنيا فى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد.

إزاء ذلك، فبوسعنا أن نقول إن الحوادث التى برزت على السطح أخيرا اختلفت فى نوعيتها عما نألفه، واتسع نطاقها بحيث شملت قطاعات كانت بمنأى عن السلوك المنحرف، ثم إن بعض تلك الجرائم اتسم بجرأة غير معهودة، الأمر الذى يضعنا فى مواجهة ظاهرة تستلفت النظر، وتحتاج إلى تحليل وتدبير، قبل أن تستفحل وتصبح عصية على العلاج.

(٣)

لا أعرف إلى أى مدى اهتمت المؤسسات الرسمية برصد هذه التحولات

وتحليلها. وأخشى ما أخشاه أن يتم تجاهلها ، فى أجواء التركيز على الإنجازات، والعزوف عن نقد الذات. وبرغم أن الموضوعية تقتضى إعطاء كل من الجانبين حقه، فإن ذكر الإنجازات يعزز الثقة ونقد الذات ينير الطريق ويجدد العافية.

ولا أتمنى أن نقع فى فخ الاختزال والتبسيط، فنرى أن الأمر لا يعدو كونه انفلاتا أمنيا، يعالج بتشديد قبضة الأمن وتكثيف حملات المرور بالشوارع. صحيح أن دور الأمن لا يمكن إغفاله، وصحيح أيضًا أن العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر قبل سنوات فرضت أولوية الأمن السياسى، الأمر الذى أدى إلى تراجع الاهتمام بالأمن الاجتماعى، حتى أن رجال الشرطة لم يكونوا يتحركون ويستنفرون فى بعض الأقسام إلا إذا كان هناك «إرهابى». صحيح كذلك أن البلطجية والفتوات وذوى السوابق استخدمتهم بعض القوى السياسية النافذة لتصفية حساباتها ضد خصومها فى الحملات الانتخابية مثلا، الأمر الذى أدى إلى تقوية شوكة أولئك «الزعران»، كما يصفونهم فى بلاد الشام.

مع تسليمنا بذلك كله، إلا أننى أزعم أن تلك العوامل تشكل أحد مصادر الخلل الذى نحن بصدده، فهى ليست المصدر الوحيد، كما أنها ليست المصدر الأول، إذ إن التحولات والهزات التى شهدها المجتمع تظل المصدر الأول، ذلك أن تلك التحولات تحدث شروخا وتفاعلات فى المجتمع، يفرض على جهاز الأمن أن يتعامل مع نتائجها فى نهاية المطاف. وعمليا فإنه يتعذر أن يخصص شرطى لكل مواطن. ومن الخطأ الجسيم أن يطرح الحل الأمنى كعلاج للظاهرة، وإنما على المعنيين حقا بالعلاج أن يتصدوا للأسباب الاجتماعية التى أفرزتها، وهو ما ألححنا فى الدعوة إليه فى التعامل مع الظواهر السياسية، فضلا عن الاجتماعية. وفى كل الأحوال ينبغى أن يظل التدخل الأمنى خط دفاع أخيرا، وليس خطا أول، حتى لا يحمل بما يفوق قدرته وطاقته، وحتى لا يطالب بأن يؤدى وظائف هى من مسئولية مؤسسات أخرى فى المجتمع.

قلت إننى لا أعرف موقع الظاهرة التى نحن بصددها فى أولويات الاهتمام الرسمى، لكن الذى أعرفه أمران: الأول أننا بصدد شأن من الجسامة بحيث ينبغى أن يحتل صدارة الأولويات. ولأنه وثيق الصلة بحاضر المجتمع ومستقبله، فيتعين أن يوجه إليه أكبر قدر من الاهتمام. أما الأمر الثانى، فهو أن بعض المثقفين

والباحثين شغلوا بالظاهرة، وحاولوا تحقيقها ورصد تجلياتها فى السنوات الأخيرة. نعم لأساتذة الاجتماع دراسات متعددة منذ الستينيات حول القيم فى مصر وتطورها، إلا أننى أخص بالذكر ثلاثة كتب صدرت فى السنوات الأخيرة فى الموضوع، هى: كتاب أحمد نوار عن «الانفتاح وتغير القيم فى مصر»، وكتاب الدكتور جلال أمين، الذى طبع ثلاث مرات، وعنوانه «ماذا حدث للمصريين»، ـ ثم كتاب الدكتورة عزة عزت عن «التحولات فى الشخصية المصرية». وإلى جانب تلك المؤلفات، فإن الموضوع كان محل اهتمام من جانب كثير من الكتاب والمعلقين بالصحف، الذين أبدوا فيه آراء قيمة، وتحليلات عميقة جديرة بالحسبان.

(٤)

تكاد الآراء تلتقى على تحميل الانفتاح غير المنضبط الذى تحولت إليه مصر فى السبعينيات مسئولية الكثير من الشروخ والتفسخات التى يعانى منها المجتمع. إذ يؤرخ الباحثون به عملية الانقلاب التى حدثت فى منظومة القيم السائدة، بحيث تحولت من الإنتاج إلى الاستهلاك، وأفرزت ما سمى بالحراك الاجتماعى، مع ما استصحبه من خلخلة وتشويه لطبقات المجتمع، فضلا عن قيمه، وهو ما انتهى إلى تآكل الطبقة الوسطى، التى تمثل عنصر الثبات والاستقرار فى المجتمع.

هذا التحول مهم للغاية، وتأثيره لا ينكر، لكنى أضيف أن النظرة المعمقة له تكشف عن بعد آخر فى المسألة، يتمثل فى أن الانفتاح كان أبعد من كونه تحولا اقتصاديا، أو علامة على الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وإعمال قوانين السوق، وإنما بوسعنا أن نقول الآن إنه كان نقطة التحول من مرحلة المشروع إلى مرحلة اللا مشروع، أو قل من مرحلة وضوح الأهداف والمبادئ إلى مرحلة أخرى ضبابية التبست فيها الأمور، فلم يعد الناس يعرفون: هم مع ماذا أو ضد ماذا؟ أو ما حدود الخطأ والصواب؟ أو ما نقطة الوصول المستهدفة بالضبط؟ الأمر الذى أحاط المقاصد العليا بضباب حجب رؤيتها عن كثيرين من الخاصة، فما بالك بالعامة؟!

كان طبيعيا، والأمر كذلك، أن يتراجع الإجماع الوطنى الذى بدا أشد وضوحا بين النخبة، وأن يغيب النموذج المستهدف فى نهاية المطاف. وخطورة هذا الشق الأخير تتمثل فى أن من الشروط الأساسية للنهوض بأى مجتمع أن يكون هدفه

واضحا، ومن ثم أن يصبح النموذج الذى يريد الوصول إليه واضحا. بمعنى أن يكون معروفا: هل المستهدف هو النموذج الاشتراكى أو الديمقراطى؟ وهل يكون ذلك إلحاقا واستنساخا لنماذج أخرى مطبقة فى الخارج، أم أنه مطعم بخصائص ذاتية مصرية فقط، أم مصرية وعربية وإسلامية؟

وضوح هذه الرؤية يفترض أن تكون له ترجمته وإسقاطاته على التعليم والإعلام ومجمل منابر الخطاب العام. أما غيابها، فإنه يدفع بالجميع إلى تيه يقود إلى مختلف صور التفلت والضياع. وإذا ما أردنا تنزيل هذه الفكرة على الواقع وسألنا: ما نموذج المواطن الذى يستهدفه التعليم والإعلام؟ فإننا سوف نفاجأ بإجابات متضاربة، تكشف لنا الحقيقة المؤلمة، المتمثلة فى أنه لا يوجد نموذج محدد، أو أن السؤال لم يطرح على نحو جاد فى تلك الدوائر.

(٥)

فى غيبة وضوح مقاصد المشروع وركائزه، وفى ظل انفراط الإجماع الوطنى، ينبغى ألا نستغرب الخلاف القائم بين المثقفين المصريين حول قضية الثوابت. ولن يصدمنا كلام البعض عن أنه لا توجد للمجتمع ثوابت محددة وطنية أو قومية أو دينية. وقد قرأت ما كتبه بعضهم مدعيا أن الثوابت ليست سوى سلاسل وقيود تكبل إرادة الإنسان، وتحول دون ممارسته للحرية والإبداع.

فى هذه الأجواء، سوغ البعض لأنفسهم هتك الذاكرة الوطنية وضرب ثورة يوليو، وهدم ما تمثله في الإدراك العام. فى ظلها أيضا جرت خلخلة الانتماء العربى، مرة بالقول: مصر أولا، ومرة ثانية بتبنى خطاب استعلائى فى بعض الكتابات الصحفية على الأقل. ومرة ثالثة بالحماسة لتذويب ذلك الانتماء فى إطار فكرة الشرق الأوسطية.

أما الأخطر من هذا وذاك فهو عملية التجريح التى تعرض لها الانتماء الدينى، سواء بالخلط بين التدين والتطرف والدعوة إلى تصفية الاثنين، أو بزعم الحرية التى لا تحترم مقدسا ولا تقف عند حد، أو بالتشكيك فى أصل الرسالة ومصادرها الإلهية.

فى هذه النقطة الأخيرة، فإن المرء لا يستطيع أن يكتم دهشته إزاء ما كتب أخيرا عن فترة التكوين فى حياة النبى محمد عليه الصلاة والسلام، وكيف أن مسألة النبوة

والرسالة والدين ليست سوى تلفيقات من جانب صاحب الرسالة (المؤلف يتكلم عنها بحسبانها مجرد تجربة حققت نجاحا وانطلت على الجميع طيلة ١٤ قرنا!) اشتركت فيها السيدة خديجة، التى زعم أنها نصرانية، بتواطؤ مع الراهب ورقة بن نوفل!

الكتاب اقتبس فكرة عالجها فى سنة ١٩٧٩، مؤلف أخفى اسمه الحقيقى وانتحل اسما آخر هو «أبو موسى الحريرى» (علمت أخيراً أن الرجل كان أستاذا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة) - وعنوان الكتاب هو: قس ونبي - بحث فى نشأة الإسلام، وقد وقعت عليه في بيروت آنذاك، ولم أعرف أنه وزع فى القاهرة، والفرق بين الكتاب الأصلى والأخير الذى طبع فى القاهرة، أن المؤلف الأول أراد أن يثبت أن الإسلام استنساخ للنصرانية، وعالج فكرته بأدب واحتشام، أما المؤلف الثانى فإنه أراد أن يهدم أصول الإسلام، وعالج فكرته بأسلوب فج، خلا من الأدب والاحتشام.

ماذا نتوقع من جيل اهتز لديه كل شيء، من الوطنية إلى الدين؟! ما القيمة التى نطالبه بالالتزام بها أو الدفاع عنها؟ وما المرجعية التى نستند إليها فى تحديد تلك القيمة؟ وهل نلوم اللواطيين على ما فعلوه، أو نلوم غيرهم ممن انتقلوا إلى إسرائيل وتزوجوا من بناتها، وتهود بعضهم؟!

إن عملية التفكيك للثوابت الوطنية والقومية والدينية لابد أن تنتج مآسي من ذلك القبيل. وهي مآس تتضاعف إذا ما ركزنا انتباهنا على ملاحقة الضحايا من الشباب، وتركنا الجناة الأصليين، الذين دمروا حصاناتهم، ونقلوا إليهم فيروس عدم المناعة (الإيدز) الثقافى.

(٦)

ونحن نحلل الظاهرة، لا نستطيع أن نتجاهل دور تراجع قيمة احترام القانون والنظام العام، الأمر الذى أدى إلى إقناع كثيرين بأن احتماءهم بالقوة - قوة المال أو النفوذ - أجدى لهم وأنفع من الاحتماء بالقانون. لا نستطيع أيضا أن نغفل دور الأزمة الاقتصادية التى طحنت قطاعات من المجتمع، وتسببت فى بطالة كثيرين، فانخرطوا فى الممارسات غير المشروعة، وأصبحوا ضحايا اليأس والكبت وفقدان الأمن الذاتى. ثم إننا لا نستطيع أن نسقط من التحليل دور البث الفضائى عابر

القارات، الذى أصبح يروج ضمن ما يروج لإشاعة الفاحشة بين الناس. وحين يكون أولئك الناس بغير حصانة ومنعدمى المناعة، فإن ذلك البث يغدو مفجرا لطاقاتهم ومحرضا لهم على مالا حصر له من الممارسات غير الأخلاقية والشريرة. واستطرادا من هذه النقطة لابد أن نذكر أعصار التغريب الذى يتعرض له المجتمع، وقد طال ألسنة الناس وأنماط حياتهم وسلوكياتهم. إذ فى غيبة نموذج المجتمع ومثله الأعلى الذي يتشكل من ثقافته وقيمه الخاصة، فإن النموذج الغربي طرح نفسه بقوة، بديلا جاهزا وجذابا ومسلحا بكل الإغراءات التى تصعب مقاومتها.

إضافة إلى كل ما سبق فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الأزمة الناشئة عن جدب الحياة السياسية وفراغها، الأمر الذى كان من نتيجته أن الشباب لم يجدوا منابر سياسية تقنعهم وتعبر عن أشواقهم، وأرجو ألا يكون لهذا العامل أثره فى تأسيس حزب «اللواطيين»، ونجاحه فى ضم ٥٥ عضوا «عاملا»، وهو رقم أحسبه يفوق عدد أعضاء بعض الأحزاب الشرعية.

أختم المقال بسؤال أخير حيرنى، ويلح علىّ طول الوقت هو: من يربى الأجيال الجديدة فى مجتمعنا: الآباء المشغولون بالركض وراء الرزق والكسب، أم المدارس التى عجزت عن أن تعلم بعدما استقالت من التربية منذ زمن طويل، أم الإعلام والتليفزيون، وما أدراك ما هما؟!

تجليات الوَهَن

أصدر القضاء المصرى بعضا من الأحكام التى تظلم إذا قرأناها فقط أخبارا مختزلة فى صحف الصباح، لأنها فى حقيقتها بمثابة رسائل دالة وكاشفة، تسلط أضواء مهمة على جوانب من أحوالنا وعللنا. لا أريد أن أقلل من قدر الأخبار بطبيعة الحال، فلولاها لما عرفنا، لكنى فقط تمنيت أن نستخلص الرسالة فيها، لكى نضيف الفهم إلى العلم، والنظر إلى الخبر، والعبرة إلى الفكرة.

(١)

فى ذلك الصباح، قرأت فى إحدى صحف المعارضة خبرًا، لا أعرف لماذا لم تنشره الصحف القومية، تحت عنوان: القضاء يرفض عقاب طالبة انتقدت كليتها. وكانت التفصيلات المنشورة كما يلى: رفضت محكمة القضاء الإدارى معاقبة طالبة متفوقة كتبت مقالا تناولت فيه أوضاع الكلية، ونشرت المقال فى مجلة الحائط. أكدت المحكمة برئاسة المستشار عبد الله أبو العز أن حرية التعبير مكفولة، وكانت الطالبة قد انتقدت بعض الأمور فى الكلية، وفوجئت بإحالتها إلى التحقيق، وتوقيع عقوبات عليها برغم إجازته المسبقة، حيث قامت بعرض المقال على رائد «جماعة الصحافة» بالكلية، وقد أمرت المحكمة بإلغاء العقوبات، وانتقدت تصرف كلية دار العلوم.

أول ما خطر لى حين قرأت الخبر السؤال التالى: كيف يمكن أن يتحول مقال كتبته طالبة فى مجلة حائط جامعية إلى قضية تنظر أمام محكمة القضاء الإدارى؟! وما السلطة التى لجأت إلى قمع الطالبة على ذلك النحو؟

ربما كان لخبرتى الشخصية دخل فى الاهتمام بالموضوع، كمحرر سابق للكثير

من مجـلات الحائط التى صـرفتنى كـثيرا عن المذاكـرة فى المرحلة الثانوية ثم فى كـلية الحقوق، خصـوصا أننى آنذاك ـ قبل أكثر من أربعة عقود ـ لـم أكن أقصـر فى المشاغبة على ناظر المدرسة والمدرسين وعميد الكلية والأسـاتذة والمسجل، إذ كـان هؤلاء هم «السلطة» التى نمطرها بالنقد بالكلام المكتوب والمرسوم، وبرغـم ذلك فإن مشاغباتى أنا وغيرى من الطلاب كـانت تقابل بضـحكات مجلجلة من الأساتذة حينا، وبوصـف لنا بأننا «أشقياء» ولن نفلح فى الدراسة فى أحيان أخرى كثيرة. وحين كنا نشتط ونذهب بعيدا فى المشاغبة، كـان عميد الكلية يربت على أكتافنا ويصحح لنا معلوماتنا ويقول بصوت هادئ: ما هكذا تكون المرافعة الجيدة أيها المحامون الخائبون!

زادنى ذلك حـرصا على مـتابعـة تفـصـيـلات القـضـيـة، والتـعـرف على طبـيـعـة «الجريمة» التى ارتكبتـها الطالبة المتهمة، وأصبت بدهشة شديدة حين اطلعت على ملف الموضوع وحكم المحكمة.

(٢)

الطالبـة التى كتبت المقالة ـ اسمهـا أسماء سـمير محمود على ـ تُعَدّ من المثاليات والمتفـوقات بكلية دار العلوم (جـامعـة القـاهرة)، وكـان مـوضـوع المقـالة ينصب على بعض الأوضـاع البـيـروقـراطيـة بالكلية، التى يشكو منهـا الناس فى كل مكان، وقد اختارت لها عنوانا هو «دار العلوم إلى أين؟». وكما ذكر الخبر المنشور، فإن ما كتبته أجازه رائد جـمـاعـة الصـحـافـة بالكلية، ومـع ذلك فقد أحيلت للتـحـقيق، وصـدر قراربتوقيع عقوبة الإنذار عليها. ويبدو أن ما كتبته أوردها مورد الشبـهـة، لأنهـا فـوجـئت فى أثناء وجـودها فى وقت لاحق بالكليـة فى أثناء فـتـرة الامـتـحـانات باستـدعائها للتـحقيق مرة أخـرى بدعوى وجودها فى غـيـر الأيام المخصـصـة لهـا (جريمة أخرى!). وفى أثناء التحقيق قررت أنهـا حضـرت إلى الكلية لكى تستفسر من أحـد أساتذتها عن أمور تتعلق بالمادة التى يدرسها. ومـع ذلك، صـدر قـرار ثان بتوقيع عقـوبة الإنذار عليـها، ولأن مثل هذه القرارات تؤثر على مـستقبلهـا العلمى والوظيفى، فإنها تظلمت لدى العميد، لكن طلبها رفض، الأمر الذى دفعهـا إلى إقامة دعوى طعن فى القرارين أمام محكمة القضاء الإدارى، استنادا إلى مخالفتهما للدستور الذى يكفل حرية التعبير للمواطنين.

حين بحثت المحكمة الموضوع وتحققت من وقائعه؛ فإنها اعتبرت توجيه الإنذار للطالبة بسبب مقالها قراراً «فاسداً» ، يتعارض مع ما قرره الدستور للمواطنين بشأن الحق فى التعبير؛ واعتبرت توجيه الإنذار لها بسبب وجودها فى الكلية فى غير موضعه ومخالفا لحكم القانون. وأخذت المحكمة على الكلية استعجالها فى توجيه الإنذارين، ثم قررت وقف تنفيذهما وأى آثار ترتبت عليهما، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان، وألزمت جامعة القاهرة المدعى عليها بالمصروفات.

لم أستطع أن أقاوم المقارنة بين الذى كنا نقوله فى مجلاتنا الحائطية وبين ما قالته طالبة كلية دار العلوم هذه الأيام، وقلت لو أننى وأمثالى حوسبنا بهذا الأسلوب على ما قلناه فى تلك المجلات لكنا قد فصلنا من الجامعة، ولما أكملنا تعليمنا. كذلك لم أستطع أن أقاوم المقارنة بين موقف عميد الكلية فى زماننا وبين موقف عميد كلية دار العلوم الآن، الذى أمر بالتحقيق مع الطالبة من البداية لاجترائها على النقد وأيد توجيه الإنذار لها، ثم قرر مواصلة قمعها، فتصيد لها بعض موظفيه واقعة الوجود بالكلية فى غير مواعيدها، وصفى حسابه معها بإنذار ثان. وفيما علمت، فإن هذا الأسلوب القمعى مستخدم فى مجالات أخرى بالكلية، الأمر الذى يدعونى إلى التساؤل عن سر ذلك التحول الذى طرأ على عميد الكلية فى هذا الزمان، على الأقل فى النموذج الذى نحن بصدده، فرأيناه ممسكا بالهراوة لطلابه، على عكس الذين كانوا يربتون على أكتافنا فى زماننا، وبدا أنه يفضل دور الشرطى على الأستاذ والمربى.

هى حبّة أصبحت قبّة كما يقال، فما كان الأمر يستحق تحقيقا ولا إنذارا ولا عرضا على محكمة القضاء الإدارى، ولكن كل ما كان ينبغى أن يستبعد حصل، وكل ما ليس معقولا صار معقولا وعاديا، وبدلا من أن يتلقى الطلاب درسا فى التسامح والأبوة وشجاعة التعبير، فإنهم تلقوا درسا فى التعسف والقمع حتى لا أعرف لماذا نفاجأ بهم حين يخرجون إلى المجتمع مشوهين، بعدما يستوعبون القمع. وغدت الطالبة التى فتحت فمها وعلا صوتها بكلمة نقد أمثولة لغيرها، حتى لا يجرؤ أحد بعد ذلك على اقتراف «الجريمة» التى تورطت فيها.

لدى الكثير من رسائل الطلاب الذين هم ضحايا قمع من هذا القبيل فى كلياتهم، ولكني لم أعرف أن أحدا منهم «جرؤ» على أن يتظلم أمام القضاء لكى

يبرئ ساحته ، الأمر الذى يدعونى إلى القول بأن تصرف العميد ليس حالة استثنائية، كما أن قصة الطالبة أسماء ليست فريدة فى بابها .

ليس بمقدورى أن أحدد حجم الظاهرة، لكن المشهد يطلق أمام أعيننا الكثير من الإشارات الحمراء، التى تفسر لنا فى النهاية لماذا يخرج بعض الطلاب من الجامعة مشوهين نفسيا وفكريا (لا تسأل عن حالتهم العلمية)، وكيف أنهم استوعبوا جيدا واستفادوا كثيرا من دروس القمع التى تلقوها!

(٣)

فى صبيحة يوم آخر، نشرت صحف الصباح الخبر التالى: حسمت محكمة الإسكندرية الابتدائية برئاسة المستشار حسين الجابرى قضية التلميذة عزة عمرو زكى، التى فصلتها مدرسة شامبليون التابعة للقنصلية الفرنسية بالإسكندرية بسبب ارتدائها للحجاب، أمرت المحكمة بعودة التلميذة وأشقائها الثلاثة إلى المدرسة، ومنحها تعويضا قدره ٦٠٠ ألف جنيه ، كما أمرت بتنفيذ الحكم بمسودته .

وراء الخبر قصة من النوع العبثى الذى لا يكاد يصدق، إذ مع بدء العام الدراسى الفرنسى، منعت إدارة مدرسة شمبليون التلميذة عزة من دخول الفصل مع زميلاتها، لأنها جاءت مرتدية «الحجاب» الذى غطى شعرها، وقرر مدير المدرسة الفرنسى حجزها فى المكتبة يوميا بعيدا عن زميلاتها ، مشترطا أنها ينبغى أن تخلع الحجاب أولا ، قبل أن تنضم إلى زميلاتها. وحين استفسرت الأم من إدارة المدرسة عن دوافع هذا التصرف، كان الرد الذى تلقته أنه لا توجد اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم فى مصر والحكومة الفرنسية تنص على احترام تعاليم العقيدة الإسلامية أو الزى الإسلامى فى المدارس التابعة للسفارة.

رفض الأب المهندس عمرو زكى سحب أوراق ابنته من المدرسة ، كما رفضت السفارة الفرنسية تسليمه قرارا مسببا بفصل ابنته «عزة»، ونقلت صحيفة «الوفد» آنذاك على لسان الأب قوله إن تصرف المدرسة عنصرى ويخالف الحرية الشخصية، وإن المدرسة التى لم تفرض زيا موحدا على تلاميذها، سمحت للتلميذات بارتداء السراويل (البنطلونات) القصيرة وأن يصبغن شعورهن فى هذه السن المبكرة، كما

سمحت لبعض المدرسين الرجال بوضع أقراط فى آذانهم. احتملت المدرسة كل ذلك واعتبرته من قبيل الحرية الشخصية، لكنها لم تحتمل «إيشارب» وضعته عزة الصغيرة وغطت به شعرها!

تمسكت المدرسة بموقفها طول الوقت، بدعوى أن الدراسة فيها علمانية، ولا تدرس للطلاب أى مواد تتعلق بالأديان أو العقائد، ولذلك لا يجوز للتلميذات ارتداء ما يشير إلى هويتهن الدينية، وحين خاطب الأب الملحق الثقافى الفرنسى بالقاهرة، فإنه تلقى منه ردا مفاده أنه أجرى اتصالا مع وزارتى الخارجية والتعليم المصريتين، اللتين أكدتا له حرية التصرف فى هذه الحالة، طبقا للقوانين الفرنسية.

وإزاء تمسك الأهل بموقفهم، فإن إدارة المدرسة أصدرت قرارا بفصل التلميذة عزة، ليس هذا فحسب، بل وإمعانا فى العناد والقهر فصلت أشقاءها الثلاثة الذين كانوا يدرسون بها، وهم: ياسين، وسيف، ويوسف.

هكذا، فإنه فى الوقت الذى انتظم كل تلاميذ مصر فى مدارسهم مع بداية العام الدراسى، فإن عزة وأشقاءها الثلاثة بقوا فى الشارع لمجرد أن عزة الصغيرة تمسكت بحجابها!

(٤)

وزارة التربية والتعليم نفضت يدها من الموضوع، وقالت إن المدرسة ليست تابعة لها، ولكنها تابعة للسفارة الفرنسية، وكل ما استطاع محافظ الإسكندرية أن يفعله أنه أصدر قرارا بحل الإشكال عن طريق إلحاق عزة وأشقائها بمدرسة أخرى، غير أن الأسرة التى استشعرت مهانة من تصرف المدير الفرنسى أصرت على رفع الأمر إلى القضاء، شجعها على ذلك أن محاميا دوليا هو الدكتور عادل النبلى تصادف وجوده فى مكتب مدير المدرسة فى أثناء مناقشة الموضوع، ولأنه حصل على الدكتوراه فى القانون من «السوربون» وأمضى فى فرنسا عشر سنوات قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة ويؤسس مكتبه هناك، فقد اهتم بالموضوع وبحثه، وقد أسفر البحث عن أمرين مهمين للغاية: الأول، أن المدرسة التى كانت فى الأساس فصلا تابعا للقنصلية الفرنسية يعلم أبناء الفرنسيين وحدهم فتحت أبوابها للمصرين منذ

١٢ عاما (بها الآن ١٢٠ تلميذا مصريا) وتقاضت لقاء ذلك مبالغ باهظة (ما بين ٧ و١٢ ألف جنيه في السنة). وطبقا لمعاهدة ڤيينا التى تنظم مسألة الحصانة الدبلوماسية، فإن الأنشطة والمؤسسات الاستثمارية والتجارية لا تشملها تلك الحصانة، وحين تحول الفصل إلى مدرسة فتحت أبوابها لغير الفرنسيين لقاء مصروفات، فإنها غدت مؤسسة استثمارية وتجارية، الأمر الذى أسقط عنها الحصانة، ولم تعد القوانين الفرنسية تنطبق عليها.

الأمر الثانى، أن مجلس الدولة الفرنسى أصدر أحكاما فيما بين عامى ٨٩ و ٩٩ فى حالات مماثلة لفتيات مسلمات فرنسيات، أكدت أن الحجاب ليس رمزا دينيا، بل إن ارتداءه يدخل فى نطاق ممارسة الحرية الشخصية، فضلا عن أن ارتداءه يمثل جزءا من حرية العقيدة والتعبير التى تكفلها القوانين الفرنسية.

هذه المعلومات استند إليها فريق الدفاع، وركزت عليها الأستاذة نديدة الدفاق فى مرافعتها أمام المحكمة، التى اقتنعت بجدية أسباب الطعن فى قرار فصل عزة وإخوتها، فأصدرت حكمها الذى سبقت الإشارة إليه.

المدهش فى الأمر أن الفصل الذى فتحته القنصلية تحول إلى مدرسة تجارية ظلت تعمل فى الإسكندرية طيلة ١٢ عاما، وتقبل التلاميذ المصريين وغير المصريين دون أن تعلم بذلك وزارة التربية والتعليم، التى بها جهاز خاص يفترض أنه مسئول عن كل ما يتعلق بالتعليم الخاص. أما كيف حدث ذلك، فعلمه عند الله، لكنه يظل مشهدا عبثيا فى القصة، بل إنه مفتاح العبث ومصدره، لأن وضع المدرسة تحت إشراف الوزارة كان يمكن أن يؤدى إلى تلافى كل التداعيات العبثية اللاحقة التى وضع الحكم القضائى حدا لها.

(٥)

الحكم الثالث الذي لفت انتباهى، هو ذلك الذى صدر ببراءة الطيار على مراد، الذى ذاعت قصته المدهشة فى مصر والعالم العربى، والذى رفض التصريح لقوات الأمن الإسرائيلية بتفتيش طائرته إثر وصولها إلى غزة، الأمر الذى دعا الإسرائيليين إلى منع صعود الركاب إليها، مما اضطره للعودة بالطائرة إلى القاهرة فارغة، وبدلا

من أن يقابل موقفه بالتقدير ، فإنه فوجئ بأن رئاسة شركة مصر للطيران أوقفته عن العمل ، واتهمته بتهم عدة بينها إهدار المال العام ، لأنه ضيع على الشركة قيمة تذاكر الركاب حين تمسك بموقفه وعاد بالطائرة خالية من الركاب إلى القاهرة ، ومن شأن تلك التهم إذا ثبتت أن تعرضه للسجن مع الأشغال الشاقة المؤقتة (١٥ عاما) .

بعد الأخذ والرد ، والأصداء التي أحدثها قرار الشركة فى وسائل الإعلام ولدى الرأى العام ، صدر حكم المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة برئاسة المستشار السيد نوفل الذى تظلم أمامها الرجل بعد الذى أصابه من أذى . وهو الحكم الذى جاء منتقدا سلوك الشركة ومفندا دعاوى رئاستها ضده ، ومؤيدا لموقف قائد الطائرة ، بل ومشيدا به على نحو بدا فى موقع معاكس تماما لموقف الشركة .

وهى تبرئ ساحة الطيار على مراد قالت إنه إزاء عدم صدور تعليمات صريحة من المسئولين فى مؤسسة مصر للطيران بالسماح للإسرائيليين بتفتيش الطائرة ، بعد أن وجه إليهم الطيار عدة تساؤلات فى هذا الصدد ، وإزاء اكتفاء هؤلاء المسئولين بإصدار أوامر له باتباع تعليمات السلطات المحلية بمطار غزة ، فقد أصدر أوامره بصفته قائد الطائرة المسئول عن سلامتها بمنع صعود أفراد الأمن المسلحين على متنها ، وهو فى ذلك تصرف طبقا لما تقضى به قواعد الطيران المدنى الدولى المنصوص عليها باتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ المنضمة إليها كل من مصر وإسرائيل ، وقانون الطيران المدنى المصرى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . وبذلك ، فإنه يكون قد التزم التزاما دقيقا وأمينا بهذه القواعد ، وأدى واجبه على خير وجه ، وحافظ على سيادة وكرامة بلده بحسبان الطائرة قطعة من أرض الوطن لا يجوز وطؤها إلا وفقا للقواعد الدولية ، وذلك فى الوقت الذى تنصل فيه رؤساؤه بالقاهرة من أداء واجبات وظيفتهم بإعطائه إجابة صريحة وواضحة على تساؤله عما إذا كان يسمح بصعود أفراد الأمن المسلحين على متن الطائرة أم لا ، وفى الوقت المفروض فيه أن يكون هؤلاء الرؤساء على علم تام ودقيق بقواعد الطيران المدنى الدولى المنصوص عليها .

واستبعدت المحكمة ما نسب إلى الطيار على مراد من مخالفته بروتوكول تشغيل مطار غزة ، وهو البروتوكول الموقع بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فى سنة ١٩٩٥ ، طبقا لاتفاق «واى بلانتيشن» وما تضمنه من النص فى المادة الخامسة منه

الخاصة بإجراءات الأمن من حق فحص الطائرة بواسطة أفراد أمن فلسطينيين وإسرائيليين يكون متفقا مع القواعد الدولية، وقالت المحكمة إن سلطات الأمن الإسرائيلية بمطار غزة منعت صعود الركاب على الطائرة إزاء رفض قائدها صعود فردى الأمن المسلحين على متنها لتفتيشها، وإذ عاد قائد الطائرة بها بدون ركاب، فإنه لا يكون مسئولا عن ذلك التصرف من قبل السلطات الإسرائيلية، والذى لا يتفق مع قواعد الطيران المدنى الدولى المنصوص عليها باتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ والمنضمة إليها إسرائيل؛ كما لا يكون مسئولا عما ترتب على ذلك التصرف من أضرار مادية وأدبية لمؤسسة مصر للطيران، لكونه لايسأل عن رد فعل الغير لإجراء سليم اتخذه طبقا لتلك القواعد.

بصورة أو أخرى، فإننا نستطيع أن نقول مطمئنين إلى حد كبير بأن الحكم حسم المشهد العبثى الذى استحضرته وصنعته قرارات رئاسة الشركة التى صدمنا موقفها، وإن كنت أزعم أن اطمئناني سوف يستقر ويكتمل حينما تزال ذيول العبث، وترد الشركة للرجل مستحقاته التى أوقفتها، بعد أن ردت له المحكمة كرامته.

(٦)

فى القضايا الثلاث، صحح القضاء (حماه الله) أخطاء الإدارة، من خطأ عميد كلية دار العلوم إلى خطأ وزارة التربية والتعليم إلى خطأ رئاسة شركة الطيران، لكنى أرى فى هذه القضايا بعدا آخر أرجو أن يكون موضع الانتباه والاهتمام. فالغلط الذى كان موضوعها ليس من قبيل الأخطاء العادية، ولكنه تعبير عن حالة من «الوهن» المؤسف. فما حدث فى كلية دار العلوم كان تفريطا فى أصول التربية، وما حدث من جانب وزارة التربية كان تفريطا فى سلطة الدولة وسيادتها، وما حدث فى موضوع الطائرة كان تفريطا فى الكبرياء الوطنى. وهذا هو الوهن بعينه، الذى أرجو أن يكون مقصورا على مواقع وحالات استثنائية ومحدودة، ولنبتهل إلى الله جميعا ألا يكون ذلك هو الجزء الذى أظهرته الصدفة من جبل آخر لا يزال جزؤه الأكبر غاطسا تحت السطح!

ثمة شيء اسمه الرأى العام!

إذا صح الذى نشرته «الوفد» خاصا بالسفير المصرى فى بون، فإن ما نسب إليه ينبغى ألا يمر دون حساب السفير، وتوضيح للرأى العام المصرى، بل أزعم أن الأمر يتطلب ما هو أكثر من التوضيح، لأن ما صدر عنه يصدم الرأى العام ويجرح مشاعره، ويستحق اعتذارا جهير الصوت.

الحكاية التى نشرتها الوفد، نقلا عن صحيفة «دير تاج شبيجل» الألمانية (عدد ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٠)، وهى باختصار أن السفير المصرى فى بون حضر حفلا أقامته الجالية اليهودية فى برلين، بمنزل رئيسها ألكسندر ناحاما. وقد افتتح الحفل بأنغام لحن «الأخت صهيون» الشهير، وفى أثنائه قام سفيرنا المحترم بالعزف على «البيانو» مساهمة منه فى إحياء الليلة.. وفى حديثه اقترح تأسيس ما أسماه «دائرة الحوار فوق الأديان» وكان فى مقدمة حضور الحفل السفير الإسرائيلى لدى ألمانيا ومدير المركز اليهودى فى برلين.

(١)

ليست لدىّ وسيلة للتأكد من صحة الخبر، لكن نشره فى الجريدة الألمانية فى يوم ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٠، وعدم صدور أى تكذيب له من جانب السفير حتى تاريخ نشره فى الوفد (فى٢٦/ ١٢)، هذه الملابسات ترجح صدقه، يعزز هذا الترجيح أن الصحيفة الألمانية نشرت صورة للسفير المصرى فى أثناء الحفل المشار إليه. ومن جانبى حاولت الاستيثاق من الخبر، فاتصلت هاتفيا بالسيد عمرو موسى وزير الخارجية وقتذاك، وعلمت منه أنه فوجئ بدوره بما نشرته الوفد، وأنه أرسل إلى

السفير فى بون يستفسر منه عن مدى صحة التفصيلات التى وردت فى تقرير الجريدة الألمانية.

والأمر كذلك ، فإننى لا أستطيع أن أقطع بصحة التقرير الآن، لكننى سأعتبر التفاصيل التى وردت فيه صحيحة، حتى إشعار آخر.

المدهش فى الواقعة أنها حدثت فى أعقاب سحب السفير المصرى من تل أبيب، الذى فهم منه القاصى والدانى أن القاهرة مستاءة أو غاضبة من موقف الحكومة الإسرائيلية ، وقمعها الوحشى للفلسطينيين، ولأن السفير المصرى يفترض فيه أنه يمثل القاهرة فى البلد الذى انتدب إليه ، فمن الطبيعى والمتوقع أن يتصرف هو وأقرانه على نحو يعبر بصدق عن المزاج السياسى للقاهرة. ولست أشك فى أن السفير مطلع على الصحف المصرية، ومدرك أن ثمة غضبا فى الشارع المصرى عبر عنه كثيرون بالمقاطعة الاقتصادية، وبالتحفظ فى كل صور العلاقات، بل إن هذه المقاطعة وصلت إلى حد رفض الأحزاب المصرية حضور مأدبة الإفطار التى دعا إليها السفير الأمريكى بالقاهرة، الأمر الذى اضطره فى النهاية إلى إلغاء الحفل.

ولابد أن يكون الأمر داعيا للغرابة إذا لم يكن السفير على علم بالمزاج السائد فى العاصمة التى يمثلها، وسوف تتضاعف الغرابة إذا ما كان قد أحيط علما بذلك كله، ثم قبل برغم ذلك أن يشارك فى حفل رئيس الجالية اليهودية، وتطوع بالعزف على البيانو مجاملة لمضيفيه، وتعبيرا عن مشاركة الحاضرين بهجتهم بالمناسبة.

(٢)

يستشعر المرء حزنا وانكسارا حين يذكر أنه بينما كان السيد السفير يعزف على البيانو فى بيت رئيس الجالية اليهودية ـ المعروف بعنصريته وعدائه للعرب ـ فإن زخّات رصاصات وصواريخ الجيش الإسرائيلى كانت تطلق باتجاه صدور الشباب الفلسطينى وبيوتهم . كانت دماء الفلسطينيين تسيل أنهارا فى الأرض المحتلة، وكانت الجنائز تملأ شوارعها كما لم يحدث من قبل.

كما رأيت، فالمشهد كله حافل بسوء التقدير من أوله إلى آخره، الأمر الذى يعنى أن السفير نسى أن حكومة بلده مستاءة وغاضبة من السلوك الإسرائيلى، وتجاهل أن

الشعب الذى ينتمى إليه عبر عن غضب مضاعف وتنادى إلى مقاطعة كل ما هو إسرائيلى، وأسقط من ذاكرته وحسبانه كل ما جرى ويجرى للشعب الفلسطينى الذى تسحقه الدبابات والصواريخ وتحاول كسر إرادته.

إزاء ذلك كله، فمن حق المرء أن يتساءل : حين ذهب السفير وشارك فى الاحتفال بما عزفه على البيانو، وبدعوته وسط الانتفاضة إلى حكاية الحوار فوق الأديان، إذا لم يكن يمثل استياء الحكومة ولا غضب الشعب، فمن كان يمثل إذن؟

ذكرتنى الواقعة بما فعله سفير سابق لمصر فى بلجراد، دعا فرقة موسيقية مصرية وإحدى مغنيات الأوبرا الشهيرات وأقام حفلا مشهوداً فى العاصمة الصربية، فيما تصوره توثيقا للعلاقات بين صربيا ومصر. وهو أمر لا غبار عليه فى الظروف العادية، ولكن المأساة أن السفير أقام هذا الحفل بينما كانت الميليشيات الصربية مدعومة بتأييد حكومة بلجراد تعمل على إبادة مسلمى البوسنة، من خلال المذابح والتدمير المستمر لمقومات الحياة هناك.

تجاهل السفير مشاعر الرأى العام المصرى، وتجاهل مشاعر المسلمين فى كل مكان وفعل فعلته وهو يظن أنه أحسن صنعا، بينما هو فى الحقيقة وجه إهانة بالغة لتلك المشاعر، فجرحها وازدراها من حيث لا يحتسب.

تثير أمثال تلك الممارسات تساؤلات عدة، بعضها يتصل بموقف وزارة الخارجية، وما إذا كانت تحاسب السفراء على مثل هذا النزق أم لا، والبعض الآخر يتعلق بمدى احترام المسئولين للرأى العام المصرى بدوائر انتمائه المختلفة، عربية كانت أم إسلامية.

(٣)

يهمنا هذا الشق الأخير بقدر أكبر، لأن ثمة شواهد عدة فى حياتنا توحى بأن هناك تهوينا شديدا من قيمة الرأى العام فى مصر يصل إلى التحدى والازدراء فى بعض الأحيان. وما تصرف السفير المصرى فى بون ـ مرة أخرى إذا صح المنسوب إليه ـ وقبله تصرف السفير المصرى السابق فى بلجراد، إلا من نماذج عدم الاكتراث والتحدى للرأى العام المصرى قبل أى شىء آخر.

لاأريد أن أظلم السفراء أو أعمم عليهم، بل وأزعم أن أكثرهم يشرف مصر ويستحق منا التقدير والاحترام، ولكن السلوك الذى أشرت إليه يعكس ظاهرة عامة فى مصر، بمقتضاها أصبح المسئولون الحكوميون يسقطون من حسبانهم الرأى العام ولا يعملون له حسابا أكثر.

والمسألة فى ظنى أبعد وأعمق من كونها مجرد تجاهل للرأى العام، وإنما هى تمس صميم علاقة السلطة بالمجتمع، ومصدر شرعية السلطة فى كل بلد. فكلما كانت الأمة أوالمجتمع مصدر السلطة وأساس شرعيتها، كان ولاء رموز السلطة متجها نحو ذلك المجتمع؛ وهو ما يؤدى تلقائيا إلى رفع قيمة الرأى العام بحيث يغدو رضاه أو سخطه معيارا لاستمرار المسئول فى موقعه أو إبعاده عنه.

بكلام آخر، فإنه كلما ازدادت الشفافية فى المجتمع ارتفعت أسهم وحظوظ الرأى العام، والعكس صحيح بطبيعة الحال؛ وهو ما يعنى أن تجاهل الرأى العام وازدراءه ترتفع معدلاتهما أو تنخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض مؤشرات الحالة الديمقراطية. إذ حينما يستمد المسئول شرعيته من رضا السلطة، وحينما يصبح استمراره فى موقعه مرهونا بهواها، فلا غرابة فى أن يسقط الرأى العام من حسبانه، ومن الطبيعى أن يصبح ولاؤه للسلطة (صاحب الفضل عليه) وليس للمجتمع الذى لا دور له ولا حيلة.

(٤)

فى المجتمعات الديمقراطية التى تستمد السلطة فيها شرعيتها من رضا الناس وقبولهم، ترتفع الحساسية إزاء الرأى العام، بحيث لا يحاسب المسئول عن أخطائه القانونية فحسب، وإنما يحاسب أيضا عن أى قصور يقع فى دائرة اختصاصه، حتى إذا لم يكن ضالعا فيه بشكل مباشر، وبرغم أن نصوص القانون لا تحمله أى مسئولية عنه، وحسابه فى هذه الحالة يقوم على الاعتبارات السياسية والأدبية، النابعة أساسا من احترام الرأى العام. وتبلغ الحساسية درجة أعلى فى بعض الحالات، بحيث أن المسئول الذى ينسب القصور أو الخلل إلى دائرة اختصاصه لا ينتظر أن يحاسبه أحد، وإنما هو يبادر إلى التخلى عن موقعه من تلقاء نفسه، احتراما للرأى العام وامتصاصا لغضبه.

قرأنا مؤخراً عن استقالة وزير المواصلات فى الهند، بعد اصطدام قطارين وسقوط عشرات القتلى فى الحادث. وقبل ذلك نشرت الصحف خبرا عن استقالة وزير الاقتصاد فى اليابان لأن مدير فرع أحد البنوك اختلس مبلغا من المال من أرصدة عملائه (أرجوك لا تقارن بالحاصل عندنا)، واستقال نائب رئيس الوزراء المسئول عن الإغاثة فى فورموزا بعدما أغرقت الفيضانات أربعة من عمال الإنقاذ فى تايبية. وتحفل الصحف بين الحين والآخر بقصص أخرى مماثلة عن مسئولين أقدموا على الاستقالة من مناصبهم تكفيرا عن أخطاء ارتكبها غيرهم، ولم يكونوا مسئولين مباشرين عنها، وإنما وضعتهم المقادير على رأس وزارات أو مؤسسات وقعت تلك الأخطاء فى نطاقها.

من جانبى، كلما قرأت خبرا من ذلك القبيل ألح علىّ سؤال هو: لماذا لا نجد مسئولا فى مصر يستقيل من منصبه، متحملا مسئولية الأخطاء الواقعة فى نطاق عمله أو وزارته، وهى أكثر من الهم على القلب فى كل مرفق؟

(٥)

تخرج علينا صحف الصباح - المعارضة بوجه أخص - بين حين وآخر بأخبار كوارث من الوزن الثقيل فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات من الكارثة الاقتصادية المتمثلة فى نقص السيولة والارتفاع المستمر فى أسعار الدولار وإشهار إفلاس الشركات، إلى كارثة تدهور محصولى القطن والقمح، إلى كارثة الدخان الخانق الذى يجثم على صدر العاصمة، إلى كارثة وقف تصدير المحصولات الزراعية، إلى كارثة نهب أموال البنوك وهروب بعض عملائها بملايين الجنيهات، إلى كارثة الاقتراض الفاحش من جانب بعض رجال الأعمال، إلى كارثة تزوير الانتخابات. . . إلخ.

وهناك كوارث أخرى من الوزن المتوسط، تتمثل فى حوادث الطرق التى تحولت إلى مسلسل يومى تنشر الصحف أخباره كل صباح، كما تتمثل فى انهيارات المبانى القديمة، وارتفاع معدلات وفيات المستشفيات العامة من جراء الإهمال، وفى فضائح «مافيات» الأراضى وفى إهدار أحكام القضاء. . إلخ.

هذه الكوارث وأمثالها تتتابع أمام أعيننا على نحو متصل منذ سنوات، ولم نقرأ أو نسمع أن مسئولا كبيرا واحدا استقال، أو حتى أقيل من منصبه، متحملا المسئولية عن القصور فى هذا الموقع أو ذاك. وإذا كان لا مفر من أن يتحمل أحد المسئولية، فوحدهم الصغار هم القرابين الجاهزة للتقديم إلى المذبح، أما الكبار الذين يتربعون على رأس الأجهزة ويوجهون سياساتها، فإنهم ثابتون فى مقاعدهم، لم يتزحزح أى منهم عن موقعه قيد أنملة، إذ طالما أنهم مشمولون بالعطف والرضا، فإن بقاءهم مضمون، بصرف النظر عن نجاحهم أو فشلهم، حيث لا شيء من ذلك يهم، «والولاء» وحده هو الأهم.

أستثنى من ذلك حالتين: الأولى فى قطاع الشرطة، حين أبعد بعض الوزراء وبعض مديرى الأمن من مناصبهم عقب بعض الحوادث الإرهابية بوجه أخص. وإذ يلاحظ المرء أنهم أبعدوا أو أقيلوا ولم يستقل منهم أحد، فإن الملاحظة الأهم أن تحرك السلطة الحازم فى هذا القطاع انبنى على حسابات متعلقة بأمن النظام بالدرجة الأولى، وليس أمن المجتمع ولا حساسية الرأى العام.

الحالة الثانية نلمسها فى النوادى الرياضية، التى عادة ما يقرر المسئولون عن إدارتها تغيير المدرب أو إقالته عندما يتعرض النادى للهزيمة، خصوصا فى كرة القدم، لامتصاص غضب أعضاء النادى وثورتهم.

(٦)

حين تثار قضية الرأى العام واحترامه، فإن ذاكرة المرء لا تستطيع أن تنسى مشهدين يعبران إلى حد كبير عن مدى التطرف فى الاستهانة به وازدرائه فى بلادنا. المشهد الأول يتمثل فيما جرى بمؤسسة مصر للطيران، حين حوسب الطيار على مراد على موقف شريف اتخذه حين رفض السماح للمسلحين الإسرائيليين بتفتيش الطائرة المصرية التى قادها إلى مطار غزة. وآثر أن يعود بالطائرة فارغة على أن يقبل بعدوان من ذلك القبيل. وبدلا من أن يحتفى بالرجل ويشد المسئولون على يده، لأنه دافع عن كرامة بلده وشرف مهنته، إذا به يوقف عن العمل ويقدم إلى المحاكمة لكى يحاسب على فعلته. وحين ينصفه القضاء وتقف العدالة فى صفه، فإن رئاسة

المؤسسة تصر على تعنتها معه، وتقبل بإعادته إلى عمله تنفيذا لحكم المحكمة، ثم تسوف فى دفع استحقاقاته المالية، وتسمح له بالطيران، لكنها تتعمد إذلاله وإهانته بوضعه تحت إشراف ومراقبة «مدرب» يطير معه فى كل رحلة. وإذ يصعب على الرجل أن يحتمل الموقف - وهو الطيار المخضرم - فإنه يجد نفسه مضطرا لطلب إجازة من عمله، حتى تحكم المحكمة فى أمره وترد له اعتباره.

لست هنا فى صدد تحقيق وقائع القضية ولا تفاصيلها، لكن ما يهمنى فى هذا السياق أن رئاسة شركة مصر للطيران بالموقف الذى اتخذته إنما عبرت عن استهانة بالغة بالرأى العام فى مصر وتحد مدهش له، الأمر الذى يستوجب حساب رئاسة الشركة فى أى ظروف طبيعية للمجتمع فيها قدر من الاحترام والاعتبار. لكن المعادلة انقلبت فى أجوائنا، فالذى ينبغى أن يكافأ حوسب وعوقب، والذى ينبغى أن يحاسب كوفئ وجلس فى مقعده مستريح البال والضمير. وقادنا ذلك إلى مشهد عبثى، بمقتضاه وقفت مصر كلها فى جانب - كما ذكر بحق الأستاذ حمدى قنديل ذات مرة فى برنامجه «رئيس التحرير» - ووقفت رئاسة مصر للطيران وحدها فى الجانب المعاكس، وقد أخرجت لسانها للجميع، وإذا بدا أنها انتصرت فى مواجهتها للرأى العام، فإنها لم تدرك أنها بذلك خسرته، وفقدت شرعيتها فى تمثيله والتعبير عنه.

المشهد الثانى من مدينة الإسكندرية، حين أصر مدير فرنسى لمدرسة «شمبليون الفرنسية» على منع إحدى الطالبات من ارتداء الحجاب، وقرر طردها من المدرسة وحظر دخولها طالما ظلت متمسكة بحجابها. وبجرأة مدهشة اعتبر المدير أن المدرسة التى تقع فى قلب مصر أرضا فرنسية، لا حكم فيها إلا لمبادئ العلمانية الفرنسية كما يراها هو، لا كما تقررها القوانين والأحكام الإدارية الفرنسية التى حكمت لصالح عدد من الفتيات المسلمات.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث لم تكتف المدرسة بطرد الفتاة، وإنما طردت أيضا أشقاءها الثلاثة الذين كانوا يدرسون بها فى صفوف مختلفة. وزاد الطين بلة أن المدارس الفرنسية فى الإسكندرية رفضت قبول التلاميذ الأربعة الذين فرض عليهم البقاء فى الشارع لمجرد أن الفتاة «عزة» تمسكت بحجابها.

حدث ذلك فى بلد دينه الرسمى الإسلام، وبحسب دستوره فإن هذا الدين هو المصدر الأساسى للتشريع، ثم إن سكانه المسلمين تزيد نسبتهم على ٩٤٪، وبدلا من طرد مدير المدرسة من مصر، ويُعَدُّ شخصا غير مرغوب فيه، لازدرائه ثقافة وتعاليم المجتمع المصرى، ولتحديه مشاعر المسلمين فيه، طردت الفتاة وأشقاؤها من المدرسة. وبدلا من أن تعبر وزارة التربية والتعليم عن احترامها للرأى العام المصرى وغيرتها على عقيدة المجتمع وثقافته وتقاليده، فإنها التزمت الصمت، وأقرت ضمنا المدير الفرنسى على فعلته، ودعت رب الأسرة إلى البحث لأبنائه عن بديل للمدرسة التى طردوا منها.

هنا أيضا انقلبت الآية، فالذى ينبغى أن يطرد بقى، والذى ينبغى أن يبقى طرد، وبدلا من أن تنتصر وزارة التربية والتعليم للرأى العام المصرى، فإنها وقفت بسكوتها وتفويتها للمسألة فى مربع واحد مع الذين استهانوا بالرأى العام وأهانوه.

إن المشكلة معقدة ومتشابكة وكثيرة الأوجه، لكن حلها لن يتوافر إلا إذا أعيد إلى المجتمع اعتباره، واسترد الرأى العام مكانته. وإذا سألتنى كيف، فقد يطول الكلام، لكنى أقول بسرعة واختصار إن هذا الذى أدعو إليه لا يوهب أو يُهدى، ولكنه يُنتزع، بثمن باهظ أحيانا!

أمــة فى خطر

إذا وضعت عناوين المآزق والنوازل التى حلت بنا خلال العام الأخير جنبا إلى جنب، وحاولت أن تستخلص منها صورة للواقع المصرى، فستصدمك النتيجة لا ريب؛ لأنك ستكتشف أن ذلك الواقع أصبح بمثابة نسيج مهترئ، حيثما وضعت أصبعك فيه فإنه يتهالك ويتهتك على الفور. وستدرك عندئذ أنك لست بصدد حوادث عادية من قبيل تلك التى تحدث فى أى بلد، ولكنك بإزاء جسم أصابته الشيخوخة ودب فيه الوهن، حتى دخل مرحلة الخطر، وأصبح يحتاج إلى «معجزة» لكى يسترد حيويته وعافيته.

(١)

نبهنى إلى هذه المسألة عنوان قرأته ذات صباح فى «الوفد» (عدد ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢) يقول إن الديون المحلية وصلت إلى مرحلة الخطر. وأنا أقرأ التفاصيل كان السؤال الذى ألح علىّ هو: هل الديون وحدها التى وصلت إلى مرحلة الخطر، أم أن البلد كلها دخلت فى تلك المرحلة؟

وجدت تفاصيل الخبر كاشفة حقا لأشياء مهمة ومؤرقة، ذلك أن حجم الدين العام طبقا للكلام المنشور وصل إلى حوالى ٤٣٠ مليار جنيه، يمثل الدين المحلى الحكومى ٢٥٤ مليارا منها، وهو الذى كان قبل سنتين ١٥٤ مليارا فقط. ومنذ بداية التسعينيات كان ذلك الدين يزيد بمعدل يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات كحد أقصى، لكن الزيادة قفزت إلى ١٧ مليارا مرة واحدة فى السنة المالية ٩٩ ـ ٢٠٠٠، وحدثت المفاجأة فى السنة التالية، حيث بلغت الزيادة ٣٠ مليار جنيه، وبذلك زاد

الدين المحلى خلال سنتين فقط حوالى ٥٠ مليار جنيه. ومن المقدر أن تبلغ الزيادة فى السنة المالية الجديدة ٤٢ مليار جنيه.

ما الذى تعنيه هذه الأرقام؟

إذا لاحظت أن مؤشر زيادة الدين متصاعد بسرعة، من ٨ أو ١٠ مليارات إلى ١٧ ثم ٣٠ ثم ٤٢ مليارا، وأن ذلك الصعود حدث فى ثلاث سنوات فقط، فمعناه أن النشاط الاقتصادى فى البلد متوقف، ويزداد تعثرا عاما بعد عام، بحيث تصبح كل سنة أسوأ كثيرا من الأخرى. وبسبب ذلك التدهور فإن موارد الحكومة أصبحت تتراجع عاما بعد عام، الأمر الذى يضطرها إلى الاستدانة لكى تفى بالتزاماتها المختلفة، التى تشكل رواتب ومعاشات الموظفين حدها الأدنى، وهو ما يعنى أن الحكومة تقامر بالمستقبل لكى تخرج من مأزق الحاضر. وهذه هى الخلاصة التى انتهى إليها أحدث تقرير دولى صدر عن الاقتصاد المصرى (عن مؤسسة ستاندارد آند بورز العالمية)، الذى قرر أن الاقتصاد المصرى أصبح الآن أسوأ مما كان عليه قبل ستة أشهر. وهو ما يعنى بكلام آخر أن المستقبل أشد إظلاما من الحاضر.

(٢)

حين يقلب المرء الملف الاقتصادى يلمح إشارات الخطر فى كل صفحة: تدهور الجنية المصرى وفقدانه ٣٥٪ من قيمته خلال العامين الأخيرين - انهيار البورصة - انسحاب المستثمرين العرب والأجانب - هروب بعض رجال الأعمال المصريين بمئات الملايين من الدولارات التى اقترضوها من البنوك - وقف الائتمان فى البنوك، وعجزها عن استرداد قروضها التى تقدر بمليارات الجنيهات (المعلومة المتداولة أن ١٢ من رجال الأعمال اقترضوا من بنوكنا الوطنية ٨ مليارات جنيه) - إغلاق ٢٥٪ من مصانع المدن الجديدة، وتشغيل بقية المصانع لدورية واحدة بدلا من ثلاث - تقديم ٤٤٠ ألف قضية «بروتستو» على التجار فى العام الماضى، لعجزهم عن سداد مديونات بقيمة مليار ونصف مليار جنيه.

تبرز فى هذا السياق أحدث فضيحة فساد فى القطاع العام، ممثلة فى شركة النصر للمسبوكات، التى اتهمها الجهاز المركزى للمحاسبات بتبديد مليار و ٤٠٠

مليون جنيه على مدى ١٦ عاما. وهى الفضيحة التى أدت إلى إلقاء القبض على ٢٠ من المسئولين عن الشركة، وبدء اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم. ورغم أننا بصدد اتهام لم يفصل فيه بعد، إلا أننى لا أخفى أن المبلغ الذى يجرى التحقيق فى إهداره يصيب المرء بالدوار حين يسمعه، بل يحتاج إلى بعض الوقت لكى يستوعب المعلومة ويصدقها. وما يذهل فى الأمر ليس جسامة المبلغ المهدور فحسب، وإنما أيضا استمرار عملية الإهدار على مدى ١٦ عاما، دون أن ينتبه إليها أحد. وقد فاجأنا رئيس جهاز المحاسبات بالبيان الذى نشرته له الوفد يوم ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٢، حين قال إن الجهاز دأب طيلة تلك الفترة على التنبيه إلى المخالفات وأوجه القصور فى تلك الشركة، ولكن ملاحظات الجهاز لم يأخذ بها أحد ولم تحمل على محمل الجد، إلى أن قام رئيس الشركة المالى بإبلاغ الرقابة الإدارية وتكشفت أبعاد الفضيحة.

لا أستبعد ما قاله رئيس الجهاز، الدكتور جودت الملط، فالدولة الرخوة تتسم باللامبالاة وبطء الحركة، ولا تستنفر إلا حين تواجه بكارثة، ولدى حالة أخرى من ذلك القبيل أحد وكلاء الوزارة فى جهاز مهم فى الدولة وقع على مخالفات جسيمة كان رئيس الجهاز طرفا فيها، فتصرف كأى مسئول لم يمت ضميره بعد، وحمل المعلومات والأدلة وقدمها إلى كل الجهات التى يعرف أنها معنية بالأمر، ولكن الدولة الرخوة أخذت علما بالخبر، وواصلت النوم و«الطناش»!

(٣)

فى صحف الصباح نقرأ أن طالبة تخرجت فى قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب ألقت بنفسها من فوق أحد الجسور بالقاهرة وانتحرت. فى ثنايا الخبر تعرف أن الفتاة التى اجتهدت وتخرجت بتقدير جيد، الأمر الذى أحيا فيها الأمل فى أن ترد الجميل لأبيها الذى انتظر تخرجها بفارغ الصبر، بحيث تجد عملا يوفر لها دخلا يخفف العبء عن الأب، ويمكن بقية الأبناء من مواصلة تعليمهم. ولكن هذا الأمل تبدد بمضى الوقت، وفشلت الفتاة فى العثور على أى عمل شريف، بعدما طرقت كل الأبواب التى أتيحت لها، وحين أدركت أن الحياة أصبحت بلا معنى، يئست

واسودت الدنيا فى عينيها، ثم اختارت أن تلقى بنفسها فى قاع النيل، مؤثرة الانتحار على أن تضطر للجوء إلى عمل غير شريف (هو الأسهل والأربح للأسف) لكى تواصل الحياة وتتمكن من مساعدة أسرتها.

لم تكن هذه حالة شاذة، وإنما يلاحظ المرء تواتر أخبار انتحار الشبان الذين يئسوا من الحياة بعدما عانوا طويلا من مذلة البطالة وهوان السؤال إثر مضى عدة سنوات على تخرجهم من الجامعة. ورغم أن خريجى الجامعات هم أغلبية الضحايا فى هذه الحالة، إلا أننى وجدت أن الصحف تنشر بين الحين والآخر أخبارا عن انتحار بعض التجار من الذين كسدت تجارتهم وتكاثرت عليهم الديون، وفقدوا الأمل فى إمكانية تجاوز المحنة. وحسب تقرير «الوفد» فقد تم حصر ١٣ حالة انتحار خلال الأشهر الخمسة الأخيرة بسبب البطالة، كما رصدت ٣٤ حالة انتحار لذات السبب فى العام الماضى.

هذه الظاهرة الكارثية تحدث لأول مرة فى مصر، حيث لا نعرف خلال نصف القرن الأخير على الأقل أن حالة اليأس والانسداد فى فرص العمل استحكمت إلى الدرجة التى يمكن أن تدفع الشبان والفتيات إلى التخلص من الحياة كلها بالانتحار.

المذهل فى الأمر أن هذه الحوادث تقع، وتمر دون أن تحرك شيئا فى البلد، لا الحكومة تتحرك، ولا المجتمع يعبر عن فزعه من المدى الذى وصل إليه الإحباط واليأس بين الأجيال الجديدة من الشباب، فى حين أن كل حالة انتحار هى رسالة إنذار قوية تحذر من أن ثمة أخطارا فى خرائط الواقع يجب تداركها بأسرع ما يمكن.

(٤)

لا يتخلص المرء من الذهول والدهشة حين يقرأ ذات يوم أن أما ـ أى والله أم ـ فى أسوان وضعت السم لطفليها فى طعام الإفطار لكى تتخلص منهما بعدما أعجزتها الفاقة عن الإنفاق عليهما، فقتل أحدهما وهو طفل اسمه محمد أحمد متولى وعمره ٨ سنوات، بينما أمكن إنقاذ شقيقته سارة من الموت بعد إجراء عملية غسيل معدة لها.

تتواصل الدهشة حين تقرأ فى الصحف عن تزايد حالات الآباء والأمهات الذين يودعون أطفالهم فى دور الأحداث وملاجئ الأيتام بسبب عجزهم عن الإنفاق عليهم. فى إحدى المرات لم أصدق ما قرأت، فأجريت اتصالا هاتفيا مع المسئولين عن إحدى «دور الضيافة» فى القاهرة، فقيل لى إنه من بين ٢٠٠ طفل فى الدار، من اللقطاء والأيتام، هناك ٨٠ آخرين لهم آباء وأمهات ولكنهم لم يستطيعوا إطعامهم أو الإنفاق عليهم فجاءوا بهم إليها. وعلمت إن إحدى الأسر جاءت بأربعة من أطفالها ووضعتهم على باب الدار ثم انصرفت، وأن أما جاءت بطفليها وسلمتهما إلى المشرفين وهى منخرطة فى البكاء، قائلة إنهما لم يذوقا الطعام منذ ثلاثة أيام!

لا يقف الأمر عند ذلك الحد، وإنما نقرأ فى الصحف أيضا عن أباء وأمهات يبيعون أطفالهم بعدما اعتصرهم الفقر، وباعوا كل شىء آخر، واحتاجوا إلى المال لكى يستمروا فى الحياة، فلجئوا إلى بيع الأطفال بل ورهنهم أيضا (انظر عدد صحيفة الوفد فى ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٢).

ذلك بدوره شىء جديد تماما على مصر، لم تعرفه ولم نسمع به، وكنا فى السابق نتعجب لحدوثه فى الهند وفى روسيا بعد انهيار النظام الشيوعى. ولكن لأن الجوع كافر فقد انتقلت العدوى إلى مصر، وكانت من القسوة بحيث دفعت بعض الشبان إلى الانتحار وهم يعرفون أن الانتحار جريمة وإثم كبير لا يغتفر عند المسلمين، كما دفعت بعض الأباء والأمهات إلى التنازل عن فلذات أكبادهم وتسليمهم إلى دور الأيتام واللقطاء، أو بيعهم أو رهنهم! وهى الأمور التى يصعب تصديقها وما كانت تخطر على قلب بشر إلى عهد قريب، لكن الفقر الذى اكتوت بناره شرائح واسعة فى المجتمع، ولم تجد إلى ردِّه سبيلا. وهو ذاته الفقر الذى دفع بعض خريجات الجامعات المتزوجات أو غير المتزوجات للقبول بالعمل كخادمات فى البيوت، لإعالة أزواجهن المتعطلين أو أسرهن التى تحتاج إلى ما يسد رمقها.

عندما يحدث ذلك لأول مرة فى التاريخ المصرى الحديث، فإنه يصبح شهادة إدانة تدمغ بالفشل والعبثية كل السياسات والخطط الموضوعة، إذ ما قيمة كل ذلك إذا كانت ترجمته على الأرض تفضى إلى تلك النتائج المأساوية.

(٤)

ليست بعيدة عنا كارثة قطار الصعيد التى احترق فيها عدة مئات من المصريين . لذلك لن أفصل فيها بعد كل ما كتب عنها وما استدعته من علامات للاستفهام والتعجب . لكنى أدعو إلى استدعاء الفاجعة وضمها إلى المشهد الذى نحاول رصد ملامحه وأنتقل بعد ذلك إلى كارثة مصر للطيران التى كادت تتحول إلى حالة ميئوس من علاجها ، ذلك أنه قبل شهرين من سقوط الطائرة المصرية فى تونس (٧ قتلى و ٢٠ جريحا) كادت طائرة أخرى تسقط فى رحلتها من فرانكفورت إلى القاهرة ، فقد أقلعت الطائرة من مطار القاهرة رغم وجود عيب فى جهاز الضغط ، الذى يتكون من ثلاثة أجزاء ، يعمل اثنان منها أوتوماتيكيا بينما يعمل الثالث يدويا ، وحين غادرت القاهرة كان أحد جزأى جهاز الضغط معطلا ، وفى رحلة العودة تعطل الجزء الآلى الثانى ، فاضطر الطيار إلى تشغيل جهاز الضغط يدويا ، لكنه اكتشف أنه عطلان بدوره ، فلم يكن أمامه سوى الهبوط اضطراريا فى ميلانو بإيطاليا ، حرصا على سلامة الركاب ، وهو ما حدث ، حيث قضى الركاب ليلة هناك إلى أن جاءت من القاهرة فى اليوم التالى طائرة أخرى لنقلهم ، غير أن راكبا ألمانيا احتج على التأخير ، وهدد بمقاضاة الشركة ، فاسترضاه المسئولون وأعطوه تعويضا ، وكان إجمالى التعويض وتكاليف إقامة الركاب فى ميلانو ١٨٠ ألف دولار .

هذه المعلومات نشرتها صحيفة صوت الأمة (عدد ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢) فى تقرير مطول لها حول أزمة شركة الطيران المصرية ، ثم أعقبتها بعدة أسئلة من قبيل : ألم يكن استبدال الجهاز العطلان أو إصلاحه أقل تكلفة من التعويض الذى حصل عليه الراكب الألمانى ، وقيمة إقامة الركاب ليلة فى ميلانو؟ ثم : لماذا أقلعت الطائرة من مطار القاهرة أصلا رغم وجود عطل معروف فى أحد أجهزتها؟ وهل صحيح ما يتردد بين الطيارين والعاملين فى ورش الصيانة من عدم وجود قطع غيار؟ وهل صحيح ما يتردد عن إجبار بعض الطيارين على الإقلاع بطائراتهم من القاهرة رغم وجود أعطال بسيطة فيها؟

هذا مجرد نموذج واحد أصبح يتكرر بصورة نمطية مع طائرات مصر للطيران ،

التى وجدتُ الملف الخاص بها حافلا بقائمة طويلة من الحوادث التى يشكل الإهمال قاسما مشتركا بينها. وهو ذات الإهمال الذى أدى إلى كارثة احتراق القطار، والذى سكتت عليه ومررته الدولة الرخوة، التى لم يعد يوقظها من سباتها ـ لبعض الوقت فقط ـ سوى كارثة من العيار الثقيل.

(٥)

إذا أخذت أى موقع آخر، وحاولت أن تختبره، فستخرج بنفس النتيجة (لا تنس المقولة الشهيرة التى أكدت أن الفساد فى المحليات وصل إلى الركب، ولا تنس أيضا أن التعليم مثلا توقف فى المدارس وأصبح يتم عبر الدروس الخصوصية فى البيوت). وإذا أكدت لك تلك الشواهد صحة الفرضية التى أطلقتها فى البداية، فإننا فى تحرير المشهد ينبغى أن نلاحظ أن شيخوخة الجسم ورخاوة الدولة لم تحدث فى يوم وليلة. ولكن عملية إضعاف الجسم وتصفية أو وأد خلاياه الحية، وتجريده من عناصر الفاعلية والعافية، ذلك كله استمر بدرجات متفاوته طيلة نصف القرن الأخيرة. ومن هذه الزاوية فإن هزيمة يونيو ٦٧ تأتى فى سياق واحد مع كارثة قطار الصعيد وفضيحة شركة المسبوكات وفواجع مصر للطيران، إلى فضيحة تزوير وكيل كلية الطب لنتائج الامتحانات. فهذه كلها بمثابة انهيارات فى البنيان المتهالك فى جدرانه وقيمه، الذى يجسد حالة الخطر التى آل إليها أمرنا.

أما إذا سألتنى عن السر فى استمرار الوضع رغم كل ذلك، فردى أن العلم الحديث أصبح يمكن الأجسام من البقاء على قيد الحياة، بحيث تظل لآجال طويلة حاضرة وغائبة فى ذات الوقت، شريطة أن تبقى فى غرفة الإنعاش لا تغادرها. وما يحدث مع الأشخاص يسرى على الأمم التى يتمتع بعضها بجرأة أشد على الحقيقة، تسوغ لها أن تصنف تلك الحالة اليائسة ضمن «العصور الزاهية». وهو أمر مدهش حقا لا يخلو من تدليس وخداع للنفس، لأن الذين يطلقون تلك الأوصاف لا ينتظرون المعجزة، وإنما يعتبرون الحاصل هو المعجزة!

مع ماذا وضد ماذا؟!

نشرت الصحف القومية مشكورة أن رئيس الوزراء أصدر قرارا بعلاج أربعة من طلاب جامعة الإسكندرية على نفقة الدولة. وأرفقت الخبر بتصريح لوزير التعليم العالى قال فيه إن الدولة حريصة على مستقبل أبنائها. وبعض تلك الصحف أرادت أن تستكمل الخبر فقالت إن الطلاب أصيبوا أثناء المظاهرات التى خرجت احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلى لمدن الضفة. وسكتت بعد ذلك، فلم نفهم ما إذا كان الطلاب قد دهمتهم حافلة أثناء التظاهر، أم أنهم تعاركوا مع بعضهم البعض، أم أنهم كانوا ضحايا غارة قامت بها القوات الإسرائيلية!

(١)

الذى سكتت عنه الصحف ـ عن حياء فى الأغلب ـ أن الأربعة كانوا ضمن سبعة طلاب أصيبوا فى أعينهم برصاص قوات الشرطة المصرية، وأنهم مهددون بفقدان البصر (الخبر الذى نشره الأهرام فى ١٥/ ٥/ ٢٠٠٢ أشار إلى أن تسفيرهم إلى الخارج كان بناء على نصيحة أساتذة «الرمد» الذين أشرفوا على علاجهم)، وهؤلاء غير الطالب محمد السقا الذى سقط صريعا بعدما أصيب برصاصة فى بطنه أجهزت عليه، وغير ٤٣٠ جريحا توزعوا على أربعة مستشفيات بالإسكندرية. وهؤلاء كانوا «حصاد» المظاهرة التى خرجت يوم الثلاثاء ٩/ ٤/ ٢٠٠٢، الذى سقط فيه مخيم جنين، وتزامن ذلك مع وصول وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى مصر فى ذات اليوم، الأمر الذى فجر غضب طلاب الجامعة، وكان ما كان.

ما لم يُنشر أن الطلاب الذين أصيبوا فى أعينهم، كان منهم خمسة فى حالة

حرجة، واثنان تبين أن علاجهم ممكن داخل مصر . ولم أستطع أن أعرف بالضبط لماذا سافر من بين أصحاب الحالات الحرجة أربعة فقط وليس الخمسة ولا أستبعد أن يرجع السبب إلى أن الأربعة هم من طلاب جامعة الإسكندرية، أما الخامس الذى يؤدى امتحانه الآن بعين واحدة، فهو من طلاب معهد فنى صناعى، أى من خارج الجامعة!

الخبر الذى نشر مؤخرا حول تسفير المصابين الأربعة، والقصة كلها تثير العديد من الملاحظات والتساؤلات الكبيرة، وأخشى ما أخشاه أن تظل الأسئلة بلا أجوبة، وأن تطوى صفحة القضية بملابساتها المثيرة، التى أزعم لو أنها حدثت فى أى بلد متحضر لهزت المجتمع وأسقطت الحكومة، ولقدمت المسئولين عما جرى إلى التحقيق الجنائى، ومن الواضح أن الذى نخشاه هو الذى يجرى الآن، بدليل أن الصحف القومية كفت عن الحديث فى الموضوع، مراهنة على ضعف ذاكرة المجتمع . ليس ذلك فحسب، وإنما نلاحظ أنه بدلا من أن تحاسب الحكومة سياسيا وجنائيا ويوجه إليها اللوم عما حدث، فإن تصريح الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى (وقتذاك) يبعث إلينا برسالة تدعونا إلى الإعجاب بموقف الحكومة والإشادة بموقفها الإنسانى الكريم، وحرصها على مستقبل أبنائها الطلاب!

(٢)

حين يضع المرء هذا التصريح إلى جانب المعلومات المتوفرة عن الواقعة، فإن أول سؤال يخطر على باله هو: هل الجهة التى أمرت بإطلاق الرصاص على الطلاب، تتبع ذات الحكومة الحريصة على مستقبلهم والمهتمة بتوفير الرعاية لهم، أم أنها تتبع حكومة أخرى؟

أما الأمر الذى يحير المرء حقا فهو هذا الموقف المتناقض بين الحاصل على أرض الواقع وبين توجهات الخطاب الإعلامى والسياسى . إذ فيما نجد الطلاب يقمعون على ذلك النحو البائس، فإن الصحف وقنوات التليفزيون تتحدث بإيجابية عن غضب الشعب المصرى وتظاهره احتجاجا على البطش والاجتياح الإسرائيليين . وهذا التناقض ظاهر أيضا فى الموقف من المقاطعة، فبينما يحتمل التليفزيون أن

تدعو بعض برامجه إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية والأمريكية، وتنطلق الدعوات ذاتها على صفحات الصحف، فإن أجهزة الشرطة لا تقصر فى إلقاء القبض على الذين يروجون لتلك الدعوة، ويوزعون المنشورات التى لا تتضمن فى هذا الصدد كلاما أكثر مما يقال على شاشة التليفزيون وعلى صفحات الصحف القومية. وهو ما يدعونا إلى التساؤل مرة أخرى عن الجهة التى تبيح الدعوة إلى المقاطعة فى جانب، وتلك التى يضيق صدرها وتبادر إلى قمع الذين يرددون الدعوة فى جانب آخر، وعما إذا كان هؤلاء يتبعون حكومة، وغيرهم يتبع حكومة أخرى، أم أن للحكومة سياستين إزاء هذا الموضوع.

هذه الحيرة تثير سؤالا أكبر يتصدر العناوين والتساؤلات المدرجة على جدران مصر، وهو: نحن مع ماذا وضد ماذا؟ وهل من الممكن أن نكون مع الشيء ونقيضه فى نفس الوقت؟

الخطاب الرسمى الفلسطينى يعانى من نفس الداء للأسف، وهو ما أحدث بلبلة لا يستهان بها فى المحيط الفلسطينى. وقد عبر رسام الكاريكاتير فى صحيفة «القدس» اللندنية عن هذه الفكرة حين رسم واحدا من جماعة السلطة وهو يحمل لافتة كبيرة كتبت عليها عبارة تقول: نحيى الشهداء الأبطال، ونستنكر عملياتهم الإرهابية! ليس ذلك فحسب، وإنما من مفارقات القدر أنه فى الوقت الذى كان السيد عرفات يصدر تصريحاته التى أدان فيها «الإرهاب»، وارتضى أن يوهم رجال المقاومة بتلك الوحدة، فإن التقارير والمسئولين الفلسطينيين أنفسهم كانوا يرددون باعتزاز وثقة أن كل عناصر وفصائل المقاومة الفلسطينية بمن فيهم أولئك «الإرهابيون»، تأهبوا وأعدوا عدتهم لمواجهة اجتياح الجيش الإسرائيلى لقطاع غزة!

(٣)

المشهد المصرى مسكون بمفارقة أخرى تستحق الملاحظة، تتمثل فى أن عددا من رجال الشرطة والمباحث جرى التحقيق معهم، وقدموا إلى المحاكمة، بتهمة تعذيب بعض المواطنين ووفاة نفر منهم من جراء ذلك، لكن بينما يحاسب الذين يمارسون التعذيب فى القضايا الجنائية، فإن الذين يطلقون الرصاص على المتظاهرين لأسباب

سياسة فيقتلون بعضهم ويصيبون البعض الآخر بعاهات مستديمة، هؤلاء يتم السكوت عليهم، ولا يسائلهم أحد! ـ وهذه المفارقة تثير سؤالا آخر هو: لماذا تغار الحكومة على كرامة المواطن «الجنائى» ـ بصورة نسبية طبعا ـ بينما تختفى تلك الغيرة (أكرر النسبية!) على المواطن السياسى؟ والسؤال يفرخ تساؤلا عما إذا كان رفض التعذيب ومحاسبة المسئولين عنه هو موقف أصيل للحكومة والشرطة، أم أنه مشهد تجميلى تتولى إخراجه دوائر العلاقات العامة، يراد به تحسين الصورة وتبييض الصفحة، وتشجيع السياحة؟!

ليست عندى إجابة قاطعة عن هذا التساؤل الأخير، لكنى حين قرأت التقرير المفزع الذى أصدرته (فى ٤/ ٣/ ٢٠٠٢) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن ظاهرة التعذيب فى أقسام الشرطة بمصر المحروسة، لم تصدق عيناى التفاصيل المفجعة المذكورة على ألسنة الضحايا. ولفت انتباهى أن صدور التقرير ـ الذى لم تعلق عليه وزارة الداخلية وتجاهلته الصحف القومية وغيرها فى وسائل الإعلام الرسمى ـ تزامن مع نشر قصة ضابطى مدينة نصر الذين ألقى القبض عليهما بتهمة تعذيب بعض المواطنين مما أدى إلى قتل أحدهم. وإذ لاحظت هذا التزامن، فكتبت على غلاف التقرير فى حينه السؤال التالى: هل يا ترى يحاسب الضباط لمجرد أنهم قاموا بتعذيب المواطنين، أم أنهم يحاسبوهم لأنهم لم يعذبوهم بطريقة ذكية، توجع وتحقق المراد، دون أن تفضى إلى الموت أو تخلف عاهة فاضحة ومستديمة؟

بدورى لا أستطيع أن أجيب على السؤال، وإنما أكتفى بتسجيله، وإضافته إلى القائمة الطويلة التى تضم علامات الاستفهام والتعجب المدرجة تحت العنوان الكبير: نحن مع ماذا وضد ماذا؟!

أرجوك لا تستهن بالسؤال، فهو محورى ومهم للغاية، ولذلك أدعو إلى تعليقه مؤقتا إلى أن أعود إليه بعد قليل، لأن ثمة وقفة قصيرة واجبة أحسبها تلقى مزيدا من الضوء على المشهد الذى بدأنا به الكلام.

(٤)

تلقيت قبل أيام كتيبا مطبوعا بعنوان «الحقيقة الكاملة وراء مذبحة جامعة

الإسكندرية» . استكثرت العنوان وقلت إننا نعرف مذبحة القلعة (التى دبرها محمد على باشا للمماليك) ومذبحة دير ياسين، وسربرينتا (التى نفذها الصرب ضد البوسنويين) وتل الزعتر وقانا وجنين . . . إلخ . لكن من الصعب أن يوصف ما جرى فى الإسكندرية بأنه مذبحة؛ لكنى حين قرأت الكتيب (٥٠ صفحة من القطع الصغير)، أدركت أن ما جرى فى الإسكندرية اعتبر كذلك بالمعيار النسبى، باعتباره أمرا غير مسبوق فى المدينة، ترتبت عليه إصابات جسيمة وصلت إلى حد قتل أحد الطلاب (الكتيب يشير إلى ست ضحايا آخرين لم يذكروا)، اختنقوا بسبب الغاز أحدهم طالب بكلية الزراعة من مدينة بنها)، ذلك فضلا عن العدد الكبير من الجرحى الذى سبقت الإشارة إليه (٤٣٠ طالبا)، غير أكثر من خمسين طالبا تم حبسهم (أطلقوا لاحقا)، وهو ما يبرر القول بأن «المذبحة» ـ رغم الإصابات ـ كانت سياسية بأكثر منها مادية .

الكتيب يعد وثيقة محزنة وصادمة، لا تختلف فى مضمونها عن أى «كتاب أسود» يفضح الممارسات السياسية، ويفترض أن يفجر العديد من الأصداء والتداعيات فى أوساط النخبة ومنابر الرأى العام، التى لا تخرج منها الحكومة عادة بسلام . وهو ما لم يحدث فى مصر للأسف الشديد .

ثمة تفاصيل كثيرة تمنيت أن تكون موضع تدقيق، حتى يعرف حجمها الحقيقى . وهى تفاصيل تتناقض بالكلية مع البيان الرسمى الذى صدر عن وزارة الداخلية . فى مساء ذلك اليوم الدامى، ووصف الطلاب «بالمخربين»(!)

فالمظاهرة كان لها هدف أساسى هو التوجه إلى المركز الأمريكى بالإسكندرية فى مسيرة سلمية، للإعراب عن احتجاجهم على موقف الولايات المتحدة الراعى للاجتياح الإسرائيلى للضفة، فى ذات يوم وصول وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى القاهرة، وهو اليوم الذى أكمل فيه الإسرائيليون اقتحامهم لمخيم جنين، بعد المقاومة الباسلة التى استمرت تسعة أيام . ووجه الطلاب بقوات الأمن تقطع عليهم الطريق، وإذ توتر الجو فى لحظة المواجهة فإن عميد كلية الطب الدكتور جواد حمادة تدخل لإنقاذ الموقف، فقال للطلاب إنه سيقود المسيرة بنفسه إذا توفرت ثلاثة شروط . الأول أن يلتزم الطلاب بطابعها السلمى، والثانى ألا يسمحوا لأى مندس

يتسلل بينهم للقيام بأى أعمال تخريب أو عنف، والثالث أن تتولى قوات الأمن المحتشدة حراسة المسيرة حتى تصل إلى هدفها، وتتفرق فى سلام.

رحب الطلاب بكلام عميد الطب، وهتفوا بصوت عال: سلمية.. سلمية.. ثم انتظروا بعد ذلك أن ينفذ الكلام الذى وعد به، لكن الدكتور حمادة اختفى تماما من الصورة فبدأ ممثلو الطلاب مخاطبة قيادة قوات الأمن، التى أبلغتهم بأن كلام عميد الطب عبر عن وجهة نظره الشخصية، وأنه لن يسمح للمظاهرة بالتوجه إلى المركز الأمريكى، وعرضت القيادات الأمنية على الطلاب حلا بديلا هو أن يتولى وفد من ٢٠٠ طالب فقط تقديم الاحتجاج إلى المركز الأمريكى، وهو ما قبله الطلاب، لكنهم طلبوا أن يتوجه زملاؤهم المحتشدون فى مسيرة سلمية إلى مسجد القائد إبراهيم لعقد مؤتمر هناك، وكان الرد الذى تلقوه هو أن ذلك مستحيل!

هذه الاتصالات لم تستمر أكثر من ثلاثين دقيقة، انتهت بهجوم قوات الأمن على حشود الطلاب بالعصى، الذى اقترن بتوجيه خراطيم المياه نحوهم، وبعد ذلك توالى إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، الذى تطور أثناء الملاحقة إلى إطلاق الرصاص المطاطى وغير المطاطى. رد بعض الطلاب بأن قذفوا قوات الأمن بالحجارة، بينما ركض البعض الأخر وحاولوا الاحتماء بمبنى كلية الحقوق، فى حين سقط آخرون من الطلبة والطالبات تحت الأقدام، وتحول شارع «سوتر» الذى تجمع فيه الطلاب إلى ساحة حرب تلطخت بالدم وامتلأت بالضحايا والمصابين.

فى الوثيقة شهادات أخرى مخيفة، وصفت أحوال الجرحى والمصابين، وجاءت على لسان بعض العاملين بالمستشفى الأميرى، منها مثلا ما قالته إحدى الممرضات من أن أحد عمداء الشرطة جاء وطلب الاطلاع على تقرير وفاة الطالب محمد السقا، ثم مزقه وطلب إعداد تقرير آخر يشير إلى أن سبب وفاته «هبوط حاد فى الدورة الدموية بعد الاصطدام بالترام»(!). فى الوثيقة شهادات أخرى للطلاب المعتقلين، وكيف عوملوا فى النيابة وسجن الغربنيات الذى نقلوا إليه، قبل أن يصدر رئيس الجمهورية قراره بالعفو عنهم.

يفجع المرء فى التفاصيل، ويستغرب أن يكون ذلك مصير الطلاب الذين أرادوا

الاحتجاج على الموقفين الأمريكى والإسرائيلى، ولا يكاد يتصور ماذا يمكن أن يكون مصيرهم لو أن مظاهراتهم كانت ـ مثلا مثلا ـ ضد الحكومة المصرية!

(٥)

لا أعرف صدى هذه «المذبحة» لدى الطلاب، وإلى أى مدى تطورت مشاعر الغضب والسخط لديهم، بحيث شملت الحكومة المصرية، التى لم يتظاهروا ضدها فى الأساس. لكنى لست أشك فى أنهم ـ عند الحد الأدنى ـ استغربوا ما ووجه به عملهم من قمع اتسم بالشدة والقسوة، ولم يفتهم ملاحظة أن الإعلام المصرى سجل غضب الشارع المصرى فى القاهرة والإسكندرية، بما يفهم منه أن ذلك أمر إيجابى وليس سلبيا أو «تخريبيا». وهو يستدعى السؤال الكبير الذى علقناه من قبل: نحن مع ماذا وضد ماذا؟

أزعم أن السؤال هو أحد عناوين زماننا. فنحن لا نعرف ما إذا كنا مع الديمقراطية أو ضدها. مع حرية الصحافة أم ضدها. مع الاستقلال أم مع التبعية. مع العرب أم مع مصر فقط. مع احتكار السلطة وتوريثها أم مع تداولها. مع القطاع العام أم ضده. مع البحث العلمى أم ضده. مع الفقراء أم ضدهم.. الخ.

القائمة طويلة وهى تحتمل أسئلة حساسة كثيرة يتهامس بها الناس، وتتردد أحيانا على مواقع «الإنترنت» التى أصبحت ساحة للنميمة السياسية تتجاوز بجرأة لافتة للنظر حدود المعتمد والمباح.

هذه الحيرة ليست بالأمر الهين، لأنها تسلم الناس إلى حالة من الضياع خطره فى تداعياتها ومآلاتها. إذ فى حين أنها تدفع البعض إلى اليأس وفقدان الثقة فى كل ما هو عام، والاعتزال والانكفاء على كل ما هو خاص، فإن ذلك اليأس قد يدفع آخرين إلى التصرف على نحو آخر من شأنه أن يشيع العدمية والفوضى، ويؤثر على استقرار النظام ذاته، بينما نعلم أن استقراره واستمراره بأى ثمن هو الشىء الوحيد الواضح فى كل تلك اللوحة الضبابية.

تحت النظر الشريف!

من يطالع صحائف هذا الزمان يخيل إليه أن مصر لم يعد فيها أحد يعمل إلا بتوجيه أو تكليف، كأن الناس سلبوا إرادة الفعل، وفقدوا الحافز إلى العمل، وماتت لديهم الرغبة فى الإنجاز. لذلك فإنهم لم يعودوا يتحركون استجابة لنداء واجب يتعين النهوض به، أو أداء وظيفة نصبوا لها، ولكن امتثالا لأوامر فوقية صدرت لهم. وهى ظاهرة يوحى استشراؤها بتراجع مفهوم الموظف العام الذى يخدم المجتمع، لصالح مفهوم الأجير الذى يطيع السيد.

(١)

أدرى أن الضمير لم يمت بعد فى المحروسة، وأن ثمة أناسا شرفاء، كثيرون جدا والله، لا يزالون يؤدون ما عليهم بوحى من ضمائرهم، ودونما حاجة إلى توجيه أو تكليف، ولكن هؤلاء ككل الجنود المجهولين يعيشون فى الظل، وليس لهم نصيب من الأضواء التى أصبح يستأثر بها جيش المهرجين والمتنفعين والمنافقين راكبى كل موجة، الذين يتعبدون بالتزلف لأهل المقامات العالية طالما ظلوا على الكراسى، ثم ينسون أسماءهم حين يترجلون ويصبحون مثلنا، من المشاة فى الشوارع!

إعلامنا لا يعرف هؤلاء، ولا يرى فى المجتمع إلا أهل الكراسى. وهو أمر مفهوم؛ لأنه طالما كان الإعلام ملكا للحكومة، بصورة أو بأخرى، فمن الطبيعى أن تكون الحكومة وشخوصها هم محور الخطاب الإعلامى وموضوعه الأساسى. ولكى يبرر للناس هذا السلوك فإنه يرسم للقيادات فى البلد صورة الشخصيات الاستثنائية، التى اختارها القدر لإدارة دفة الأمور. ومن ثم فلا يجود بمثلها الزمان، ولا يتحرك شىء فى الكون إلا بإشارة منها. ولهذه الرسالة هدف آخر لا يخلو من

مكر . إذ طالما أن أولئك المسئولين شخصيات استثنائية ، وهم زبدة البلد وعجيبة الزمان ، وطالما أن شيئا فى البلد لا يتحرك إلا بتوجيه وإشارة منهم ، فمن مصلحة البلد إذن أن يستمر هؤلاء فى مواقعهم ، وأن يتأبَّدوا على الكراسى ، حتى لا تتوقف الحركة ويستمر دولاب العمل فى الدوران وتمضى نواميس الكون بلا خلل . وفى هذه الحالة فإن واجب الوفاء يفرض على بقية الخلق أن لا يكفوا عن الدعاء إلى الله لكى يمنح أهل الكراسى طول العمر ، وأن يعبروا عن امتنانهم بشكر الله أن قيض لهم تلك الشخصيات الفريدة والموهوبة ، التى بغيرها كانوا سيشعرون بالضياع واليتم ، ناهيك عما يصيب البلد من شلل وانهيار ، وما يحدث فى الكون من فراغ يهدد نواميسه .

(٢)

حين يقرأ المرء صحفنا القومية يجد أن كل لقاء يعقده المسئول مهم ، وكل خطاب يلقيه هو خطة عمل ، وكل زيارة يقوم بها هى نقطة تحول ، وكل قرار يتخذه تاريخى ، وكل حديث صحف يدلى به لابد أن يكون له صداه فى العالم ، فتهتز له أسلاك البرق ، ويعكف أهل السياسة فى عواصم الدنيا على استخلاص ما فيه من إشارات ذكية ولمحات عبقرية . فالمسئولون ليسوا مثلنا يقولون أى كلام ، ولكن لأنهم شخصيات استثنائية ، فهم لا ينطقون عن الهوى ، ولكنهم ينثرون الدرر والحكم كلما نطقوا ، ويشيعون الفرحة والنور والحبور حيثما ذهبوا وحلوا ، هم وأهلوهم وأبناؤهم .

ولكثرة ما يصدرون من توجيهات وتكليفات ، يخيل للمرء أنهم يرسلون فقط ولا يستقبلون ، وأن مهمة الذين حولهم من أهل المواكب والحاشية لا تجاوز استلام الإشارات وتوزيعها على من يهمه الأمر . ثم أن المشهد لا يخلو من مفارقة حيث نجد تلك الصحف فى نشرها للأخبار المحلية تتحدث عن أشخاص لا أحداث ، وتعتبر أى عمل يقوم به المسئول هو حدث بذاته ، حتى وإن كان استقبالا لزائر عابر ، أو مكالمة هاتفية من عاصمة أخرى ، حيث لا يهم ما الذى دار فى الاستقبال أو فى الاتصال الهاتفى ، إنما المهم أن المسئول صدرت عنه حركة ما ، حتى وإن كانت مجرد رفع سماعة الهاتف!

ستلحظ المفارقة إذا ما قرأت الأخبار الخارجية ، حيث الأحداث فيها مقدمة على الأشخاص ، وهؤلاء الأخيرون لا يذكرون إلا إذا ارتبطت حركتهم بشىء يهم

الناس، سلبا أم إيجابا. فإذا زارت ملكة إنجلترا بعض دول إفريقيا أو ذهب الرئيس بوش إلى مزرعته فى تكساس، فإن الصحف قد لا تنشر الخبر إلا حين تبدأ رحلة الغياب، وفيما عدا ذلك فالأمر لا يهم أحدا، إلا بالقدر الذى له علاقة بمصالح البلد. والفرق بينهم وبيننا فى هذه الحالة أن زعماءهم مجرد نجوم لا يهم كثيرا أن تظهر أو تختفى، أما زعماؤنا فهم شموس وأقمار، وأنت أدرى بما يمكن أن يحدث فى الدنيا إذا ظهرت أو غابت!

جدير بالذكر فى هذا الصدد الصفحات الأولى فى صحائفنا القومية هى حكر على قيادات الصف الأول، بينما تخصص الصفحات التالية، الداخلية، لقيادات الصفوف التالية. وهو أمر مفهوم إذ طالما أنها تتحدث عن أشخاص وليس عن أحداث، فمكان الشخص يحدده مقامه، أليس ذلك ما يقضى به البروتوكول؟

(٣)

منذ خرجت الدكتورة نادية مكرم عبيد من وزارة البيئة، كدنا ننسى أن هناك وزيرا شغل المنصب أو وزارة بهذا الاسم، ولولا التساؤلات التى أبداها بعض الصحفيين عن أسباب ذلك الغياب، لسقط ملف البيئة من الذاكرة، غير أنه منذ عقد رئيس الجمهورية اجتماعا لمجلس الوزراء كان موضوع البيئة عنوانا رئيسيا له، وبث الحياة فى هذا المرفق، وتنافست مختلف الأبواق فى الحديث عن موضوع البيئة، وحدث ما وصفه أحد زملائنا بأنه «صحوة بيئية» تنوعت أصداؤها وتعددت، وفرضت نفسها على أجندة الدولة والإعلام والمجتمع. وهى واقعة تثير أسئلة عديدة من قبيل: لو أن رئيس الجمهورية شغلته عن الموضوع أمور السياسة العليا، هل كان يمكن أن يظل ملف البيئة مغلقا ومنسيا؟ وهل الاهتمام بالبيئة نابع من إدراكنا أن الموضوع مهم، أم راجع لأن الذى حركه مسئول مهم؟ ثم كم عدد الملفات الأخرى التى ما زالت تنتظر الفرج، وتتوقف على صدور إشارة مماثلة للتحرك والانطلاق؟

أما حين قرأت ذات يوم أن اجتماعا هاما لمجلس الوزراء عقد، وصدرت خلاله عدة تكليفات للوزراء كل فى مجاله. حيرنى الأمر وقلت: إن للوزارة برنامجا تقدمت به إلى مجلس الشعب يرسم خطة عملها فى كل مجال، وهو ما يفترض أن يلتزم به كل وزير فى موقعه، حيث إن البرنامج بحد ذاته يعد «تكليفا» للوزير بأن

يتبع فى مجاله سياسة معينة ليحقق أهدافا بذاتها . وهو ما أثار عندى السؤال التالى : إذا كانت تلك التكليفات هى ذاتها الواردة فى برنامج الحكومة ، فلن يكون هناك داعى لها ، لأنها ستكون من قبيل التكرار ومضيعة للوقت ، أما إذا انصبت على أمور خارج برنامج الحكومة فلا داعى للبرنامج أصلا ، لأن الوزراء سيعرضون عنه ولن يلتزموا بما ورد فيه ، حيث سيحاسبون على ما كلفوا به .

لا يقف الأمر عند ذلك الحد ، وإنما يلح خطابنا الإعلامى فى كل حدث ومناسبة على رسم صورة تؤكد مركزية القرار ، الذى له مصدر واحد أو موقع واحد إن شئت الدقة . الأمر الذى يعطى انطباعا قويا بأن حركة المجمع لا يحكمها نظام أو تتولاها مؤسسات ، وإنما هناك سلطة فوق الجميع وفوق القانون هى التى تقرر مسار تلك الحركة . فتعطى إشارة البدء هنا وتوقف المسار هناك ، تمنح وتمنع ، تعاقب وتصفح ، وهى فى كل ذلك لا تُراجع ولا تُسأل عما تفعل .

(٤)

هذه «الشخصيات» فى التعامل مع الواجبات اتسعت دائرتها بمضى الوقت ، فانتقلت عدواها إلى المستويات الأدنى فالأدنى ، وتحولت من نمط فى إدارة المجتمع ، إلى سلوك تمارسه القيادة فى كل موقع . فلا شىء يتحرك فى أى محافظة مثلا إلا بتوجيه - أو فى أسوأ الفروض تحت رعاية السيد الوزير الدكتور المحافظ (أحيانا يضاف اللواء) ، نعم هناك مجلس للمحافظة وإدارات ومديرون لكل مرفق ، ولكن «السيد المحافظ» لابد أن يكون موجودا فى صدارة الصورة . وقد قرأت ذات يوم أن السيد المهندس الدكتور رئيس هيئة السكة الحديد أصدر تعليمات بضرورة قيام القطارات فى مواعيدها . وهو أمر بديهى فى أى مكان بالدنيا ، ولا يحتاج إلى تعليمات فوقية مشددة أو غير مشددة . وحين وقعت كارثة احتراق قطار الصعيد قرأت تصريحا لأحد الوزراء المعنيين قال فيه إنه بناء على توجيه رفيع المستوى ، قامت جمعية الهلال الأحمر بنقل المصابين وتقديم العون لهم . وهو أمر أدهشنى لأن الهلال الأحمر جمعية أهلية . وهذا الذى كلفت بالقيام به هو ألف باء الوظيفة التى تؤديها ، حتى أننى استبعد أن يكون قد صدر أصلا توجيه فى هذا الصدد ، ولكن الوزير «اللماح» وجدها فرصة لكى يسجل نقطة لصالح الجهة الأعلى ، ولحسابه بطبيعة الحال ، لأهداف لا تخفى على فطنتك .

ولأن جحا أولى بلحم ثوره، فإن المسئولين عن أجهزة الإعلام التى تقوم بالدور الأساسى فى «شخصنة» المهام والأحداث. دخلوا بدورهم فى اللعبة، واستثمروا المنابر التى يقومون عليها فى توسيع الدائرة، وتلميع شخوصهم وأبنائهم وعائلاتهم، على نحو غير مسبوق فى تاريخ الإعلام المصرى. إذ بعدما قاموا بالواجب تجاه الأكابر، فإنهم وقد طال بهم الأمر فى أداء ذلك الدور حتى أصبحوا جزءا من المشهد، وجدوا أن الأجواء تحتمل الفوز ببعض النصيب من الكعكة. ففعلوها ولا يزالون.

وقعت فى صحيفة أسبوعية على خبر كبير تتوسطه صورة لرئيس المؤسسة وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة تشع فرحا وسعادة، مضمونها أن «الكاتب الكبير» الأستاذ فلان أصدر تعليماته بضرورة الإسراع بطباعة الكتيب الذى تم إعداده عن مكتبة الإسكندرية، لتسليمه فى الموعد المحدد! ـ لما قرأت الخبر قلت إن تسليم شغل فى موعده لا يحتاج إلى تعليمات من الرئيس الأعلى للمؤسسة. تماما كما أن قيام القطارات فى مواعيدها لا يحتاج أى أمر من رئيس السكة الحديد، وإذا كان لابد من تعليمات يصدرها الكاتب الكبير فى هذه الحالة فما لزوم مدير الإنتاج ومدير المطبعة وغيرهما من المسئولين المباشرين عن إنجاز الأعمال فى مواعيدها. بل إن مثل هذا التدخل من رئيس المؤسسة ربما كان ضروريا إذا كان المطلوب تسليم الشغل قبل موعده، أما فى غير ذلك فليس للخبر الذى هو تحصيل حاصل ـ هدف سوى تكريس فكرة «الشخصنة»، عن طريق تلميع الكاتب الكبير واستحضاره فى كل صغيرة وكبيرة بالمؤسسة.

ذلك مجرد نموذج صغير، وهناك الكثير مما هو أعظم. ذلك أن مختلف وسائل الإعلام أصبحت تضفى حالات من الأضواء على رؤسائها، فأعياد ميلادهم مناسبات قومية تحتفل بها مختلف الموجات والبرامج، وتتحول فى المؤسسات الصحفية إلى مناسبات تمنح فيها الجوائز التى تقدر بعشرات الألوف من الجنيهات. أما كتاباتهم فهى إبداعات تزين بصور لهم فى أوضاع مختلفة. وإذا فتح الله على أحدهم وصدر له كتاب باسمه فإنه يتحول إلى ملحمة يتنافس المنافقون فى عرضها وتقريظها فى مسلسلات لا تتوقف. وفى أى استفتاء حول أهم الكتاب فإن كل رئيس جهاز إعلامى هو الأول والأهم. وإذا تخرج للواحد منهم ابن فى الجامعة فإنه يتحول إلى كاتب كبير، وإذ حلت بالعائلة مناسبة سعيدة فإنها تتمدد على الصفحات «القومية» بغير حساب، وإذا توفى لأحدهم عزيز أو قريب انفتحت الصفحات للمشاطرات

والتعازى، وتحولت النازلة إلى فجيعة قومية. أما إذا قام الواحد منهم برحلة أو زاره ضيف للمجاملة، فإن مثل هذه المواد تتحول إلى أحداث وطنية تفرد لها الصفحات وتسجل بالصور، وتوثق فى مطبوعات لتخلد فى ذاكرة الأمة!

(٦)

على هذا النحو تتوالد «الشخصانية» فى الصدارات وما دونها. بحيث يتحول المسئول فى كل موقع إلى شخصية مقدسة. محاطة بحملة البخور وحلقات المنافقين. وهى خصيصة ذكر الدكتور جمال حمدان وهو يتحدث عن «شخصية مصر» أن المجتمعات «الفيضية» تتميز بها. وهى المجتمعات التى تعتمد فى حياتها وزراعتها على فيضانات الأنهار، الأمر الذى يستدعى إقامة سلطة مركزية قوية وقادرة على تقسيم المياه وتوزيعها بين الناس. وبهذه الصفة تعمق بشدة دور السلطة - أى سلطة - فى أمثال تلك المجتمعات. إذ إن تحكمها فى المياه جعلها فى موقع القوة، بحيث اقتنع الناس أن بيدها مفاتيح إحياء الأرض ومن عليها أو إماتتهم. الأمر الذى استنتج منه الدكتور حمدان أن المجمعات الفيضية مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاج الفراعين الكبار والصغار. بل ولإشاعة حالة من القابلية للاستبداد.

استلفت نظرى أيضا فى الكتاب الذى صدر مؤخرا عن محمد على باشا بعنوان (كل رجال الباشا) أنه رصد الكيفية التى فرض الرجل بها نفسه على المجتمع، بحيث أمسك بكل الخيوط فى يده وتوغل فى كل شىء، حتى أصبح «كلى الحضور وكلى العلم»، على حد تعبير المؤلف خالد فهمى، وقد بلغ به الأمر حدا جعله يضع اسمه فوق الأعلام التى صممت لتكون رمزا لسلطته، ويأمر قائد أسطوله بتعليق لافتة منقوشة باسمه فى كبائن كل سفينة من سفن القتال. وحين تحدثت عنه الوقائع المصرية، فى تقرير كتبه أحد المنافقين من جنس من نعرف (نشر فى ٦/ ١/ ١٨٢٩) قالت إن سعادة أفندينا ولى النعم.. منصرف فى حبك اجرا مصالح البلاد والعباد... النتيجة أن تكون الأقاليم المصرية كافة معتبرة ومشمولة بعواطف نظره الشريف كدائرته الخاصة، وأن يتربى فى فضله كأولاد له قاطنوها، كبيرا كان أو صغيرا، رفيعا أو وضيعا.

إننا ماضون على ذات الطريق منذ زمن بعيد، وهو الدرب الذى من سار عليه خسر!

مصر الأخرى فى المرآة

حين كانت ترتيبات القمة العربية ومفاجآتها تتابع فى بيروت، كنت من جانبى مشغولا بتتبع قصة التستر على تسمم حوالى ٦٠٠ مصرى ومصرية كانوا قد تناولوا طعاما فاسدا فى ذات الأسبوع. ورغم أن الحدث كان كارثيا بامتياز، إلا أننى فوجئت حين تتبعت الموضوع أن الكارثة أكبر بكثير مما تصورت، حيث جل ما نأكله من طعام أو نشربه من مياه يشوبه الفساد بدرجة أو أخرى. وهذا للأمانة وصف مختلف للحقيقة، كما سنرى.

(١)

أخشى ما أخشاه أن يتكرر معنا ما حدث فى فاجعة قطارات الدرجة الثالثة، التى تعددت بشأنها أجراس الإنذار طيلة السنوات الماضية، متمثلة فى حوادث القطارات تارة والحملات الصحفية تارة أخرى، ولكن شعار «الطناش» ظل العنوان الرئيسى لرد الفعل الحكومى، الأمر الذى أدى إلى استشراء الإهمال والفساد، على نحو لم يكترث به أحد. ساعد على ذلك بطبيعة الحال أن الضحايا الذين ما برحوا يدفعون الثمن كانوا من شعب مصر الأخرى الذين لا صوت لهم، والذين تتعامل معهم بعض الأجهزة الحكومية باعتبارهم فئران تجارب، لا يهم الانتقاص من أعدادهم بقدر ما لا يرحب بالزيادة فى تلك الأعداد. فقط حين وقعت الواقعة، واحترق أكثر من ألف مواطن فى عربات قطار الصعيد السبع، أدركت الحكومة أن هناك مشكلة وفضيحة، فتحركت لتدارك الموقف واحتوائه.

تعلمنا من تلك الفاجعة أن الحكومة تتصرف بمنطق الإطفائى، الذى لا يتحرك

من مكانه ولا يفيق من هدأته وسباته إلا إذا شب حريق بالفعل. حيث لا تعنيه الحيلولة دون وقوع الحريق والوقاية منه، وإنما دوره لاحق لوقوع الكارثة.

ولأن الناس فى نظر الحكومة مجرد أعداد وأرقام، فطالما أن الرقم صحيح فالدنيا بخير. لا تهم عافية المجتمع، ولا نوع العلل التى تقصم ظهره أو الأمراض التى يعانى منها أو تلك التى تتهدده. إنما كل شيء مغفور إلا ذلك الذى يهدد النظام السياسى والذين يحتكرون السلطة فيه. ذلك أن سلامة هؤلاء أهم شيء، وما عداها يتراجع إلى الخلف ويهون.

ما يزعج الحكومة فى صدد مصر الأخرى أمران على وجه التحديد. الأول أن ينفضح حجم الإهمال والتقاعس على نحو ما حدث فى قطار الصعيد، فيجرى إشهار تدهور الخدمات وزيف ما يفعل عن إنجازات التنمية وشعارات أزهى العصور. أما الأمر الثانى فإن يشيع بين أبناء ذلك الشعب الآخر وباء يذاع خبره، ويؤثر على سمعة السياحة فى البلد.

(٢)

ذلك يفسر إلى حد كبير تمرير الحكومة لحوادث التسمم التى وقعت فى ثلاث محافظات مصرية على التوالى. إذ طالما أن الأمر لم يصل إلى حد إشهار الكارثة والفضيحة، فلا بأس من غض الطرف عنه، ورغم أن الكارثة موجودة ودلائلها ظاهرة للعيان، إلا أنها مازالت كامنة تحت السطح ولم تنفجر فى وجه السلطة والمجتمع بعد.

حوادث التسمم التى وقعت كانت على النحو التالى: فى ٢٠/ ٣/ ٢٠٠١ أصيب بالتسمم من جراء أكل البسكويت ١٣٦ تلميذا بإحدى المدارس الابتدائية فى مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية، بعد يومين فقط أصيبت بالتسمم أيضا ٨٩ طالبة بالمدينة الجامعية فى الشاطبى (الإسكندرية) بعدما تناولن جبنة بيضاء فى طعام الإفطار. وكذلك فى ٢٧/ ٣ (بعد أسبوع) أصيب بالتسمم ٣٧٨ تلميذا فى ٤ مدارس بالمنصورة.

هذه حصيلة أسبوع واحد لحالات التسمم نتيجة تناول أغذية فاسدة. ولم تعرف بالضبط حقيقة ما جرى، باستثناء أن التحاليل التى جرت فى حادث التسمم الذى وقع بالمنصورة برأت البسكويت من المسئولية عن التسمم، وقال المسئولون فى مديرية التعليم بالمحافظة إن أغلب التلاميذ أصيبوا بحالة من الإغماء الجماعى نتيجة الإيحاء، وأن ٧٠ تلميذا فقط هم الذين انتابتهم حالات قىء أمكن علاجها بسرعة، ولم تعرف أسبابها بعد.

أبرزت الصحف الأخبار التى أشارت إلى أن البسكويت تمت تبرئته من تهمه التسمم، ونقلته على لسان وزير التربية والتعليم قوله إن الوجبات الغذائية التى تقدم للتلاميذ يجرى فحصها جيدا قبل توزيعها للتأكد من سلامتها وصلاحيتها للاستخدام. وهو ما ذكرنى بما جرى فى أعقاب احتراق قطار الصعيد. حين سارع المسئولون فى السكة الحديد إلى نفى مسئولية الماس الكهربائى، واتهموا الركاب بأنهم مصدر الحريق، وبتصريحات رئيس الوزراء التى قال فيها إن القطار خرج من المخازن مستوفيا كل شروط السلامة والأمن (!)

ليس عندى ما يقطع بأن البسكويت هو المسئول عن التسمم الذى وقع، لكن التفسيرات التى قدمت لما جرى ليست مقنعه، فضلا عن أن حكاية الإغماء الجماعى للتلاميذ مثيرة للشك. ويعزز الشكوك أمران، أولهما أن تقديم الغذاء الفاسد لتلاميذ المدارس له سوابقه، حيث تسمم فى العام الماضى ٧٥ تلميذا بالشرقية من جراء تناول حلوى فاسدة، وقبل ذلك بسنتين تسمم أكثر من ثلاثة آلاف طالب وطالبة فى مدارس قرية «درين» بالشرقية بعد تناولهم وجبة بسكويت فاسد أيضا. وإذا كان ذلك قد حدث فى السابق، وذمم المتعهدين والموظفين المعنيين ليست فوق الشبهة فى الأجواء الراهنة، فما الذى يمنع من أن يتكرر هذا العام ما حدث قبلا؟

أما حادث تسمم طالبات المدينة الجامعية بالإسكندرية اللاتى تناولن الجبنة البيضاء، فلم أجد له متابعة فى الصحف، الأمر الذى يعنى أنه جرى احتواؤه والتستر عليه بسرعة، وكانت الصحف قد ذكرت أن عدد الطالبات اللاتى أصبن بالتسمم كن ٥٠ فقط، لكننى تلقيت رسالة استغاثة من زميلاتهن بالمدينة الجامعية، تحدثت عن عذابات ومعانات بنات شعب الدرجة الثالثة اللاتى يعشن فى بناية من

١١ طابقا معطلة مصاعدها، ومصدعة جدرانها ومغلقة شرفاتها منذ ثلاث سنوات، ثم يتضاعف بؤسهن إذا يقدم إليهن جبن فاسد، أدى إلى تسميم ٨٩ طالبة، وهو الرقم الذى أرجحه، لأن خبراتنا لا تدع مجالا للشك فى أن التصريحات الرسمية والصحف تعمد دائما إلى التهوين من أعداد ضحايا أى كارثة وما جرى فى أعداد ضحايا قطار الصعيد ليس منا ببعيد.

احتفظ بهذه المعلومات مؤقتا حتى انقل إليك بقية الصورة فى مرآة مصر الأخرى.

(٣)

فى ٢٧/ ٣/ ٢٠٠١ فى صفحة الحوادث بجريدة الوفد قرأت الخبرين التاليين:

ضبطت الإدارة العامة لمباحث التموين كميات كبيرة من الألبان والعصائر منتهية الصلاحية، بمخزن إحدى شركات منتجات الألبان قبل إعادة طرحها فى الأسواق، بعد التلاعب فى تاريخ الصلاحية. أشار الخبر إلى أن مباحث التموين تلقت معلومات فى هذا الصدد، كان الخيط الأساسى فيها أن الشركة تجمع من الأسواق منتجاتها التى انتهت صلاحيتها وأشرفت على الفساد، وعند مداهمة مخزنها تم ضبط ٢٧٠٠ علبة حليب متعددة الأصناف وكذلك ٢٩٠٠ عبوة عصير، وكلها منتهية الصلاحية، وحين سئل المدير المسئول عن المخزن فإنه لم يستطع أن يبرر تجميع تلك العبوات من الأسواق، (حيث كان من المتعذر ذكر السبب!) ـ وأحيل الأمر إلى النيابة العامة للتحقيق.

ملحوظة للعلم: ذكر لى أحد الخبراء المشاركين فى دراسة أوضاع شركات القطاع العام تمهيدا لطرحها للبيع وخصخصتها أنه زار إحدى شركات الألبان الكبرى لهذا الغرض، وأثناء تجواله بمصنع الشركة لاحظ بركة كبيرة مغطاة بلون أسود، وحين استفهم عنها قيل له إن البركة مخصصة لتجميع الألبان وأن السواد ليس سوى طبقة الذباب الغارق التى تجمعت على السطح!

الخبر الآخر الذى نشرته الوفد يومئذاك كانت خلاصته أن ثمة تحقيقات تجريها

نيابة الأموال العامة فى قضية متعلقة بشركة طنطا للزيوت والصابون، إثر قيام بعض المسئولين فيها بشراء صفقة قطن مشبوهة بقيمة ١٥ مليون جنيه، وقد تسترت عليها إدارة الشركة رغم إبلاغها بالمخالفات الجسيمة التى شابت الصفقة، حيث قررت حفظ التحقيق فى الأمر، وتم ذلك رغم ثبوت التلاعب فى عملية التوريد فضلا عن عدم مطابقة نسبة كبيرة من البذور الموردة للمواصفات، من حيث نسبة الذيت والشوائب المسموح بها.

(٤)

وأيضا ذلك الاستطاع الصحفى الذى نشرته مجلة «نصف الدنيا» فى عدد ٢٠٠١/٣/٢٣ عن ذبح اللحوم فى سلخانة القاهرة، وما تضمن من معلومات مفزعة وصارمة، منها مثلا أن ليس كل اللحم الذى يخرج من السلخانة حاملا ختم البراءة من الأوبئة والأمراض، هو بالفعل كذلك. وإنما من الميسور على صاحب أى ذبيحة مريضة كانت أو موبوءة أو حاملة لأى مصيبة، أن تخرج مختومة ومبرأة من كل عيب، ثم توزع على محلات الجزارة فى عاصمة «أم الدنيا»، وفى بقية أنحاء مصر. ذلك أن عملية تزوير الأختام على نحو لا يمكن اكتشافه أو تمييزه، جارية هناك على قدم وساق، ولا تكلف صاحب الذبيحة أكثر من مائة جنيه فقط. وليس فى الأمر سر لأن الاستطلاع المنشور شرح بالتفصيل أين وكيف يتم التزوير وتعدد أساليبه!

الأدهى من ذلك والأنكى، ما تضمنه الاستطلاع من معلومات عن اللحم المفروم، الذى تعد منه «الكفتة» وقد وصفتها الزميلة أمل سرور التى قامت بمغامرة كشف أسرار ذلك العالم المثير بأنها مصيبة وقنبلة تزرع الموت البطىء فى جسم أى إنسان مكونات الكفتة التى يقبل عليها فقراء مصر الأخرى نظرا لرخص سعرها (ثمن الكيلو أربعة جنيهات)، هى كما يلى: بقايا اللحم المستورد الذى انتهت صلاحيته وتسرب إليه الفساد، أرجل الفراخ التى تذبح فى أماكن أخرى، وغير ذلك من الفراخ منتهية الصلاحية التى لا تخلو من نتانة وعفونة، بالإضافة إلى شىء اسمه «أبو حشيش» وهو البلعوم المحاذى للقصبة الهوائية للحيوان، والأنسجة

الغارقة فى الدماء (الشغت). هذا كله يخلط بكميات من البصل والبهارات والفلفل وغير ذلك من التوابل، بعد أن تضاف إليه صبغة حمراء يتم شراؤها من محلات العطارة، ثم يلقى فى المفرمة، ليخرج بعد ذلك كفته جذابة اللون. تباع فى المطاعم الشعبية وعربات اللحم المشوى الموزعة على الأرصفة!

حسب المنشور، فثمة «مافيا» تباشر بيع تلك الكفتة المسمومة، والكسب فى هذه التجارة ينافس مكاسب المخدرات، حتى أن أحدهم قال إن من لديه ماكينة لفرم الكفتة، فهو فى الحقيقة يملك ماكينة لطبع الفلوس!

(٥)

فى ١٦ مارس ٢٠٠١ زفت إلينا جريدة الأهرام خبرا كان عنوانه كما يلى: أخيرا تحقق أمل إنتاج عليقة نباتية لتغذية الدواجن، آمنة تماما من الآثار الضارة الناتجة عن العليقة ذات الإضافات الحيوانية. وتحت العنوان تقرير يقول إن أمل إنتاج تلك العليقة النباتية يفتح الطريق للاستغناء عن المساحيق والبروتينات الحيوانية المستوردة، التى جرى العمل على استخدامها فى تغذية وتسمين الدواجن البيضاء التى تملأ الأسواق. وقد تحقق ذلك الإنجاز بعد نجاح المعمل المركزى للأغذية بمركز البحوث الزراعية فى إنتاج تلك العليقة الآمنة، بالتعاون مع صندوق تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة.

فى التقرير تصريح للدكتورة عقيلة صالح مديرة معمل الأغذية والأعلاف، قالت فيه إن تجارب عدة تم إجراؤها لإنتاج الأعلاف النباتية، وهذه أثبتت كفاءتها فى تغذية دجاج التسمين، الأمر الذى يمهد للاستغناء كلية عن العلف المعتمد على المصادر الحيوانية، وكذلك منشطات النمو والمضادات الحيوية.

فى قلب التقرير نشرت صورة لبعض الدواجن فى أحد الأقفاص، كتب تحتها العبارة التالية: العليقة النباتية تنتج دجاجا لحمه صحى، لا يسبب الأورام!

هذه المعلومات نشرت فى صفحة إعلانية منتظمة مخصصة للتنويه بإنجازات وزارة الزراعة. وفى هذه المرة زفت الوزارة إلينا الخبر، وفى الوقت ذاته ـ ودون أن

تقصد ـ نبهتنا إلى كارثة نتعاطاها ونتعايش معها منذ سنوات، وهى أننا نأكل دجاجا تغذى على الهرمونات ومنشطات النمو المتسوردة، المعتمدة على البروتينات الحيوانية، التى قد تصيبنا بأمراض عديدة، من بينها الأورام السرطانية وهو ما يستنتجه القارئ البسيط من التعليق المنشور تحت الصورة التى سبقت الإشارة إليها، وفيه تنويه امتدح العليقة النباتية الجديدة، اعتمادا على أنها تنتج لحما صحيا «لا يسبب الأورام»!

(٦)

الأعلاف الحيوانية الشائعة عندنا ليست مستوردة فحسب، وإنما هى تنتج محليا أيضا. والمستورد يعتمد على مخلفات المجازر، التى تدخل فيها الميتة ولحم الخنزير وبعض الأحماض الدهنية، وكل التفصيلات المتعلقة بمكونات تلك الأعلاف ثابتة فى كراس مترجم إلى اللغة العربية بعنوان: تغذية ورعاية الدواجن أصدره مجلس حبوب العلف الأمريكى، الذى يمثله فى الشرق الأوسط الدكتور حسين سليمان. وهو فى الوقت ذاته رئيس قطاع الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة. والإشارة إلى وجود دهن الخنزير ضمن مكونات الأعلاف المستوردة واردة فى الصفحة ٧ من الكراس.

أما الأعلاف الحيوانية المنتجة محليا فنسبة غير قليلة منها تعتمد على الأدوية المغشوشة والمخلفات المتعفنة، وقد نشرت الأهرام تحقيقا حافلا بالمعومات المروعة عن مجازر دأبت على تصنيع تلك الأعلاف فى البساتين ومصر الجديدة والخانكة وبنها.

على صفحة كاملة نشرت الأهرام فى ٨/ ٣/ ٢٠٠١ استطلاعا تحت عنوان: (الأعلاف مصدر الخطر)، تضمن أكثر من تحذير من استخدام الأعلاف الحيوانية، وأشار إلى أن استخدامها يؤدى إلى إحداث خلل فى وظائف الجسم خصوصا فى الجهاز العصبى.

اللافت للنظر أن الأهرام نشرت بعد ذلك (فى ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢) تحقيقا عن مشكلة الفراخ البيضاء، انتهى بنصيحة وجهتها أستاذة بمعهد التغذية ـ الدكتورة أمال

رخا ـ لتجنب الأثار الضارة المترتبة على الغش فى تغذية الدجاج بإضافة بعض المنشطات إلى العلف الذى تتعاطاه. ومما نصحت به فى هذا الصدد: أن تسلق الفراخ البيضاء جيدا، ثم يتم التخلص من حسائها، وبعد ذلك توضع فى مياه نظيفة لتكون حساء أقل ضررا. كما نصحت بعدم أكل جلد الفراخ، لأن نسبة كبيرة من تلك الهرمونات تتجمع فى ثنايا الجلد والدهون. وهذه الهرمونات لها خطرها باعتبار أنها تسبب السرطانات وعقم الرجال والنساء.

(٧)

ما الذى نتوقعه بعد أن نمر بتلك الصور المرعبة؟

إليك الرد فى تقرير نشرته صحيفة «العربى» فى ٢٤/ ٣/ ٢٠٠١ وكتبه الزميل أسامة داود: التيفود، الكوليرا، الوباء الكبدى ثم الفشل الكبدى، أمراض وبائية عادت من جديد إلى المجتمع المصرى، خاصة فى محافظات الأقاليم التى تعانى من مشكلة عدم توفر الصرف الصحى والمياه النقية. وكان من جراء ذلك أن انتشر وباء التيفود فى قرية دماص بمحافظة الدقهلية، فضرب ألفى تلميذ فى مدارسها الأربعة التى تكدس التلاميذ فى فصولها. وقد ذكر أحد أطباء إدارة الطب الوقائى بوزارة الصحة أنه رغم علاج كثيرين من المرض إلا أنه يظل كامنا فى جسم كل مريض، بحيث يمكن أن ينتقل منه إلى غيره فى أى وقت.

أضاف المصدر أن مرض الكوليرا عاد إلى الظهور من جديد نتيجة اختلاط المجارى بمياه الشرب وأن كارثة التيفود والكوليرا وأمراض الكبد التى انتشرت الآن وبكثرة سوف تصبح وباء وذلك لوجود نحو ٤ ,٣ مليون أسرة فى مصر تشرب مياه غير نقية منها مليون و٣٠٠ ألف أسرة تعتمد على الطلمبات الأرضية وتنشأ بالجهود الذاتية وغير مطابقة للمواصفات ونحو ٢ مليون أسرة تعتمد على نقل مياه الشرب من محطات تسحب من الترع والمصارف أو تتولى نقل المياه داخل خزانات، مما يعرضها للتلوث، ويعرض حياة الملايين للخطر.

سيقول قائل إن ذلك كله ينصب على النصف الفارغ من الكوب، ويتجاهل معالم النصف الملآن، وهذا صحيح، رغم أننى لست واثقا من دقة النسب. لكننى

أضيف أن معلومات بهذه الجسامة لابد أن تفزع المرء، بحيث يصرفه هولها عن محتويات النصف الملآن ومنجزاته.

إذ ترن تلك المعلومات والوقائع فى ذهنى طول الوقت، محدثة دويا مؤرقا يقلق البال ويعذب الضمير، فإن سؤالا كبيرا يلح عليّ هو : إذا كانت تلك شهادات أزهى العصور، فلماذا نسكت على مثل ذلك الزهو، ومتى ينتهى أجل تسديد «فواتيره» باهظة التكلفة؟!

الفكرة بعد السكرة!

هذا ما حدث فى تلك الليلة. عرفنا الكثير عن ضخامة مشروعات التليفزيون المصرى، وفخامة الاستوديوهات التى يملكها. وحداثة الأجهزة والتقنيات التى توفرت له، ووجاهة القائمين عليه، وأفضال الراعين له. لكنى حين اردت أن أتابع ما يجرى فى الدنيا، ضغطت على الزر وتحولت إلى محطات أخرى!

(١)

تم ذلك على نحو لاشعورى، الأمر الذى استنكرته حين انتبهت إلى ما فعلت، إذ اعتبرت أن الموقف يقتضى أن أتعامل مع ما رأيت بقدر من الصبر والمجاملة، خصوصا أننى واحد من الإعلاميين الذين أقيم الاحتفال الكبير بمناسبة «عيدهم». ولا تحرجنى بالسؤال عن مبررات إقامة ذلك «العيد». لأننى لا أجد له مبررا أو معنى، سوى أنه من قبيل الليالى الملاح التى نجيد إحياءها، فى محاولة لتزوير الواقع والترويح عن قياداتنا. المهم أننى عدت إلى متابعة نشره الأخبار على شاشة تليفزيوننا الموقر، وشجعنى على ذلك أن عملية استشهادية كانت قد حدثت فى القدس يومذاك، وقتل فيها ١٩ إسرائيليا وجرح خمسون، لكنى أصبت بالغم لأنى وجدت خبر العملية احتل المركز الثالث بعد خبرين عن الاستقبالات الرسمية، لم يكن فيهما شىء سوى أن لقاء تم مع وزير الخارجية الفلانى، ولقاء ثان تم مع وزير عربى آخر، ولم أجد فى أى منهما شىء يهمنى كمشاهد. تسرب إلىّ شعور يراودنى منذ زمن خلاصته أن التليفزيون عندنا لا يخاطبنى، ولكنه يستخدمنى لمخاطبة أهل السلطة الذين هم «أصحابه» فى نهاية المطاف. غالبت شعور الاستياء

وقررت لاحقا أن أقاومه بمشاهدة فيلم سينمائى من تلك الأفلام القديمة التى نحن إليها، لكننى فوجئت بعد وقت قصير من بدء الفيلم بانقطاع إرساله لإطلاعنا على عناوين الأخبار التى وقعت فى ذلك المساء. وتوقعت أن يخبرنا المذيع فى إشارات موجزة إلى أهم التطورات التى حدثت فى الكرة الأرضية، التى استوجبت وقف متابعتنا لوقائع الفيلم، لكننى فوجئت بأن المقابلات الرسمية المحلية تصدرت تلك الأخبار، وأنها تضمنت تسجيلا شبه كامل لزيارة تمت لإحدى جمعيات «الرعاية المتكاملة»، ظهر فيه بعض أهل القمة، ومجموعة من الشبان والفتيات الذين حشدوا لاستقبالهم والتصفيق لكلامهم. لم أجد فيما شاهدت «خبرا» يمكن أن يسجله التليفزيون ويذيعه على الناس، ناهيك عن أن يكون مبررا لقطع بث الفيلم السينمائى وتعكير أمزجة الذين يتابعون.

فشلت فى مقاومة العودة إلى الضغط على الزر هذه المرة، بعدما وجدت التليفزيون عندنا مصرا على تذكيرى بأنه معنى بمخاطبة «أصحابه» وأن المشاهدين العاديين من أمثالى ليسوا سوى «ديكور» يستخدم لتوصيل تلك الرسالة، وهو ما تأكد لدىّ حين لاحظت أن صور أصحاب التليفزيون تبث دون داع على مدار اليوم فى أوضاع مختلفة تشع منها علامات الرضى والحبور، الأمر الذى يذكرنى بما يفعله بعض أصحاب المحال التجارية، الذين يعلقون صورهم فى صدارة محلاتهم لكى تقع عليها أعين الداخلين، اعتزازا بملكيتهم للمحل، وابتهاجا بالإنجاز الذى حققوه. وإذا خطر ببالك أن ثمة فرق بين فلوس الحكومة وفلوس صاحب المحل، فإننى أسارع بدعوتك إلى استبعاد ذلك الخاطر، ببساطة لأن الحكومة عندنا تتصرف وهى واثقة ومطمئنة إلى إن ذلك الفرق غير موجود ومعتمدة أساسا على أنه ليس بين الخيِّرين حساب!

(٢)

أيا كانت مشاعرك إزاء التليفزيون، فإنك لا تستطيع أن تتخلص من حالة الانبهار بما رأيت من مبان وإمكانات، وهو انبهار يزداد حين تسمع ما قاله وزير الإعلام فى هذا الصدد، متباهيا بأن مصر حققت فى ذلك المجال أحلاما كانت

تراودها قبل سنوات، وأنها تفوقت على من عداها فى القدرة الإعلامية، فحققت السبق وحازت الريادة، حتى ارتفعت هامتها واستطالت قامتها على نحو غير مسبوق أو ملحوق.

ولاتستطيع أن تقاوم شعورا بالزهو حين تسمع الوزير يقول بصوت مسكون بالامتنان والعرفان: «حلمنا بإعلام وطنى تمتد قنواته وتتعدد شبكاته. يغطى كل أركان الأرض المصرية بالصوت والصورة وتحقق الحلم، حلمنا بصحافة إقليمية، كما حلمنا بقناة إقليمية وإذاعة محلية، فأصحبت القنوات الإقليمية ستا، والإذاعات المحلية إحدى عشرة أما الصحف فبالمئات، حلمنا بقناة محلية متخصصة فكبر الحلم وصار عندنا سبع قنوات وأربع إذاعات، وحلمنا بقناة واحدة تجمع بين التعليم العالى والبحث العلمى والصحة فأصبحت أربعا. حلمنا بفضائية مصرية نخرج بها إلى العالم العربى، فأصبحت ثلاث فضائيات لكل المعمورة عبر عشرة أقمار صناعية مصرية وعربية وعالمية. حلمنا بأن ندخل عالم الفضاء بأن نستأجر يوما قناة تحمل صورتنا وصوتنا فأصبحنا ملاكا بالكامل للجيل الأول من أقمار «نايل سات»، التى تحمل نحو ١٧٠ قناة عالمية ومصرية و٥٠ إذاعية».

بعد هذه الوجبة الإحصائية الفاخرة ختم الوزير كلامه بعبارة ناطقة بالتأثر قال فيها: «إن الحلم الأسطورى الأكبر قد تحقق حين أقيمت فى نهاية المطاف مدينة الخلود أو مدينة الإعلام، التى أقيمت وسط الصحراء، وجاءت درة العقد بين المدائن الجميلة من حولنا وعلى مستوى العالم». وبطبيعة الحال فإن ذلك الحلم الأسطورى ما كان له أن يتحقق إلا بفضل الرعاية والتوجيه والحكمة وبعد النظر.. و.. و.. إلخ.

حين تهبط من عالم الحلم إلى أرض الواقع، تعرف أن المدينة الضخمة احتوت فوق كل ما سبق على فندق خمسة نجوم يضم ١٨ مبنى به ٤٠٠ وحدة فندقية ثم تكتشف أن الأستوديوهات المقامة على أكثر من ٤٠٠ ألف متر تحمل اسم «مجمع مبارك العالمى للأستوديوهات»، وتعرف بعد ذلك أن مشروعا كبيرا وطموحا آخر بدأت إقامته فوق أرض الأحلام، يتمثل فيما سمى بالأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام، التى ستستقبل حملة الثانوية العامة ابتداء من العام الدراسى المقبل.

وهؤلاء سيقضون أربع سنوات كما قيل، ويحملون درجة البكالوريوس فى تخصصات الإنتاج السينمائى والإعلامى المختلفة.

الرسالة التى يتلقاها المرء بعد مشاهدة فقرات الزيارة، والاستماع إلى كلام المتحدثين أنه ما من حلم راودنا فى دنيا الإعلام خلال العقدين الأخيرين إلا وتحقق، وأننا بعد النجاح الكبير الذى أحرزناه، والقفزات التاريخية التى أنجزناها، لم نبخل على الآخرين بما حصلناه من معارف وخبرات، فبدأنا نعلمهم أصول الإعلام، ومن ثم نؤهلهم لكى يلتحقوا بنا ويتمكنوا من السير على طريق العالمية الذى سبقناهم إليه!

(٣)

هذا الشعور بالزهو تبخر فى لحظة حين راحت السكرة وجاءت الفكرة، متمثلة فى الأسئلة الشائكة التالية: إذا كنا روادا وأساتذة فى مجال الإعلام، فلماذا أصبحنا نتحول إلى محطات التليفزيون الأخرى - وبعضها عربى - إذا أردنا أن نتعرف على ما يجرى من أحداث فى أنحاء الكرة الأرضية، أو إذا ما أردنا أن نستمع إلى مناقشة حرة وشجاعة؟ ولماذا نشكو إذن من ضعف الإعلام العربى وغيابه على مختلف الساحات؟ وألا يعنى تعدد الأنشطة الإعلامية على النحو الذى تقدم أننا نعمل بهمة وننجز الكثير على مختلف الأصعدة، باستثناء شىء واحد هو أداء الرسالة الإعلامية التى تخاطب الناس وتنقل إليهم الحقيقة؟ ثم كم تكلفت تلك المشروعات الهائلة والبازخة، وهل القيام بها من مهام وزارة الإعلام؟ وإذا كانت إقامتها ضرورية، فما هو ترتيبها فى الأولويات المصرية، خصوصا فى ظل الأزمة التى تعانى منها البلد، إلى الحد الذى يدفع الشبان إلى الانتحار يأسا من واقع عانوا فيه من مذلة الجوع ومهانة البطالة؟

جمعتنى جلسة ذات يوم كان بين حضورها أحد المسئولين المصرين، وتطرق الحديث إلى ما يجرى فى الأرض المحتلة، فوجدته يشير إلى ما سمعه من شهادات لمراسلى محطة «الجزيرة»، وذكر بالاسم وليد العمرى وشيرين أبو عاقلة وجيفارا البديرى، ثم وجدته بعد وقت قليل يتحدث عن الحريات المتاحة فى الإعلام

والتليفزيون المصرى، وبعد أن أنهى كلامه قلت إنه حين كان يتحدث عما يجرى فى الأرض المحتلة، فإنه تلقائيا استشهد بما تبثه قناة الجزيرة، ولم يأت على ذكر التليفزيون المصرى. وفوجئت بأن أغلب الجالسين اتفقوا على أن التليفزيون عندنا خرج من سياق تغطية الأحداث التى تهم المنطقة، وأنه حين يتعلق الأمر بالأحداث الجارية أو بالحوارات التى تجرى حول القضايا العامة فإن أحدا لا يشير إلى ما يبث من القاهرة، وكأنه غير موجود على الساحة. وذهب أحد الجالسين إلى أبعد حين قال إن تليفزيونات المنطقة العربية أصبحت تنافسنا، وتفوقت علينا أحيانا، فى المسلسلات والمنوعات الأخرى، التى ظننا أن سبق التفوق فيها لا يزال معقودا علينا.

هذا الكلام ليس فيه أى مبالغة، وبوسع أى شخص يتاح له التجول فى العواصم العربية ـ وأنا أحد هؤلاء ـ أن يشهد بأن التليفزيون المصرى غائب بالكامل عن أى تأثير، وإذا كان هناك من يتابعه فإنه يبحث فيه عن الأفلام القديمة ويترقب بعض المسلسلات وعدد محدود من المطربين. وفيما عدا ذلك فإنه لا يُشاهد على الإطلاق فى أى بلد من بلدان المشرق أو المغرب، باستثناء أوساط الجاليات المصرية التى تتابعه لأسباب لا علاقة له بمستوى أدائه أو ريادته.

من الأمانة والشجاعة أن نعترف بأن اسم قناة الجزيرة وحده الذى أصبح يتردد فى أى حديث عن الإعلام فى المنطقة العربية، وهى الوحيدة التى أصبح ينقل عنها ما تبثه بين الحين والآخر، أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، وإذا كانت هناك خمس قنوات أخرى فى المنطقة يشار إليها بعد الجزيرة، فالمؤكد أن التليفزيون المصرى لا يعد واحدا منها، الأمر الذى يعنى أن التليفزيون بعد أن توفرت له أفضل الإمكانيات، فإن دوره تراجع على نحو لافت للنظر، وإن حكاية «الريادة» أصبحت «نكته» لا تتردد إلا فى أوساط بعض الإعلاميين المصريين، وباتت تبعث على الحسرة أكثر مما تبعث على الحزن.

(٤)

الأمر أعمق وأبعد من التليفزيون إن شئت الصراحة، لأن الظاهرة عامة فى

الإعلام المصرى، بها إحدى العاهات التى أصبح يعانى منها مجمل الأداء العام فى مصر. أعنى أن مختلف وسائل الإعلام عندنا ـ وليس التليفزيون وحده ـ أصبحت تتمتع بأفضل الإمكانيات الفنية فى حين تراجعت إلى حد بائس مصداقيتها ورصيد احترامها قطريا وعربيا، فقد اهتمت بالمبانى الشاهقة والتجهيزات الفاخرة والديكورات الباذخة والإمكانيات الهندسية والطباعية الحديثة. لكن هامش الحرية فيها تراجع واهتمامها بالتعبير عن واقع الناس وأحلامهم منحسر بمعدلات لافتة للنظر. ولسنا نبالغ إذا قلنا إنها أصبحت تعبر عن السلطة وتدور فى فلكها بأكثر مما تعبر عن المجتمع وتتحسس نبضه، وإذا لاحظت اهتمام الإعلام مثلا بكارثة قطار الصعيد الذى احترق فيه مئات المصرين، وقارنته باهتمامه بمقابلات أو أحاديث كبار المسئولين فى البلد، فستجد أن تلك المقارنة تجسد حقيقة الموقف الإعلامى وكاشفة لولاء أجهزته الذى هو متجه إلى السلطة والمنسوبين إليها، ويعتبر أى شىء آخر فى البلد دونها فى الأهمية، ويأتى بعدها فى الترتيب.

إذا اعتبرنا أن قيمة الإعلام تتحدد بمدى استقلاليته وجرأته فى التعبير وولائه للمجتمع، وليس بفخامة مبانيه أو حداثة إمكاناته، فإن التقييم الصحيح والموضوعى لن يمنح الإعلام المصرى أى درجة إيجابية. وما أعنيه بالإعلام المصرى هنا هو الإعلام المؤثر المتمثل فى التليفزيون والإذاعة والصحف القومية، لأن وسائل الإعلام الأخرى التى تخرج عن هذه الدائرة محدودة التأثير بشكل عام.

إذا وسعت الدائرة، وتجولت ببصرك فى أرجاء المجتمع المصرى، فستجد أن الأمر ليس مقصورا على الإعلام، ولكن الحياة المصرية فى مجملها تعانى من نفس الداء؛ فالأشكال مقدمة على الوظائف. وليس ضروريا أن تنتج أو تضيف أو أن تكون فاعلا فى المجتمع بأى صورة، إنما المهم أن تكون مستوفيا لشرائط الشكل، ومعبئا للاستمارة بصورة دقيقة فاستيفاء الشكل يغنيك عن أى مضمون، واستكمال بيانات الاستمارة قد يكون بديلا عن استلامك العمل أو إنجازك للمهمة، وهو ما يفسر لك لماذا أصبحت فخامة الأبنية الحكومية الحديثة ـ بصرف النظر عن الوظائف التى تؤديها ـ صارت بدعة تنافس فى شأنها المتنافسون.

ما يحدث فى عالم السياسة أسوأ وأعمق أثرا؛ فاستيفاء الشكل الديمقراطى

يحتل أهمية خاصة، أن لا بأس من أن يشكل فى البلد ١٦ حزبا، دون أن تكون أمام أى منها فرصة أو أى أمل فى المشاركة السياسية ولا تسأل عن تداول السلطة. ولا بأس أن تتنافس الأحزاب على المقاعد الانتخابية البرلمانية أو المحلية، وأن تجرى الانتخابات تحت الإشراف القضائى، وتكون هناك أحزاب معارضة وصحف تعبر عنها. ويتوفر لنا كل متطلبات الديكور الديمقراطى، دون أن تكون هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية.

(٥)

إننا نستعيض بالشكل عن المضمون، وبالقول عن الفعل، الأمر الذى يحول العمل العام والعمل السياسى إلى نوع من السباق فى الفصاحة والبلاغة اللغوية، وتصبح المقارنة بين جهاز وآخر ليس بمقدار ما ينجزه على صعيد الواقع، وإنما بمقدار ما يبذله من جهد فى تخليق واقع موهوم، تطنطن به وسائل الإعلام، مشبعا الأشواق والأحلام، حيث لا يهم أن تنجز أو لا تنجز، وإنما الأهم هو ما تقوله عنك «الجرائد»؛ وهو ما يفسر لنا لماذا تشترى الوزارات مساحات ثابتة فى الصحف لتسويق نفسها.

بهذا المنطق فلا يهم كثيرا أن تهرب رءوس الأموال من مصر، وأن يعرض عنها المستثمرون، وتنهار فيها البورصة، وإنما المهم أن تعلن إحدى المؤسسات الدولية أن مصر أصبحت دولة جاذبة للاستثمار وأنها تتمتع بجدارة ائتمانية يحسدها عليها الآخرون! لا يهم أن يتوقف التعليم فى المدارس وأن تتم العملية التعليمية فى البيوت من خلال الدروس الخصوصية، وإنما الأهم أن يعلن مؤتمر دولى فى أى عاصمة أجنبية أن مصر أصبحت رائدة ـ أيضا! ـ فى العملية التعليمية. ففى مثل هذه الحالات يعول على الشهادة وليس على الحقيقة، وتعتمد شهادات الزور بحيث تعتبر أصدق فى أى واقع ينهض على الأرض.

ولأن الكلام بالمجان، ولا أحد يسأل عما يقول أو يفعل، فلماذا لا يطلق العنان للقول، ولماذا لا يكون تسويق الأوهام هو البضاعة الأكثر رواجا؟ ولماذا لا يدير الجميع فى كل مكان وأوان أسطوانة «أزهى العصور»، التى تشكل إطارا وعنوانا

لذلك العالم الوهمى الذى نكذب به على أنفسنا، ونظل نلح عليه حتى نصدق ما نقول، خصوصا إذا كانت لعناصر النخبة مصلحة فى إشاعة الكذبة واستمرار الغيبوبة. ومن أسف أن كثيرين من أهل النخبة أصبحوا شركاء فى حملة تسويق الوهم وتضليل الرأى العام، بعدما تداخلت وتشابكت مصالحهم الخاصة مع مصالح منفذى القرار، إلى حد جعل مصير الاثنين واحدا.

(٦)

بينما يستمر المرء فى تقليب الفكرة بعد زوال السكرة، تلح عليه الرغبة فى معرفة حجم ما أنفق على أمثال تلك المشروعات الباذخة، من دم الشعب الفقير وعرقه، وحقيقة المردود الاقتصادى لها. بعدما انعقد الإجماع على غيبة مردودها السياسى وتراجع دورها الإعلامى، لكن مثل هذه الرغبة المشروعة فى كل الدنيا تصطدم بعقبات لا يمكن تخطيها فى مصر، لأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون على رأس المؤسسات التى تنفق بغير مراجعة أو حساب؛ فميزانيتها يصدر بها قرار جمهورى، وليست هناك جهة فى الدولة تعتمد حسابها الختامى، حيث لم يحدد القرار تلك الجهة. ومجلس الشعب الذى يفترض أن يناقش ويعتمد الحساب الختامى لمؤسسات الدولة، لا شأن له بميزانية اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ومن ثم فإنه لم يعتمد تلك الميزانية فى أى سنة خلال العقدين الأخيرين.

للدقة فإن هذا الحساب الختامى أعده أحد وزراء المالية قبل أربع سنوات، وتبين منه أن ميزانية الاتحاد عانت فى تلك السنة من عجز قدره ٩٠٠ مليون جنيه، لكن تلك حالة فريدة، لم يسمح فيها بعرض الميزانية على المجلس، ولم تتكرر، لأن الوزير المذكور خرج من الوزارة فى أول فرصة، وأودع السجن بعد ذلك ـ مجرد مصادفة!

إلى أين؟ أم إلى متى؟

حين لا يوجد فى مصر مدير عام واحد عمره أقل من ٤٥ سنة، بينما نجد أن رئيس وزراء بريطانيا تونى بلير تولى منصبه وهو فى الثانية والأربعين من عمره، فالمقارنة تكشف لك عن قدرة كل مجتمع على الحركة والنمو، وكيف أنهم فى بريطانيا يستطيعون أن يركضوا، بينما لا نكاد نحن نتجاوز سرعة السلحفاة فى الحركة، ولا عجب إذا غلبنا النوم فى الطريق!

(١)

فى مستهل عام ٢٠٠٢ دعت كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة إلى مؤتمر لمناقشة قضية الإدارة فى مصر، تحدث فيها الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية. وأفشى دون أن يقصد فى الأغلب ذلك السر المسكوت عليه، وهو أنه لا يوجد فى مصر المحروسة مدير عام واحد عمره أقل من ٤٥ سنة، وأضاف أنه عقد دورة تدريبية لعدد من المديرين ورؤساء القطاعات، وفوجئ بهم ينامون أثناء انعقاد الدورة بسبب السن المرتفع نسبيا، وعدم قدرتهم الصحية على المتابعة والتركيز، كما تحدث عن تضخم الجهاز الإدارى فى القطاعين الحكومى والعام المتخمين بستة ملايين ونصف المليون وظيفة، بحيث أصبح هناك موظف لكل عشرة مواطنين.

هذا الكلام يثير قضايا عديدة، بعضها يتعلق بالبطالة المقنعة فى الجهاز الإدارى، والبعض الآخر يتصل بتفسير الشكوى الدائمة من عدم الإنجاز فى أجهزة الدولة، رغم أن هناك موظفا لكل عشرة مواطنين، لكن أكثر ما يعنينى هو الشق الذى لم يتحدث عنه الوزير المتعلق بظاهرة الشيخوخة فى الهرم القيادى للنخبة فى مصر؛ إذ

لابد أن يخطر على بال المرء السؤال التالى : إذا كان الموظف يصل إلى درجة مدير عام وعمره ٤٥ سنة ، فكم يكون عمره إذن لكى يصل إلى كرسى الوزارة؟

(٢)

شهدت لقاء قال فيه أحد الباحثين إنه حين كان يقلب صفحات الصحف وهو طالب فى الإعدادية ، كان يرى أسماء وصورا للأشخاص من السياسيين والكتاب ، وحين حصل على الثانوية العامة كان نفس الأشخاص فى أماكنهم ، وبعدما تخرج من الجامعة لم يتزحزح أحد منهم من على كرسيه وقد تزوج الآن وأنجب ، ولا يزال يفتح الصحف ليجد ذات الأسماء والصور لم يتغير فيها شىء يذكر ، حتى أصبحوا جزءا إدراكه لمعالم الحياة فى القاهرة مثل تمثال رمسيس ، وتماثيل نهضة مصر وإبراهيم باشا ، وسعد زغلول ، وأسدى كوبرى قصر النيل ، وبرج القاهرة!

هذه الملاحظة أسمعها كثيرا من الصحفيين والباحثين الأجانب ، الذين يترددون على مصر ويهتمون برصد أوضاعها السياسة والاجتماعية ، وعادة ما أجدهم يثيرون تساؤلات حول تفسير الجمود الذى تبدو عليه صورة الحياة السياسية والثقافية ، حتى قال أحدهم ذات مرة : ألا يصيب ذلك إدارة المجتمع بتصلب الشرايين؟ !

الملاحظة صحيحة والاستنتاجات المترتبة عليها صحيحة أيضا ، حتى يبدو لمن يراقب المشهد المصرى أن كلمة «التغيير» قد سقطت من قاموس الخطاب ، وأن كل الأعمدة التى يقام عليها بنيان المشهد قد تساندت إلى بعضها البعض ، حتى تشكلت منها حزمة واحدة غير قابلة للانفراط إلا بتدخل من يد القدر . وهو ما يعنى أن الأمر فى ظل الخرائط الراهنة خرج من يد البشر ، ولم تعد هناك آلية متاحة لإحداث التغيير ، رغم توفر الهياكل التى يفترض أن تؤدى المهمة ، ولكن الهياكل لها مفاتيح ، والمفاتيح بأيدى كهنة المعبد وسدنته ، ومن مصلحة هؤلاء أن يبقوا كل شىء كما هو عليه ، باسم «الاستقرار» و«السكينة» ، حتى يبقى لهم سلطانهم ، الذى يتهدده لا ريب تشغيل آليات التغيير ، وهو ما لابد أن يزحزحهم عن مواقعهم يوما ما .

وهى سنة من سنن الحياة، لأن مغريات السلطان لا تقاوم عادة، وفى القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى «يؤتى» الملك من يشاء، لكنه «ينزعه» ممن يشاء. إذ ليس الأخذ فيه بسهولة الرد، وحين يستمرئ المرء منصبا ويتقلب فى ميزاته ووجاهاته، فإنه لن يقبل بسهولة أن يتخلى عن كل ذلك، من ثم فلا مفر من أن ينزع منه السلطان، إما بقوة القانون أو بقوة المجتمع وضغوطه، أو بيد القدر الذى لا مراد له.

(٣)

يتندر بعض الباحثين الشبان عندنا قائلين إن التغيير فى بلادنا فى طور سابق كان مرهونا بقرار القضاء أو تدخل القدر، وبعد أن تم ترويض القضاء بحيث رفعت يده عن ملاحقة القاعدين على الكراسى، فإن الأمل صار معقودا على القدر وحده.

وهى ملاحظة إن بدت هازلة لأول وهلة، إلا أنها جادة للغاية، وتستحق درجة عالية من الاهتمام، لأن شيوع اليأس بين الناس فى إمكانية التغيير السلمى يؤدى إلى نتيجة من اثنتين: إما الإحباط والانسحاب أو التمرد والبحث عن وسائل غير مشروعة وربما غير سلمية لتحقيق التغيير المنشود.

وأزعم أننا فى مصر نعانى من الظاهرتين فتجليات الإحباط وتعبيراته على كل لسان، ثم أن المرء لا يفوته أن ثمة إضرابا عاما عن العمل فى مصر، حيث لا أحد ينجز أو ينتج. وهذا الشلل الذى تعانى منه الإدارة الحكومية أو مواقع الإنتاج والخدمات يجسد الإحباط والانسحاب الذى نحذر منه. ببساطة لأن الناس حين تسد أمامهم أفاق المستقبل، فإنهم يلجئون إلى الخروج والانسحاب من الحاضر.

ثم أن التمرد له مظاهره المتعددة، التى تتراوح بين الفعل والقول، ولست أشك فى أن لجوء بعض الشباب إلى الالتحاق بجماعات التطرف بمختلف أشكالها له أسبابه التى ينبغى ألا نغفل دور الإحباط فيها، فضلا عن ذلك فإن من يتابع كتابات ورسائل الشبان المصرين على شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت)، لابد أن يصاب بالدهشة والقلق، إزاء ذلك المدى من الشعور بالإحباط لدى الشباب المصرى.

وأغلب إن لم يكن كل ما يبعث به أولئك الشبان مسكون بالمرارة والسخط، والنقد اللاذع لكل ما هو قائم، بغير تحفظ أو استثناء.

ولا أعرف إن كان هناك أحد يتابع الكلام الذى يتم تداوله عبر الإنترنت أم لا، ولكنى أتمنى أن تهتم أية جهة بحثية بذلك الكلام، الذى يعبر عن الصوت الحقيقى للمجتمع، وللأجيال الجديدة بوجه أخص، وهو الصوت الذى تزوّره أو تحجبه وسائل الإعلام التى تطنطن بحكاية أزهى العصور، وتغمض أعينها وتسد آذانها حتى لا ترى حقائق الواقع ولا تسمع أصوات السخط فيه، خصوصا أنها معنية بمخاطبة الطبقات العليا الممسكة بمفاتيح المعبد، والتى يعول عليها وحدها فى تقدير المصائر.

(٤)

لا أعرف كم متوسط العمر بين أفراد الطبقة السياسية فى مصر، سواء بين عناصر السلطة أو قيادات الأحزاب السياسية أو المؤسسات الإعلامية والثقافية، لكنى أعرف أن أحد الوزراء فى سن الثمانين، (وهو ما لم نعرفه إلا فى الاتحاد السوفيتى)، وأن سن السبعين شائع، وأن الذين فوق الستين أغلبية.

وإذ يتمنى المرء أن يطيل الله فى أعمار الجميع وأن يشملهم بالعفو والعافية، إلا أن ذلك كله فى كفة، واحتكار هؤلاء لمواقع الصدارة فى المجتمع على نحو يسد الأفق أمام الأجيال الجديدة، فى كفة أخرى، وليت ذلك الاحتكار للصدارة يكتسب شرعيته من إنجاز غير عادى، يبرر استمرار ذلك الوضع غير العادى، ولكن الأمر بخلاف ذلك تماما.

فأنت إذا دققت فى الظاهرة وحققت فى ملفات وخلفيات الذين يحتكرون الصدارة فى المجتمع فستجد أن المشهد كله يعود بك إلى عصر ما قبل الدولة الحديثة. عصر القبيلة إن شئت الدقة. ففى الدولة الحديثة هناك قواعد للتداول وهناك قوانين وأعراف تحدد آجال البقاء فى مواقع المسئولية، وتنظم آليات تتابع الأجيال. أما فى زمن القبيلة فالبقاء فى الصدارات مرهون بشىء أساسى هو الانتساب إلى شيخ القبيلة أو رضاه عنه. والقبيلة فى زماننا قد تكون «الشلة» أو

الحزب أو الدُّفعة، وفى كل الأحوال فإن بقاء الشخص فى موقعه له أسبابه الخاصة، ولا شأن له بالعام.

أنت موجود طالما أنت فى «جماعتنا»، هذه هى القاعدة فى مجتمع القبيلة، بالتالى فقيمتك ليست فيما تنجزه أو ما تتمتع به من كفاءة وخبرة، لكنها مرهونة بمدى استمرار الرضا والاطمئنان إلى الولاء، وأداء الأدوار المطلوبة.

هذا التفسير يحل لغز الرموز الباقية، التى تسد الأفق، دون أن يلمس لها أحد إنجازا يذكر، وإنما يثير استمرار بقائها فى مواقعها دهشة كثيرين واستغرابهم، وهؤلاء مخطئون لا ريب حين يحاولون البحث عن تفسير موضوعى لذلك البقاء، فى حين أن الأمر كله ـ من أوله إلى آخره ـ شخصى ولا علاقة له بأية معايير موضوعية.

(٥)

قرأت ذات مرة خبرا يقول إن الحكومة الأمريكية أجرت عملية تقييم لهيئاتها الفيدرالية ووكالاتها، كشف عن مدى ضعف أو قوة أداء تلك الهيئات. وقد تم ذلك مع تقديم الرئيس بوش لوثيقة ميزانية السنة الجديدة إلى الكونجرس، حيث احتوى مشروع الميزانية على بطاقة تقويم لأداء كل مؤسسة فيدرالية. ووفقا لمعايير التقويم، فقد حصلت معظم الوكالات على علامات حمراء، وهى تعنى الرسوب، بينما حصل البعض الأخر على علامات صفراء بما يعنى أن التقدير «مقبول». وقد لفت النظر أن وزارة الدفاع عُدت من الهيئات الراسبة، وكذلك وزارة الخزانة، فضلا عن معظم الوزارات الكبرى الأخرى.

فكرت فيما يمكن أن يحدث عندنا فى مصر لو أننا طبقنا تلك الفكرة، وحاولنا تقييم أداء مختلف وزارات الدولة. وكانت المعضلة التى لم أجد لها حلا هى: هل هناك جهة رقابية محايدة يمكن أن تجرى تقييما نزيها لأداء كل وزارة؟ ـ ذلك أننى لم أكن واثقا من توفر شرط الحياد، لأن التجرية أثبتت أن المؤسسات الرقابية أصبحت بدورها حريصة على أن نيل الرضا وإثبات الولاء، بعدما أدرك المسئولون عنها أن استمرارهم فى مواقعهم مرهون بضمان ذلك الرضا والحرص على إثبات الولاء.

وهو ما تأكد لدىّ حين قرأت تصريحا لأحد رؤساء أجهزة الرقابة أجاب فيه على سؤال بخصوص وضع الفساد فى البلد، فقال بكل بساطة أن الأمر عادى جدا، وأن الفساد فى مصر لا يزال عند معدلاته العادية الموجودة فى أى بلد آخر (لاحظ أن أحد المسئولين فى الدولة صرح ذات مرة أمام مجلس الشعب ـ وهو عضو فيه ـ بأن الفساد فى المحليات وصل إلى الركب).

فكرت أيضا فى المعايير التى يمكن أن يجرى على أساسها تقييم عمل كل وزير، ووجدت أن أهم الأسئلة التى ستثار فى هذا الصدد هى: لأى شلة ينتمى؟ وما هو موقعه فى مراكز القوى الموجودة؟ هل هو مطيع وممتثل، أم أنه لا يجيد الانصياع؟ هل هو خفيف الظل أم أنه ثقيل الدم؟ هل هو مدنى أم عسكرى، وما هى دفعته؟

فى النهاية فإن المرضىّ عنهم، سيفوزون بالمراكز الأولى بامتياز، أما الذين لا ظهر لهم، أو الذين لم يجر استلطافهم، أو التكنوقراط الذين ضموا إلى نادى الحكام بالغلط أو فى غفلة من الزمن، فهؤلاء مرشحون للرسوب، وسيضحى بهم فى أول جولة.

(٦)

المسئولون عن الأداء الاقتصادى سيمنحون درجات عالية فى حسن الأداء، رغم كل ما نراه ونسمعه ونعيشه، ناطقا بسوء الأداء والإدارة، وبمناسبة الحديث عن متانة الموقف الاقتصادى أنقل هنا شهادة وقعت عليها فى إحدى الصحف الأردنية، (الرأى ٢١/ ٢/ ٢٠٠٢) للدكتور فهد الفانك، أحد المحللين الاقتصاديين البارزين، فى شهادته قال ما يلى:

قبل أن يصبح الدكتور عاطف عبيد رئيسا للوزراء، كنت قد أثرت غضبه فى مؤتمر للبنك الدولى عقد فى القاهرة قبل سنتين، عندما قلت بعد الاستماع لمحاضرته حول الإنجازات الاقتصادية فى مصر، إن النجاح الأكبر كان إعلاميا وليس واقعيا، فقد نجحت مصر فى إعطاء انطباعات إيجابية، وهذا يحسب لها، ولكن التجربة العملية كانت محبطة فى كثير من الأحيان.

ليس أدل على ذلك من البطالة التى ما زالت تلف أكثر من ثلث القوى العاملة المصرية، والتخفيضات المتوالية للجنيه المصرى، ونشاط السوق السوداء، وكثرة القضايا المرفوعة من المستثمرين على وزارة المالية.

ويأتى تقرير وول ستريت جورنال ومعهد هاريتج حول درجة الحرية الاقتصادية بين دول العالم، لتدل على أن البنية الاستثمارية فى الأردن متفوقة على نظيرتها فى مصر. فقد جاء الأردن ضمن المجموعة الثانية التى وصفت الحياة الاقتصادية فيها بأنها (شبه حرة)، ولم يسبقه سوى البحرين التى احتلت الرقم (١٥) على مستوى العالم، والإمارات العربية المتحدة التى احتلت الرقم (٢٣)، ثم يجىء الأردن فى المركز (٤٥)، أو البلد الثالث ضمن الوطن العربى.

أما مصر فقد وردت فى المجموعة الثالثة التى وصفت الحرية الاقتصادية فيها بأنها (ضعيفة)، وكان موقعها (١٢١) على صعيد العالم و(١٤) على صعيد الوطن العربى من أصل (٢٠) دولة عربية.. (لا تعليق!).

فى إحدى جلسات المناقشة التى تطرقت للأوضاع الراهنة فى مصر، والمستقبل المحفوف بالقلق، سأل أحد كبار رجال الأعمال الذى كان مشاركا فى المناقشة، نحن ذاهبون إلى أين؟ فرد واحد من الجالسين قائلا: إلى أين وعرفناها، لكن السؤال الكبير الآن هو: إلى متى؟

الفهـــرس

رقم الإيداع ١٣٧٣٥ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1302 - 2

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)



عن الفساد وسنينه

إزاء تعدد مظاهر الفساد التى تنشرها الصحف، وتلوكها الألسن طول الوقت، فقد بت مقتنعا بأنك إذا رفعت الغطاء عن أى مرفق فى الدولة، فسوف تفوح منه على الفور رائحة الفساد، قوية ونفاذة. لا أستثنى من ذلك مرفقا فى قطاعات الإنتاج أو الخدمات.

الأمر الذى يثير الكثير من التساؤلات عن مدى جدية الرقابة وفعاليتها.

إزاء ذلك، فقد بات مهما للغاية أن يتم التعامل مع الظاهرة بمنتهى الحزم. وقبل ذلك،فقد أصبح ضروريا فتح باب المناقشة حول أسباب تفشى الظاهرة، حتى بلغت ما بلغته من استشراء وخطر.

إذا حاولنا الإجابة عن السؤال: لماذا انتشر الفساد فى مصر على ذلك النحو الذى تجاوز الحدود المعقولة؟ وقبل أن أجيب أذكر بأن الشرفاء موجودون - لايزالون - فى كل قطاع، وأن الفساد ليس مقصورًا علينا، ولكنه موجود فى كل بلاد الدنيا، من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والفرق بين بلد وآخر يكمن من هذه الزاوية فى أمرين: الأول مدى الفساد، وهل وصل إلى الرءوس الكبيرة أم لا؟ والثانى طريقة التعامل معه، وهل تتم وفقا للقانون، أم تتدخل فى ذلك أسباب أخرى تعطل من حكم القانون؟ وللأسف، فإن العالم الثالث يعج بذلك الفساد الذى طال الكبار الذين هم فوق القانون، حتى أصبحت ممارسات أنظمة الحكم تلقن الناس دروسًا يومية فى الفساد المنظم.

الغلاف للفنان حلمى التونى



6 221102 015394

دار الشروق
www.shorouk.com